جامعة الأزهر
كلية الشريعة والقانون في أسيوط
كلية البنات الإسلامية في أسيوط

الأحوال الشخصية للمسلمين
الفرقة/ الثانية شريعة
والثالثة قانون

إعـداد

أد/ عبد التواب حلمى محمد
الأستاذ المتفرغ في كلية البنات الإسلامية في أسيوط
ووكيلها السابق

أد/ أشرف محمود الخطيب
الأستاذ المتفرغ، ورئيس قسم الفقه السابق في كلية الشريعة والقانون في أسيوط

٢٠٢٥- ٢٠٢٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾

سورة الروم الآية : ٢١

المقدمة

المقدمة

الحمد لله الذي لا تصادف سهام الأوهام في عجائب صنعه مجرى، ولا ترجع العقول عن أوائل بدائعها إلا والهة حيرى، ولا تزال لطائف نعمه على العالمين تتري فهي تتوالى عليهم اختياراً وقهراً ومن بدائع الطافه أن خلق من الماء بشرا، فجعله نسباً وصهراً، وسلط على الخلق شهوة اضطرهم بها إلى الحراثة جبرًا، واستبقى بها نسلهم إقهارًا وقسرًا، ثم عظم أمر الإنسان وجعل لها قدرًا، فحرم بسببها السفاح وبالغ في تقبيحه ردعاً وزجرًا، وجعل اقتحامه جريمة فاحشة وأمًرا إمرًا، وندب إلى النكاح وحث عليه استحباباً وأمراً، فسبحان من كتب الموت على عباده فأذلهم به هدما وكسرا، ثم بث بذور النطف في أراضي الأرحام وأنشأ منها خلقاً وجعله لكسر الموت جبراً، تنبيها على أن بحار المقادير فياضة على العالمين نفعاً وضراً، وخيراً وشراً وعسراً ويسراً، وطياً ونشراً[1].

وأشهد أن لا إله إلا الله خلق الإنسان في أحسن تقويم وطلب منه عمارة الأرض إلى يوم الدين.

والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين الذي حث على الزواج ورغب فيه وجعله من سننه، وسنة المرسلين من قبله، والصالحين من بعده إلى أن يقوم الناس لرب العالمين .. ..

وبعد :

فإنه لما كانت الأسرة قوام المجتمع يقوى بتماسكها ويضعف بانفصامها، لذا عنيت الشريعة الإسلامية الغراء بنظام الأسرة –والتي هي اللبنة الأولى في بناء المجتمع– فاهتمت بعقد الزواج حتى قبل أن ينشأ فشرعت الخطبة وبينت أحكامها

---

(1) إحياء علوم الدين للإمام الغزالي : جـ٢ ص٥٦، مكتبة النور الإسلامية.

وبعد انعقاد عقد الزواج أوضحت حقوق الزوجين، وبعد فرقة العقد حثت على تنفيذ آثاره من نفقة وعدة وحضانة وميراث.

وأيضاً لما كانت الأسرة فيها سكن الإنسان وطمأنينته وفيها راحته ومستقره ومنها تتحدد معالم شخصية الفرد وتتكيف اتجاهاته وسلوكه فإن أحكمت تربيته وحسن إعداد غدا نموذجاً طيباً، وإن لم يحسن إعداده غدا مثالاً سيئا، قال -ﷺ-: "ما من مولود إلا يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه" .

ومن أجل هذا كانت عناية الإسلام بها ونظرته إليها، فوضع النظم السليمة والمبادئ الهادفة لضمان سيرها واعتدال دربها حتى تصل إلى الغاية المرجوة في أمن وسلام.

فكان أول ما وضع من مبادئ البر بالوالدين فهما عماد الأسرة ورمز الحياة الأسرية جاء ذلك بعد الأمر بعبادة الله وحده، قال -تعالى- ﴿ وَقَضَى رَبُّكَ أَلا تَعْبُدُوا إِلا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾

كما وجه العناية إلى الدقة في اختيار شريك الحياة -الزوج أو الزوجة- والاهتمام بتلمس جوانب الخير فيه، تلك التي تؤهله لتحمل التبعات وتقدير المسئوليات، قال -ﷺ-: "تنكح المرأة لأربع، لمالها وجمالها وحسبها ودينها فاظفر بذات الدين تربت يداك" وقوله -ﷺ-: "إذا أتاكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه إلا تفعلوه تكن فتنة في الأرض وفساد كبير".

كما نظم الإسلام العلاقة بين الزوجين على أساس من العدالة والتعاون قال -تعالى-: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ وجعل رياسة الأسرة والإشراف عليها لمن كانت قدرته أكثر ومؤهلاته في القيادة أقوى وأكمل فقال -تعالى-: ﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ وقال -ﷻ-: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ وأرشد الإسلام الرجل إلى أن رياسته ليست

رياسة استبداد وتحكم، بل رياسة شرف تزداد معها التكاليف وتعظم بها المسئولية قال -ﷺ-: "إن الله سائل كل راع عما استرعاه حفظ أم ضيع حتى يسأل الرجل عن أهل بيته"، وقال: "كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يعول".

وقد حث الإسلام على إشاعة روح المودة والمحبة بين الزوجين فقال -ﷻ-: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ وقال -ﷺ-: لا يفرك مؤمن مؤمنة – لا يبغضها- إن كره منها خلقاً رضى منها خلقاً آخر".

كما أمر بالعناية بثمرة هذا الزواج والتعهد برعايتها وتهذيبها التهذيب الحسن، قال -ﷺ-: "ما نحل والد ولده أفضل من أدب حسن".

من أجل هذا كله كان موضوع تلك الدراسة يمس الحياة الاجتماعية في أنبل مقاصدها وأسمى أغراضها.

وسيكون الحديث في هذه الدراسة بإذن الله -تعالى- عن أحكام الزواج والخطبة وشروط الزواج وأركانه والنفقة وحقوق الزوجين وعن أحكام الطلاق والخلع واللعان والظهار والعدة، والزواج العرفي وبعض النصوص القانونية المنظمة لعقد الزواج وما يتعلق به.

أسأل الله أن ينفع بهذا الكتاب من قرأه واطلع عليه وأن يجعل ثواب هذا العمل في ميزان حسناتي يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم، إن ربى سميع قريب مجيب.

أد/ عبد التواب حلمي محمد

الموضوعات المقررة

١- مدلول الأحوال الشخصية(اختصاصها التشريعي والقضائي).

٢- عقد الزواج (مقدماته-أركانه- شروطه- آثاره).

٣- فرق الزواج (أنواعها- آثارها).

٤- حقوق الأولاد (القرابة- نفقات الأقارب).

التمهيد
في مدلول الأحوال الشخصية

الأحوال الشخصية : اصطلاح قانوني أجنبي يقابل الأحوال المدنية، أو المعاملات المدنية، وقسم الجنايات، وقد اشتهر في الجامعات وأصبح عنوان التأليف في أحكام الأسرة، ويراد به الأحكام التي تتصل بعلاقة الإنسان بأسرته بدءاً بالزواج وانتهاءً بالتركات والمواريث، وهي تشمل ما يلي:

١- **أحكام الأهلية والولاية والوصاية على الصغير**، وقد بُحثت في النظريات الفقهية.

٢- **أحكام الأسرة من خطبة وزواج**، وحقوق الزوجين من مهر ونفقة وطاعة وحقوق الأولاد من نسب ورضاع ونفقات، وانحلال الزواج بإرادة الزوج بالطلاق والخلع، أو بالتفريق القضائي بالإيلاء واللعان والظهار، والتفريق للعيب والغيبة والضرر وعدم الإنفاق.

٣- **أحكام أموال الأسرة من ميراث ويسمى فقهاً الفرائض**، والوصايا والأوقاف ونحوها مما يعد تصرفاً مضافاً لما بعد الموت.

الباب الأول

أحكام الزواج

ويشتمل على خمسة فصول

الفصل الأول

مقدمات عقد الزواج

أحكام الخطبة

ويشتمل على سبعة مباحث

المبحث الأول

تعريف الخِطبة

سوف أتكلم إن شاء الله- تعالى- في هذا المبحث عن تعريف الخِطبة، فأقول وبالله - تعالى- التوفيق :

الخِطبة لغة : طلب المرأة للزواج، **أما الخَطْب** : فهو الأمر والشأن والحال يقال: ما خطبك – أي ما شأنك –.

واصطلاحاً : لا يخرج معني الخطبة في الفقه الإسلامي عن معناها اللغوي فهي تعني : طلب التزويج، أو التماس النكاح.

ولذا عرفها فقهاء المالكية بقولهم : الخِطبة ما يفعله الخاطب من الطلب والاستلطاف بالقول والفعل[١].

وعرفها فقهاء الشافعية بقولهم : التماس الخاطب النكاح من جهة المخطوبة[٢].

وبالنظر إلى هذه التعاريف يتبين لنا منها ما يلي :

أولا- أن هذا الاختلاف بين الفقهاء في تعريف الخطبة إنما هو اختلاف في الصياغة والأسلوب دون المعني .

ثانياً- أن المعني الاصطلاحي ليس ببعيد عن المعني اللغوي، وهذا من أمثلة التطابق بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي.

ثالثاً- أن هذه التعاريف تدل على معني واحد وهو : أن الخطبة طلب يد أنثى معينة من أهلها ومفاوضتهم في شأن الاقتران بها.

١- حاشية الدسوقي علي الشرح الكبير : جـ ٢ صـ ٢١٦

٢- الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع للخطيب الشربيني : جـ٢ صـ١٢٧

رابعاً- أن الخطبة في الشريعة الإسلامية ليست عقداً بين الخاطب والمخطوبة وإنما هي مجرد طلب الزواج، لان الخطبة تتم بمجرد هذا الطلب والموافقة عليه والأصل في العقد أن يتم بإيجاب وقبول، وقبول الفتاة وأهلها ما طلبه الخاطب من الزواج لا يعني قيام عقد بينهما وإنما يعني مجرد ترشيح الفتي زوجاً في المستقبل[١].

المبحث الثاني

حكم الخطبة

أولا- حكم خطبة الرجل للمرأة :

اختلف الفقهاء في حكم خطبة الرجل للمرأة على ثلاثة أقوال، وسوف أذكر أولا هذه الأقوال، ثم أذكر الأدلة والمناقشة، وأختتم الحديث في هذا المبحث ببيان الرأي الراجح، فأقول وبالله- تعالى- التوفيق :

أولا- أقوال الفقهاء في حكم الخطبة : ذكرت آنفا أن الفقهاء اختلفوا في حكم الخطبة على **ثلاثة أقوال وهي** :

القول الأول : وهو أن الخطبة مستحبة : وهو قول المالكية[٢]، والإمام الغزالي من الشافعية[٣].

القول الثاني : وهو أن الخطبة جائزة، وهو قول : الحنفية، وبعض الشافعية[٤].

القول الثالث : وهو أن الخطبة تأخذ حكم النكاح، ومعنى هذا أن الخطبة تكون تابعة للنكاح، فإذا كان النكاح واجباً كانت الخطبة واجبة، وإذا كان النكاح مندوباً

١- خطبة النساء في الشريعة الإسلامية للأستاذ الدكتور/ عبد الناصر العطار : صـ ٧

٢- أوجز المسالك إلي موطأ مالك : جـ ٩ صـ ٢٦٨ ، المنتقي شرح موطأ الإمام مالك جـ٣ صـ٢٦٤

٣- روضة الطالبين للنووي : جـ٥ صـ ٣٧٦

٤- المرجع السابق، وانظر : البحر الرائق شرح كنز الدقائق لابن نجيم : جـ٤ صـ١٦٤

كانت الخطبة مندوبة، وإذا كان النكاح مباحاً كانت الخطبة مباحة، وإذا كان النكاح حراماً كانت الخطبة حراماً، وإذا كان النكاح مكروهاً كانت الخطبة مكروهة، وهو قول مرجوح عند الشافعية[١].

ثانيا- الأدلة والمناقشة، وتشتمل على ما يلي :

أدلة أصحاب القول الأول : استدل أصحاب القول الأول القائل : بأن الخطبة مستحبة بالسنة الفعلية، والتقريرية :

أما السنة الفعلية : فقد احتج بها المالكية، والإمام الغزالي على استحباب الخطبة وذلك بفعله- صلى الله عليه وسلم- حيث إنه- صلوات الله وسلامه عليه- خطب أمهات المؤمنين : عائشة، وحفصة وأم سلمة، وجويرية بنت الحارث[٢] - رضوان الله تعالى عليهن- وهذا يدل على أن الخطبة مستحبة، لأنها لو لم تكن مستحبة لما حرص النبي- صلى الله عليه وسلم- على فعلها قبل زواجه من أمهات المؤمنين.

وأما السنة التقريرية : فيُمكن أن يُستدل بها على استحباب الخطبة بما روي عن أم المؤمنين عائشة- رضي الله عنها- أنها قالت : " كَانَ النِّكَاحَ فِي الجَاهِلِيَّةِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَنْحَاءٍ: فَنِكَاحٌ مِنْهَا نِكَاحُ النَّاسِ اليَوْمَ : يَخْطُبُ الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ وَلِيَّتَهُ أَوِ

١- **يكون النكاح واجباً** : في حق المستطيع الذي يخاف الضرر علي نفسه ودينه من العزوبة، **ويكون مندوباً** : إذا حصل به معني مقصوداً من كسر شهوة، وعفة نفس، وتحصين فرج، ونحو ذلك، **ويكون مباحاً** : إذا انتفت الدواعي والموانع، ويكون **حراماً** : في حق من يخل بالزوجة في الوطء، أو الإنفاق مع قدرته عليه، **ويكون مكروهاً** : إذا كان النكاح يفضي إلي الإخلال بشيء من الطاعات التي يعتادها.

انظر : سبل السلام للصنعاني : جـ ٣ صـ ١٠٩، فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر : جـ ١٩ صـ ١٣٣، نيل الأوطار للشوكاني : جـ٦ صـ ١٠٤، الاختيار لتعليل المختار لابن مودود الموصلي : جـ٣ صـ ٨٤

٢- صحيح البخاري : جـ ١٩ صـ ١٤٩- ٢١٢- ٢١٨.

ابْنَتَهُ فَيُصْدِقُهَا ثُمَّ يَنْكِحُهَا، وَنِكَاحٌ آخَرُ: كَانَ الرَّجُلُ يَقُولُ لِامْرَأَتِهِ إِذَا طَهُرَتْ مِنْ طَمْثِهَا: أَرْسِلِي إِلَى فُلاَنٍ فَاسْتَبْضِعِي مِنْهُ، وَيَعْتَزِلُهَا زَوْجُهَا وَلاَ يَمَسُّهَا أَبَدًا، حَتَّى يَتَبَيَّنَ حَمْلُهَا مِنْ ذَلِكَ الرَّجُلِ الَّذِي تَسْتَبْضِعُ مِنْهُ، فَإِذَا تَبَيَّنَ حَمْلُهَا أَصَابَهَا زَوْجُهَا إِذَا أَحَبَّ وَإِنَّمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ رَغْبَةً فِي نَجَابَةِ الوَلَدِ، فَكَانَ هَذَا النِّكَاحُ نِكَاحَ الِاسْتِبْضَاعِ وَنِكَاحٌ آخَرُ: يَجْتَمِعُ الرَّهْطُ مَا دُونَ العَشَرَةِ، فَيَدْخُلُونَ عَلَى المَرْأَةِ كُلُّهُمْ يُصِيبُهَا، فَإِذَا حَمَلَتْ وَوَضَعَتْ، وَمَرَّ عَلَيْهَا لَيَالٍ بَعْدَ أَنْ تَضَعَ حَمْلَهَا، أَرْسَلَتْ إِلَيْهِمْ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ رَجُلٌ مِنْهُمْ أَنْ يَمْتَنِعَ، حَتَّى يَجْتَمِعُوا عِنْدَهَا، تَقُولُ لَهُمْ: قَدْ عَرَفْتُمُ الَّذِي كَانَ مِنْ أَمْرِكُمْ وَقَدْ وَلَدْتُ فَهُوَ ابْنُكَ يَا فُلاَنُ، تُسَمِّي مَنْ أَحَبَّتْ بِاسْمِهِ فَيَلْحَقُ بِهِ وَلَدُهَا، لاَ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَمْتَنِعَ بِهِ الرَّجُلُ، وَنِكَاحُ الرَّابِعِ: يَجْتَمِعُ النَّاسُ الكَثِيرُ، فَيَدْخُلُونَ عَلَى المَرْأَةِ، لاَ تَمْتَنِعُ مِمَّنْ جَاءَهَا، وَهُنَّ البَغَايَا كُنَّ يَنْصِبْنَ عَلَى أَبْوَابِهِنَّ رَايَاتٍ تَكُونُ عَلَمًا، فَمَنْ أَرَادَهُنَّ دَخَلَ عَلَيْهِنَّ، فَإِذَا حَمَلَتْ إِحْدَاهُنَّ وَوَضَعَتْ حَمْلَهَا جُمِعُوا لَهَا، وَدَعَوْا لَهُمُ القَافَةَ، ثُمَّ أَلْحَقُوا وَلَدَهَا بِالَّذِي يَرَوْنَ، فَالْتَاطَ بِهِ، وَدُعِيَ ابْنَهُ، لاَ يَمْتَنِعُ مِنْ ذَلِكَ « فَلَمَّا بُعِثَ مُحَمَّدٌ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بِالحَقِّ هَدَمَ نِكَاحَ الجَاهِلِيَّةِ كُلَّهُ إِلَّا نِكَاحَ النَّاسِ اليَوْمَ »[١].

ووجه الدلالة من هذا الحديث على استحباب الخطبة : قول أم المؤمنين عائشة– رضي الله عنها– : « فَلَمَّا بُعِثَ مُحَمَّدٌ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بِالحَقِّ هَدَمَ نِكَاحَ الجَاهِلِيَّةِ كُلَّهُ إِلَّا نِكَاحَ النَّاسِ اليَوْمَ » – أي الذي بدأت بذكره – وهو أن يخطب الرجل إلى الرجل فيزوجه[٢].

وفي هذا إقرار من النبي– صلى الله عليه وسلم– على مشروعية الخطبة واستحبابها ولذا فقد جري عمل الناس على ذلك من لدن رسول الله– صلى الله عليه وسلم– وإلي يومنا هذا.

١– أخرجه البخاري في صحيحه : جـ ٧ ص١٥، برقم : ٥١٢٧

٢– فتح الباري لابن حجر : ج٩ صـ ١٨٥

أدلة أصحاب القول الثاني القائل بأن الخطبة جائزة : استدل أصحاب القول الثاني القائل : بأن الخطبة جائزة بالكتاب، والسنة

أما الكتاب : فقوله- تعالي- : ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُم ﴾

ووجه الدلالة من هذه الآية الكريمة على جواز الخطبة : أن الله – سبحانه وتعالي- نفى الجناح عمن خطب امرأة توفى عنها زوجها وهي في العدة ما دامت الخطبة تعريضاً وليست تصريحاً، وإذا ثبت جواز التعريض بخطبة المتوفى عنها زوجها وهي في العدة فقد ثبت جواز التصريح بخطبة المرأة إذا كانت خالية من الأزواج من باب أولي.

ويجاب عن هذا الدليل : بأن الآية ليس فيها ما يدل على عدم استحباب الخطبة، لأنها لا تتكلم عن الوصف الشرعي للخطبة، وإنما تتكلم عن مشروعية الخطبة لمن أراد خطبة امرأة معتدة من وفاة.

وأما السنة : فقول النبي- صلى الله عليه وسلم-: « الْمُؤْمِنُ أَخُو الْمُؤْمِنِ فَلَا يَحِلُّ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَبْتَاعَ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبَ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَذَرَ»[1].

ووجه الدلالة من هذا الحديث على جواز الخطبة : أن النبي- صلى الله عليه وسلم- نهي المسلم أن يخطب على خطبة أخيه المسلم، وهذا النهي يدل على أن الخطبة تُكسب صاحبها حقاً يجب على الآخر احترامه، وذلك بعدم الاعتداء عليه عن طريق التقدم لخطبة الفتاة المخطوبة لغيره، وهذا يدل دلالة واضحة على مشروعية الخطبة وجوازها.

١- أخرجه مسلم في صحيحه :جـ٢ صـ١٠٣٤، برقم : ١٤١٤

ويجاب عن هذا الدليل أيضا : بما سبق أن أجبنا عنه في الدليل السابق وهو أن الحديث ليس فيه ما يدل على عدم استحباب الخطبة، لأنه لا يتكلم عن الوصف الشرعي وإنما يتكلم عن حرمة خطبة المؤمن على خطبة أخيه.

أدلة أصحاب القول الثالث : استدل أصحاب القول الثالث القائل : بأن الخطبة تأخذ حكم النكاح بقولهم : إن الوسائل تأخذ حكم المقاصد[١].

ويجاب عن هذا بجوابين :

الجواب الأول : أنه يلزم منه وجوبها إذا أوجبنا النكاح وهو مستبعد.

الجواب الثاني : أن دعوى أن الخطبة وسيلة للنكاح، وأن للوسائل حكم المقاصد ممنوع بإطلاقه لعدم صدق حد الوسيلة عليها إذ النكاح لا يتوقف عليها بإطلاقها، لأنه كثيراً ما يقع بدونها.

الرأي الراجح :

بعد هذا العرض الذي قدمته من ذكر أقوال الفقهاء، وسرد أدلتهم بالتفصيل والتوضيح أري أن الراجح في هذه المسألة هو الرأي الأول القائل : باستحباب الخطبة، وذلك لما يلي :

أولاً- قوة أدلتهم، وعلي رأس هذه الأدلة فعل النبي- صلى الله عليه وسلم- لها، حيث إنه- صلوات الله وسلامه عليه- حرص على خطبة بعض نسائه قبل الزواج بهن.

ثانياً- أن الخطبة تساعد كلاً من الخاطب والمخطوبة على التكيف التدريجي على العشرة، فخلال فترة الخطبة يتصرف كل من الخاطب والمخطوبة بحذر ويعرف كل منهم حق الآخر، ويحرص على احترامه ويتعامل معه وكله أمل في

١- مغني المحتاج للخطيب الشربيني : جـ ٣ صـ ١٣٥، نهاية المحتاج للرملي : جـ٦ صـ ٢٠٢ .

رضاه، وكله رغبة في تحقيق مطالبه المشروعة، فإذا اعتاد كل من الخاطب والمخطوبة ذلك ثم انتهت الخطبة بالزواج فقد يستمران على هذا الاحترام المتبادل والرغبة الصادقة في التضحية والإيثار.

ثالثاً- أن الخطبة تربط بين الخاطب والمخطوبة برباط تمهيدي يمكن كلاً منهما من الاطمئنان على زواجه مستقبلاً من الطرف الآخر دون أن يسبقه غيره إليه خصوصاً إذا تمت الخطبة في وقت قد لا تساعد الظروف كًلا منهما أو أحدهما على إتمام الزواج بالآخر، ولا شك أن مثل هذه الظروف تسبب قلقاً كبيراً لشباب اليوم والخطبة علاج نفسي لهذا القلق.

على أنه ينبغي أن يكون واضحاً في الأذهان أن الإسراع بالخطبة لعلاج هذا القلق دون بحث عن صلاحية الطرف الآخر للحياة الزوجية ومدي مكان الزواج به في ظل الظروف المحيطة بالطرفين قد يؤدي إلى فشل الخطبة أو الزواج فيما بعد فعلي كل من الخاطب والمخطوبة تقدير ظروفه الخاصة واستشارة المخلصينّ من ذوى البصيرة والرأي، مع ملاحظة أن الإنسان لن ينال من الزواج غير ما قدره الله -عز وجلّ- وليس هناك من الناس من يضمن وفاء القلب الآخر، أو يضمن الزواج من آخر، وقصص الخيانة في الخطبة والزواج شاهدت على أن القلوب بيد الله -سبحانه- يقلبها كيف يشاء[1].

ثانيا- حكم خطبة المرأة للرجل :

لقد جرت عادة الناس في كل زمان ومكان أن يكون البادئ بطلب الخطبة أو الزواج هو الرجل، على أساس أنه مكلف بدفع المهر، وإعداد بيت الزوجية، والنفقة عليه، بالإضافة إلى أن حياء المرأة يمنعها من التقدم لخطبة الرجل، ولكن قد يحدث

١- بتصرف وتلخيص من كتاب خطبة النساء في الشريعة الإسلامية للأستاذ الدكتور/ عبد الناصر العطار : صـ ٨ - ٩

في بعض الأحيان أن يكون البادئ بطلب الخطبة هو ولي المرأة، أو المرأة نفسها مما دعاني للحديث عن هذه المسألة لبيان موقف الإسلام منها، خاصة وأن المرأة قد تتحرج من ذلك حرجاً بالغاً حينما يظهر لها في الأفق من تراه أصلح لها، وأكفل لتحقيق مقاصدها من الحياة الزوجية، والواقع أن الفقهاء لم يختلفوا في حكم هذه المسألة[١]، سواء أكان الخاطب هو ولي المرأة، أو المرأة نفسها، نظراً للنصوص الصريحة القاطعة والتي تدل دلالة واضحة وبما لا يدع مجالاً للشك أو الخلاف على جواز خطبة المرأة للرجل، وعلي أنه لا غضاضة عليها في ذلك ما دامت قد توسمت فيه الفضل والصلاح، **ومن هذه النصوص** : قول الله- تعالي- على لسان سيدنا شعيب لسيدنا موسى(عليهما السلام) : { إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ }

ووجه الدلالة منها على جواز خطبة المرأة للرجل : واضح جلي، ولهذا قال الإمام القرطبي[٢]: " فمن الحسن عرض الرجل وليته والمرأة نفسها على الرجل الصالح اقتداء بالسلف الصالح ".

فإن قيل : لكن هذه الآية في شرع من قبلنا.

قلنا : إن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد ناسخ [٣]، وليس هناك ناسخ بل هناك موافق لهذا الحكم، وهو ما قاله ابن عمر (رضي الله عنهما) لما تَأَيَّمَتْ حَفْصَةُ بِنْتُ عُمَرَ مِنْ خُنَيْسِ بْنِ حُذَافَةَ السَّهْمِيِّ، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَتُوُفِّيَ بِالْمَدِينَةِ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ : " أَتَيْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ

١- انظر حكم خطبة المرأة للرجل : فتح الباري لابن حجر : صـ ١٩، صـ ٢١٣، مغني المحتاج للخطيب الشربيني : جـ ٣ صـ ١٣٧، نهاية المحتاج للرملي : جـ ٦ صـ ٢٠٥، النكاح والقضايا المتعلقة به للدكتور أحمد الحصري : صـ ٣٧-٣٩، خطبة النساء في الشريعة الإسلامية للأستاذ الدكتور عبد الناصر العطار: صـ ٧٦- ٧٧

٢- أحكام القرآن للقرطبي : جـ ٧ صـ٥١٥٨ ط : دار الغد العربي

٣- تفسير القرطبي : جـ٣ صـ٢٢٨٧، إرشاد الفحول للشوكاني : صـ٢٤٠، ط مصطفى الحلبي

فَعَرَضْتُ عَلَيْهِ حَفْصَةَ، فَقَالَ: سَأَنْظُرُ فِي أَمْرِي، فَلَبِثْتُ لَيَالِيَ ثُمَّ لَقِيَنِي، فَقَالَ: قَدْ بَدَا لِي أَنْ لاَ أَتَزَوَّجَ يَوْمِي هَذَا قَالَ عُمَرُ: فَلَقِيتُ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ فَقُلْتُ: إِنْ شِئْتَ زَوَّجْتُكَ حَفْصَةَ بِنْتَ عُمَرَ فَصَمَتَ أَبُو بَكْرٍ فَلَمْ يَرْجِعْ إلى شَيْئًا، وَكُنْتُ أَوْجَدَ عَلَيْهِ مِنِّي عَلَى عُثْمَانَ فَلَبِثْتُ لَيَالِيَ ثُمَّ «خَطَبَهَا رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَأَنْكَحْتُهَا إِيَّاهُ» فَلَقِيَنِي أَبُو بَكْرٍ فَقَالَ: لَعَلَّكَ وَجَدْتَ على حِينَ عَرَضْتَ على حَفْصَةَ فَلَمْ أَرْجِعْ إِلَيْكَ شَيْئًا؟ قَالَ عُمَرُ: قُلْتُ: نَعَمْ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: فَإِنَّهُ لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَرْجِعَ إِلَيْكَ فِيمَا عَرَضْتَ على، إِلَّا أَنِّي كُنْتُ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَدْ ذَكَرَهَا، فَلَمْ أَكُنْ لِأُفْشِيَ سِرَّ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَلَوْ تَرَكَهَا رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَبِلْتُهَا "[١].

وفيه دليل كما يقول ابن حجر[٢]على جواز عرض الإنسان بنته وغيرها على من يعتقد خيره وصلاحه، لما فيه من النفع العائد على المعروضة عليه، وأنه لا استحياء في ذلك.

ثانياً– ما روى عن سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، جِئْتُ لِأَهَبَ لَكَ نَفْسِي فَنَظَرَ إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَصَعَّدَ النَّظَرَ إِلَيْهَا وَصَوَّبَهُ، ثُمَّ طَأْطَأَ رَأْسَهُ فَلَمَّا رَأَتِ المَرْأَةُ أَنَّهُ لَمْ يَقْضِ فِيهَا شَيْئًا جَلَسَتْ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ فَقَالَ: أَيْ رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ لَمْ تَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ فَزَوِّجْنِيهَا، فَقَالَ : «هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ؟» قَالَ : لاَ وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ : «اذْهَبْ إِلَى أَهْلِكَ فَانْظُرْ هَلْ تَجِدُ شَيْئًا» فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ، فَقَالَ : لاَ وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا وَجَدْتُ شَيْئًا قَالَ : «انْظُرْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ»، فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ : لاَ وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلاَ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ، وَلَكِنْ هَذَا إِزَارِي– قَالَ سَهْلٌ : مَا لَهُ رِدَاءٌ

١– أخرجه البخاري في صحيحه : ج٧ ص١٣، برقم : ٥١٢٢

٢– بتصرف من فتح الباري : جـ ٩ صـ ١٧٨.

– فَلَهَا نِصْفُهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : «مَا تَصْنَعُ بِإِزَارِكَ؟ إِنْ لَبِسْتَهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا مِنْهُ شَيْءٌ، وَإِنْ لَبِسَتْهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ مِنْهُ شَيْءٌ» فَجَلَسَ الرَّجُلُ حَتَّى طَالَ مَجْلِسُهُ، ثُمَّ قَامَ فَرَآهُ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) مُوَلِّيًا فَأَمَرَ بِهِ فَدُعِيَ، فَلَمَّا جَاءَ قَالَ : «مَاذَا مَعَكَ مِنَ القُرْآنِ؟» قَالَ: مَعِي سُورَةُ كَذَا وَسُورَةُ كَذَا وَسُورَةُ كَذَا– عَدَّدَهَا– قَالَ : «أَتَقْرَؤُهُنَّ عَنْ ظَهْرِ قَلْبِكَ؟» قَالَ : نَعَمْ قَالَ : «اذْهَبْ فَقَدْ مَلَّكْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ القُرْآنِ»[١].

ثالثاً – ما روي عن ثَابِتً البُنَانِي، قَالَ : كُنْتُ عِنْدَ أَنَسٍ وَعِنْدَهُ ابْنَةٌ لَهُ، قَالَ أَنَسٌ: جَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) تَعْرِضُ عَلَيْهِ نَفْسَهَا، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَكَ بِي حَاجَةٌ؟ " فَقَالَتْ بِنْتُ أَنَسٍ: مَا أَقَلَّ حَيَاءَهَا، وَاسَوْأَتَاهْ وَاسَوْأَتَاهْ قَالَ: «هِيَ خَيْرٌ مِنْكِ رَغِبَتْ فِي النَّبِيِّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَعَرَضَتْ عَلَيْهِ نَفْسَهَا»[٢].

وفي الحديثين دليل واضح على جواز عرض المرأة نَفْسَهَا على الرجل، وأنه لا غضاضة عليها في ذلك، شريطة ألا تؤدي هذه الخطبة إلى إلحاق الضرر بالغير.

فإن أدت إلى إلحاق الضرر بالغير فإنها لا تجوز، كما لو خطبت رجلاً واشترطت عليه أن يطلق زوجته، فإن ذلك لا يجوز لنهي النبي (صلى الله عليه وسلم) عن ذلك في قوله : «لاَ تَسْأَلِ المَرْأَةُ طَلاَقَ أُخْتِهَا لِتَسْتَفْرِغَ صَحْفَتَهَا، وَلْتَنْكِحْ فَإِنَّ لَهَا مَا قُدِّرَ لَهَا»[٢].

١– أخرجه البخاري في صحيحه : ج٦ ص١٩٢، برقم : ٥٠٣٠

٢– أخرجه البخاري في صحيحه : ج٧ ص١٣، برقم : ٥١٢٠

٣– أخرجه البخاري في صحيحه : ج٨ ص١٢٣، برقم : ٦٦٠٠

المبحث الثالث
شروط الخطبة

لقد اشترط الفقهاء في الخطبة شروطاً معينه لابد من توافرها وتحققها على الوجه الأكمل حتى تكون الخطبة مشروعة ويترتب عليها ما يترتب على الخطبة من الحقوق والالتزامات[1]، وهذه الشروط أذكرها على النحو التالي :

الشرط الأول- ألا تكون المخطوبة محرمة على الخاطب بأي سبب من أسباب التحريم، ويلاحظ أن أسباب التحريم منها ما هو مؤبد، ومنها ما هو مؤقت.

والفرق بين التحريم المؤقت والمؤبد : أن التحريم المؤبد : ما كان سبب التحريم فيهن وصفاً لازماً، ومعنى هذا أن التحريم يبقي على التأبيد، لأن سببه ملازم لهما، ولا يمكن زواله بأي حال من الأحوال.

والمحرمات على سبيل التأبيد ثلاثة أنواع :

النوع الأول- محرمات بالنسب، وهن أربعة :

١- **أصول الرجل من النساء وأن علون** : كأمه، وأم أمه وأم أبيه، وجدة أمه وجدة أبيه، وإن علون لقوله -تعالى-: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾

٢- **فروعه من النساء وإن نزلن** : كبنت الرجل وبنت ابنه، وبنت ابنته، وإن نزلن لقوله -تعالى- : ﴿وَبَنَاتُكُم ﴾.

٣- **فروع أبويه وإن نزلن** : كالأخوات الشقيقات، والأخوات لأب، والأخوات لأم، وبنات الأخ، وبنات الأخت، وإن نزلن لقوله- تعالى- : ﴿وَأَخَوَاتُكُمْ ﴾ وقوله- تعالى-: ﴿وَبَنَاتُ الأَخِ وَبَنَاتُ الأُخْتِ﴾.

١- **أعني بالحقوق والالتزامات التي تترتب علي الخطبة** : حقوق الخاطب في عدم جواز التقدم لخطبة مخطوبته، وكذا التزام المخطوبة برد الهدايا التي قدمها لها عند فسخ الخطبة.

٤- **فروع أجداده وجداته** : كعماته وخالاته، وأيضاً عمات أبيه، وعمات أمه وخالات أبيه، وخالات أمه، لقوله- تعالى- : ﴿ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ ﴾.

النوع الثاني- محرمات بالمصاهرة، وهن أربعة :

١- **أمهات الزوجة، لقوله -تعالى-:**﴿ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ ﴾ ويدخل في الأمهات أم المرأة التي يتزوجها الرجل وجداتها، فيحرم أم المرأة وجدتها بمجرد عقد الزواج على زوجته.

ولا يشترط في تحريم أم المرأة دخوله بها، وإنما تحرم بمجرد العقد على بنتها سواء دخل بها أم لم يدخل، لأن القرآن الكريم لم يشترط الدخول بالأم كما اشترط في بنتها، وبهذا قال جمهور الصحابة ومن بعدهم من علماء الشريعة ومنهم الأئمة الأربعة، وبنوا عليه قاعدتهم المشهورة : العقد على البنات يحرم الأمهات والدخول بالأمهات يحرم البنات.

والفرق بين الحالتين : أن عاطفة الأم أقوى وأشد من عاطفة البنت، فلو حدث أن تحول الرجل عن البنت وصار لأمها زوجاً لانعكس عليها وتأججت نار العداوة في قلبها، لأنه ليس في نفسها من دواعي الإيثار ما يجعلها تؤثر أمها بذلك الزوج على نفسها، والأمر ليس كذلك بالنسبة لأمها.

٢- **فروع زوجته المدخول بها**، والأصل في تحريمهن قوله -تعالى- : ﴿وَرَبَائِبُكُمُ اللاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ﴾ أي ويحرم عليكم بنات أزواجكم اللاتي ربيتموهن.

فإن طلق الرجل المرأة قبل الدخول بها، أو ماتت قبل أن يدخل بها جاز له أن يتزوج بإحدى فروعها.

٣- **زوجة فرعه وإن نزلت،** فيحرم علي الرجل الزواج من زوجة ابنه، لقوله -تعالى-: ﴿وَحَلائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلابِكُمْ ﴾.

والتقييد بأبناء الصلب يخرج زوجة الابن بالتبني، قال ابن جريح : سألت عطاء عن قوله : ﴿ وَحَلائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلابِكُمْ ﴾ قال : كنا نحدث – والله أعلم-أن النبي -ﷺ- لما نكح امرأة زيد، قال المشركون بمكة في ذلك فأنزل الله – عز وجل- : ﴿وَحَلائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلابِكُمْ ﴾ ونزلت : ﴿وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ﴾ ونزلت : ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾.

٤- **زوجة أصله وإن علت، حيث** يحرم على الرجل أن يتزوج زوجة أبيه، ولا زوجة جده، لقوله- تعالى- : ﴿وَلا تَنْكِحُوا ما نَكَحَ آباؤُكُمْ مِنَ النِّساءِ إِلاّ ما قَدْ سَلَفَ﴾

النوع الثالث- محرمات بالرضاع، وهن المذكورات في قول الله- تعالى- : ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرَّضَاعَةِ﴾ أي كما تحرم عليك أمك التي ولدتك، كذلك تحرم عليك أمك التي أرضعتك وكذلك أختك من الرضاعة.

وعن أم المؤمنين عَائِشَةَ- رضي الله عنها- أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال : « إِنَّ الرَّضَاعَةَ تُحَرِّمُ مَا تُحَرِّمُ الْوِلَادَةُ»[1] وعلى هذا فتكون المرضعة أما لمن رضع منها، وجميع أولادها إخوة له وإن تعددت آباؤهم، وأصولها أصوله : فتحرم عليه أم المرضعة كما تحرم بنتها وأخواتها.

وزوج المرضعة أب للرضيع، أصوله أصوله، وفروعه فروع له، وأخوته عمومة له، وكذلك يحرم عليه عماته من الرضاعة وهن إخوة أبيه بالرضاعة، فالسبع المحرمات بالنسب- وقد سبق ذكرهن بالتفصيل محرمات بالرضاعة أيضاً.

بيد أنه توجد أحوال تثبت مع النسب علاقة ولا تثبت في الرضاع.

١- أخرجه مسلم في صحيحه : ج٢ ص١٠٦٨، برقم : ١٤٤٤

المستثنيات من التحريم بالرضاع

١- **إخوة الرضيع وأخواته** : فلا يحرم عليهم أحد ممن حرم عليه، لأنهم لم يرضعوا مثله فلم يدخل في تكوين بنيتهم شيء من المادة التي دخلت في بنيته، فيباح للأخ أن يتزوج من أرضعت أخاه أو أمها أو بنتها، ويباح للأخت أن تتزوج زوج المرضعة أو أباه أو ابنه مثلاً.

أما أم الأخ من النسب فحرام عليه قطعاً، لأنها أمه أيضاً إذا كانا شقيقين أو أخوين لأم فتحرم لأنها أمه، أو تكون زوجة أبيه إذا كانا أخوين لأب فتحرم عليه لأنها زوجة أبيه.

٢- **أخت الابن أو البنت من الرضاع** : فلو أن لرجل ابنا ولرجل آخر بنتا ورضع ابن الرجل الأول من زوجة الرجل الآخر فيكون الولد والبنت أخوان من الرضاعة، ولا يحرم على الرجل الأول التزوج ببنت الرجل الآخر مع أن هذه البنت أخت ابنه من الرضاعة، أما لو كانت أخت ابنه من النسب ما جاز أن يتزوجها لأنها ابنته أو بنت زوجته المدخول بها، وكلتاهما حرام عليه.

٣- **أم الأخ أو الأخت من الرضاع** : فإن كان هناك امرأتان لكل منهما ولد ورضع هذان الولدان من امرأة ثالثة فصار كل منهما أخا للآخر من الرضاع لاجتماعهما على ثدي المرأة الثالثة، ومن ثم. فلا يحرم على الولدين أن يتزوج كل منهما بأم الآخر، بينما نظيرتها في النسب وهي أم أخيه أو أخته نسباً تكون حرامًا عليه، لأنها زوجة أبيه، أو من دخل بها أبوه.

٤- **جدة الابن أو البنت من الرضاع** : وذلك كأن يكون لرجل ابنا من الرضاع ولهذا الابن جدة من الرضاع أيضاً فلا يحرم على الرجل أن يتزوج بجدة الابن لعدم وجود علاقة بينهما، بينما جدة ابنه نسباً تحرم عليه لوجود هذه العلاقة لأنها من أمهات زوجته فتحرم عليه لهذه العلاقة.

وهناك نوعان آخران اختلف الفقهاء فيهما في ثبوت التحريم المؤبد بهما وهما: الزنا، واللعان.

أما اللعان[١] : فالراجح هو ثبوت التحريم المؤبد بين الزوجين بسببه، بمعنى أن من اتهم زوجته بالزنا، وليس معه بينة، ولا اعتراف منها، فليس أمامهما إلا اللعان وهو قول الجمهور[٢]، وقد استدلوا على رأيهم هذا بقول سهل بن سعد- رضي الله عنه- : " مَضَتِ السُّنَّةُ بَعْدُ فِي الْمُتَلَاعِنَيْنِ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَهُمَا ثُمَّ لَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا "[٣] لأن لعنة الله وغضبه قد حلت بأحدهما لا محالة، وهذا يؤكد على ثبوت الفرقة المؤبدة بينهما.

وأما الزنا : فإن الفقهاء اختلفوا أيضا في ثبوت الحرمة المؤبدة به، والراجح أن المرأة إذا زنت فإنه لا يحل لمن يعلم ذلك عنها نكاحها إلا بشرطين :

الشرط الأول- انقضاء عدتها.

الشرط الثاني - أن تتوب من الزنا، وهو قول : الإمام مالك، والحنابلة، وبه قال : أبو يوسف[٤]، وقد استدلوا على ذلك بقول النبي (صلى الله عليه وسلم) :« مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ فَلَا يَسْقِ مَاءَهُ وَلَدَ غَيْرِهِ»[٥] "- يعني بذلك وطء الحوامل- وقوله (صلى الله عليه وسلم) أيضا : « لَا تُوطَأُ حَامِلٌ حَتَّى تَضَعَ، وَلَا

١- **اللعان** : هو حلف الزوج- بألفاظ مخصوصة- على زنى زوجته، أو نفي ولدها منه، وحلف الزوجة على تكذيبه فيما قذفها به. انظر : صحيح فقه السنة وأدلته وتوضيح مذاهب الأئمة لأبي مالك كمال بن السيد سالم : ج٣ ص٣٨٠

٢- نيل الأوطار للشوكاني : جـ ٦ صـ ٢٧٢

٣- أخرجه أبو داود في سننه : ج٢ ص٢٧٤، برقم : ٢٢٥٠، وقال الألباني : حديث صحيح

٤- نيل الأوطار للشوكاني : جـ ٦ صـ ١٤٥ ، المغني لابن قدامة : جـ٦ صـ ٣٤٧

٥- أخرجه الترمذي في سننه جـ ٣ صـ٤٢٩، برقم :١١٣١، وقال الترمذي : هذا حديث حسن

غَيْرُ ذَاتِ حَمْلٍ حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً»[١] وهو عام، ولأنها إذا كانت مقيمة على الزنا لم يأمن أن تلحق به ولد غيره وتفسد فراشه[٢].

أما التحريم المؤقت : فما كان سبب التحريم فيهن وصفاً غير لازم، ومعنى هذا أن التحريم يبقي ببقاء الوصف ويزول بزواله، وهن :

١- **الجمع بين المحارم**، فلا يصح للرجل أن يجمع بين محرمين لقوله تعالي : { وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ }[٣] وقوله (صلى الله عليه وسلم): «لاَ يُجْمَعُ بَيْنَ المَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَلاَ بَيْنَ المَرْأَةِ وَخَالَتِهَا»[٤].

٢- **الجمع بين أكثر من أربعة نسوة**، فلا يصح للرجل أن يتزوج خامسة وفي عصمته أربع حتى يفارق إحداهن وتنتهي عدتها، لقوله (تعالي) : { فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ }[٥].

٣- **من لا دين لهن**، لقوله تعالي : { وَلاَ تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَّ وَلأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ}[٦] فلا يصح للرجل أن يتزوج بمجوسية وهي التي تعبد النار، ولا وثنية وهي التي تعبد الصنم، ولا بمن لا تدين بدين سماوي وهو الدين الذي له كتاب منزل ونبي مبعوث.

٤- **زوجة الغير**، لقوله تعالي : {وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ}[٧].

١- أخرجه أبو داود في سننه : جـ٢ صـ٢٤٨، برقم : ٢١٥٧، وقال الألباني : حديث صحيح

٢- المغني لابن قدامة : جـ ٦ صـ٣٤٧

٣- جزء من الآية : ٢٣ من سورة النساء

٤- أخرجه البخاري في صحيحه : ج٧ ص١٢، برقم : ٥١٠٩

٥- جزء من الآية : ٣ من سورة النساء .

٦- جزء من الآية : ٢٢١ من سورة البقرة .

٧- جزء من الآية : ٢٤ من سورة النساء .

٥- **معتدة الغير**، حيث إن الفقهاء اتفقوا على النكاح لا يجوز في العدة لقوله (تعالي) : { وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ }[١] سواء أكانت عدة حيض، أم عدة حمل، أم عدة أشهر، لقوله تعالي: {وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ}[٢] وقوله تعالي : { وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ}[٣] وقوله تعالي : {وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا}[٤]

٦- **المطلقة ثلاثاً بالنسبة لمن طلقها**، لقوله تعالي : {فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ}[٥].

الشرط الثاني- من شروط الخطبة، ألا تكون المخطوبة معتدة من طلاق رجعي، والمعتدات ثلاثة أضرب، معتدة رجعية، ومعتدة من وفاة، ومعتدة بائنة.

فأما المعتدة من طلاق رجعي : فتحرم خطبتها تصريحاً وتعريضاً، ما دامت في العدة، لأنها لا تزال كالزوجة من جميع الوجوه، حيث يحل لزوجها أن يراجعها بدون عقد ومهر جديدين، سواء رضيت أو لم ترض وله مراجعتها من غير تراضي في أي وقت شاء بدون حاجة إلى عقد ومهر جديدين طالما أن عدتها باقية فتكون خطبتها حراماً من كل الوجوه، لما فيها من اعتداء على حق المطلق وإيذاء لمشاعره وقطع الطريق عليه في إعادة مطلقته إلى عصمته وقد يكون له أولاد منها الأمر الذي يجعل خطبة المطلقة طلاقاً رجعياً أثناء العدة سبباً للتباغض بين الناس، ومعولاً لهدم كيان الأسرة ولهذا لا تجوز هذه الخطبة تصريحاً ولا تعريضاً حتى لو أذن مطلقها في ذلك.

١- جزء من الآية : ٢٣٥ من سورة البقرة

٢- جزء من الآية : ٢٢٨ من سورة البقرة

٣- جزء من الآية : ٤ من سورة الطلاق

٤- جزء من الآية : ٢٣٤ من سورة البقرة

٥- جزء من الآية : ٢٣٠ من سورة البقرة

و**أما المعتدة من وفاة** : فقد اتفق الفقهاء على أنه لا يجوز التصريح بخطبتها في مدة العدة لقوله(تعالي):{ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ }[١].

ووجه الدلالة من هذه الآية الكريمة على تحريم التصريح : أن الله – سبحانه وتعالى– لما خص التعريض بالإباحة دل ذلك على تحريم التصريح، ولعل الحكمة التي من أجلها حرم الله سبحانه وتعالي التصريح بخطبة المتوفى عنها زوجها تتمثل في الأمور الآتية :

أولاً– أن الخطبة في مدة العدة تؤدي إلى وجود عداوة بين الخاطب وأهل المتوفى.

ثانياً– أن ذلك يورث بغضهم وعداوتهم لهذه المخطوبة إذا رضيت بخطبة من تقدم لها بعد وفاة زوجها وقبل انقضاء عدتها.

ثالثاً– أن الزوج المتوفى له حرمة وكان صاحب عشرة يجب أن لا تجحد فوراً من جانب الزوجة.

رابعاً– أن التصريح بالخطبة لا يتفق مع ما ينبغي أن تكون عليه المرأة من الحداد والحزن على زوجها المتوفى.

خامساً– أن التصريح بالخطبة قد يؤدي إلى مظنة السوء بالمخطوبة وخاطبها.

١– الآية : ٢٣٥ من سورة البقرة

وإذا كان الفقهاء قد اتفقوا على عدم جواز التصريح بخطبة المتوفى عنها زوجها فإنهم اتفقوا أيضا على جواز التعريض بخطبتها[1]، لقوله تعالي : {وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ}

ووجه الدلالة من هذه الآية على جواز التعريض بخطبة المتوفى عنها زوجها: واضح جلي وهو أن الله–سبحانه وتعالي– رفع الجناح، ورفع الجناح يقتضي رفع الإثم مادامت الخطبة تعريضاً وليست تصريحاً، ويلاحظ هنا أن التعريض بخطبة المعتدة من وفاة يجوز حتى ولو كانت المعتدة حاملاً من زوجها السابق، لأن الآية لم تفرق في الحكم بين المتوفى عنها زوجها وهي حامل أو حائل.

والحكمة في إباحة التعريض هنا: أن العلاقة بين المرأة وزوجها قد انتهت بالموت ولا سبيل إلى عودتها بينهما مرة أخرى، ومن ثم فليس في التعريض اعتداء على حق المتوفى، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن المعتدة من وفاة عدتها بالحمل، أو الأشهر فلا سبيل إلى الكذب والخيانة في تعجيل عدتها.

والفرق بين التصريح الذى لا يجوز في خطبة المعتدات، والتعريض الذى يجوز في خطبة المتوفى عنها زوجها[2] :

أن التصريح : ما يقطع بالرغبة في النكاح، كأن يقول لها : أريد أن أنكحك، أو إذا انقضت عدتك تزوجتك، أو ما أشبهه.

أما التعريض : فما يحتمل الرغبة في النكاح وعدمها.

١– المجموع شرح المهذب للنووي : جـ١٦ صـ٢٥٦

٢– أحكام القران للجصاص : جـ١صـ٢٤٤، فتح الباري لابن حجر : جـ١٩صـ٢١، الاختيار لتعليل المختار: جـ٣ صـ١٧٦–١٧٧، الحاوي الكبير للماوردي: جـ١١صـ٣٤٢، نهاية المحتاج للرملي : ج٦ ص٢٠٣، فتح الرحمن بشرح زبد ابن رسلان للرملي : ص٧٥٢

وقيل التعريض : أن يذكر المتكلم شيئا يدل به على شيء لم يذكره[١].

وقد روى في تفسير التعريض ألفاظ كثيرة جماعها يرجع إلى قسمين[٢] :

الأول- أن يذكرها لوليها، بأن يقول له مثلا : لا تسبقني بها.

الثاني- أن يشير بذلك إليها دون واسطة، فيقول لها مثلاً : إنك لجميلة، إنك لصالحة، إن الله لسائق إليك خيرا، إني فيك لراغب.

ومن التعريض : أن يمدح الإنسان نفسه ويذكر مآثره على وجه التعريض بالزواج، وقد فعله أبو جعفر محمد بن على بن حسين (رضي الله عنهم) حيث قالت سَكِينَةَ بِنْتِ حَنْظَلَةَ : " اسْتَأْذَنَ على مُحَمَّدُ بْنُ على وَلَمْ تَنْقَضِ عِدَّتِي مِنْ مَهْلَكِ زَوْجِي، فَقَالَ : قَدْ عَرَفْتِ قَرَابَتِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَقَرَابَتِي مِنْ على، وَمَوْضِعِي فِي الْعَرَبِ، قُلْتُ : غَفَرَ اللَّهُ لَكَ يَا أَبَا جَعْفَرٍ إِنَّكَ رَجُلٌ يُؤْخَذُ عَنْكَ تَخْطُبُنِي فِي عِدَّتِي، قَالَ : إِنَّمَا أَخْبَرْتُكِ لِقَرَابَتِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَمِنْ على، وَقَدْ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ وَهِيَ مُتَأَيِّمَةٌ[٣] مِنْ أَبِي سَلَمَةَ، فَقَالَ : « لَقَدْ عَلِمْتِ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَخِيرَتُهُ وَمَوْضِعِي فِي قَوْمِي»[٤] فكان هذا القول خطبة منه (صلى الله عليه وسلم) تعريضاً.

فالتعريض بالخطبة معناه : طلب الزواج بلفظ أو ألفاظ لم توضع له حقيقة ولا مجازاً، ولكن هذه الألفاظ تحتمل الخطبة وتحتمل غيرها، غير أن دلالة الحال تكشف

١- المجموع للنووي مع تكملة السبكي والمطيعي : جـ١٦صـ٢٥٨

٢- أحكام القرآن للقرطبي : جـ ٣صـ١٨٨

٣- **معني تأيمت** : أي صارت أيما، وهي التي يموت زوجها، أو تبين منه وتنقضي عدتها وأكثر ما تطلق علي من مات زوجها. انظر : فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر : جـ١٩ صـ٢١١

٤- أخرجه الدار قطني في سننه : ج٤ ص٣٢٠، برقم : ٣٥٢٨، وقد بحثت عن درجته في كتب التخريج التي وقعت بين يدي فلم أعثر فيها على شيء من ذلك.

عن الرغبة في النكاح، بخلاف التصريح بالخطبة فهو يعني طلب الزواج بألفاظ لا تحتمل غير الخطبة[١].

وأما المعتدة من طلاق بائن أو فسخ : فلا يجوز التصريح بخطبتها[٢] مطلقاً سواء أكان الطلاق بائناً بينونة كبري[٣]، أم صغري لأن الله –سبحانه وتعالي– لما خص التعريض بالإباحة في قوله : { وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ} لذا فقد دل ذلك على تحريم التصريح، ولأن التصريح لا يحتمل غير النكاح فلا يؤمن أن يحملها الحرص عليه على الإخبار بانقضاء عدتها قبل انقضائها، ولذا فقد حكى ابن عطية الإجماع على ذلك[٤] فقال : " أجمعت الأمة على أن الكلام مع المعتدة بما هو نص في تزويجها لا يجوز، وهذا بالنسبة لغير المطلق، أما هو فيحل له التعريض والتصريح مادام لم يطلقها طلاقاً بائناً بينونة كبري ".

فإن كان قد طلقها طلاقاً بائناً بينونة كبري فلا يحل له التصريح ولا التعريض لأنها أصبحت محرمة عليه حتى تنكح زوجاً غيره، ويدخل بها الزوج الثاني دخولاً حقيقياً، ويفارقها بالطلاق أو غيره، وتنتهي عدتها من الثاني[٥].

أما التعريض بخطبة البائن بينونة كبرى بالنسبة لغير الزوج : فقد ذهب جمهور الفقهاء إلى القول بجوازه، وقد استدلوا على ذلك بما روى عن فاطمة بنت قيس أن زوجها طلقها ثلاثاً فلم يجعل لها رسول الله (صلى الله عليه وسلم) سكنى ولا نفقة قالت : وقال لي رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : «إِذَا حَلَلْتِ فَآذِنِينِي» فَآذَنْتُهُ فَخَطَبَهَا مُعَاوِيَةُ، وَأَبُو جَهْمٍ وَأُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) :

١– خطبة النساء في الشريعة الإسلامية للأستاذ الدكتور/ عبد الناصر العطار : صـ١٨

٢– فتح الباري : جـ١٦ صـ ٢١٥، بدائع الصنائع للكاساني : جـ٢ صـ٢٦٩، الشرح الكبير للدردير : جـ٢ صـ٢١٧، المجموع للنووي : جـ١٦ صـ ٢٥٦–٢٥٧، المغني لابن قدامة جـ٦ صـ٣٥١

٣– **البائن ببينونة كبري** : هي التي طلقها زوجها ثلاثاً، ولا تحل له حتى تنكح غيره، ويدخل بها دخولاً حقيقياً.

٤– الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع للخطيب الشربيني : جـ٢ صـ١٢٧، مغني المحتاج : جـ٣ صـ١٣٥ .

٥– المرجعين السابقين.

«أَمَّا مُعَاوِيَةُ فَرَجُلٌ تَرِبٌ، لَا مَالَ لَهُ، وَأَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَرَجُلٌ ضَرَّابٌ لِلنِّسَاءِ، وَلَكِنْ أُسَامَةُ ابْنُ زَيْدٍ» فَقَالَتْ بِيَدِهَا هَكَذَا: أُسَامَةُ، أُسَامَةُ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) «طَاعَةُ اللهِ، وَطَاعَةُ رَسُولِهِ خَيْرٌ لَكِ»، قَالَتْ: فَتَزَوَّجْتُهُ فَاغْتَبَطْتُ[١].

ووجه الدلالة من هذا الحديث على جواز التعويض بخطبة البائن بينونة كبرى بالنسبة لغير الزوج : واضح جلى، وهو قول النبي (صلى الله عليه وسلم): «إِذَا حَلَلْتِ فَآذِنِينِي» وهذا اللفظ يندرج تحت ألفاظ التعريض، مما يدل على جوازه، لأن صدور مثل هذا اللفظ من النبي (صلى الله عليه وسلم) قبل انقضاء العدة دليل على أن التعريض في عدة البائن بينونة كبرى مباح.

أما حكم التعريض بخطبة البائن بينونة صغري[٢] : فقد اختلف الفقهاء فيه بين قائل بالجواز، وقائل بعدم الجواز، **ويبدو جليا أن الرأي الراجح في هذه المسألة** : هو الرأي القائل: بعدم جواز التعريض بخطبة البائن بينونة صغري، وهو الرأي الذي رجحه كثير من العلماء[٣] المعاصرين ومالوا إليه، على أساس أن القول بجواز التعريض بخطبة البائن بينونة صغري لغير مطلقها يترتب عليها وقوع العداوة بين الخاطب والمطلق، إذ من حقه أن يعيدها إليه بعقد ومهر جديدين، وهو بهذا يكون أولي بها من غيره، وبخاصة إذا كان له منها أولاد، إذا يكون من حقهم أن يعيشوا في كنف الأب والأم، حتى يمكن أن تتوافر لهم حياة هادئة ينعموا فيها بالأمان

١- أخرجه مسلم في صحيحه : جـ٢ صـ١١١٩، برقم : ١٤٨٠

٢- **البائن بينونة صغري** : هي التي طلقها زوجها طلقة بائنة، أو طلقتين ، ولا تحل لمطلقها إلا بعقد ومهر جديدين، ويكون الطلاق بائناً بينونة صغري : في حالة الطلاق قبل الدخول، والطلاق على مال، والتطليق بسبب ضرر الزوج، أو غيبته، أو حبسه مدة طويلة، أو الشقاق بينها وبين زوجها، وكذا تفريق القاضي بسبب عيوب الرجل (الجنون – الجذام – البرص)

٣- منهم أستاذنا الدكتور/ عبد العزيز عزام في كتابه : الأسرة وأحكامها في التشريع الإسلامي : صـ٢٥ والأستاذ الدكتور/ عبد الناصر العطار في كتابه : خطبة النساء في الشريعة الإسلامية : صـ٢٦، والأستاذ الدكتور/ وهبة الزحيلي في كتابه : الفقه الإسلامي وأدلته : جـ٧ صـ١٩

والاستقرار، ولو أبيحت الخطبة لأدي إباحتها إلى قطع الطريق على المطلق، وفي ذلك انحلال الأسرة وضياع الأولاد، والإسلام يأبى ذلك كل الإباء من منطلق وجوب إزالة الضرر أخذاً من قول النبي(صلى الله عليه وسلم) «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»[١].

الشرط الثالث من شروط الخطبة- ألا تكون المخطوبة مخطوبة لرجل آخر[٢]. فإذا كانت مخطوبة لرجل آخر فلا يجوز التقدم لخطبتها لقول النبي(صلى الله عليه وسلم): « وَلاَ يَخْطُبَ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، حَتَّى يَتْرُكَ الخَاطِبُ قَبْلَهُ أَوْ يَأْذَنَ لَهُ الخَاطِبُ»[٣] وفى رواية أخرى : « الْمُؤْمِنُ أَخُو الْمُؤْمِنِ، فَلَا يَحِلُّ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَبْتَاعَ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبَ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَذَرَ»[٤].

١- أخرجه ابن ماجه في سننه عن عبادة بن الصامت : جـ٣صـ ٤٣٢ / برقم ٢١٤٣، وكذا الدار قطني في سننه : جـ٤ صـ٢٢٢٨ برقم : ٨٥ ، والحديث صحيح لغيره، وهذا إسناد ضعيف من أجل جابر- وهو ابن يزيد الجعفي- قال شعيب الأرنؤوط : الحديث صحيح بشواهده. انظر: سنن ابن ماجه، تحقيق : شعيب الأرنؤوط، وآخرون، **والضرر والضرار** : بمعني واحد والجمع بينهما تأكيداً، وقيل : هما متغايران، والمعني : لا تضر أحدا ابتداء ولاتضاره إن ضارك. انظر : التعليق المغني علي سنن الدار قطني لأبي الطيب الأبادي : جـ٤ صـ٢٥٨، مطبوع بذيل سنن الدار قطني.

٢- البحر الرائق : جـ٤ صـ١٦٤، حاشية الدسوقي : جـ٢ صـ٢١٧، الحاوي الكبير للماوردي : جـ١١ صـ٣٤٥ كشاف القناع : جـ٥ صـ١٨، البحر الزخار للمرتضى : جـ٤ صـ٩

٣- جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه : جـ١٩ صـ٢٣٨، انظر : اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان لمحمد فؤاد عبد الباقي : جـ٢ صـ٧٣

٤- أخرجه مسلم في صحيحه : جـ٩ صـ١٩٩

ووجه الدلالة من هذين الحديثين على تحريم الخطبة على الخطبة : واضح جلي، وهو نهي النبي (صلى الله عليه وسلم) عن ذلك، والنهي هنا للتحريم كما جزم بذلك الجمهور على ما حكاه ابن حجر، لأنه نهي عن الإضرار بالآدمي المعصوم فكان على التحريم كالنهي عن أكل ماله وسفك دمه[١].

وذهب بعض المالكية، وأبو جعفر العكبري[٢] إلى القول : بكراهة الخطبة على الخطبة.

ويكفي في الرد على من قال بذلك من المالكية أو غيرهم أنهم خرقوا الإجماع إذ أجمعت الأمة على أن النهي عن الخطبة على الخطبة في الحديث للتحريم بالإجماع؛ لأن المخطوبة مشغولة بحق الخاطب الأول، وهذا من شأنه يشعر نار العداوة والبغضاء بين الخاطبين، والإسلام يحرص دائماً على توثيق عُرى المحبة بين المسلمين جميعاً حتى يكونوا في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضوا تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى.

هذا وإذا كان الفقهاء قد اتفقوا على أنه لا يجوز لأحد أن يخطب على خطبة أخيه لنهي النبي (صلى الله عليه وسلم) عن ذلك، فإنهم وضعوا لذلك شروطاً حتى

١- فتح الباري : جـ١٩ صـ ٢٤٠، المغني لابن قدامة : جـ٦ صـ٣٥٠

٢- حاشية الدسوقي علي الشرح الكبير: جـ٢ صـ٢١٧، المقدمات لابن رشد : جـ٢ صـ٥٨ مطبوع بأسفل المدونة

تكون الخطبة محرمة وإلا فلا، وهذه الشروط هي[1] :

الشرط الأول– أن تكون هناك خطبة سابقه ثم خطبة لاحقة، أما إذا لم تكن هناك خطبة سابقة، وإنما كان هناك كان مجرد تعارف دون طلب المرأة للزواج بها أو كانت هناك رغبة لم تظهر في صورة خطبة فعندئذ لا تحرم الخطبة، إذ لا توجد في هذه الحالات خطبة على خطبة.

الشرط الثاني– أن تكون الخطبة السابقة جائزة شرعاً، أما إذا كانت الخطبة السابقة غير جائزة شرعاً فلا عبرة بها، كما لو خطب شخص معتدة من طلاق رجعي في عدتها، فإنه يجوز لغيره أن يخطبها بعد انقضاء العدة على خطبته، لأن الخطبة الأولى لا عبرة بها، ومن ثم فإنها أصبحت كالعدم.

الشرط الثالث– أن تكون الخطبة السابقة لا زالت قائمة فلو عدل عنها أحدهما أو مات الخاطب جازت الخطبة بعد ذلك لانتهاء الخطبة الأولى، كذلك إذا ارتد الخاطب الأول انتهت خطبته، لأن الردة قبل الدخول تفسخ الزواج فتفسخ الخطبة من باب أولى.

الشرط الرابع– أن يكون الخاطب الثاني عالماً بتحريم الخطبة على الخطبة فلو كان لا يعلم لحداثة عهده بالإسلام مثلاً فإنه يكون معذوراً بجهله .

الشرط الخامس– أن تقبل المخطوبة الخطبة الأولى، أو يقبلها وليها إن كانت غير بالغة، وفي هذه الحالة لا يجوز لغير الخاطب الأول أن يتقدم لخطبتها لقول النبي(صلى الله عليه وسلم) : «لَا يَخْطُبُ أَحَدُكُمْ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، وَلَا يَبِعْ عَلَى بَيْعِ

١– **انظر هذه الشروط– بتصرف–** : الفواكه الدواني في شرح رسالة القيرواني لابن مهنا النفراوي : جـ٢ صـ٣١ تكملة المجموع : جـ١٦ صـ ٢٦١، كشاف القناع لابن إدريس البهوتي: جـ٥ صـ١٨–١٩،الأسرة وأحكامها في التشريع الإسلامي لأستاذنا الدكتور/ عبد العزيز عزام : صـ٢٨–٣٠، خطبة النساء في الشريعة الإسلامية للأستاذ الدكتور/ عبد الناصر العطار : صـ٢٨، وما بعدها

أَخِيهِ، إِلَّا بِإِذْنِهِ»[1] ولأن في ذلك إفساداً على الخاطب الأول، وإيقاعاً للعداوة بين الناس.

أما إذا لم تقبل خطبته ولم تركن إليه ففي هذه الحالة يجوز لغيره أن يتقدم لخطبتها دون أن يزاحم الخاطب السابق فيها، لأنه لم يثبت له حق شرعي عليها.

وأما إذا لم توافق المخطوبة على خطبة الخاطب الأول ولم ترده، بمعنى أنها إذا كانت مترددة بين القبول والرفض : فإنه لا يجوز لغير الخاطب الأول أن يتقدم لخطبتها، وهو قول الظاهرية، والشافعية[2] في قول عندهم، وقد استدلوا علي ذلك بقول النبي (صلي الله عليه وسلم): «وَلاَ يَخْطُبَ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، حَتَّى يَتْرُكَ الخَاطِبُ قَبْلَهُ أَوْ يَأْذَنَ لَهُ الخَاطِبُ»[3].

ووجه الدلالة من هذا الحديث : أن النبي (صلي الله عليه وسلم) نهي عن الخطبة علي الخطبة، والنهي هنا جاء مطلقاً غير مقيد بتمام قبول الخطبة السابقة.

وإذا كان الفقهاء قد اتفقوا على حرمة خطبة المسلم على أخيه فإنهم اختلفوا في حالة ما إذا تقدم شخص لخطبة امرأة وهو يعلم أنها مخطوبة لغيره، ثم عقد عليها، وذلك على ثلاثة أقوال :

١- أخرجه أبو داود في سننه : ج٢ ص٢٢٨، برقم : ٢٠٨١، قال الألباني : حديث صحيح

٢- فتح الباري لابن حجر : جـ١٩ صـ٢٣٩، نيل الأوطار للشوكاني : جـ٦ صـ١٠٧، روضة الطالبين للنووي : جـ٥ صـ٣٧٨، المحلي لابن حزم : جـ١٠ صـ٣٤ .

٣- أخرجه البخاري في صحيحه : جـ٧ صـ١٩، برقم : ٥١٤٢

القول الأول– وهو وجوب فسخ عقد النكاح سواء دخل الزوج بزوجته أو لم يدخل بها، غير أنه إذا كان قد دخل بها فلها الصداق بما استحل من فرجها، وعليها العدة، أما إذا لم يكن قد دخل بها فلا مهر لها، ولا عدة عليها، وهو قول : المالكية في قول عندهم[١]، وداود الظاهري، وقد استدلوا على ذلك بما يلى :

أولاً– أن هذا النكاح منهى عنه فيكون باطلاً، مثل نكاح الشغار، ولا يمكن أن ينهى الشارع عن أمر ويعتبر بصحته، وصحة العقود تقوم على ترتيب الشارع آثارها عليها، وكيف يرتب الشارع حكما على أمر قد نهى عنه[٢].

ثانياً– أن الخطبة وسيلة للزواج، فالنهى عن الخطبة على الخطبة لأجل الزواج، لا لأجل الخطبة وحدها[٣].

ويجاب عن هذا بثلاثة أجوبة :

الجواب الأول– أن النهى عن الخطبة على الخطبة غير منصب على العقد نفسه، وإنما يتصل بأمر سابق خارج عن ماهيته وهذا لا يقتضى بطلان العقد.

الجواب الثاني– أن قياس هذا النكاح على نكاح الشغار قياس باطل، نظراً لاتفاق الفقهاء على عدم جواز نكاح الشغار، وعدم اتفاقهم على بطلان هذا النكاح.

الجواب الثالث– أن الأحاديث الواردة في النهى عن الخطبة على الخطبة تقتصر على الخطبة وحدها دون العقد.

١– حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: جـ٢ صـ٢١٧ مواهب الجليل للخطاب : جـ٣ صـ٤١٢، المغنى لابن قدامة : جـ٦ صـ٣٥٠

٢– المرجع السابق، وانظر : خطبة النساء في الشريعة الإسلامية للأستاذ الدكتور/ عبد الناصر العطار: صـ٣٨، أحكام الأسرة لأستاذنا الدكتور/ سعد أبو عبده، نقلاً عن محاضرات في عقد الزواج للشيخ/ محمد أبو زهرة : صـ٦٠

٣– المراجع السابقة.

القول الثاني– وهو وجوب فسخ عقد النكاح إذا لم يكن الزوج قد دخل بزوجته وذلك لسهولة الفسخ حينئذ، ويترتب على هذا القول عدم وجوب المهر لها، أما إذا كان الزوج قد دخل بزوجته، فإن النكاح لا يفسخ، لأن الفسخ بعد الدخول يترتب عليه مفاسد، وإنما يجب عليه أن يستغفر الله، ويتحلل صاحبه مما فعل، وهذا قول بعض المالكية[١].

ويجاب عن هذا بجوابين :

الجواب الأول– أن فسخ النكاح بعد انعقاده ليس أمراً سهلاً كما تدعون، والدليل على ذلك أن الشارع الحكيم أوجب للمطلقة قبل الدخول نصف المهر، ولو مات أحدهما قبل الدخول فإن الآخر يرثه.

الجواب الثاني– أن القول بعدم وجوب نصف المهر في حالة فسخ هذا النكاح قبل الدخول قول باطل، لأنه يتعارض مع ما أوجبه الله –سبحانه وتعالى– للمطلقة قبل الدخول في قوله تعالى : { وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ }[٢].

القول الثالث– وبه قال جمهور الفقهاء[٣]، وهو أنه إذا تزوج الخاطب على خطبة غيره بالمخطوبة صح زواجه بها، ولا يجوز فسخ هذا الزواج سواء دخل بزوجته، أو لم يدخل بها، وقد استدلوا على ذلك بما يلى :

١– حاشية الدسوقي : جـ٢ صـ٢١٧، حاشية على الصعيدي : جـ٢ صـ٤٠ شرح الخرشي : جـ٣ صـ١١٨

٢– جزء من الآية : ٢٣٧ من سورة البقرة

٣– بداية المجتهد لابن رشد : جـ٢ صـ٣، حاشية الدسوقي : جـ٢ صـ٢١٧، الأم للإمام الشافعي : جـ٥ صـ٣٥ كشاف القناع لابن إدريس البهوتي : جـ٥ صـ١٩، المغنى لابن قدامة : جـ٦ صـ٣٥٠، البحر الزخار للمرتضى : جـ٣ صـ٩

أولاً– أن المحرم إنما يفسد العقد إذا قارنه، فأما إذا تقدم عليه لم يفسده كما لو قالت امرأة : لا أتزوج فلانا حتى أراه مجرداً فتجرد ثم تزوج بها.

ثانياً– أن الخطبة ليست ركنا في الزواج، ولا شرطا من شروط صحته، ففسادها لا يؤدي إلى فساد الزواج، **ومن هنا فإنني أرى أن الرأي الراجح في هذه المسألة هو الرأي الثالث القائل : بصحة العقد على المخطوبة من غير خاطبها ما دام العقد قد استوفى أركانه وشروطه**، وذلك لما يلى :

أولاً– أن النهى في الأحاديث عن الخطبة على الخطبة ليس متوجهاً إلى نفس العقد بل إلى أمر خارج عن حقيقته، وهذا لا يقتضى بطلان العقد.

ثانياً– أن القول بفسخ الزواج في هذه الحالة قد يدفع الزوجة إلى الكذب بأن تدعى أنها عدلت عن خطبة الخاطب الأول قبل زواجها بالآخر، ولا سبيل إلى التثبت من قولها، لأن المرجع هو إيمانها وضميرها، وحتى لو ثبت العكس فإنه لا جدوى من ثبوته، لأنه إذا فسخ الزواج فلا تجبر المرأة على الزواج بخاطبها الأول ولها أن تتزوج مرة أخرى بخاطبها الآخر الذى فسخ زواجها به، وبالتالي فإن النهي عن الخطبة على الخطبة إنما هو من آداب الإسلام الخاصة بالخطبة، ولا شأن له بما قد يتبعها من زواج، وهو نهى ينبغي العمل به ديانة والحفاظ عليه حتى يسود الحب والوئام بين الناس، كما يمكن حمل الناس على العمل به كما يرى الأستاذ الدكتور : عبد الناصر العطار[١]، وذلك بتطبيق عقوبة تعزيرية على من يخالفه.

١– خطبة النساء في الشريعة الإسلامية للأستاذ الدكتور/ عبد الناصر العطار: صـ٣٩

المبحث الرابع

انعقاد الخطبة وتوثيقها

ويشتمل على مطلبين

المطلب الأول

انعقاد الخطبة

سبق أن ذكرت أن الخطبة هي التماس الخاطب النكاح من جهة المخطوبة وبناء على هذا التعريف الذى ذكره فقهاء الشافعية فإنه يمكنني القول : بأن الخطبة تنعقد من الناحية الشرعية بمجرد موافقة المخطوبة ووليها على قبول الخطبة، شريطة أن تكون الموافقة عليها صريحة إذا كانت المخطوبة ثيباً لقول النبي (صلى الله عليه وسلم): «الثَّيِّبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبِكْرُ تُسْتَأْمَرُ، وَإِذْنُهَا سُكُوتُهَا»[1].

أما إذا كانت بكراً فإنه يكفى سكوتها للموافقة عليها لقول النبي (صلى الله عليه وسلم): « لاَ تُنْكَحُ الأَيِّمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ، وَلاَ تُنْكَحُ البِكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ» قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَيْفَ إِذْنُهَا؟ قَالَ : «أَنْ تَسْكُتَ»[2].

ومحل هذا الحكم الذى ذكرته في بداية هذا المطلب وهو أن الخطبة لا تنعقد من الناحية الشرعية إلا بموافقة المخطوبة ووليها إذا ما اتفقا على ذلك، أما إذا اختلف رأى المخطوبة عن رأى وليها فالعبرة في قبول الخطبة أو رفضها برأي

١- أخرجه مسلم في صحيحه : ج٢ ص١٠٣٧، برقم : ١٤٢١

٢- أخرجه البخاري في صحيحه : صـ١٩ صـ٢٣٠-٢٣١، برقم : ٥١٣٦، **والأيم** : هي التي فارقت زوجها بموت أو طلاق، وقد عبر النبي(صلى الله عليه وسلم) للثيب بالاستئمار، وللبكر بالاستئذان، فيؤخذ منه أن الاستئمار يعمل على تأكيد المشاورة، وجعل الأمر إلى المستأمرة، ولهذا يحتاج الولي إلى صريح إذنها في العقد فإذا صرحت بمنعه امتنع اتفاقاً، والبكر بخلاف ذلك.

انظر: فتح الباري لابن حجر: جـ١٩صـ٢٣٠-٢٣١

المخطوبة[1] إذا كانت غير مجبرة – يعنى ثيباً– لأنها أحق بنفسها من وليها، عملاً بقول النبي(صلى الله عليه وسلم):«الثَّيِّبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبِكْرُ تُسْتَأْمَرُ وَإِذْنُهَا سُكُوتُهَا».

وهذا الحديث يدل دلالة واضحة على اشتراط موافقة المخطوبة على الخطبة إذا كانت ثيباً، لأنها أحق بنفسها من وليها، ونفس الحكم إذا كانت المخطوبة بالغة عاقلة[2]، لما روى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ (رضي الله عنهما)، أَنَّ جَارِيَةً بِكْرًا أَتَتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَذَكَرَتْ لَهُ أَنَّ «أَبَاهَا زَوَّجَهَا وَهِيَ كَارِهَةٌ، فَخَيَّرَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»[3]، وعَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قال : جَاءَتْ فَتَاةٌ إِلَى النَّبِيِّ– صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–، فَقَالَتْ : " إِنَّ أَبِي زَوَّجَنِي ابْنَ أَخِيهِ لِيَرْفَعَ بِي خَسِيسَتَهُ، قَالَ : « فَجَعَلَ الْأَمْرَ إِلَيْهَا » فَقَالَتْ : قَدْ أَجَزْتُ مَا صَنَعَ أَبِي، وَلَكِنْ أَرَدْتُ أَنْ تَعْلَمَ النِّسَاءُ أَنْ لَيْسَ إِلَى الْآبَاءِ مِنْ الْأَمْرِ شَيْءٌ "[4].

١– روضة الطالبين للنووي : جـ٥ صـ٣٧٨، المغنى لابن قدامة : جـ٦ صـ٣٥٠، كشاف القناع لابن إدريس البهوتي : جـ٥ صـ٢٠، الإقناع لأبى النجا المقدسي : جـ٣ صـ١٦١

٢– نهاية المحتاج للرملي : جـ٦ صـ٢٠٤، الفروع لابن مفلح المقدسي : ج٥ صـ ١١٥، الكافي لابن قدامة المقدسي : جـ٤ صـ ٢٨٤

٣– أخرجه أبو داوود، وابن ماجه في سننهما : انظر : سنن أبي داود : ج٣ ص٤٣٦، برقم ٢٠٩٦، سنن ابن ماجه : ج٣ ص٧٤، برقم : ١٨٧٥ قال محقق السنن : حديث صحيح، وهذا إسناد محتمل للتحسين، من أجل يحيى بن يزداد، فقد روى عنه جمع ولم يؤثر فيه جرح ولا تعديل، وقد توبع. المرجع السابق

٤– أخرجه النسائي في سننه : ج٦ص٨٦، برقم : ٣٢٦٩، وابن ماجه في سننه : ج١ص٦٠٢، برقم : ١٨٧٤ قال الشيخ/ محمد فؤاد عبد الباقي : إسناده صحيح، وقد حكم الألباني بضعفه.

هذا ومما ينبغي التنبيه عليه في هذا المقام أنه إذا كانت العبرة في قبول الخطبة أو رفضها برأي المخطوبة ووليها إلا أنه يستحب استئذان الأم في تزويج ابنتها[١] لقول النبي(صلى الله عليه وسلم): «آمِرُوا النسَاءَ في بناتِهن»[٢] ولعل في هذا ما يدل على مدى تكريم الإسلام للمرأة، خاصة وأن في هذه الاستشارة استطلاع تام لرأى المخطوبة على أساس أن البنت تفضى بأسرارها إلى أمها عادة، وفى استئذانها تعزيز لمركزها، واشراك لها في مسئولية زواج ابنتها، وفى هذا يقول ابن قدامة[٣] : " ويستحب استئذان المرأة في تزويج ابنتها لأنها تشاركه في النظر لابنتها، وتحصيل المصلحة لها لشفقتها عليها وفى استئذانها تطيب قلبها، وإرضاء لها فتكون أولى ".

١- نيل الأوطار للشوكاني : جـ٦ صـ ١٢٣، المغنى لابن قدامة : جـ ٦ صـ٢٨٢، خطبة النساء في الشريعة الإسلامية للأستاذ الدكتور/ عبدالناصر العطار : صـ ٧٦

٢- أخرجه أبو داود في سننه : جـ٣ صـ٤٨٥، برقم : ٢٠٩٥، قال محقق السنن الشيخ : شعَيب الأرنؤوط : حديث حسن

٣- المغنى لابن قدامة : جـ٦ صـ٢٨٢، مسألة رقم/٥٢٠٤

المطلب الثاني

توثيق الخطبة وإعلانها

من يتأمل أحكام الخطبة في الصفحات المضيئة في الفقه الإسلامي فسوف يجد أن الخطبة تتميز في الإسلام بالبساطة واليسر فهي لا ترهق الناس في أموالهم ولا تكلفهم أكثر من أن يتقدم الخاطب، أو من ينوب عنه لولى المخطوبة بطلب الزواج ممن تقع تحت ولايته، لأن الإسلام لا يرضى بالتعقيد، ولا يعجبه إنفاق المال لمجرد المظاهر التي لا تسمن ولا تغنى من جوع .

ومما يميز الخطبة في الإسلام أيضا : أنه لا يلزم لتمامها إجراء أية طقوس خاصة، أو تدخل أحد من علماء الدين كما هو الحال والشأن في بعض الشرائع الأخرى.

وهذا يدل على أن الإسلام لا يطلب من الخاطب أو المخطوبة توثيق الخطبة بشهود، أو في محرر رسمي، أو غير ذلك، وأما ما يذكر عادة عند الخطبة من قراءة الفاتحة فهو ليس أمراً شرعياً، وإن جرى به عرف كثير من الناس قاصدين به توثيق الخطبة، وتأكيد الارتباط بها، ولا يترتب على قراءة الفاتحة، أو قبلها، أو بعدها أي أثر شرعي من ناحية إباحة الخلوة بالمخطوبة، أو الخروج معها والالتقاء بها بدون محرم، أو النظر إليها فيما عدا وجهها وكفيها على ما سيأتي- إن شاء الله – تعالى- فيما بعد.

على أن الشريعة الإسلامية كما يرى الدكتور العطار[1] لا تمنع من توثيق الخطبة، وقد تركت ذلك للعرف، فإن تعارف الناس على حفظ العهود لم تكن بهم حاجة إلى التوثيق، وإن فشت فيهم الخيانة وشاع النفاق فإن الشريعة الإسلامية لا

١- خطبة النساء في الشريعة الإسلامية للدكتور/ عبد الناصر العطار : صـ٧٩

تمانع من أن يحتاط الناس، أو ولى الأمر فيهم بطلب توثيق الخطبة بشهود، أو في محرر رسمي، على أن يكون هذا التوثيق لإثبات الخطبة لا لتمامها، فهي تتم بمجرد موافقة المخطوبة ووليها على الخطبة كما بينا ذلك في المطلب السابق، كما إن هذا التوثيق لا ينبغي أن يكون الوسيلة الوحيدة لإثباتها، ودوره يجب ألا يتجاوز تسهيل إثباتها فحسب.

ومع هذا فإنني أرى ما يراه أستاذنا الدكتور/ العطار[١] : أنه من الأفضل عدم توثيق الخطبة في محرر رسمي، حتى لا يساء استخدامه عند عدول أحد الطرفين عن الخطبة في التشهير بالطرف الآخر، ويكفى توثيقها بالشهود الذين يحضرون حفل الخطبة عادة

هذا ومما ينبغي التنبيه عليه في هذا المقام : أن الإسلام لا يمانع من إعلان الخطبة بأية وسيلة من الوسائل، شريطة ألا تتعارض مع آداب الشريعة ومبادئها ومن ثم فإن ما تعود عليه الناس في هذا الزمان من إعلان الخطبة في حفل عام وما يصاحب ذلك من حفلات الموسيقى واللهو والغناء في النوادي والشوارع والطرقات فإن هذا مما لا يقره الإسلام، ولا يعنى هذا أن الإسلام يعترض على إعلان الخطبة، أو الاحتفال بها، بل إن الإسلام يبارك هذا الإعلان، وفى نفس الوقت يجيز الاحتفال بها طالما اتخذ مظهراً لا يتعارض مع آداب الشريعة ومبادئها وعلى رأس هذه المبادئ : عدم اختلاط الرجال والنساء، وإن كان ولابد من حضور الرجال والنساء فليجلس الرجال مع الرجال، والنساء مع النساء، وعدم الاستماع إلى الموسيقى الصاخبة، والأغاني الماجنة التي تتنافى مع القيم الإسلامية.

١- خطبة النساء في الشريعة الإسلامية للدكتور/ عبد الناصر العطار : صـ٧٩

أما الغناء المباح : فهو جائز وإن كان فيه لهو ما لم يخرج عن الحد المباح وذلك لقول النبي(صلى الله عليه وسلم) لعائشة لما زفت امرأة لرجل من الأنصار : « يَا عَائِشَةُ، مَا كَانَ مَعَكُمْ لَهْوٌ؟ فَإِنَّ الأَنْصَارَ يُعْجِبُهُمُ اللَّهْوُ»[١].

وفى رواية شريك[٢]: «فَهَلْ بَعَثْتُمْ مَعَهَا بِجَارِيَةٍ تَضْرِبُ بِالدُّفِّ، وَتُغَنِّي؟» قَالَتْ: تَقُولُ مَاذَا؟ قَالَ : « تَقُولُ :

أَتَيْنَاكُمْ، أَتَيْنَاكُمْ..... فَحَيُّونَا، نُحَيِّيكُمْ

لَوْلَا الذَّهَبُ الْأَحْمَرُ..... مَا حَلَّتْ بِوَادِيكُم

وَلَوْلَا الْحَبَّةُ السَّمْرَاءُ.....مَا سَمِنَتْ عَذَارِيكُمْ »

١- أخرجه البخاري في صحيحه : جـ١٩ ص٢٧٠، برقم : ٥١٦٢

٢- المعجم الأوسط الطبراني : ج٣ ص٣١٥، الناشر: دار الحرمين- القاهرة، قال المحقق طارق بن عوض الله ابن محمد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني : لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ إِلَّا شَرِيكٌ، وَلَا عَنْ شَرِيكٍ لَّا رَوَّادٌ، تَفَرَّدَ بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي السَّرِيِّ، المرجع السابق، وانظر : فتح الباري لابن حجر: جـ ١٩ صـ٢٧٠ المغنى لابن قدامة جـ٦ : صـ ٣٠٨

المبحث الخامس

صفات المرأة التي تستحب خطبتها[1]

سوف أتكلم في هذا المبحث إن شاء الله- تعالى- عن صفات المرأة التي تستحب خطبتها، وذلك من منطلق حرص الإسلام على ديمومة الزواج، وذلك بالاعتماد على حسن الاختيار، وقوة الأساس الذى يحقق الصفاء والوئام والسعادة والاستقرار، فأقول وبالله التوفيق:

الصفة الأولى- من صفات المرأة التي تستحب خطبتها : أن تكون المرأة صالحة ذات دين، وهذه هي أهم صفة ينبغي على الإنسان أن يحرص عليها في المرأة التي يريد خطبتها، وذلك لأن المرأة المتدينة تسعد صاحبها في الدنيا، وتعينه على أمر الآخرة، ولذا فقد حث النبي(صلى الله عليه وسلم) على اختيار صاحبة الدين فقال « تُنْكَحُ المَرْأَةُ لِأَرْبَعٍ: لِمَالِهَا وَلِحَسَبِهَا وَجَمَالِهَا وَلِدِينِهَا، فَاظْفَرْ بِذَاتِ الدِّينِ تَرِبَتْ يَدَاكَ »[2]، وقد جمع النبي(صلى الله عليه وسلم) في هذا الحديث الشريف أهم الأسباب المادية والروحية التي يتحراها الناس في بحثهم عن الزوجة المنشودة وهى المال، والحسب، والجمال والدين، وهكذا ذكر النبي(صلى الله عليه وسلم) المال والحسب والجمال ضمن المزايا المرغبة في المرأة، ثم حث على اختيار ذات الدين واعتبر العثور عليها ظفراً لما سيجنيه الظافر بها من سعادة في النفس، والاستقرار

١- انظر هذه الصفات (بتصرف) : فتح الباري لابن حجر: جـ١٩ ص١٦٢، سبل السلام للصنعاني : جـ٣ صـ١١١، حاشية ابن عابدين : جـ٣ صـ٩، مواهب للحطاب : جـ٣ صـ٤٠٤، تكملة المجموع : جـ١٥ صـ ٢٨٨ مغنى المحتاج للخطيب الشربيني : جـ٣ ص١٢٧، كشاف القناع لابن ادريس البهوتى : جـ٥ صـ٩، المغنى لابن قدامة : جـ٦ صـ٣٢٥ – ٣٢٦، البحر الزخار للمرتضى : جـ٣ صـ٥-٦، النيل وشفاء العليل : جـ٦ صـ٨ خطبة النساء في الشريعة الإسلامية للدكتور/ عبد الناصر العطار : صـ٤٢ وما بعدها، الفقه الإسلامي وأدلته للدكتور وهبة الزحيلي : جـ٧ صـ١٢، أحكام الاسرة في الإسلام لأستاذنا الدكتور/ سعد أبو عبده : صـ٢٩ وما بعدها

٢- أخرجه البخاري في صحيحه : جـ١٩ صـ١٦٢

في العيش، وتنشئة طيبة في الذرية، ثم أردف النبي (صلى الله عليه وسلم) كل ذلك بوعيد شديد لمن يتهاون في طلب ذات الدين، أو يعرض عنها اكتفاءً بالمال، أو الجمال بقوله :« تَرِبَتْ يَدَاكَ» كناية عما سيتعرض له من خسران في الدنيا والآخرة لتعديه ذوات الدين إلى غيرهن، وإلى هذه المعاني يشير القاضي البيضاوي[١] فيقول: " إن اللائق بذوي المروءات، وأرباب الديانات أن يكون الدين مطمح نظرهم في كل شيء لاسيما فيما يدوم أمره ويعظم خطره "، وتأكيداً لكل ما تقدم بين لنا النبي(صلى الله عليه وسلم) أن «الدُّنْيَا مَتَاعٌ وَخَيْرُ مَتَاعِ الدُّنْيَا الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ»[٢]، وقال(صلى الله عليه وسلم) : « مَا اسْتَفَادَ الْمُؤْمِنُ بَعْدَ تَقْوَى اللَّهِ، خَيْرًا لَهُ مِنْ زَوْجَةٍ صَالِحَةٍ، إِنْ أَمَرَهَا أَطَاعَتْهُ، وَإِنْ نَظَرَ إِلَيْهَا سَرَّتْهُ، وَإِنْ أَقْسَمَ عَلَيْهَا أَبَرَّتْهُ، وَإِنْ غَابَ عَنْهَا نَصَحَتْهُ فِي نَفْسِهَا وَمَالِهِ»[٣].

فالذي يجب التعويل عليه عند اختيار الزوجة هو الدين، ذلك لأن الدين منبع كل خير بالنسبة للمرأة، فدينها يحملها على حسن معاملة زوجها، وتجميل بيتها وإشاعة الراحة والهدوء في أرجائه، ودين المرأة يحملها على تذليل الصعاب لزوجها والوقوف بجانبه إن نزلت به نازلة، أو حدثت له ضائقة، فها هي أم المؤمنين خديجة(رضى الله عنها) تهرع إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عندما جاءها يرتجف، وقص عليها ما رآه في غار حراء، حيث ضمته إلى صدرها في ثقة وحنان وقالت قولتها المأثورة : " كَلَّا، أَبْشِرْ فَوَاللَّهِ لاَ يُخْزِيكَ اللَّهُ أَبَدًا، فَوَاللَّهِ إِنَّكَ لَتَصِلُ

١- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري للقسطلاني : جـ٨ صـ٢٢

٢- أخرجه مسلم في صحيحه : جـ٥ صـ ١٧٧ برقم /١٤٦٧، مع شرحه إكمال المعلم

٣- أخرجه ابن ماجه في سننه : ج٣ ص٦٢، برقم : ١٨٥٨، قال المحقق : إسناده ضعيف، لضعف عثمان بن أبي العاتكة، وعلي بن يزيد، المرجع السابق

الرَّحِمَ، وَتَصْدُقُ الحَدِيثَ، وَتَحْمِلُ الكَلَّ، وَتَكْسِبُ المَعْدُومَ، وَتَقْرِي الضَّيْفَ، وَتُعِينُ عَلَى نَوَائِبِ الحَقِّ"[١].

الصفة الثانية– أن تكون بكرا[٢] لقول النبي(صلى الله عليه وسلم) لجابر بن عبد الله : «هَلْ نَكَحْتَ يَا جَابِرُ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «مَاذَا أَبِكْرًا أَمْ ثَيِّبًا؟» قُلْتُ: لاَ بَلْ ثَيِّبًا، قَالَ «فَهَلَّا جَارِيَةً تُلاَعِبُكَ» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبِي قُتِلَ يَوْمَ أُحُدٍ، وَتَرَكَ تِسْعَ بَنَاتٍ، كُنَّ لِي تِسْعَ أَخَوَاتٍ، فَكَرِهْتُ أَنْ أَجْمَعَ إِلَيْهِنَّ جَارِيَةً خَرْقَاءَ مِثْلَهُنَّ، وَلَكِنِ امْرَأَةً تَمْشُطُهُنَّ وَتَقُومُ عَلَيْهِنَّ، قَالَ: «أَصَبْتَ»[٣].

وفى ذلك دليل كما يقول ابن حجر، والشوكاني[٤]على استحباب نكاح الأبكار إلا لمقتض لنكاح الثيب، كما وقع لجابر(رضي الله عنه) ولعل الحكمة التي من أجلها حث النبي (صلى الله عليه وسلم) على استحباب نكاح الأبكار : أن الأبكار تتوثق بهن الصلات، وتدوم معهن العشرة، وأقرب للتأديب والرضا، ولذلك قال النبي(صلى الله عليه وسلم) «عَلَيْكُمْ بِالْأَبْكَارِ، فَإِنَّهُنَّ أَعْذَبُ أَفْوَاهًا وَأَنْتَقُ أَرْحَامًا وَأَرْضَى بِالْيَسِيرِ»[٥]، وقد رَوَى أَبُو نُعَيْمٍ عَنْ شُجَاعِ بْنِ الْوَلِيدِ قَالَ: " كَانَ فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ رَجُلٌ حَلَفَ لَا يَتَزَوَّجُ حَتَّى يَسْتَشِيرَ مِائَةَ نَفْسٍ وَأَنَّهُ اسْتَشَارَ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ رَجُلًا وَاخْتَلَفُوا عَلَيْهِ فَقَالَ بَقِيَ وَاحِدٌ وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ يَطْلُعُ مِنْ هَذَا الْفَجِّ وَآخُذُ بِقَوْلِهِ. فَبَيْنَمَا هُوَ كَذَلِكَ إِذْ طَلَعَ رَجُلٌ رَاكِبٌ قَصَبَةً فَأَخْبَرَهُ بِقِصَّتِهِ فَقَالَ لَهُ: النِّسَاءُ ثَلَاثَةٌ وَاحِدَةٌ لَك

١– أخرجه البخاري في صحيحه : ج٦ ص١٧٣، برقم : ٤٩٥٣، شرح الزرقاني على المواهب اللدنية : جـ١ صـ٢٤٨ ط : المطبعة المصرية، خديجة أم المؤمنين لعبد المنعم محمد عمر: صـ٩٠، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب

٢– الشرح الصغير للدردير : جـ٢ صـ١٤٥

٣– أخرجه البخاري في صحيحه : جـ١٩ صـ٢٠٣–٢٠٤

٤– فتح الباري : جـ١٩ صـ١٤٧، نيل الاوطار : جـ٦ صـ١٠٥، المغنى لابن قدامة : جـ٦ صـ٣٢٥

٥– أخرجه ابن ماجه في سننه : جـ١ صـ٥٩٨ ، **ومعنى أعزب أفواها** : مجاز عن حسن كلامها، وقلة فحشها مع زوجها، **وأنتق أرحاما** : يعنى أكثر أولادا، لأنه يقال للمرأة الكثيرة الأولاد : ناتق. انظر فتح الباري : جـ١٩ صـ١٤٨، نهاية المحتاج للرملي : جـ٦ صـ١٤٨

وَوَاحِدَةٌ عَلَيْك، وَوَاحِدَةٌ لَا لَك وَلَا عَلَيْك، فَالْبِكْرُ لَك، وَذَاتُ الْوَلَدِ عَلَيْك، وَالثَّيِّبُ لَا لَك وَلَا عَلَيْك. ثُمَّ قَالَ: أَطْلَقَ الْجَوَادَ؛ فَقَالَ لَهُ: أَخْبِرْنِي بِقِصَّتِك، فَقَالَ: أَنَا رَجُلٌ مِنْ عُلَمَاءِ بَنِي إسْرَائِيلَ مَاتَ قَاضٍ فَرَكِبْت هَذِهِ الْقَصَبَةَ وَتَبَالَهْتُ لِأَخْلُصَ مِنْ الْقَضَاءِ"[١]

ويقول الإمام الغزالي[٢] : " وفى البكارة ثلاث فوائد :

إحداها– أن تحب الزوج وتألفه، لأن الطباع مجلوبة على الأنس بأول مألوف، وأما من اختبرت الرجال، وما رست الأحوال فربما لا ترضى بعض الأوصاف التي تخالف ما ألفته فتقلى الزوج.

الثانية– أن ذلك أكمل في مودته لها، فإن الطبع ينفر عن التي مسها غير الزوج نفرة ما، وذلك يثقل على الطبع مهما يذكر وبعض الطباع في هذا أشد نفوراً.

الثالثة– أنها تحن إلى الزوج الأول .

وكما يندب في حق الرجل أن يختار بكراً كذلك يندب للمرأة أن تختار رجلاً لم يسبق له الزواج، وفى هذا يقول الإمام الغزالي[٣] : " وكما يستحب نكاح البكر يسن أن لا يزوج ابنته إلا من بكر لم يتزوج قط، لأن النفوس عن الإيناس بأول مألوف مجبولة".

الصفة الثالثة– أن تكون ولوداً[٤]حتى يتحقق منها الهدف الأسمى من الزواج وهو حفظ النوع وعمارة الدنيا، وبقاء الإنسان يقول معقل بن يسار : جاء رجل إلى النبيِّ(صلَّى الله عليه وسلم) فقال : إني أصبتُ امرأةً ذاتَ حَسَبٍ وجَمَالٍ وأنها لا تَلِدُ

١– مغنى المحتاج للخطيب الشربيني : جـ٣ صـ١٢٧

٢– إحياء علوم الدين للإمام الغزالي : جـ٣ صـ٥٤، ط : دار مصر للطباعة.

٣– المرجع السابق.

٤– المغنى لابن قدامة : جـ٦ صـ٣٢٥، **والولود** : هي كثيرة الأولاد، ويعرف ذلك إن كانت بكراً بخصوبة أمها وأخواتها، لأن هذه المسألة غالباً ما تكون وراثية، وإن كانت ثيبا فبتجربتها مع زوجها الأول. انظر : نيل الاوطار الشوكاني : جـ٦ صـ١٠٤–١٠٥

أفاتزوجُها؟ قال: «لا» ثم أتاهُ الثانيةَ فنهاه، ثم أتاه الثالثةَ، فقال: «تزوجوا الوَدُودَ الوَلُودَ فإني مكاثِرٌ بِكُمُ الأمم»[١].

الصفة الرابعة– أن تكون جميلة، لأنها أسكن لنفسه، وأغض لبصره، وأكمل لمودته، ولذلك شرع النظر قبل الزواج، وقد سُئِلَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): أَيُّ النِّسَاءِ خَيْرٌ؟ قَالَ: «الَّتِي تَسُرُّهُ إِذَا نَظَرَ إِلَيْهَا، وَتُطِيعُهُ إِذَا أَمَرَ، وَلَا تُخَالِفُهُ فِيمَا يَكْرَهُ فِي نَفْسِهَا، وَلَا فِي مَالِهِ»[٢].

فالمرأة الجميلة في الذات والصفات زينة الحياة الدنيا، وهى من عوامل سرور زوجها، ومن دعائم عفته، ولذا فإنه يستحب لمن أراد التزوج كما يقول ابن قدامة[٣] : أن يختار الجميلة مادام جمالها ليس مفرطاً، أما إذا كان جمالها مفرطا فإنها تكره لأنها تزهو بجمالها وتتطلع إليها أعين الفجرة، ومن ثم قال الإمام أحمد[٤] : " ما سلمت ذات جمال قط ".

الصفة الخامسة– أن تكون عاقلة[٥] تدرك أعباء الحياة الزوجية حتى تستطيع أن تتصرف في أمور بيتها بحكمة وتدبير، لأن القصد من النكاح طيب العيش

١– أخرجه أبو داود في سننه : جـ ٣صـ٣٩٥، برقم : ٢٠٥٠، والحديث إسناده قوي

٢– أخرجه أحمد في مسنده : ج١٥ ص٣٦٠، برقم : ٩٥٨٧، والحديث إسناده قوي، ابن عجلان – وهو محمد– صدوق لا بأس به، روى له مسلم. المغنى : جـ٦ صـ٣٢٦

٣– المغنى : جـ٦ صـ٣٢٦

٤– كشف القناع : جـ٥ صـ٩، نهاية المحتاج : جـ٦ صـ١٨٥، البحر الزخار : جـ٣ صـ٦

٥– المهذب للشيرازي : جـ٢ صـ٤٣، المغنى : جـ٦ صـ٣٢٦

معها، ولا يحصل ذلك مع من لا عقل لها، قال ابن قدامه[١] : " ويستحب أن يجتنب الحمقاء، لأن النكاح يراد العشرة ولا تصلح العشرة مع الحماقة، ولا يطيب العيش معها وربما تعدى ذلك إلى ولدها، وقد قيل : اجتنبوا الحمقاء فإن ولدها ضياع وصحبتها بلاء ".

الصفة السادسة– أن تكون المرأة حسيبة[٢] – أي طيبة الأصل– ليكون ولدها نجيباً، فإنه ربما أشبه أهلها ونزع إليهم، وكان يقال : إذا أردت أن تتزوج المرأة فانظر إلى أبيها وأخيها، عملاً بقول النبي(صلى الله عليه وسلم) :«تَخَيَّرُوا لِنُطَفِكُمْ وَانْكِحُوا الْأَكْفَاءَ وَأَنْكِحُوا إِلَيْهِمْ»[٣] فالمرأة الحسيبة تستحب خطبتها لأنها تربى أولادها تربية فاضلة بحيث لا يتخلف أحدهم عن الركب، على أنه ينبغي على الخاطب أن لا يكون مقصده من الزواج من تلك المرأة الوصول إلى هدف معين، كالوصول إلى منصب، أو رفع خسيسة، لأن هذا مما يجعل المخطوبة تتعالى عليه بحسبها ونسبها وقد تعيره بذلك، ولهذا قال النبي(صلى الله عليه وسلم): « «مَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً لِعِزِّهَا لَمْ يَزِدْهُ اللَّهُ إِلَّا ذُلًّا، وَمَنْ تَزَوَّجَهَا لِمَالِهَا لَمْ يَزِدْهُ اللَّهُ إِلَّا فَقْرًا، وَمَنْ تَزَوَّجَهَا لِحَسَبِهَا لَمْ يَزِدْهُ اللَّهُ إِلَّا دَنَاءَةً، وَمَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً لَمْ يَتَزَوَّجْهَا إِلَّا لِيَغُضَّ بَصَرَهُ، أَوْ لِيُحْصِنَ فَرْجَهُ، أَوْ يَصِلَ رَحِمَهُ بَارَكَ اللَّهُ لَهُ فِيهَا، وَبَارَكَ لَهَا فِيهِ»[٤].

١– المغنى : جـ٦ صـ٣٢٦

٢– **الحسب في الأصل** : الشرف بالآباء وبالأقارب مأخوذ من الحساب، وقيل المراد بالحسب هنا: الفعال الحسنة. انظر: فتح الباري : جـ١٩ صـ١٦٢، نيل الاوطار للشوكاني : جـ٦ صـ١٠٥، المغنى : جـ٦ صـ٣٢٦، خطبة النساء في الشريعة الإسلامية للأستاذ الدكتور/ العطار : صـ٤٨، أحكام الاسرة في الإسلام لأستاذنا للدكتور/ سعد أبو عبده : صـ٤٢

٣– أخرجه ابن ماجه في سننه : ج ٣ ص١٤٢، برقم : ١٩٦٨، والحديث حسن بطرقه وشواهده، وهذا إسناد ضعيف لضعف الحارث بن عمران الجعفري، وقد حسنه الحافظ في التلخيص، المرجع السابق

٤– أخرجه الطبراني في الأوسط : ج٣ ص٢١، برقم : ٢٣٤٢، وهو حديث ضعيف، لأن فيه عبد السلام بن عبد القدوس بن حبيب، وهو ضعيف. انظر : مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي : جـ٤ صـ٢٥٤، ط : مكتبة القدس

الصفة السابعة– أن تكون المرأة أجنبية عن الخاطب[١]– أي ليست بذات قرابة قريبة له– وذلك لأن الولد بين القريبين يكون أحمق ولهذا قال الإمام الشافعي : إذا تزوج الرجل من عشيرته فالغالب على ولده الحمق[٢].

أما التزوج بالأجنبيات ففيه نجابة للأولاد، وقوة لأبدانهم ولهذا قال سيدنا عمر(رضى الله عنه) : " اغتربوا لاتضووا "[٣]– أي تزوج الغرائب– كي لا يضعف أولادكم[٤] ولعل من الأسباب التي دعت الفقهاء إلى القول : باستحباب التزوج بالأجنبيات أن من مقاصد النكاح اتصال القبائل لأجل التعاضد والمعاونة واجتماع الكلمة، ولا يتحقق هذا بالطبع الا بالتزوج من الأجنبيات، هذا بالإضافة إلى أنه لا تؤمن العداوة في النكاح وإفضاؤه إلى الطلاق، فإذا كان في قرابة أفضى إلى قطيعة الرحم المأمور بصلتها.

الصفة الثامنة– أن تكون قلية المهر[٥] لما روى عن عائشة (رضى الله عنها) أن النبي(صلى الله عليه وسلم) قال : «خَيْرُ النِّكَاحِ أَيْسَرُهُ»[٦] وكان سيدنا عمر(رضى الله عنه) ينهى عن المغالاة في المهور ويقول : " لَا تُغْلُوا صُدُقَ النِّسَاءِ فَإِنَّهَا لَوْ كَانَتْ مَكْرُمَةً فِي الدُّنْيَا أَوْ تَقْوَى فِي الْآخِرَةِ لَكَانَ أَوْلاكُمْ بِهَا النَّبِيُّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) «مَا أَنْكَحَ شَيْئًا مِنْ بَنَاتِهِ وَلا نِسَائِهِ فَوْقَ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ وُقِيَّةً»[٧].

١– فتح الباري: جـ١٩ صـ١٦٢، المجموع شرح المهذب، مع تكملة السبكي والمطيعي : جـ١٥ صـ٢٩٣، المغنى: جـ٦ صـ٣٢٦

٢– المجموع شرح المهذب، مع تكملة السبكي والمطيعي : جـ١٥ صـ٢٩٣

٣– المغنى عن حمل الاسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار : جـ٣ صـ٥٥، وقد قاله سيدنا عمر لآل السائب، وفى رواية أنه قال لهم : " قد أضويتم فانكحوا في النوابغ ".

٤– المغنى لابن قدامة : جـ٦ صـ٣٢٦

٥– مغنى المحتاج للخطيب الشربيني : جـ٢ صـ١٥٧، كشاف القناع لابن إدريس البهوتي : جـ٥ صـ٩

٦– أخرجه أبو داود في سننه : جـ٢ صـ ٢٣٨، برقم : ٢١١٧، والحديث صحيح.

٧– أخرجه في مسنده : جـ١ صـ ٤١٩، برقم : ٣٤٠

وبعد فهذه هي أهم الخصال التي تستحب في المرأة التي يريد الإنسان خطبتها وإذا كان الإنسان يرغب في الزواج من امرأة تتوفر فيها هذه الصفات التي ذكرها الفقهاء، فإن على ولى المرأة أن يراعى تلك الخصال عند تزويجه لمن ولى عليها وفى هذا يقول الإمام الغزالي[1] بعد أن ذكر الخصال التي ينبغي على الخاطب أن يراعيها عند اختياره للمرأة التي يريد خطبتها قال : " ويجب على الولي أيضا أن يراعى خصال الزوج ولينظر لكريمته، فلا يزوجها ممن ساء خلقه أو خلقه أو ضعف دينه، أو قصر عن القيام بحقها، أو كان لا يكافئها في نسبها، قال عليه السلام : «النِّكَاح رق فَلْيَنْظر أحدكُم أَيْن يضع كريمته»[1]، والاحتياط في حقها أهم لأنها رقيقة بالنكاح لا مخلص لها، والزوج قادر على الطلاق بكل حال، ومهما زوج ابنته ظالماً أو فاسقاً، أو مبتدعاً، أو شارب خمر، فقد جنى على دينه وتعرض لسخط الله لما قطع من حق الرحمان، وسوء الاختيار، وقد قال رجل للحسن : قد خطب ابنتي جماعة فمن أزوجها ؟ قال : ممن يتقى الله، فإن أحبها أكرمها وإن أبغضها لم يظلمها.

١- إحياء علوم الدين للإمام الغزالي : جـ٣ صـ٥٥

٢- رواه أبو عمر التوقاني في معاشرة الأهلين موقوفاً على عائشة، وأسماء ابنتي أبى بكر -رضي الله عنهم- قال البيهقي : " وروى ذلك مرفوعاً، والموقوف أصح ". انظر: المغنى عن حمل الإسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار : ج١ صـ٤٧٩

المبحث السادس

النظر إلى المخطوبة

ويشتمل على مطلبين

المطلب الأول

حكم النظر إلى المخطوبة

بادئ ذي بدء أقول : إن تعمد النظر إلى المرأة الأجنبية بغير سبب شرعي أو ضرورة ملجئة حرام[١]، لأن النظر محرك للشهوة، وموطن للشهوة، وهو أحد مقدمات الزنا والعياذ بالله، فالعين كما قالوا : مفتاح القلب، ورسول الفتنة، وبريد الزنا، وصدق الشاعر حيث قال :

كُلُّ الْحَوَادِثِ مَبْدَاهَا مِنَ النَّظَرِ.....وَمُعْظَمُ النَّارِ مِنْ مُسْتَصْغَرِ الشَّرَرِ

كَمْ نَظْرَةٍ فَعَلَتْ فِيْ قَلْبِ فَاعِلِهَا.....فِعْلَ السِّهَامِ بِلاَ قَوْسٍ وَلاَ وَتَرِ

وَالْمَرْءُ مَا دَامَ ذَا عَيْنٍ يُقَلِّبُهَا.....فِيْ أعْيُنِ الْغيدِ مَوْقُوْفٌ عَلَى الْخَطَرِ[٢]

يَسُرُّ نَاظِرَهُ مَا ضَرَّ خَاطِرَهُ .....لاَ مَرْحَبًا بِسُرُوْرٍ عَادَ بِالضَّرَرِ[٣]

ومن هنا فإن الله (سبحانه وتعالى) أمرنا في كتابه العزيز، وعلى لسان رسوله الكريم بأن نغض أبصارنا عمالا يحل لنا، فقال – تعالى– : ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ وَقُلْ

١– أحكام القرآن للقرطبي : جـ٤٧٦٢، سبل السلام للصنعاني: جـ صـ١١٣، نيل الاوطار للشوكاني : جـ٦ صـ١١٢، الإقناع في حل ألفاظ أبى شجاع للخطيب الشربيني : جـ١١٨، المهذب للشيرازي : جـ٢ صـ٤٤ المغنى لابن قدامة : جـ٦ صـ١٢١، أحكام الأسرة لأستاذنا الدكتور: سعد أبو عبده : صـ٨٦

٢– **الغيد** : جمع غيداء، وهى الحناء الجميلة، انظر : مختار الصحاح للرازي : صـ٤٨٦، تفسير آيات الأحكام للصابوني : جـ٢ صـ١٦٩، ط : مؤسسة مناهل العرفان – بيروت–

٣– روح المعاني للألوسي : ج١٨ ص٣٩

لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾[١].

وقد ذكر الإمام السيوطي[٢] سبب نزول هاتين الآتين فقال : أَخْرَجَ ابْنُ مَرْدَوَيْهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ : مَرَّ رَجُلٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي طَرِيقٍ مِنْ طُرُقَاتِ الْمَدِينَةِ، فَنَظَرَ إلى امرأة وَنَظَرَتْ إِلَيْهِ، فَوَسْوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ أَنَّهُ لَمْ يَنْظُرْ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ إِلَّا إِعْجَابًا بِهِ، فَبَيْنَمَا الرَّجُلُ يَمْشِي إِلَى جَنْبِ حَائِطٍ وَهُوَ يَنْظُرُ إِلَيْهَا، إِذِ اسْتَقْبَلَهُ الْحَائِطُ فَشَقَّ أَنْفَهُ، فَقَالَ : وَاللَّهِ لَا أَغْسِلُ الدَّمَ حَتَّى أَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأُعْلِمُهُ أَمْرِي، فَأَتَاهُ فَقَصَّ عَلَيْهِ قِصَّتَهُ فقال النبيّ صلّى الله عليه وَسَلَّمَ : « هَذَا عُقُوبَةُ ذَنْبِكَ »، وَأَنْزَلَ اللَّهُ : {قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ}.

وقد روى عن أم سلمة(رضى الله عنها) أنها قالت كُنْتُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعِنْدَهُ مَيْمُونَةُ، فَأَقْبَلَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ وَذَلِكَ بَعْدَ أَنْ أُمِرْنَا بِالْحِجَابِ، فَقَالَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): «احْتَجِبَا مِنْهُ»، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَيْسَ أَعْمَى لَا يُبْصِرُنَا، وَلَا يَعْرِفُنَا؟ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «أَفَعَمْيَاوَانِ أَنْتُمَا أَلَسْتُمَا تُبْصِرَانِهِ»[٣].

١- الآيتان : ٣٠-٣١ من سورة النور

٢- الدر المنثور للسيوطي : جـ٥ صـ٤٠

٣- أخرجه أبوداود في سننه : ج٤ ص٦٣، برقم : ٤١١٢، والترمذي : ج٤ ص٣٩٩، برقم: ٢٧٧٨، وقال الترمذي : حديث حسن صحيح

وقال النبي(صلى الله عليه وسلم) لعلي :« يَا عَلِيُّ لَا تُتْبِعِ النَّظْرَةَ النَّظْرَةَ فَإِنَّ لَكَ الأُولَى وَلَيْسَتْ لَكَ الآخِرَةُ »[١] وفيه دليل على أن النظر الواقع فجأة من دون قصد ولا تعمد لا يوجب إثم الناظر، لأن التكليف به خارج عن الاستطاعة، وإنما الممنوع منه النظر الواقع على طريقة التعمد، وترك صرف البصر بعد نظرة الفجأة[٢].

وليس المقصود من غض البصر الذى أمرنا الله – سبحانه وتعالى– به إقفال العين عن النظر، وإطراق الرأس، فإن ذلك ليس بمستطاع، وإنما المقصود منه صرفه عما لا يحل، وفى ذلك فوائد عديدة تكفل ابن القيم [٣] ببيان بعضها فقال :

وفى غض البصر عدة منافع :

أحدها– امتثال أمر الله الذى هو غاية سعادة العبد في معاشه ومعاده، فليس للعبد في دنياه وآخرته أنفع من امتثال أوامره وما شقى من شقى في الدنيا والآخرة إلا بتضييع أوامره .

الثانية– أنه يمنع من وصول أثر السهم المسموم، وفى الحديث يقول النبي(صلى الله عليه وسلم): «النَّظْرَةُ سَهْمٌ مَسْمُومٌ مِنْ سِهَامِ الشَّيْطَانِ فَمَنْ تَرَكَهَا مَخَافَتِي أَعْقَبْتُهُ عَلَيْهَا إِيمَانًا يَجِدُ طَعْمَهُ فِي قَلْبِهِ»[٤].

الثالثة – أنه يورث القلب أنساً بالله واجتماعا عليه.

الرابعة – أنه يقوى القلب ويفرحه.

الخامسة – أنه يكسب القلب نوراً.

١– أخرجه أبوداود في سننه : ج٣ ص٤٨١، برقم : ٢١٤٩، والترمذي : ج٤ ص٣٩٨، برقم: ٢٧٧٧، حديث حسن

٢– نيل الاوطار للشوكاني : جـ٦ صـ١١٢

٣– الداء والدواء لابن القيم : صـ٢٤٠–٢٤٢، ط : دار المدني

٤– أخرجه المنذري في الترغيب والترهيب : جـ٣ صـ٦٣، ط : دار الحديث

السادسة – أنه يورث فراسة صادقة يميز به الحق والباطل.

السابعة – أنه يورث القلب ثباتا وشجاعة وقوة.

الثامنة – أنه يسد على الشيطان مدخله إلى القلب.

ومحل هذا الحكم هذا الحكم الذى ذكرناه في صدر هذا المطلب وهو حرمة النظر إلى المرأة الأجنبية إذا كان النظر بغير سبب شرعي، أو ضرورة ملجئة.

أما إذا كان هناك سبب يدعو إلى جواز النظر فإن النظر في هذه الحالة يكون مباحاً، ومن ذلك النظر إلى المرأة بقصد خطبتها، حيث أجمع الفقهاء على جواز النظر إلى المرأة الأجنبية إذا كان ذلك بقصد خطبتها[١]، وكذا نظر المرأة إلى الرجل الذى يريد خطبتها، لأنه يعجبها من الرجل ما يعجب الرجل منها، ولهذا قال سيدنا عمر(رضى الله عنه) : " لا تزوجوا بناتكم من الرجل الدميم فإنه يعجبهن منهم ما يعجبهم منهن"[٢].

بل قال الشافعية، وابن القطان من المالكية[٣] : إن النظر مسنون إذا قصد نكاحها، ورجا رجاء ظاهراً أنه يُجاب إلى خطبته، كما قاله ابن عبد السلام، وذلك لقول النبي(صلى الله عليه وسلم) للمغيرة بن شعبة وقد خطب امرأة : « أَنَظَرْتَ إِلَيْهَا؟» قُلْتُ : لَا، قَالَ : «فَانْظُرْ إِلَيْهَا، فَإِنَّهُ أَجْدَرُ أَنْ يُؤْدَمَ بَيْنَكُمَا»[٤].

١– نيل الاوطار للشوكاني : جـ٦ صـ١١١، الذخيرة للإمام القرافي : جـ٤ صـ١٩١، الشرح الكبير للدردير : جـ٢ صـ٢١٥، الفروع لابن مفلح المقدسي : جـ٥ صـ١٠٨

٢– المهذب للشيرازي : ج٢ ص٤٢٤

٣– حاشية الدسوقي : جـ٢ صـ٢١٥، الإقناع في حل ألفاظ أبى شجاع : جـ٢ صـ١٢٠

٤– أخرجه النسائي في سننه : ٦ ص٦٩، حديث صحيح

وهذا الحديث يدل دلالة واضحة على أنه لا بأس بنظر الرجل إلى المرأة التي يريد أن يتزوجها، لأن النكاح عقد يقتضى التمليك فكان للعاقد النظر إلى المعقود عليه.[١]

والأمر المذكور في هذا الحديث للإباحة، وإلى هذا ذهب جمهور العلماء[٢].

ووقت النظر إلى المخطوبة كما يرى الشافعية، وبعض المالكية[٣] : قبل الخطبة، وبعد العزم على نكاح، لقول النبي(صلى الله عليه وسلم) : «إِذَا خَطَبَ أَحَدُكُمُ الْمَرْأَةَ، فَإِنِ اسْتَطَاعَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى مَا يَدْعُوهُ إِلَى نِكَاحِهَا فَلْيَفْعَلْ»، قَالَ جابر ابن عبد الله– راوي الحديث– : " فَخَطَبْتُ جَارِيَةً فَكُنْتُ أَتَخَبَّأُ لَهَا حَتَّى رَأَيْتُ مِنْهَا مَا دَعَانِي إِلَى نِكَاحِهَا وَتَزَوُّجِهَا فَتَزَوَّجْتُهَا "[٤].

وقد دل الحديث كما يقول الإمام الصنعاني[٥] : على أنه يندب تقديم النظر إلى من يريد نكاحها، ويعلل الشافعية[٦] ذلك بقولهم : إن النظر قبل العزم على النكاح لا حاجة إليه، وبعد الخطبة قد يفضى الحال إلى الترك فيشق عليه، فلم يبق إلا أن ينظر إليها قبل أن يتقدم إليها بصفة رسمية، **وهو رأى وجيه** نظراً لما فيه من أدب كريم، ولياقة محمودة، وتظهر وجاهته في أن الخاطب إذا رأى من المرأة ما يدعوه إلى نكاحها أقدم على الزواج، وإلا ترك الإقدام عليه دون أن يمس شعورها.

١– المغنى لابن قدامة : جـ٦ صـ٣١٨

٢– نيل الاوطار للشوكاني : جـ٦ صـ١١١

٣– سبل السلام للصنعاني : جـ٣ صـ١١٣، الإقناع في حل ألفاظ أبى شجاع : جـ٢ صـ١٢٠، نهاية المحتاج للرملي : جـ٦ صـ٨٦

٤– أخرجه أبو داود في سننه : جـ٢ ص٢٢٨، برقم : ٢٠٨٢، حديث حسن

٥– سبل السلام : جـ٣ صـ١١٣

٦– المرجع السابق، وانظر: نهاية المحتاج للرملي : جـ٦ صـ١٨٦

وإذا كان الإسلام قد أباح للرجل أن ينظر إلى من يريد خطبتها إلا أنه لم يترك ذلك على إطلاقه، بل قيد ذلك بشروط وضوابط تحفظ للمرأة عزتها وكرامتها وهذه الشروط هي[١] :

الشرط الأول– أن تكون المرأة ممن يحل للخاطب خطبتها، فلا ينظر مثلاً إلى زوجة غيره، لأنها لا تحل له، كما لا ينظر إلى مخطوبة غيره، لأنه لا يجوز له أن يخطبها.

الشرط الثاني– أن يقصد الخاطب من النظر إلى المرأة الزواج بها، وإلا حرام النظر.

الشرط الثالث– أن يغلب على ظن الخاطب إجابته لطلبه، ومن ثم فإنه لو علم أنها لا توافق عليه للفارق الكبير بينها وبينه في الشرف والجاه مثلاً فإنه لا يجوز له النظر إليها.

الشرط الرابع– أن ينظر إليها بدون أن يخلو بها، لأنها محرمة عليه، ولم يرد الشرع بغير النظر فبقيت على التحريم، ولأنه لا يؤمن مع الخلوة مواقعة المحظور فإن النبي (صلى الله عليه وسلم): قال:" «لَا يَخْلُوَنَّ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا كَانَ ثَالِثَهُمَا الشَّيْطَانُ»[٢].

وإذا كانت الخلوة بالمخطوبة محرمة في الإسلام فمن باب أولى اللمس والتقبيل والعناق، فهذه كلها أمور محرمة بين الخاطب والمخطوبة، ولا تجوز بين الرجل والمرأة، إلا إذا تم الزواج بينهما، ويمكن لكل من الخاطب والمخطوبة أن يسلم على

١– الذخيرة للإمام القرافي : جـ٤ صـ١٩١، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: جـ٢ صـ٢١٥، المغنى لابن قدامة : جـ٦ صـ٣١٨

٢– أخرجه الترمذي في سننه : ج٣ ص٤٦٦، برقم: ١١٧١، حديث : حديث صحيح

الآخر بتحية الإسلام، وهى السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، ولا حاجة بعد ذلك إلى أن يصافح أحدهما الآخر[١].

الشرط الخامس– أن لا ينظر إليها نظرة تلذذ وشهوة، وهذا الشرط محل خلاف بين الفقهاء، وصورة هذا الخلاف : أن المالكية[٢] والحنابلة[٣]، والزيدية[٤] قالوا : بعدم جواز نظر الرجل إلى المرأة التي يريد خطبتها بشهوة، بينما ذهب الشافعية[٦] إلى القول : بجواز نظر الرجل إلى المرأة التي يريد خطبتها، ولو كان النظر إليها بشهوة، **ويبدو أن الرأي الراجح في هذا المسألة هو الرأي الأول القائل : بعدم جواز نظر الرجل إلى المرأة التي يريد خطبتها بشهوة،** لأنها محرمة عليه، ولأن النظر إلى المرأة بشهوة قد يدفع الناظر إلى ارتكاب محظور من المحظورات.

الشرط السادس– أن ينظر إلى وجهها وكفيها، ولا ينظر إلى ما عدا ذلك وهذا الشرط أيضا محل خلاف بين الفقهاء، وسوف يأتي الحديث عن هذا الاختلاف، وذلك عند الكلام عن المقدار الذى يباح النظر إليه، وذلك في المطلب الثاني من هذا المبحث.

أما الآن فسوف أتكلم عن **حكم النظر إلى صورة المخطوبة كبديل عن النظر إلى المخطوبة مباشرة، سواء كان النظر عن طريق الصور الفوتوغرافية، أو صور الهواتف المحمولة، ونحو ذلك،** ثم أتكلم بعد ذلك عن حكم الوكالة في النظر إلى المخطوبة، فأقول وبالله التوفيق :

١– حاشية ابن عابدين : جـ٥ صـ٣٢٦

٢– حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: جـ٢ صـ٢١٥،مواهب الجليل للحطاب : جـ٣ صـ٤٠٥

٣– الفروع لابن مفلح المقدسي : جـ٥ صـ١١١، المغنى لابن قدامة : جـ٦ صـ٣١٨

٤– البحر الزخار للمرتضى : جـ٣ صـ٨

٥– الإقناع في حل ألفاظ أبى شجاع : جـ٢ صـ١١٩–١٢٠، مغنى المحتاج : جـ٣ صـ٢٢٨، نهاية المحتاج الرملي : جـ٦ صـ١٨٦

حكم النظر إلى صورة المخطوبة

عن طريق الصور الفوتوغرافية، أو صور الهواتف المحمولة، ونحو ذلك

يحدث في بعض الحالات أن تُعرض صورة الفتاة التي يريد الإنسان أن يتزوجها عليه، سواء عن طريق الصور الفوتوغرافية، أو صور الهواتف المحمولة، ونحو ذلك ليراها قبل أن يتقدم لخطبتها بصفة رسمية، وهذا أمر يقوم به في الغالب وسيط الخطبة رجلاً كان أو امرأة، وقد تقوم به بعض المكاتب، أو الصحف المختصة بذلك أو غيرهما كبديل عن النظر إلى المخطوبة مباشرة.

والحكم في هذا الحالة[١] **: أنه يجوز شرعاً النظر إلى صورة المخطوبة سواء كانت صورة فوتوغرافية، أو كانت عبر كاميرات الهواتف، أو النت، ونحو ذلك** قياساً على جواز النظر إليها مباشرة، لكن بشرط أن تكون الصورة مقصورة على ما يظهر من المرأة في أحوالها العادية كوجهها وكفيها، أما إذا كشفت الصورة عما لا يحل للرجل أن ينظر من المرأة الأجنبية كصدرها أو ساقيها، ونحو ذلك فلا يجوز النظر إلى هذه الصورة في هذه الحالة.

والواقع أن النظر إلى صورة المخطوبة لا يغنى عن النظر إليها مباشرة، لأن فن التصوير لا سيما التصوير الحديث قد يبرز محاسن المرأة، في الوقت الذى قد يخفى عيوبها بما يغرر بالخاطب، **ومن هنا فإنني أرى انه يستحب للخاطب أن ينظر إلى مخطوبته مباشرة**، حتى يمكنه أن يتعرف عليها فينتفى بذلك الجهل والغش، فإن لم يتمكن من رؤيتها مباشرة لسبب أو لآخر فإنه يجوز له أن يوكل غيره لينظر إليها[٢]

١- خطبة النساء في الشريعة الإسلامية للأستاذ الدكتور/ عبد الناصر العطار: صـ٦٥-٦٦

٢- حاشية بن عابدين : جـ٥ صـ٣٢٦، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : جـ٢ صـ٢١٥ مغنى المحتاج : جـ٣ صـ١٢٨، منهى الإرادات لابن النجار : جـ٤ صـ٥١، حاشية النجدي : جـ٤ صـ٥١

ثم يصفها له الوكيل بعد ذلك، شريطة أن يكون الوكيل ثقة أمينا نزيها[١]، أما كونه ثقة فحتى لا يبالغ في وصف المحاسن أو العيوب، وأما كونه أمنيا نزيها فحتى لا يكون له غرض في إتمام الزواج أو عدم إتمامه، ويستوى في هذا الحكم أن يكون الوكيل رجلاً أو امرأة، يبد أنه إذا كان الوكيل رجلاً فإنه لا ينظر إلا إلى ما يحل للخاطب النظر إليه، لأنه لا يكون له غير ما يكون للموكل، أما إذا كان الوكيل امرأة فإنه يجوز لها أن تنظر من المخطوبة إلى ما زاد على وجهها وكفيها من حيث كونها امرأة لا من حيث كونها وكيلة، إذا الموكل لا يجوز له نظر زاد عليها، والأصل في ذلك ما روى عن أنس(رضى الله عنه) أن النبي (صلى الله عليه وسلم) أراد أن يتزوج امرأة فبعث بامرأة لتنظر إليها فقال : « شُمِّي عَوَارِضَهَا[٢] وَانْظُرِي إِلَى عُرْقُوبَيْهَا »[٣] قَالَ : فَجَاءَتْ إِلَيْهِمْ فَقَالُوا : أَلَا نُغَدِّيكِ يَا أُمَّ فُلَانٍ؟ فَقَالَتْ: لَا آكُلُ إِلَّا مِنْ طَعَامٍ جَاءَتْ بِهِ فُلَانَةٌ قَالَ: فَصَعِدْتُ فِي رَفٍّ لَهُمْ فَنَظَرَتْ إِلَى عُرْقُوبَيْهَا، ثُمَّ قَالَتْ: أَفْلِينِي يَا بُنَيَّةُ، قَالَ: فَجَعَلَتْ تُفْلِيهَا وَهِيَ تَشُمُّ عَوَارِضَهَا، قَالَ : فَجَاءَتْ فَأَخْبَرَتْ"[٤].

١- المرجع السابق

٢- **معنى عوارضها** : أي أسنانها التي في عرض الفم، وهى ما بين السنايا والأضراس.

٣- **العرقوب** : هو المكان الممتد خلف الكعبين إلى الركبة.

٤- ذكره الحاكم في المستدرك على الصحيحين : جـ٢ ص١٦٦، وهو حديث صحيح على شرط مسلم.

المطلب الثاني

المقدار الذى يباح النظر إليه من المخطوبة

لا خلاف بين أهل العلم كما يقول ابن قدامة[١] في إباحة النظر إلى وجه المرأة الأجنبية إذا كان ذلك بقصد خطبها.

وإذا كان الفقهاء قد اتفقوا على إباحة النظر إلى وجه المرأة إلا أنهم اختلفوا في النظر إلى ما عدا ذلك، وذلك على خمسة أقوال، وسوف أذكر أولاً هذه الأقوال مصحوبة بذكر قائليها، ثم أثنى بذكر سبب الخلاف، وأختتم الحديث في هذا المطلب ببيان الأدلة والمناقشة، والرأي الراجح، فأقول وبالله التوفيق :

أولاً- أقوال الفقهاء في بيان المقدار الذى يباح النظر إليه :

القول الأول- وهو أنه لا يجوز للخاطب أن ينظر إلى من يريد خطبتها إلا إلى وجهها فقط، أما ما يظهر منها غالباً سوى الوجه كالكفين، والقدمين، ونحو ذلك مما تُظهره المرأة في منزلها فلا يباح النظر إليه، وهو قول : الحنابلة[٢] في رواية عندهم.

القول الثاني- وهو أن المقدار الذى يباح النظر إليه هو الوجه والكفان، وهو قول : المالكية[٣]، والشافعية[٤]، والظاهرية[٥] وزاد أبو حنيفة[٦] النظر إلى القدمين.

١- المغنى : جـ٦ صـ٣١٨، الكافي في فقه الإمام أحمد : جـ٣ صـ٤-٥

٢- المرجعين السابقين

٣- نيل الأوطار للشوكاني : جـ٦ صـ١١١، حاشية الدسوقي : صـ٢ جـ٢ صـ٢١٥، شرح الخرشي : جـ٣ صـ١٦٦، الشرح الصغير : جـ٢ صـ١٤٥

٤- سبل السلام للصنعاني : جـ٣ صـ١١٣، الاقناع : جـ٢ صـ١٢٠، المهذب للشيرازي : جـ٢ صـ٤٤

٥- المحلى لابن حزم : جـ١٠ صـ٣١

٦- بداية المجتهد : جـ٢ صـ٣

القول الثالث– وهو أن الخاطب يجوز له أن ينظر إلى مواضع اللحم، وهو قول الإمام الأوزاعي[١].

القول الرابع– وهو أن الخاطب يجوز له أن ينظر إلى جميع بدن المرأة عدا الفرج، وهو قول داود الظاهري[٢].

القول الخامس– وهو أنه يجوز للخاطب أن ينظر إلى ما يدعوه إلى نكاحها مما يظهر منها غالباً كاليدين، والقدمين، وهو قول الإمام أحمد[٣] في رواية عنه.

ثانياً– سبب الخلاف :

إذا نظرنا إلى سبب الخلاف في هذه المسألة فسوف نجد أن سبب الخلاف كما يقول ابن رشد[٤]: هو أنه ورد الأمر بالنظر إليهن مطلقاً، وورد بالمنع مطلقاً وورد مقيداً بالوجه والكفين على ما قاله كثير من العلماء في قوله تعالى : {وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا}[٥] أنه الوجه والكفان، وقياساً على جواز كشفهما في الحج عند الأكثر، ومن منع تمسك بالأصل، وهو تحريم النظر إلى النساء.

ثالثاً– الأدلة والمناقشة والرأي الراجح، وتشتمل على ما يلى :

أولاً – أدلة أصحاب القول الأول :

استدل أصحاب القول الأول القائل : بعدم جواز النظر إلا للوجه فقط بقولهم : إن النظر إلى الوجه ليس بعورة، وهو مجمع المحاسن، وموضع النظر، فأما ما يظهر من المرأة غالباً سوى الوجه كالكفين، والقدمين، ونحو ذلك مما تُظهره المرأة

١– سبل السلام : جـ٣ صـ١١٣، نيل الأوطار : جـ٦ صـ١١١

٢– المرجع السابق، وانظر : قوانين الأحكام الشرعية لا بن جزي : صـ١٩٣

٣– المغنى لابن قدامة : جـ٦ صـ٣١٨

٤– بداية المجتهد لابن رشد : جـ٢ صـ٣

٥– جزء من الآية : ٣١ من سورة النور

في منزلها فلا يباح النظر إليه، لأنه عورة كالذي لا يظهر، لأن الحاجة تندفع بالنظر إلى الوجه فبقى ما عداه على التحريم[1].

ويجاب عن هذا بجوابين :

الجواب الأول– أن تخصيص الوجه وحده بأنه ليس عورة تخصيص لا دليل عليه.

الجواب الثاني– أن حاجة الخاطب في النظر إلى مخطوبته لا تندفع بالنظر إلى وجهها، لأن الخاطب يحتاج بجانب النظر إلى وجهها إلى النظر إلى يديها لكونهما يدلان على خصوبة البدن من عدمه.

ثانياً– أدلة أصحاب القول الثاني، وكيفية استنباط الحكم منها:

لأصحاب القول الثاني القائل : بجواز النظر إلى الوجه والكفين، مستند قوى يتمثل في الأخذ بالقرآن، والسنة القولية، والتقريرية، والمعقول.

أما القرآن، فقوله تعالى : {وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا}

ووجه الدلالة من هذه الآية الكريمة على جواز النظر إلى وجه المرأة وكفيها : أن الله –سبحانه وتعالى– حرم على النساء أن يبدين زينتهن للناظرين خوفاً من الافتتان ثم استثنى ما يظهر من الزينة غالباً وهو الوجه والكفان، والحكمة في الاقتصار عليهما كما يقول العلماء[2] : أن في الوجه ما يستدل به على الجمال وفى اليدين ما يستدل بهما على خصوبة البدن، أو عدمها.

وأما السنة القولية فمنها : ما روى عن عائشة(رضى الله عنها) أَنَّ أَسْمَاءَ بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ دَخَلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَعَلَيْهَا ثِيَابٌ رِقَاقٌ فَأَعْرَضَ

١– المغنى : جـ٦ صـ٣١

٢– أحكام القرآن للقرطبي : جـ٥ صـ٤٧٦، سبل السلام للصنعاني : جـ٣ صـ١١٣، حاشية الدسوقي : جـ٢ صـ٢١٥، الإقناع في حل ألفاظ أبى شجاع : جـ٢ صـ١٢٠

عَنْهَا رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَقَالَ: «يَا أَسْمَاءُ إِنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا بَلَغَتِ الْمَحِيضَ، لَمْ يَصْلُحْ أَنْ يُرَى مِنْهَا، إِلَّا هَذَا وَهَذَا»، وَأَشَارَ إِلَى وَجْهِهِ، وَكَفَّيْهِ"[١].

ووجه الدلالة من هذا الحديث على جواز النظر إلى الوجه والكفين : واضح جلى، لاسيما إذا كان النظر إليهما لحاجة، وإن كان الحديث يدل على جواز النظر بدون شرط الحاجة، إلا أنه يدل على تقييده بالحاجة اتفاق علماء المسلين على منع النساء أن يخرجن سافرات الوجوه لاسيما عند كثرة الفساق[٢].

ويعترض على هذا الحديث : بأنه منقطع الإسناد، وفى بعض رواته ضعف وقد قال فيه أبو داود : هذا مرسل خالد بن دريك لم يدرك عائشة، وفى إسناده سعيد بن بشير، أبو عبد الرحمن البصرى نزيل دمشق، مولى بنى نصر، وقد تكلم فيه غير واحد، وذكر الحافظ أبو أحمد الجرجاني هذا الحديث، وقال :لا أعلم أحداً رواه عن قتادة غير سعيد بن بشير، وقال مرة فيه : عن خالد بن دريك عن أم سلمة بدل عائشة.

فإذا كان هذا كلام أبى داود فيه، ولم يروه غيره فكيف يصلح للاحتجاج به وعلى فرض صحته فإنه يحتمل أن يكون قبل نزول آية الحجاب، ثم نسخ بآية الحجاب[٣].

ويجاب عن هذا : بأننا وإن سلمنا أن الحديث لا يصلح للاحتجاج به، لكونه منقطع الإسناد، وفى بعض رواته ضعف كما أشار إلى ذلك من أخرجه في مراسيله إلا أن هذا لا يعنى عدم القول بجواز النظر إلى وجه المرأة وكفيها في حالات

١- رواه أبو داود في المراسيل : ص٣١٠، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت-

٢- نيل الأوطار للشوكاني : جـ٦ صـ١١٤

٣- المرجع السابق، وانظر : مختصر سنن أبى داود : جـ٦ صـ٥٨

الضرورة التي تستدعى ذلك، والحجة في ذلك قوله – تعالى– : {فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلا عَادٍ فَلا إِثْمَ عَلَيْهِ}[١] ومنها استنبط الفقهاء قاعدة : الضرورات تبيح المحظورات[٢].

وأما السنة التقريرية : فقد استدل ابن حزم من خلالها على جواز النظر إلى وجه المرأة وكفيها فقال ما نصه : " وأما الوجه والكفان – يقصد ما يدل على جواز النظر إليهما – فقد جاء فيهما الخبر المشهور عن الخثعمية التي سألت رسول الله(صلى الله عليه وسلم) عن الحج عن أبيها؟ وفيه أن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ(رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) قَالَ : كَانَ الفَضْلُ رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَجَاءَتِ امْرَأَةٌ مِنْ خَشْعَمَ، فَجَعَلَ الفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَتَنْظُرُ إِلَيْهِ، وَجَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصْرِفُ وَجْهَ الفَضْلِ إِلَى الشِّقِّ الآخَرِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الحَجِّ أَدْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا، لاَ يَثْبُتُ عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَفَأَحُجُّ عَنْهُ؟ قَالَ : «نَعَمْ»[٣].

ووجه الدلالة من هذا الحديث : أن النبي (صلى الله عليه وسلم) أقر الخثعمية على جواز كشف وجهها حيث إنه(صلى الله عليه وسلم) كما يقول ابن حزم[٤] : لم يأمرها بستره فدل هذا على إباحة النظر إلى وجه المرأة لغيرة اللذة.

ويعترض على هذا : بأن الحديث ليس فيه ما يدل على جواز النظر إلى وجه المخطوبة وكفيها، وإنما فيه ما يدل على منع النظر إلى الأجنبيات، وغض البصر بدليل تحويل النبي(صلى الله عليه وسلم) لوجه الفضل إلى الجانب الآخر[٥].

١– جزء من الآية : ١٧٣ من سورة البقرة.

٢– الأشباه والنظائر للإمام السيوطي : صـ٥٩–٦٠، ط : دار الفكر

٣– أخرجه البخاري في صحيحه : جـ٢ صـ١ص١٣٢، برقم : ١٥١٣

٤– المحلى: ج١٠ صـ٣١

٥– فتح الباري : جـ٨ صـ١٨٥

ويجاب عن هذا بجوابين :

الجواب الأول– أن النبي(صلى الله عليه وسلم) حول وجه الفضل خشية الفتنة ولعدم حاجته، ولو كان محتاجا إلى النظر إليها لخطبة أو تطبيب، أو شهادة أو قضاء، أو نحو ذلك لرخص له النبي(صلى الله عليه وسلم) بالنظر إليها.

الجواب الثاني– أن ابن حزم ذكر هذا الحديث في معرض الاستدلال بجواز النظر إلى وجه المرأة دون كفيها، بدليل قوله عقب ذكر هذا الحديث : وأما الكفان[١] فيدل على جواز النظر إليها ما روى عن ابن عباس(رضى الله عنهما) «أَنَّ رَسُولَ اللهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) خَرَجَ يَوْمَ أَضْحَى، أَوْ فِطْرٍ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، لَمْ يُصَلِّ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا، ثُمَّ أَتَى النِّسَاءَ وَمَعَهُ بِلَالٌ، فَأَمَرَهُنَّ بِالصَّدَقَةِ، فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ تُلْقِي خُرْصَهَا وَتُلْقِي سِخَابَهَا»[٢]

وهذا يدل على جواز كشف المرأة لكفيها بل النظر إليهما عند الحاجة والضرورة، نظراً لإقرار النبي(صلى الله عليه وسلم) النساء على ذلك، وفى هذا يقول ابن حزم[٣] : " فلولا ظهور أكفهن ما أمكنهن إلقاء الفتخ ".

وأما المعقول : فهو أن الأصل في النظر أنه محرم لكنه أبيح للحاجة والضرورة، والضرورة ينبغي أن تقدير بقدرها.

ثالثاً– أدلة أصحاب القول الثالث :

١– المحلى : جـ١٠ صـ٣١

٢– أخرجه مسلم في صحيحه : ج٢ ص٦٠٦، برقم : ٨٨٤، **والخرص** : بضم الخاء وكسرها الحلقة من الذهب والفضة، **والسخاب** : هو قلادة من طيب معجون على هيئة الخرز يكون من مسك أو قرنفل أو غيرهما من الطيب، ليس فيه شيء من الجوهر.

٣– المحلى : جـ١٠ صـ٣١

لم أعثر فيما اطلعت عليه من كتب الفقهاء التي وقعت بين يدى على أدلة لأصحاب القول الثالث القائل : بجواز النظر إلى مواضع اللحم، وإنما ذكروا هذا الرأي خالياً من الأدلة، ولا أظن أن الإمام الأوزاعي صاحب هذا الرأي قد استدل بأي دليل من القرآن، أو السنة، لأن القرآن والسنة ليس فيهما ما يدل من قريب أو بعيد على هذا الرأي.

رابعاً– أدلة أصحاب القول الرابع :

استدل أصحاب القول الرابع القائل : بجواز النظر إلى جميع بدن المرأة بظاهر قول النبي(صلى الله عليه وسلم) في حديث أبى هريرة :« انْظُرْ إِلَيْهَا، فَإِنَّ فِي أَعْيُنِ الْأَنْصَارِ شَيْئًا»[1] وقوله(صلى الله عليه وسلم) للمغيرة بن شعبة، وقد خطب امرأة : «أَنَظَرْتَ إِلَيْهَا؟» قُلْتُ: لَا، قَالَ: «فَانْظُرْ إِلَيْهَا، فَإِنَّهُ أَجْدَرُ أَنْ يُؤْدَمَ بَيْنَكُمَا »[2].

ويجاب عن هذا بثلاثة أجوبة :

الجواب الأول– أن الحديثين ليس فيها ما يدل من قريب أو بعيد على جواز النظر إلى جميع بدن المرأة.

الجواب الثاني– أن النبي(صلى الله عليه وسلم) خص النظر في هذين الحدثين بالنظر إلى الوجه، على أساس أن الوجه هو مجمع المحاسن، وموضع النظر لاسيما وأن المخطوبة في الحديث الأول كانت من نساء الأنصار، وكانت عيونهن فيها شيئاً.

١– سبق تخريجه

٢– أخرجه النسائي في سننه : ج٦ ص٦٩، حديث صحيح

الجواب الثالث– أن من ينظر إلى وجه إنسان سمى ناظراً إليه، ومن رآه وعليه أثوابه سمى رائياً له، كما قال الله تعالى : {وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ}[1].

خامساً– أدلة أصحاب القول الخامس :

استدل أصحاب القول الخامس القائل : بجواز نظر الخاطب إلى ما يدعوه إلى نكاحها مما يظهر منها غالباً كاليدين والقدمين بالسنة، والأثر.

أما السنة : فقوله(صلى الله عليه وسلم) للمغيرة بن شعبة: «فَانْظُرْ إِلَيْهَا فَإِنَّهُ أَجْدَرُ أَنْ يُؤْدَمَ بَيْنَكُمَا».

ووجه الدلالة من هذا الحديث على جواز النظر إلى ما يدعو الإنسان إلى نكاح المخطوبة : أن النبي(صلى الله عليه وسلم) لما أذن في النظر إليها من غير علمها علم أنه أذن في النظر إلى جميع ما يظهر عادة، إذ لا يمكن إفراد الوجه بالنظر مع مشاركة غيره له في الظهور، لأنه يظهر غالباً، فأبيح النظر إليه كالوجه ولأنها امرأة أبيح له النظر إليها بأمر الشارع، فأبيح النظر منها إلى ذلك كذوات المحارم[2].

ويجاب عن هذا بثلاثة أجوبة :

الجواب الأول– أن الذى يدعو الإنسان إلى نكاح المرأة هو النظر إلى وجهها، لأنه مجمع المحاسن، وموضع النظر.

الجواب الثاني– أن النبي(صلى الله عليه وسلم) أذن في النظر إلى ما يظهر من المرأة غالبا، ولا يظهر من المرأة العفيفة التي يقصدها النبي(صلى الله عليه وسلم) غالباً إلا وجهها وكفيها.

١– جزء من الآية : ٤ من سورة المنافقون، وانظر : المغنى لابن قدامة : ج٦ صـ٣١٨

٢– المغني : جـ٦ صـ٣١٨

الجواب الثالث– أن قياس نظر الخاطب إلى المخطوبة وهى امرأة أجنبية عن الخاطب على النظر إلى ذوات المحارم قياس مع الفارق، والقياس مع الفارق باطل **ووجه البطلان هنا** : أن الخاطب لو استرسل في النظر إلى كل ما يظهر من المرأة غالباً فقد يؤدى به الاسترسال إلى ثوران شهوته، أو التطلع إلى مالا يظهر من المرأة غالبا وكلاهما أمر محرم.

وأما الأثر : فما أخرجه سعيد بن منصور في سننه عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ : " خَطَبَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ابْنَةَ عَلِيٍّ فَذَكَرَ مِنْهَا صِغَرًا فَقَالُوا لَهُ: إنَّمَا رَدَّك فَعَاوِدْهُ فَقَالَ: نُرْسِلُ بِهَا إلَيْك تَنْظُرُ إلَيْهَا فَرَضِيَهَا فَكَشَفَ عَنْ سَاقِهَا. فَقَالَتْ: أَرْسِلْ، فَلَوْلَا أَنَّك أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ لَلَطَمْت عَيْنَك "[1].

ويجاب عن هذا الأثر بجوابين :

الجواب الأول– أن هذا اجتهاد من سيدنا عمر، ومثله لا يقوى على معارضة النصوص التي سبق ذكرها في أدلة أصحاب القول الثاني القائل : بعدم جواز النظر إلى المخطوبة إلا إلى وجهها وكفيها

الجواب الثاني– وهو أن الظاهر من هذا الأثر أنها صارت امرأته بقول سيدنا على : نرسل بها إليك[2]، ومما يعضد رأيه هذا أن سينا عمر رضيها قبل أن يكشف عن ساقها بالإضافة إلى أن سيدنا عليا(رضى الله عنه) لا يقبل على ابنته أن يرسلها إلى بيت من يريد خطبتها، حتى ولو كان الخاطب أمير المؤمنين عمر، فصح القول بأنه أرسلها إليه على أساس أنه زوجها له إن رضى، ثم إن سيدنا عمر وهو الفقيه الزاهد

١– سنن سعيد بن منصور : جـ٣ صـ١٤٧ برقم/٥٢١، ط : دار الكتب العلمية – بيروت وأخرجه عبد الرازق في مصنفه : جـ٦ صـ١٦٣، برقم :١٠٣٢٥، ط : المكتب الإسلامي، سبل السلام للصنعاني : جـ٣ صـ١١٣ المغنى لابن قدامة : جـ٦ صـ٣١٨

٢– الفقه الإسلامي وأدلته للدكتور : وهبة الزحيلي : جـ٧ صـ٢٣

لا يقبل من أحد رعيته أن يكشف عن ساق مخطوبته، فضلا عن نفسه، فصح القول بأنه كشف عن ساقها على أساس أنها أصبحت زوجته.

الأمر الذى يجعلني أميل إلى ترجيح رأى أصحاب القول الثاني القائل : بأن المقدار الذى يباح النظر إليه هو الوجه والكفان، وذلك لما يلى :

أولاً– أن الله– سبحانه وتعالى– حرم على النساء أن يبدين زينتهن للناظرين خوفا من أن يتطرق إليهم أهل الفساد، ثم استثنى الله– سبحانه وتعالى– ما يظهر من الزينة غالباً فعفا عنه، ولما كان الغالب من الوجه والكفين ظهورهما عادة وعبادة وذلك في الصلاة، والحج لذا فإن الاستثناء كما يرى الإمام القرطبي[١] يصلح أن يكون راجعاً إليهما، وهذا أقوى في جانب الاحتياط، فلا تبدى المرأة من زينتها لمن يخطبها إلا ما ظهر من وجهها وكفيها .

ثانياً– أن الأصل في النظر إلى النساء أنه محرم، لكنه أبيح للخاطب من باب الحاجة والضرورة، والضرورة ينبغي أن تقدير بقدرها جرياً على القاعدة الفقهية التي تقضى بأن ما أبيح للضرورة يقدر بقدرها[٢]، لاسيما وأن في النظر إلى الوجه والكفين ما يكفي للتعرف على المخطوبة، فالوجه يدل على الجمال أو عدمه، وفى النظر إلى اليدين ما يستدل بهما على خصوبة البدن أو عدمها.

هذا ومما ينبغي التنبيه عليه أنه ليس المقصود من بيان المقدار الذى يباح النظر إليه أن تقف المخطوبة أمام الخاطب ليتأمل ما فيها من المحاسن، فذلك أمر لم يرد به نص، ولا جرى به عرف، وتأباه المرأة الحرة على نفسها، لأنها ليست سلعة تباع وتشترى[٣].

١– أحكام القرآن للقرطبي : جـ٦ صـ٤٧٦٥

٢– الأشباه والنظائر الفروع للإمام السيوطي : صـ٥٩–٦٠

٣– خطبة النساء في الشريعة الإسلامية للأستاذ الدكتور/ عبد الناصر العطار: صـ٢٦٤

المبحث السابع

في العدول عن الخطبة

ويشتمل على ثلاثة مطالب

المطلب الأول

في حكم العدول عن الخطبة[١]

لقد أجمع الفقهاء[٢]على جواز العدول عن الخطبة، لأن الخطبة ليست زواجاً وإنما هي وعد بالزواج، ومن ثم فإنه يجوز للخاطب أن يعدل عن الخطبة، كما يجوز للمخطوبة أن تعدل عنها ما دام هناك ما يدعو إلى ذلك، وإلا فإن المسلم ينبغي عليه أن يحترم العهود والمواثيق، خاصة وأن العدول عن الخطبة بغير سبب شرعي قد يضر بسمعة البنت وأهلها، والإسلام يأبى ذلك كل الإباء احتراماً لكرامة المرأة وصونا لشرفها وعفتها، ومن هذا المنطلق فقد قال الفقهاء[٣] : بكراهة العدول عن الخطبة إذا كان العدول بغير مبرر نظراً لما فيه من إخلاف الوعد، والرجوع عن القول، لكن الكراهة هنا لا تصل إلى درجة التحريم، لأن الحق في الزواج لم يلزم بعد.

١- **يقصد بالعدول عن الخطبة** : فسخ الخطبة لأي سبب من الأسباب، سواء من جهة الخاطب أو المخطوبة أو منهما معاً، وهذا سبب من أسباب انقضاء الخطبة، وقد تنقضي الخطبة بوفاة الخاطب أو المخطوبة، أو بقيام مانع من موانع الزواج عند الخاطب أو المخطوبة، كأن تتزوج المخطوبة بغير خاطبها، أو يتزوج الخاطب بأخت المخطوبة، ونحو ذلك.

٢- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : جـ صـ٢١٩، فتح العلى المالك الفتوى على مذهب مالك للشيخ عليش : جـ١ صـ٤١٢، كشاف القناع لابن إدريس البهوتي : جـ٣ صـ١٠-١١، مطالب أولى النهى : جـ٥ صـ٢٥

٣- الفواكه الدواني لابن مهنا النفراوي : جـ٢ صـ٣١، المغني لابن قدامة : جـ٦ صـ٣٥٠-٣٥١

أما إذا كان العدول له مبرر فإنه يجوز بلا كراهية، وفى هذا يقول ابن قدامه[1]: " ولا يكره للولي الرجوع عن الإجابة إذا رأى المصلحة لها في ذلك، لأن الحق لها وهو نائب عنها في النظر لها فلا يكره له الرجوع الذى رأى المصلحة فيه كما لو ساوم في بيع دارها ثم تبين له المصلحة في تركها، ولا يكره لها أيضا الرجوع إذا كرهت الخاطب، لأنه عقد عمرى يدوم الضرر فيه، فكان لها الاحتياط لنفسها والنظر في حظها ".

والحكمة من جواز العدول عن الخطبة بمبرر وبغير مبرر ترجع إلى عدة اعتبارات أهمها ما يلى :

أولاً– تحقيق أهداف الخطبة، فالخطبة شرعت تمهيداً للزواج لتيسير سبل التعارف بين الخاطب والمخطوبة حرصا على صدور رضاهما بالزواج عن روية واطمئنان.

فإذا تبين للخاطب أو المخطوبة – بعد الخطبة – أن الطرف الآخر لا يصلح أن يكون زوجاً له، أو شعر أحدهما أنه غير راض عن زواجه بالآخر أمكن لكل منهما أن يعدل عن الخطبة قبل أن يرتبط بالزواج.

وإذا مُنع العدول عن الخطبة إلا بمبرر فلن تكون الخطبة تمهيداً للزواج واختباراً لمدى صلاحيته وإنما ستكون مرحلة من مراحل الزواج فتفقد أهدافها.

ثانياً– التقليل من فشل فرص الزواج، فالزواج عقد له آثاره الهامة والخطيرة والدائمة لما يترتب عليه من اختلاط الدماء، وما قد يتخلف عنه من ذرية، وما يفرضه من أعباء، وما ينشئه من روابط للقرابة الخ، ولا شك أن وجود نظام كالخطبة يجيز العدول عن الزواج قبل انعقاده بمبرر أو بغير مبرر يساعد على أن يحقق

١– المغني لابن قدامة : جـ٦ صـ٣٥٠–٣٥١

الزواج أغراضه وأهدافه، ويقلل من فرص فشل الزواج، ولا شك أن الخطبة الفاشلة خير من زواج فاشل، والخاطب الذى يفكر في أن يترك خطيبته دون أن يتزوجها لا يرجى منه خير إذا تم عقد الزواج ويحسن بالمخطوبة ألا ترتبط به بزواج، لأنه قد يجعل حياتها الزوجية جحيما لا يطاق ثم يتركها بعد ذلك، أو يهجرها بعد أن يذوى عود شبابها وتذهب نضرتها، وكذلك الحال إذا كانت المخطوبة تفكر في أن تترك خاطبها فلا يرجى منها خير له بعد ذلك، وإذا تم الزواج عاشا في شقاء، وعاش أولادهما كذلك حيارى بين أب وأم لا يجمعهما وفاق وقد يفرق بينهما الطلاق.

ثالثاً– كذلك حرية الزواج تقتضى إباحة العدول عن الخطبة بمبرر وبغير مبرر، لأن العدول عنها لو كان غير جائز إلا بمبرر لأجبر الخاطب، أو المخطوبة على زواج لا يرضاه، والزواج علاقة شخصية لا سبيل إلى إقامتها بغير رضا أشخاص أطرافها أنفسهم وحرية الزواج من الحريات العامة الأساسية لكل إنسان[١].

١– انظر: خطبة النساء في الشريعة الإسلامية للأستاذ الدكتور/ عبد الناصر العطار صـ١٠٠–١٠١

المطلب الثاني

أثر العدول عن الخطبة

جرت عادة الباحثين أن يذكروا أثر العدول عن الخطبة عقب ذكرهم لحكم العدول[١]، واتباعاً لهذا المنهج الذى سلكه من سبقني للكتابة في هذا الموضوع من أساتذتنا- رحمهم الله تعالى- أتكلم إن شاء الله – تعالى- في هذا المطلب عن أثر العدول عن الخطبة، فأقول وبالله – تعالى- التوفيق :

يقصد بالأثر المترتب عن العدول عن الخطبة الأثر المادي من حيث : استرداد المهر، والهدايا، ونحو ذلك، والسؤال الذى يطرح نفسه علينا، والذى من أجله ذكرت هذا المطلب ما مصير المهر الذى قدمه الخاطب كله أو بعضه لمخطوبته؟ وما مصير الهدايا التي قدمها أحد الطرفين للآخر؟

وللإجابة عن هذا السؤال الذى فرض نفسه علينا في هذا المقام أقول وبالله التوفيق :

لقد أجمع الفقهاء[٢] على من أن حق الخاطب أن يسترد المهر كاملاً غير منقوص إن كان قد قدمه كله، أو بعضه إن كان قد قدم بعضه، حتى ولو كان العدول عن الخطبة من جهته، لأن المهر لا يجب في الإسلام إلا بالعقد، لكونه حكماً من أحكامه، وأثراً من آثاره، ولا يترتب على الشيء حكمه إلا بعد وجوده وحيث لم يتم عقد الزواج فإنه يبقى حقاً خالصاً للخاطب، فكان له استرداده في جميع الأحوال[٣] سواء كان باقياً بعينه، أم كان قد هلك ، أو استهلك، غير أنه إن كان باقياً

١- من هؤلاء أستاذنا الدكتور : عبد العزيز عزام في كتابه : الأسرة وأحكامها في التشريع الإسلامي : صـ٣٢ والأستاذ الدكتور عبد الناصر العطار في كتابه : خطبة النساء في الشريعة الإسلامية : صـ١٠٢

٢- الدر المختار شرح تنوير الأبصار : جـ٣ صـ١٥٣، ط : مصطفى الحلبى، بهامش حاشية ابن عابدين

٣- الأسرة وأحكامها في التشريع الإسلامي لأستاذنا للدكتور عزام : صـ٣٣

فقد وجب رده بعينه، وإن كان قد هلك، أو استهلك فقد وجب رد مثله إن كان مثلياً وقيمته إن كان قيما.

وإذا كان الفقهاء قد أجمعوا على أن من حق الخاطب أن يسترد المهر كاملاً غير منقوص إلا أنهم اختلفوا في حكم استرداد الهدايا التي تقدم عادة في مثل هذه المناسبات، سواء من قبل الخاطب أو المخطوبة، وذلك على أربعة أقوال :

القول الأول– وهو أن الهدايا تأخذ من حيث الرد وعدمه حكم الهبة، ومعنى هذا أنه يجوز الرجوع فيها مثل الهبة إلا لمانع من موانع الرجوع فيها، ومنها هلاك الموهوب، أو استهلاكه، أو خروجه عن ملك الموهوب له، لا فرق في ذلك بين ما إذا كان العدول من جهة الخاطب، أو المخطوبة، أو منهما معاً، وهو رأى الحنفية[١] **وهو الرأي المعمول به في الحاكم المصرية**[٢].

وإن كانت المحاكم قد عدلت بعض الشيء عن هذا الرأي حيث جوزت للخاطب استرداد الهدايا عند عدوله عن الخطبة إذا كان هناك عذر مقبول، ولم يكن هناك مانع من موانع الرجوع، على أن يخضع قبول العذر لتقدير القاضي، **ويتجه القضاء في مصر إلى اعتبار العدول عن الخطبة عذراً غير مقبول لاسترداد الهدايا فلا يجيز لمن يعدل عن الخطبة أن يسترد هداياه**[٣].

القول الثاني– وهو أن من حق صاحب الهدية أن يسترد هديته كاملة إن كانت قائمة، أورد مثلها أو قيمتها إن كانت قد هلكت أو استهلكت، وهو قول الشافعية[٤] وقد استدلوا على ذلك بقولهم : إن الدافع إلى الإهداء كان على سبيل إتمام الزواج

١– الدر المختار شرح تنوير الأبصار : جـ٣ صـ١٥٣

٢– خطبة النساء في الشريعة الإسلامية للدكتور/ عبد الناصر العطار : صـ١٠٦–١٠٧

٣– المرجعين السابق

٤– عقد الزواج وآثاره للشيخ/ محمد أبو زهرة : صـ٦٦، الأسرة وأحكامها في التشريع الإسلامي لأستاذنا الدكتور/ عزام : صـ٣٣–٣٤

ولم يتم، وبما أن الزواج لم يتم إذاً يصبح من حق صاحب الهدية استرداد هديته سواء أكان الفسخ من قبل الخاطب، أو المخطوبة.

ومن هنا يتبين لنا أن الخلاف بين الحنفية، والشافعية في هذه المسألة إنما هو في حالة هلاك الهدية، أو استهلاكها، أو خروجها عن ملك من أهديت إليه، حيث يرى الحنفية : عدم جواز المطالبة بشيء من قيمتها، ومن ثم فإن الهدية تضيع على صاحبها، أما الشافعية فإنهم يرون وجوب رد قيمتها سواء هلكت، أو استهلكت.

القول الثالث– وبه قال الحنابلة[١]، وهو أنه إذا كان العدول عن الخطبة من جهة المخطوبة فإنه يُصبح من حق الخاطب استرداد هديته، لأنه بذل الهدية في نظير النكاح ولم يتم، كالمجاعل إذا لم يفي بالعمل، أما إذا اتفق الخاطب مع المرأة ووليها على النكاح فأعطى هدية من أجل إتمام الزواج فمات قبل العقد عليها فليس للخاطب استرجاع ما أعطاهم، لأن عدم الإتمام ليس من جهتهم وإنما لأمر خارج عن إرادتهم، وكذلك الحكم إذا مات الخاطب فليس لورثته الرجوع على المخطوبة، أو وليها بشيء.

القول الرابع– وبه قال المالكية[٢]، والإباضية[٣]، وهو أن الهدايا التي يقدمها الخاطب لمخطوبته إذا كانت مشروطة بشرط عند تقديمه لها كأن يشترط الخاطب عليها أن يستردها في حالة العدول مطلقاً، أو اشترطت المخطوبة عليه عدم استرداده للهدية في حالة العدول، أو غير ذلك، فإنه يعمل بمقتضى هذا الشرط لقول النبي (صلى الله عليه وسلم): « وَالمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ، إِلاَّ شَرْطًا حَرَّمَ حَلاَلاً، أَوْ أَحَلَّ

١– كشاف القناع لابن إدريس البهوتي : جـ٤ صـ١٥٣

٢– بلغة السالك للصاوي : جـ٢ صـ١٦، الشرح الكبير للدردير : جـ٢ صـ٢١٩ فتح العلى المالك للشيخ/ عليش : جـ١ صـ٤٠٨

٣– شرح النيل : جـ٦ صـ٨٠

حَرَامًا»[1]، وأما إذا لم تكن الهدايا مشروطة بشرط ولكن هناك عرف جار بين الناس في هذه الهدايا في حالة العدول عن الخطبة، كأن تكن للمخطوبة مطلقاً، أو للخاطب مطلقاً فإنه يعمل بمقتضى هذا العرف، لأن المعروف عرفا كالمشرط شرطاً، وإذا لم يكن هناك شرط ولا عرف فإن المعتمد في المذهب المالكي أنهم يفرقون بين حالة ما إذا كان العدول من جهة الخاطب، أو المخطوبة.

فإذا كان العدول عن الخطبة من جهة المخطوبة : فإنه يحق للخاطب أن يسترد كل الهدايا التي قدمها لها مطلقاً، سواء كانت باقية بعينها، أو كانت هلكت أو استهلكت، حتى لا تجني المخطوبة عليه ألمان: ألم ترك المخطوبة له، وألم ضياع هداياه التي أهداها لها.

وأما إذا كان العدول عن الخطبة من جهة الخاطب : فإنه لا يحق له استرداد شيء من الهدايا التي قدمها سواء كانت باقية، أم كانت هلكت، أو استهلكت حتى لا يجمع على المخطوبة ألمان : ألم ترك الخطبة، وألم رد الهدايا.

ويرى بعض فقهاء المالكية : أن أصل المذهب أن الخاطب لا يرجع على مخطوبة بشيء من الهدايا التي أهداها لها إذا لم يتم الزواج سواء كان العدول من جهته، أو من جهتها.

أما ما ذكر من تفصيل سابق، ونسبته للمالكية على أنه رأيهم فقد ذكره الشمس اللقاني، وصححه ابن غازي.

وبالنظر إلى هذا الأقوال الأربعة نستطيع القول : بأن الرأي الراجح في هذه المسألة الذى ينبغي العمل به هو رأى المالكية، نظراً لما فيه من تفصيل يتفق مع

١- أخرجه الترمذي في سننه : ج٣ ص٢٨، برقم : ١٣٥٢، والحديث قال عنه الترمذي : حديث حسن صحيح

العدل، وفى الأخذ به، والعمل على وفقه كما يرى أستاذنا الدكتور عبد العزيز عزام[1]: ما يحقق العدالة بين الناس، ويحفظ عليهم مصالحهم .

ومما ينبغي التنبيه عليه في هذا المقام أن بعض العلماء المعاصرين[2] يرى أن الشبكة تعتبر في الغالب من هدايا الخاطب للمخطوبة، عندئذ يسرى عليها أحكام الهدايا، من حيث الرد وعدمه اللهم إلا إذا اعتبرها الخاطب والمخطوبة من المهر فترد له عند العدول عن الخطبة، **لكنني أرى أن الشبكة تأخذ حكم المهر من حيث وجوب ردها إلى الخاطب**، حتى ولو كان العدول بسبب من جهته على أساس أن الخاطب حينما يقدم الشبكة لمخطوبته فإنما يقدمها على أساس أنها جزء من المهر لاسيما، وأن الشبكة تُكلف الخاطب مبلغا كبيراً من المال، ومن ثم فإن القول بعدم ردها يؤدى إلى أكل أموال الناس بالباطل، فضلاً عما يترتب على العمل به من وقوع الفتنة، واشتعال نار العداوة بين الناس.

١- الأسرة وأحكامها في التشريع الإسلامي : صـ٣٤

٢- منهم الأستاذ الدكتور/ عبد الناصر العطار في كتابه : خطبة النساء في الشريعة الإسلامية : صـ١٠٤

المطلب الثالث

التعويض عن العدول عن الخطبة

لم أعثر فيما اطلعت عليه من كتب الفقه الإسلامي على نصوص تجيز الحكم بهذا التعويض، والواقع أن دعاوى التعويض عن العدول عن الخطبة دعاوى حديثة وهى دعاوى نسائية في الغالب، لأنها ترفع من المخطوبة، أو ممن ينوب عنها، ولا نعلم خاطباً رفع دعوى تعويض بسبب عدول المخطوبة عن الزواج به، ويرجع ذلك إلى أن العدول عن الخطبة يهز المرأة أكثر من الرجل، فضلاً عن أن كبرياء الرجل يحول بينه وبين طلب التعويض من فتاة لا ترغب في الزواج به[١].

وقد اختلف الرأي في دعاوى التعويض عن العدول عن الخطبة على قولين :

القول الأول– وهو عدم جواز هذا الطلب، وليس للقاضي أن يحكم به سواء أكان العدول عن الخطبة بمبرر، أو بغير مبرر، وقد جنح إلى هذا الرأي بعض العلماء المعاصرين[٢]، **وبه أخذت محاكم الاستئناف والنقض فيما عرض عليها من نزاع في هذا الشأن**، وذلك للأسباب الآتية :

أولاً– أن جواز الحكم بالتعويض يفقد الخطبة مزاياها، لأنها ستصبح شبه ملزمة بالزواج وليست مرحلة للتعرف على مدى صلاحية الطرف الآخر للزواج.

ثانياً– أن العدول عن الخطبة بغير مبرر لا يعتبر خطأ، لأنه ليس إخلالاً بعقد، حيث إن الخطبة ليست عقداً، وليس العدول تعسفا في استعمال الحق، لأن العدول عن الخطبة ليس حقاً، وإنما هو رخصة يملكها كل من الخاطب والمخطوبة.

١– أحكام الأسرة في الإسلام لأستاذنا الدكتور/ محمد مصطفى الحسيني– رحمه الله تعالى– صـ١٦–١٧، خطبة النساء في الشريعة الإسلامية للأستاذ الدكتور/ عبدالناصر العطار : صـ١٠٨، الفقه الإسلامي وأدلته للأستاذ الدكتور/ وهبه الزحيلي : جـ٧ صـ٢٧–٢٨

٢– منهم الأستاذ الدكتور/عبد الناصر العطار، في كتابه خطبة النساء في الشريعة الإسلامية : صـ١٠٨

ثالثاً– أن مشكلات الأسرة ينبغي أن تسود حلولها روح التسامح، أما التفكير في مجازاة من يعدل عن الخطبة بغير مبرر فهو نوع من الانتقام منه لا محل له لأن رفع دعوى التعويض قد يجعل الخصومة عداوة، وقد يكلف الكثير من النفقات المادية والآلام النفسية، ثم إنه يكشف الكثير من عيوب الخاطب والمخطوبة، وأسرار العائلات، فالتسامح في مسائل الأسرة مطلوب أكثر من العدول عنها، لأنها مسائل شخصية، وللهوى موضع فيها، كما يصعب على القاضي تقصى الحقائق عنها.

القول الثاني– وهو جواز الحكم بالتعويض إن لحق الطرف الآخر ضرر بسبب هذا العدول[١]، وذلك استناداً إلى القاعدة الفقهية التي تقضى بوجوب إزالة الضرر عملاً بقول النبي(صلى الله عليه وسلم) : «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»[٢] والضرر قد وقع فيزول بالتعويض، ولم يجب هذا التعويض لأنه استعمل حقاً من حقوقه، بل لأنه أساء استعمال الحق في إلحاق الضرر بالغير، **وقد أخذ بهذا الرأي كثير من المحاكم الابتدائية.**

ويرى أستاذنا الدكتور/ شحاته الحسيني[٣] : أن الضرر قسمان : ضرر ينشأ وللخاطب فيه دخل غير الخطبة والعدول عنها، كأن يطلب منها أن تترك وظيفتها أو تطلب منه إعداد بيت على نظام خاص، ففي هذه الحالة يجوز الحكم بالتعويض عن الضرر لعدوله عن الخطبة، لتسبب العادل في الضرر، وتغريره بالطرف الآخر والتغرير يوجب الضمان.

وضرر ينشأ عن مجرد العدول عن الخطبة من غير عمل من العادل، وهذا لا تغرير فيه، وإنما هو اغترار لا دخل للغير فيه فلا يلزم بالتعويض، وهو رأى وجيه

١– أحكام الأسرة في الإسلام لأستاذنا للدكتور شحاته الحسيني : صـ١٧

٢– سبق تخريجه

٣– أحكام الأسرة في الإسلام لأستاذنا للدكتور/ شحاته الحسيني : صـ١٧

لكونه يتمشى مع القواعد الفقهية التي تقضى بوجوب إزالة الضرر، وتحريم التغرير وإيجابه بالضمان، **ولذا فقد رجحه كثير من العلماء**[1]**، بل واستقر عليه القضاء المصري فيما قررته محكمة النقض،** حيث إنها قررت ما يلى :

أولاً– الخطبة ليست بعقد ملزم.

ثانياً– مجرد العدول عن الخطبة لا يكون سببا موجباً للتعويض.

ثالثاً– إذا اقترن بالعدول عن الخطبة أفعال أخرى ألحقت ضرراً بأحد الخطيبين جاز الحكم بالتعويض، على أساس المسئولية التقصيرية، أي الخطأ الذى سبب ضرراً بالغير[2].

١– منهم الأستاذ الدكتور وهبة الزحيلى في كتابه : الفقه الإسلامي وأدلته : جـ٧ ص٢٧– ٢٨

٢– المرجع السابق

تدريب على ما سبق

١- عرف الخطبة، واذكر حكمها، ودليلها.

٢- ما حكم خطبة المرأة للرجل؟ وما الدليل على ذلك؟

٣- اذكر بإيجاز شروط الخطبة.

٤- ما حكم خطبة المعتدة من وفاة؟ وما الدليل على ذلك؟

٥- ما حكم خطبة الرجل على خطبة أخيه؟

٦- ما حكم الغناء في العرس؟ وما الدليل عليه؟ وما ضوابطه؟

٧- اذكر أهم صفات المرأة التي تستحب خطبتها.

٨- ما حكم النظر إلى المخطوبة؟ وما الدليل عليه؟

٩- ما المقدار الذي يباح النظر إليه من المخطوبة؟

١٠- ما حكم النظر إلى صورة المخطوبة عن طريق كاميرات الهواتف ونحوها؟

١١- ما حكم العدول عن الخطبة؟ وما الدليل عليه؟

١٢- ما الأثر الشرعي الذي يترتب على العدول عن الخطبة؟

١٣- هل الشبكة تأخذ من حيث الرد حكم المهر أو الهدايا؟

١٤- هل تجوز المطالبة بتعويض مادي بسبب العدول عن الخطبة؟

الفصل الثاني

التعريف بالزواج وأحكامه

معنى الزواج في اللغة : الزواج في اللغة يطلق على الاقتران والازدواج، أي اقتران أحد الشيئين بالأخر ومخالطته له وارتباطه، قال –تعالى– ﴿وَزَوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ عِينٍ ﴾ أي قرناهم بهن، وقال –تعالى– ﴿احْشُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ ﴾ أي وقرناءهم وأمثالهم.

أما معنى النكاح في اللغة : فهو يطلق على الضم والتداخل، والنكاح مجاز في العقد حقيقة في الوطء عند بعض الفقهاء، وقال بعضهم: إنه مشترك بين العقد والوطء، وقيل هو مجاز في الوطء حقيقة في العقد.

وفي القرآن الكريم وردت كلمة النكاح بمعنى العقد، ولم ترد بمعنى الوطء إلا مرة واحدة في قوله –تعالى– ﴿ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾ وقد فسرت السنة المطهرة المراد بالنكاح في الآية بالوطء في قوله –ﷺ– حتى يذوق عسيلتها وتذوق عسيلته.

معنى الزواج في الاصطلاح : عرفه البعض أنه : عقد يفيد ملك المتعة قصداً. وعرفه آخرون بأنه عقد يفيد حل استمتاع كل من العاقدين بالآخر على وجه مشروع. وكل تعريفات الفقهاء تدور حول ملك المتعة.

والأصل في مشروعية النكاح : من الكتاب قوله –تعالى– ﴿وَأَنْكِحُوا الأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ ﴾ وقوله –تعالى– ﴿فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ ﴾ ومن السنة قوله –ﷺ–: "يا معشر الشباب من استطاع منكم الباء فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج، ومن لم يستطع فليصم فإن الصوم له وجاء".

ومن الإجماع : أجمع المسلمون على أن النكاح مشروع.

حكم الزواج : ونعنى به الصفة الشرعية للزواج أي الحكم التكليفي عند الأصوليين من كونه مباحاً، أو مندوباً، أو واجباً أو فرضاً أو مكروها أو حراماً.

وحكم الزواج بهذا المعنى يختلف باختلاف حال المكلف، وذلك بحسب ما يحيط به من ظروف وملابسات، كحالة المكلف الصحية والخلقية والمالية.

وأحوال المكلف بالنسبة لذلك خمس :

١- **فيكون الزواج فرضاً** : إذا كان الرجل شديد الغلمة إلى النساء، وشهوته مفرطة بحيث يعلم ويتأكد الوقوع في الزنا لو لم يتزوج، وكان قادراً على نفقات الزواج من مهر ونفقة، وحقوق الزواج الشرعية، فالزواج في هذه الحالة يكون فرضاً لأن تركه يؤدي إلى الزنا، وترك الزنا أمر مفروض على كل مسلم ومسلمة.

٢- **وقد يكون واجباً** : وذلك في حق من لا يثق في نفسه الاصطبار على ترك الزواج، ويغلب على ظنه الوقوع في الزنا، وهو قادر على نفقات الزواج وحسن المعاشرة مع أهله.

٣- **ويكون حراماً** : إذا كان متيقناً من ظلم زوجته، بأن يكون فقيراً معدماً لا يستطيع الإنفاق عليها، أو كان لا شهوة له، ولا ميل عنده للنساء، بأن كان مريضاً بمرض يمنعه من إتيان النساء أو كبيراً مسناً، فالزواج في هذه الحالة يكون حراماً، لأن الزوجة قد تبحث عن خليل لها في السر تقضي معه حاجتها، أو تبيع نفسها لأهل الهوى كي تكفي نفسها بما تحتاجه من مأكل وملبس، فالزواج حينئذ يؤدي إلى الحرام، وكل ما يؤدي على الحرام يكون حراماً.

٤- **وقد يكون مكروها** : وذلك في حق من يغلب على ظنه الوقوع في الظلم إن تزوج، تفادياً للظلم المتوقع. سواء كان الظلم مادياً أو معنوياً، فالمادي: كأن يكون كسب عمله غير مستمر بأن كان يتكسب يوماً، ويحرم يومين أو ثلاثة، والظلم المعنوي: كأن يكون عنده فتور في الرغبة الجنسية بأن يتساوى عنده

إتيان النساء وعدمه، من غير مرض ولا علة: ففي هذه الحالة يكون الزواج مكروها، ولا يكون حراماً، لأنه ربما تتغير الأحوال فينقلب العسر يسراً، أو ربما يكون فتوره قبل الزواج حفظاً من الله -ﷻ-، وعصمة له من الحرام.

٥- **وإن استوى عند الشخص الزواج وعدمه** بحيث يأمن على نفسه من الوقوع في الزنا لا تأكيداً ولا ظناً، ولا يخشى الإساءة إلى زوجته إن تزوج تأكيداً ولا ظنا فالزواج في حقه سنة مؤكدة عند جمهور الفقهاء لأنه سبيل المرسلين وطريق الصحابة والتابعين وقد حث عليه سيد المرسلين في قوله "تزوجوا فإني مكاثر بكم الأمم" وما روي من نهيه -ﷺ- عن التبتل.

بينما يرى بعض الشافعية وبعض الزيدية من الشيعة أن الزواج مباح يجوز فعله وتركه كغيره من المباحات ويقولون: إن الزواج أمر دنيوي يحقق مطالب الجسد كالأكل والشرب واللبس، يسد به الإنسان حاجته، كما يسد بالأكل والشرب حاجته ومن يعمله فإنما يعمله بدافع غريزي، ولهذا يكون من المؤمن وغير المؤمن، ومن الطالح والكالح، وذلك شأن المباحات، وأوامر الشارع محمولة لذلك على الإباحة مثل قوله -تعالى- : ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا﴾ أما المندوبات فإنها نوع من العبادة الروحية، يختص به المؤمن ويثاب عليها، وليس الزواج كذلك.

ويرى الظاهرية أنه فرض على القادر عليه من الرجال، ويستدلون بظواهر النصوص التي وردت في هذا الشأن، مثل قوله -تعالى- ﴿فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ﴾ وقوله عليه الصلاة والسلام " يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة ..مطالب الزواج وما يقتدر به عليه-فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج" فقد طلب الزواج بصيغة الأمر والأمر يدل على الوجوب.

ورأى جمهور الفقهاء هو الراجح حيث يرون أن هذه الأوامر ليست للوجوب واللزوم كما يقول الظاهرية، بل هي للندب والطلب غير اللازم. بدليل ما روي من أن

ثلاثة رهط _ ما دون العشرة من الرجال-جاءوا إلى بيوت أزواج النبي -ﷺ- يسألون عن عبادته، فلما أخبروا بها كأنهم تقالوها...أي رأوها قليلة- فقالوا: وأين نحن من النبي -ﷺ-؟ وقد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر فقال أحدهم: أما أنا فإني أصلى الليل أبداً، وقال آخر: أنا أصوم الدهر ولا أُفطر، وقال آخر: أنا أعتزل النساء فلا أتزوج، فجاء رسول الله -ﷺ- فقال: أنتم الذين قلتم كذا وكذا، أما والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له، لكني أصوم وأفطر، وأصلي وأرقد وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني" ولم يرو عنه -ﷺ- في هذه الرواية ولا في غيرها إيجاب الزواج وتحتيمه.

كما أن هذه الأوامر لا تفيد الإباحة فقط كما ذكر الشافعية لأن النبي-ﷺ- قد حث عليه ورغب منه وأنه سنة المرسلين قال -تعالى- ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلاً مِنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجاً وَذُرِّيَّة﴾

مما لا تتفق معه دعوى الإباحة وليس شأن الزواج كشأن الأكل والشرب، فإن في الزواج قياماً بحق الغير من الزوجة والولد.

ويرى بعض الحنفية، والشيعة أن الزواج فرض كفاية- ورأيهم يلتقى مع رأى القائلين؛ بالسنية – لأن الزواج يكون مسنوناً بالسنة للفرد، ويكون فرض كفاية بالنسبة للمجموع، فيسن فيه لكل قادر أن يتزوج، وإذا امتنع عنه الجميع أثموا كلهم، ولكي يسقط الإثم لابد من تحقق الزواج من بعضهم، وإلا انقرض العالم الذي أراد الله بقاءه وعمارته أو عمت فيه الفاحشة.

تدريب على ما سبق

١- عرف الزواج لغة واصطلاحًا.

٢- ما الأصل في مشروعية الزواج من الكتاب والسنة؟

٣- متى يكون النكاح واجبا، ومتى يكون سنة، ومتى يكون حراما؟ ومتى يكون مكروها؟

٤- اذكر أقوال الفقهاء وأدلتهم في حكم الزواج في حالة الاعتدال - أي استوى عند الشخص الزواج وعدمه- وما الرأي الراجح؟

الفصل الثالث

أركان الزواج وشروطه[1]

ويشتمل على مبحثين

المبحث الأول

أركان الزواج

أركان الزواج اختلف الفقهاء في تحديد أركان عقد الزواج إلى أربعة آراء :

الأول- يرى الحنفية أن أركان الزواج : الإيجاب والقبول (الصيغة).

الثاني- يرى المالكية أن أركانه أربعة : ولي وصداق ومحل (زوج وزوجة) وصيغة.

الثالث- يرى الشافعية أن أركان الزواج خمسة : صيغة وزوجة وزوج وشاهدان وولي.

الرابع- يرى الحنابلة أن أركانه ثلاثة : الزوج والزوجة ركن، والإيجاب ركن، والقبول ركن.

وبعد عرض مذاهب الفقهاء في أركان الزواج يتبين لنا أن الإيجاب والقبول ركن بالاتفاق، لذا سيكون حديثنا عن ركن الزواج : الإيجاب والقبول، اللذان يرتبط أحدهما بالآخر، فيفيدان تعين المراد منهما، ويدلان على تحقق الرضا الباطني به. ويسمى الإيجاب والقبول بالصيغة.

والمراد بالإيجاب في عقد الزواج- كما في غيره من العقود- : ما صدر أولا من كلام أحد الطرفين المتعاقدين من قول أو كتابة أو إشارة تعبر عن رغبته في إنشاء العقد سواء أكان من جانب الزوج أو جانب الزوجة.

١- **الركن** : هو ما لا يتم الشيء إلا به وكان داخلاً في ماهيته، **أما الشرط** : فهو الذى يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته وكان خارجاً عن ماهية الشيء.

والقبول : ما صدر ثانياً من الطرف الثاني أيضاً من عبارة أو كتابة أو إشارة تعبر عن موافقته ورضاه. وذهب إلى هذا الرأي الحنفية.

وقيل : الإيجاب هو ما صدر من ولي المرأة، أو من يقوم مقامه كوكيله سواء صدر ذلك أولاً قبل قبول الزوج أو وليه، بأن قال الولي للخاطب: زوجتك ابنتي أو أختي، أم صدر ثانياً بعد خطبة الزوج أو وليه، بأن قال الخاطب للولي : زوجني ابنتك أو أختك، فرد عليه الولي بقوله : زوجتك إياها، فهذا إيجاب أيضاً مع صدوره ثانياً.

والقبول: ما صدر من الخاطب أو وليه من غير نظر إلى كونه أولاً أو ثانياً: وذهب إلى هذا جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة.

والراجح رأى الأحناف : لأنه أيسر على السامع في تمييز الإيجاب من القبول من غير أن يسأل أحداً أو يستفسر عمن هو الخاطب، ومن هو ولي المرأة، فأيهما صدر كلامه أولاً فهو الموجب، وأيهما صدر كلامه ثانياً فهو القابل.

ويعنى الكلام السابق أنه يشترط في الصيغة أن يكون اللفظ المعبر عن الإيجاب والقبول دالاً على إنشاء العقد فعلاً، سواء كان التعبير بلفظ الماضي وهو الأصل، أو المضارع أو الاستفهام أو الأمر، مادام المراد باللفظ : إنشاء العقد وليس العرض أو الاستفهام فقط.

الألفاظ التي ينعقد بها عقد الزواج " الألفاظ المتفق عليها " :

أولاً– اتفق الفقهاء على أن الزواج ينعقد بلفظي النكاح والتزويج، أو بلفظ مشتق منهما، وذلك لورود لفظ النكاح والزواج في القرآن والسنة.

فمن الكتاب : قوله –تعالى– : ﴿فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ ﴾ وقوله –تعالى– : ﴿ فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَراً زَوَّجْنَاكَهَا ﴾.

ووجـه الدلالـة : أن الـزواج ورد فـي الآيتـين بهـذين اللفظيـين فوجـب انعقـاده بهما.

ومن السنة: ما روي أن النبي -ﷺ- جاءته امرأة فقالت : يا رسول الله : إنـي قد وهبت نفسي لك فقامت قيامًا طويلاً، فقام رجل فقال يا رسول الله زوجنيها إن لم يكن لك بها حاجة... الحديث إلى أن يقول النبي -ﷺ- " أنكحتكها بما معك من القرآن" وفي رواية " زوجتكها بما معك من القرآن ".

الألفاظ المختلف فيها :

ثانياً- اختلف الفقهاء في انعقاد الزواج بلفظي : الهبة والتمليك إلى رأيين:

الـرأي الأول- يرى الحنفية والمالكية : صحة انعقاد الزواج بهما بشرط أن تكون هناك نية، أو قرينة تدل على الزواج كذكر المهر في العقد، وحضور الناس وفهم الشهود المقصود، ونحو ذلك.

ودليلهم : قوله -تعالى- : ﴿ وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

ووجـه الدلالـة : أن هذه الواقعة وإن كانت من خصوصيات النبي -ﷺ- إلا أنها خصوصية في صحة الزواج بدون مهر، لا باستعمال لفظ الهبة، فما شرع للنبي -ﷺ- بهذا اللفظ يكون مشروعاً في حق أمته، لأن الأصل في الأحكام الشرعية أن تكون عامة للنبي -ﷺ- ولأمته حتى يرد دليل على التخصيص، ولا دليل هنا، وإنما التخصيص في عدم فرض المهر على الرسول -ﷺ-.

وقول النبي -ﷺ- لرجل لم يملك مالاً في الحديث السابق : " قد ملكتكها لما معك من القرآن ".

الرأي الثاني– يرى الشافعية والحنابلة : عدم صحة انعقاد الزواج بغير لفظي النكاح والتزويج.

ودليلهم :

١– أن عقد النكاح من العقود الخطيرة، ولكل عقد ألفاظ تدل عليه، ولفظي النكاح والزواج هما اللفظان اللذان قد وردا عن الشافعي أنه استعملهما في الدلالة على ذلك العقد.

٢– عقد الزواج من العقود التي تلزم فيه الشهادة، والشهادة لابد أن تكون بلفظ وضع للزواج لا مجازاً فيه، إذ القرائن قد تخفى على الشهود.

والرأي الراجح في نظر البحث : هو الرأي الثاني القائل : بعدم انعقاد النكاح بغير لفظي النكاح أو الزواج، لأن عقد الزواج من العقود الهامة التي لها خطرها فيجب التشديد في أمرها، احتياطاً، وصيانة للأعراض والأنساب.

الألفاظ التي لا ينعقد بها عقد الزواج

اتفق الفقهاء على عدم انعقاد الزواج بالألفاظ التي لا تدل على بقاء الملك مدة الحياة، أو تمليك العين في الحال أو هي: الإعارة والإباحة، والإجارة، والمتعة والوصية، والرهن والوديعة ونحوها.

انعقاد النكاح بغير اللغة العربية

لا خلاف بين الفقهاء في أن الزواج ينعقد بغير اللغة العربية إذا كان المتعاقدان أو أحدهما لا يعرف اللغة العربية ولا يفهمها للعجز الذي عليه الطرفان أو أحدهما، وإنما الخلاف بينهم فيما إذا كان الطرفان يعرفان اللغة العربية.

فيرى جمهور الفقهاء صحة انعقاد الزواج بأي لغة من اللغات غير العربية الدالة عليه في تلك اللغة التي اختارها، لأن العبرة في العقود للمقاصد والمعاني لا

للألفاظ والمباني، والعقود لا تتقيد بلغة خاصة، فقد قرر ابن تيمية : أن الزواج وإن كان قربة فإنما هو كالعتق والصدقة لا يتعين له لفظ عربي ولا عجمي... ثم الأعجمي إذا تعلم العربية في الحال، ربما لا يفهم المقصود من ذلك اللفظ كما يفهم من اللغة التي اعتادها... نعم لو قيل : تكره العقود بغير العربية لغير حاجة لكان متوجها، فقد روي عن مالك وأحمد والشافعي ما يدل على كراهية اعتياد المخاطبة بغير اللغة العربية لغير حاجة".

أما الشافعي فيرى أن عقد الزواج لا ينعقد بغير اللغة العربية إذا كان الطرفان يعرفانها ويتكلمان بها، وحجته : أن النكاح حقيقة شرعية رتب الشارع عليها أثاراً وأحكاماً نظمت العلاقة بين الزوجين فكانت كالصلاة، لا تصح بغير اللغة العربية لمن يعرفها.

وقد رد الجمهور على الشافعية بأن الصيغة لا يقصد منها سوى الكشف عن الإرادة الداخلية للمتعاقدين لأن الإرادة الداخلية لهما هي أساس التعاقد، وهذه الإرادة يمكن إظهارها والتعبير عنها بأي لغة من اللغات عربية كانت أو غير عربية، ولأن المعمول عليه في العقود هو فهم المراد من اللفظ، فإن فهم فبها، وإن لم يفهم فلا يصح.

انعقاد الزواج بالكتابة والإشارة

إذا كان كل من المتعاقدين أو أحدهما غائباً عن مجلس العقد وكتب إلى الطرف الآخر برغبته في الزواج، فإنه يجوز بشرط أن تتم الموافقة في مجلس وصول الكتاب إليه بمحضر من الشهود.

فإذا أرسل الخاطب إلى ولي المخطوبة رسالة قال فيها: زوجني ابنتك فلانة "فقرأ الولي الرسالة أمام الشهود، وقال : زوجته ابنتي فلانة " انعقد العقد وصح بشهادة الشهود الذين حضروا مجلس القبول، ولا يلزم أن يكون الموجب قد اشهد

هؤلاء الشهود أو غيرهم على كتابه أو أعلمهم بما فيه بل يكفي لصحة العقد أن يشهد الشهود في مجلس القبول على هذا القبول، وعلى ما جاء في الكتاب بعد قراءته عليهم أو إعلامهم بما فيه، فإن ذلك يقوم مقام حضور الموجب وتلفظه بالإيجاب في المجلس، وكذا إرساله رسول من طرفه في هذا كله كإرسال الرسالة.

أما إذا أنكر صاحب الكتاب أن الكتاب كتابه ففي هذه الحالة لا يمكن أن يثبت الزواج بشهادة الشهود الذين حضروا مجلس القبول لأنهم لا يشهدون إلا بصدور القبول من ولي المرأة وبما يحمله الكتاب من إيجاب ادعى صدوره من الخاطب لهذه المرأة، لذلك ينبغي الاحتياط فلا يقبل الكتاب ولا يبنى القبول على ما فيه إلا إذا ثبت بدليل كأن يشهد شهود أن الإيجاب صدر من مرسل الكتب ببينة.

أما المعمول به الآن في المحاكم المصرية فإنه لا تسمع عند الإنكار دعوى الزوجية إلا إذا كانت بوثيقة رسمية، وإنما نصت لائحة المحاكم الشرعية على ذلك نظراً لفشو الكذب، وشهادات الزور بين الناس.

أما انعقاد النكاح بالإشارة : فقد اتفق الفقهاء على أن عقد الزواج لا ينعقد بالإشارة من القادر على النطق، لأن اللفظ أدل على المراد من الإشارة ومن الكتابة قال الشاعر:

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما ∴ جعل اللسان على الفؤاد دليلا

أما الأخرس : فنظراً لعجزه عن النطق يصح عقده بإشارته إذا كانت واضحة الدلالة على المراد له، بشرط أن يفهمها العاقد الآخر والشهود كذلك، وإنما صحت الإشارة من الأخرس، لأنها الوسيلة الوحيدة له للتعبير بها في حياته، فهي التي يقضي بها حاجياته، ويدفع بها ضرورياته فلذا صح تزويج نفسه بإشارته.

وكذلك معتقل اللسان تجزيء إشارته الواضحة كأخرس إذا كان ميئوساً من شفائه، أما إذا كان هناك أمل في شفائه فلينتظر حتى يبرأ.

هذا إذا كان الأخرس أو معتقل اللسان لا يعرف الكتابة، أما إن كان يعرفها فلا يجوز عقد الزواج بإشارته عند جمهور الفقهاء لأنه لا يجوز له الانتقال من أداة أقوى في التعبير إلى أداة أضعف دون مبرر، فإن الكتابة أوضح على المراد وأبين في الدلالة من الإشارة ومن يستطيع فعل الأعلى لا يقبل منه الإتيان بالأدنى فلا يقبل منه العقد بالإشارة بناء على ذلك، كما أنه لا يعقل بحال أن تتساوى الإشارة مع الكتابة في الدلالة على المراد لأن الإشارة ليست قاطعة في الدلالة على المقصود إذ يمكن أن يفهم منها أكثر من معنى بخلاف الكتابة.

انعقاد عقد الزواج عن طريق الفاكس أو الإيميل (وسائل الاتصال الحديثة)

ينعقد عقد الزواج بوسائل الاتصال الحديثة كالفيسبوك وغيره، بشرط تحقق أن الشخص الذي يريد عقد الزواج هو نفسه صاحب الاتصال والكتابة على الفيسبوك وأن الزوجة هي نفسها أو وليها نفسه، لأنهم قالوا : يجوز عقد النكاح بالإشارة لمن لا يقدر على الكلام، كما يجوز بالكتابة، هذا من الناحية الشرعية الواردة في كتب الفقهاء، وقياس وسائل الاتصال الحديثة على الكتابة قياس أولى.

وأما قانونًا : فلا يجوز لأن المادة الرابعة من قانون الأحوال الشخصية ذكرت (أنه عند الإنكار لا تُسمع دعوى الزوجية إلا بوثيقة رسمية اشترط القانون مواصفاتها بأن تكون عند المأذون أو القاضي) وفي عصرنا تقوم السفارات بدور كبير في توثيق عقود الزواجو ومن يخالف هذه القوانين ليس له المطالبة بحقه إن أنكرها الطرف الآخر، ولو طالب بها تُرفض دعواه مادامت بغير وثيقة رسمية، كما أن للحاكم أن يقيد المباح، وله أيضًا تقييد القضاء بالزمان والمكان والحادثة والشخص والله أعلم.

المبحث الثاني

شروط الزواج

للزواج شروط انعقاد، وشروط صحة، وشروط نفاذ، وشروط لزوم، وسوف أتكلم عن كل من هذه الشروط بشيء من التفصيل فيما يلى :

أولاً- شروط الانعقاد : وهي التي يلزم توافرها في أركان العقد، وإذا فقد شرط منها كان العقد باطلا بلا خلاف.

وشروط انعقاد الزواج تتنوع إلى نوعين : **شروط ترجع إلى العاقدين** (الرجل والمرأة)، **وشروط ترجع إلى الصيغة** (الإيجاب والقبول).

الشروط التي ترجع إلى العاقدين هي :

١- يشترط في عاقدي الزواج أهلية التصرف، بأن يكون العاقد لنفسه أو لغيره أهلاً لمباشرة العقد، فإن كان مجنونًا أو معتوهًا أو صغيرًا، لم ينعقد الزواج.

شروط الزوج : يشترط في الزوج لانعقاد الزواج ما يلى :

أ- ألا يكون متزوجًا من أربع نسوة، فإن كان متزوجًا من أربع نسوة فتحرم الزيادة بمعنى ألا تكون زوجة خامسة للزوج قال- تعالى- : ﴿فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ﴾.

ب- أن لا يكون محرماً بحج أو عمرة.

جـ- أن يكون ذكرًا يقيناً فلا يصح نكاح الخنثى المشكل.

د- أن يكون معيناً فلا يصح قول الولي لمحمد وعلى: زوجت ابنتي فلانة لواحد منكما.

شروط الزوجة : يشترط في الزوجة لانعقاد الزواج أربعة شروط :

أ- أن تكون أنوثتها متيقنة فلا ينعقد الزواج على خنثى مشكل، وإلا كان العقد باطلاً.

ب- أن تكون خالية من نكاح، فلا يصح العقد على المتزوجة بزوج آخر، والمعتدة من غيره، فإن كانت معتدة منه فيصح العقد عليها إذا لم تكن مبتوتة.

جـ- أن لا تكون مُحرمة بحج أو عمرة.

د- أن تكون معينة عند العقد بأن تكون معينة اسماً ونسباً ووصفاً، وأن لا تكون محرمة عليه وذلك بأن لا يقوم دليل قطعي على تحريم المعقود عليها، فإذا قام دليل قطعي على التحريم باتفاق الفقهاء ولم تكن هناك شبهة ولا خفاء في هذا التحريم، لم ينعقد العقد، وذلك كالعقد على الأم والبنت والأخت والعمة، وهذا يقتضينا في الحديث عن المحرمات من النساء.

٢- الشروط التي ترجع إلى الصيغة :

يشترط لصحة صيغة العقد ما يلى :

الشرط الأول- اتحاد مجلس الإيجاب والقبول : يشترط لانعقاد عقد الزواج اتحاد مجلس الإيجاب والقبول، ليتحقق الارتباط بينهما، فإذا صدر الإيجاب في مجلس، ثم صدر القبول بعد ذلك في مجلس آخر، لم يرتبط القبول بالإيجاب لسقوطه بانفضاض المجلس.

أما إذا صدر الإيجاب والقبول في مجلس واحد فإن العقد ينعقد، لاتصال القبول بالإيجاب.

وليس المراد بذلك أن يصدر القبول فور الإيجاب، بل المقصود ألا يوجد فاصل بينهما يدل على الإعراض من الموجب أو القابل، فإذا لم يحدث هذا الفاصل وتم القبول ارتبط بالإيجاب.

والأصل في ذلك أن الإيجاب ألفاظ تنتهي بمجرد التلفظ بها ولا تكون موجودة، وقد اعتبرت في العرف باقية حكما مدة بقاء المجلس حتى يكون للطرف الآخر فرصة النظر والتروي في قبول الإيجاب، فإذا انفض المجلس أوجدت أعراض زال هذا الاعتبار.

وليس المراد بالمجلس مكان وجود المتعاقدين، بل المراد بالمجلس الاعتباري للإيجاب والقبول، وهو قائم ما لم يوجد ما يدل على الرجوع في الإيجاب أو على سقوطه أو رفضه، وهذا ما يسمى باتصال القبول بالإيجاب.

الشرط الثاني- موافقة القبول للإيجاب : والمراد بهذه الموافقة أن يتحد الإيجاب والقبول في موضوع العقد، وفي المهر الذي سمى فيه، وبذلك تتلاقى الإرادتان على شيء واحد فينعقد الزواج، وإذا خالف القبول الإيجاب في موضوع العقد أو ما سُمي من المهر لا ينعقد، لعدم تلاقى الارادتين، حيث لم يوجد الارتباط بينهما المحقق للانعقاد، كما إذا قال رجل لآخر: زوجتك ابنتي سلمى، فأجابه بقوله قبلت زواجي من ابنتك الأخرى سها، أو قال رجل لامرأة : زوجيني نفسك بألف جنيه فقالت: قبلت زواجي منك بألفين، أو كان العكس بأن عرضت المرأة زواجها عليه بألفين فلم يقبل إلا بألف.

في الصورة الأولى خالف القبول الإيجاب في موضوع العقد، وفي الصورة الثانية خالفه في مقدار المهر.

وهنا سؤال مؤداه : كيف لا ينعقد الزواج عند المخالفة بين الإيجاب والقبول في المهر مع أنه لا يعدو أن يكون حكماً من أحكامه وليس ركناً أو شرطاً في العقد أو مما يتوقف عليه؟

والجواب : أن المهر وإن لم يكن كذلك إلا أنه لما ذكر في الإيجاب التحق به وصار جزءً منه ولابد من موافقة القبول للإيجاب حتى ينعقد العقد، فالمخالفة في المهر هنا صارت جزءً من الإيجاب والقبول، ولما لم تكن موافقة بل مخالفة، عند ذلك لا ينعقد العقد.

أما إذا لم يذكر المهر أو صرح بنفيه عند العقد لم يكن جزءًا منه وحينئذ يتم العقد بالإيجاب والقبول، ويجب مهر المثل للزوجة، لأن المهر مما أوجبه الشرع في الزواج فلا يملك أحد إسقاطه.

وإذا قال الولي : زوجتك ابنتي فلانه بألف، فقالت : قبلت بألفين، صح العقد ويكون المهر ألفين إن قبلت الزوجة الزيادة في المجلس فإذا لم تقبل الزيادة فيكون المهر ألفاً فقط، لأنه لا يدخل شيء في ملك الإنسان رغماً عنه سوى الميراث.

وأيضاً إن قال : زوجني ابنتك بألف فقال: قبلت بتسعمائة صح العقد أيضاً لوجود الموافقة بين الإيجاب والقبول، ضمناً، بل إن الموافقة في هاتين الصورتين أوضح وأظهر.

الشرط الثالث– من شروط الصيغة : أن تكون الصيغة منجزة بمعنى أن يكون كل من الإيجاب والقبول منجزاً أي غير معلق على شرط في المستقبل، سواء أكان الشرط محقق الوجود في المستقبل أو كان غير محتمل الوجود، وأن يكون غير مضاف إلى زمان مستقبل، فإذا قالت له: زوجتك نفسى إن عينت في وظيفة كذا فقال: قبلت، وإذا قالت له : زوجتك نفسى إن جاء العام المقبل، فقال: قبلت، وإذا قالت له: زوجتك نفسى، فقال: قبلت إن استقلت من الوظيفة، لم ينعقد العقد، لأن

عقد الزواج -كغيره من عقود التمليك- وعقود التمليك يبطلها الإضافة لا يقبل التعليق على أمر غير موجود، ويجب أن يكون باتاً، وإذا قالت له : تزوجتك ابتداء من أول يناير المقبل، لم ينعقد العقد أيضاً، لأن الزواج قد شرع بحيث تترتب عليه أثاره في الحال، وقد قصدا ترتيب أثاره في الزمن المقبل، فلا ينعقد بهذه الصيغة التي أضيفت إلى الزمان المستقبل.

أما إذا حصل التعليق على أمر قد حدث في الماضي، أو تحقق حصوله في الحال، فإن العقد ينعقد، لأن هذا تعليق في الصورة واللفظ فقط، وهو في الحقيقة تنجيز، لوجود المعلق عليه فعلاً، كما إذا قال لها: تزوجتك إن كانت سنك قد بلغت السادسة عشرة، فقالت قبلت وكان عمرها حينئذ قد بلغ هذه السن، وكما إذا قال لها: تزوجتك، فقالت: قبلت إن رضي أبي، وكان أبوها حاضراً فقبل في المجلس، وعلى ذلك يكون الممنوع هو التعليق على شرط يتأخر حصوله عن المجلس.

الفرق بين اقتران الصيغة بالشرط وبين تعليقها على الشرط :

تعليق الصيغة بالشرط يجعل العقد لا يوجد إلا بعد وجود الشرط الذي علقت عليه ومن ثم كانت الصيغة غير منجزة وكان العقد باطلاً.

أما اقتران الصيغة بالشرط فلا يفيد هذا المعنى، كما إذا قالت المرأة: تزوجتك على ألا تنقلني من هذا البلد، وقبل العاقد الأخر على ذلك، لم يكن في الصيغة ما يقتضي تراخيها بل هي منجزة صحبها شرط تابع لها ليس له تأثير في الانعقاد.

حكم العقد المضاف إليه شرط :

إذا كانت الآثار المترتبة على عقد الزواج هي من عمل التشريع الإسلامي كما هو الشأن في العقود الإسلامية، فإن الشروط التي تقترن بهذا العقد لا تكون ملزمة لأحد المتعاقدين إلا إذا وافقت أغراض الشارع من هذا العقد، ومع هذا فقد

اختلفت وجهات نظر الفقهاء في الشروط المضافة والمفترضة بعقد الزواج، وبيان ذلك على النحو التالي:

أولا- إذا كان الشرط يلائم أصل العقد ويتفق مع مقتضاه أو يؤكد مضمونة صح الشرط والعقد معاً، ووجب الوفاء بالشرط باتفاق الفقهاء، كما لو اشترطت عليه كفيلاً في الإنفاق عليها أو رهناً لبناء مسكن صالح لها أو أن يدفع المهر كله قبل الدخول، وكما لو اشترطت عليه أن يحسن معاملتها وألا يخرجها إلى المراقص ومجامع الرجال، أو اشترط عليها ألا تخرج من بيته إلا بإذنه وأن تطيعه في كل ما لا معصية فيه.

ثانيا- إذا كان الشرط غير ملائم للعقد أو كانت لا تجيزه أحكام الشرع، فالشرط باطل باتفاق الفقهاء كما لو اشترطت عليه أن تكون القوامة لها أو أن يطلق ضرتها أو أن لا ينفق على هذه الضرة، فمثل هذه الشروط هو البطلان بالاتفاق لأنها تحلل حراماً أو تحرم حلالاً، وقد قال الرسول -ﷺ- : " المسلمون عند شروطهم إلا شرطاً حرم حلالاً أو أحل حراماً " ومن ثم فلا يجوز الوفاء به، لأننا لو أخضعنا الحياة الزوجية للشروط لتعرضت لميول مختلفة وأهواء متفرقة، ولخرجت عن معناها المقدس الذي أحاطه الشارع بكل تقديس وإجلال يناسب ما له من خطر، أما العقد ذاته فهو صحيح عند جمهور الفقهاء وهم الحنفية والشافعية وبعض المالكية حيث لا تأثير لمثل هذه الشروط على العقد عندهم.

واستدلوا على ذلك بما روى عن عائشة -رضي الله عنها- قالت : جاءتني بريرة فقالت: إني كاتبت أهلي على تسع أوراق في كل عام أوقية فأعينيني، فقالت : إن أحب أهلك أن أردها لهم ويكون ولاؤك لي فعلت، فذهبت بريرة إلى أهلها فقالت لهم؛ فأبوا عليها فجاءت من عندهم ورسول الله -ﷺ- جالس فقالت: إني قد عرضت

ذلك عليهم فأبوا إلا أن يكون الولاء لهم، فسمع النبي -ﷺ- فأخبرت عائشة النبي -ﷺ فقال: " خذيها واشترطي لهم الولاء، فإنما الولاء لمن أعتق " ففعلت عائشة : ثم قام رسول الله -ﷺ- في الناس : " فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: " أما بعد : ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله -تعالى-، ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط، قضاء الله أحق وشرط الله أوثق، وإنما الولاء لمن أعتق ".

وخالف في ذلك الظاهرية فقالوا : إن اقترن العقد بشرط فاسد بطل الشرط والعقد معاً، وإن ألحق الشرط الفاسد بالعقد بعد تمامه بطل الشرط دون العقد، إذ لا يبطل الصحيح بغير قرآن أو سنة جرياً على قاعدتهم من العمل بظاهر النصوص.

ثالثاً- أن الشرط إذا كان لم يرد فيه نص خاص من كتاب أو سنة، لا بالنهى ولا بالأمر فالحكم هو بطلان الشرط وصحة العقد عند جمهور الفقهاء، إذ لا فرق عندهم بين الشروط التي توافق مقتضى العقد والشروط التي تنافي مقتضاه، ومثال ذلك أن تشترط المرأة على زوجها ألا يخرجها من دارها أو بلدها أو لا يتزوج عليها فلا اعتبار لهذا الشرط والعقد صحيح، فالأصل عندهم عدم الالتزام بالشروط إلا إذا وجد دليل شرعي يؤيد التزامها.

ويرى الظاهرية بطلان الشرط والعقد معاً، لأن الأصل عندهم أن كل شرط لم يرد بشأنه نص خاص من كتاب أو سنة، فهو باطل إذ يقول الرسول -ﷺ-: " كل شرط ليس في كتاب الله هو باطل "، ويقول : " كل عمل ليس عليه أمرنا فهو باطل". ولهذا قالوا : بعدم ترتب أي أثر من أثار الزواج على مثل هذا العقد، فلا يثبت للمرأة نفقة ولا صداق، ولا يكون لها عدة، ولا يتوارثان وإن نشأ عن تلك العلاقة أولاد لا يثبت لهم نسب.

ويرى الحنابلة صحة العقد والشرط معاً، وإيجاب الوفاء بالشرط ونقل هذا الرأي عن عمر بن الخطاب وسعد بن أبي وقاص وجابر بن زيد وطاووس والأوزاعي، ومعاوية، وعمرو بن العاص وشريح وعمر بن عبد العزيز، وإسحاق بن راهويه.

واحتجوا على ذلك بقوله -ﷺ-: " إن أحق الشروط أن توفوا بها ما استحللتم به الفروج " وبما روى أن رجلاً تزوج امرأة وشرط لها دارها ثم أراد نقلها فخاصموه إلى عمر فقال : لها شرطها... مقاطع الحقوق عند الشروط " ولم ينكر على عمر في هذا الحكم أحد من الصحابة فكان إجماعاً.

وقد اقترح الأخذ بمذهب الحنابلة في مشروع سنة ١٩٢٦م إذ جاء في المادة التاسعة ما نصه :

(إذا اشترطت الزوجة في عقد الزواج شرطاً فيه منفعة ولا ينافى مقاصد النكاح كأن لا يتزوج عليها أو أن يطلق ضرتها أو لا ينقلها إلى بلد آخر صح الشرط ولزم وكان لها حق فسخ الزواج إذا لم يف لها بالشرط ولا يسقط حقها في الفسخ إلا إذا أسقطته أو رضيت بمخالفة الشرط).

وورد في المذكرة التفسيرية أن هذا الحكم مأخوذ من مذهب الحنابلة وأنه قصر على المرأة دون الرجل لأنه يملك التخلص من النكاح متى شاء بالطلاق دونها.

والأصح أن تبقى الشروط المقترنة بعقد الزواج خاضعة لرأى جمهور الفقهاء: لأننا لو عملنا فيها برأي الحنابلة لكانت آثار النكاح متأثرة بإرادة المتعاقدين فيزول ما أحاطه به الشارع من قدسية وإجلال ويصبح عرضه للأهواء المتشعبة فلا يفترق عن الزواج المدني الذي يعقد في البلاد الأوروبية لرغبة عارضة ويبطل لمثلها.

ولهذا أثنى كثير من المفكرين على أولي الأمر إذ لم يأخذوا بهذا المشروع المقترح العمل به من مذهب الحنابلة لمجافاته لقول النبي -ﷺ-: " لا تسأل المرأة طلاق أختها لتكفأ ما في إنائها "، ولما في العمل به من خلل واضح في الحياة الزوجية إذ كيف يستطيع موظف في الأقصر أن يعيش في ظل حياة عائلية سعيدة إذا اشترطت عليه زوجته من المنصورة ألا ينقلها من بلدها إلى بلد آخر، كما تظهر قوة الترجيح في عدم الأخذ برأي الظاهرية لما فيه من الحجج والمشقة المدفوعين بما ورد في قوله -تعالى- : ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾

الشرط الرابع من شروط الصيغة- أن تكون صيغة الزواج مؤبدة، فلا يجوز التأقيت فيها بوقت معين محدد طال الوقت أو قصر؛ لأن تأقيت الزواج بمدة معينة يقصر منافعه على المتع الجنسية، وليس هذا هو المقصود الأصلي من الزواج، وإنما المقصود الأصلي للزواج هو السكن والمودة والرحمة والمحافظة على النسل والارتقاء بمستوى البشرية والتعاون في شئون الحياة والمشاركة في ضرائها وسرائها.

وهذا الشرط يقتضينا الحديث عن زواج المتعة والزواج المؤقت ونكاح التحليل.

بعض صور الزواج المنهي عنها في الإسلام

يعلم كل مسلم أن من أركان الزواج : الصيغة ويراد بها ما تحقق به العقد ويوجد من عبارتي العاقدين الدالتين على رضا كل منهما بما يجيش في صدره ويريده لنفسه.

ولذا سيكون حديثنا عن الزواج المؤقت (زواج المتعة) والزواج بنية الطلاق وزواج التحليل (المحلل) حيث إن هذه الأنواع من الزواج المنهى عنها الغرض منها الاستمتاع فقط.

أولاً- الزواج المؤقت [زواج المتعة]

زواج المتعــة : ويكـون بلفـظ التمتـع أو الاسـتمتاع أو نحوهمـا وصـور نكـاح المتعة: أن يقول الرجل للمرأة: أتمتع بك لمدة شهر بكذا من المال، أو لمدة سنة، أو مدة إقامتى في هذا البلد، ويكون في بلد بعيد عن بلده-وتقول المرأة قبلت، أو يقول ولـي المرأة: زوجتك ابنتـي شـهراً أو سنة أو إلـى انقضـاء الموسم أو قدوم الحـاج، أو مدة إقامتك في هذا البلد، ونحو ذلك، سواء كانت المدة معلومة أو مجهولة، وسمي بالمتعة، لأن الرجل ينتفع ويتمتع بالزواج إلى الأجل الذي حدده.

حكم زواج المتعة : اتفق جمهور فقهاء المسلمين علـى أن زواج المتعة باطل بـل إن عقـد زواج المتعـة مـن أخطـر العقـود المحرمـة علـى الإطـلاق، لأن الهـدف الأصلي من زواج المتعة عدم إنجاب الأطفال-وإن وجدوا فمن يرعاهم-فمقصود هذا الزواج التمتع فقط.

ولـم يقل بإباحـة زواج المتعـة إلا الشيعة الإماميـة الإثنـا عشـرية. واستدلوا فـي ذلك إلى ما روي من إباحته في الصدر الأول للإسلام مع عدم ما يدل علـى نسخه فـي زعمهـم كمـا يسـتدلون أيضـاً بظـاهر قولـه -تعـالى-:﴿ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِـهِ مِـنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنّ﴾ حيث أوجبت الآيـة إعطـاء مـال للمرأة نظير الاستمتاع بها، وسمت ذلك أجراً والاستمتاع بالمرأة غير الزواج بها، والأجر غير المهر، كما أنهم يقولون إن هنـاك قـراءة شـاذة ومنسـوخة للآيـة تؤيـد هـذا المعنـى بكـل بوضـوح وهـي "فمـا استمتعتم بـه منهن-إلـى أجل مسمى- فـآتوهن أجورهن" ففـي هذه الآيـة بهذه القراءة دليل على إباحة زواج المتعة. وقالوا أيضاً إن ابن عباس كان يفتي بجواز المتعة.

أما حقيقة زواج المتعة كما قال بها الشيعة الإماميـة فهو النكـاح المؤقت بأمد معلوم أو مجهول وغايته إلى خمسة وأربعين يوما، ويرتفـع النكـاح بانقضـاء الوقت فـي المنقطعة الحيض، وبحيضتين في الحـائض، وبأربعـة أشـهر وعشر فـي المتوفى عنها

زوجها، وحكمه ألا يثبت لها مهر غير المشروط ولا تثبت لها نفقة ولا توارث ولا عدة إلا الاستبراء بما ذكر. ولا يثبت به نسب إلا أن يشترط، وتحرم المصاهرة بسببه.

أما جمهور الفقهاء فيستدلون على بطلان زواج المتعة بقوله -تعالى- في أوصاف المؤمنين: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ﴾ والمتمتع بها ليست زوجة باتفاق فقهاء المسلمين حتى الشيعة أنفسهم فإنهم مع قولهم بإباحة المتعة لا يعطون المرأة حقوق الزوجة في النفقة والميراث.

وما ذكره الشيعة من إباحة المتعة في الزمن الأول للإسلام، إنما كان مرحلة من مراحل التشريع لضرورات قاهرة، كما حدث في بعض الغزوات حينما اشتدت على المسلمين العزوبة والبعد عن النساء، وكان في منعهم منها في ذلك الوقت- وبخاصة الجند المحاربين-تضييق وإعنات لهم، لقرب عهدهم بالجاهلية التي كانت تبيح لهم متعة النساء، والتدرج في التشريع قاعدة من القواعد التي بنى عليها التشريع الإسلامي، كما حدث في تحريم الخمر، فنكاح المتعة هنا يشبه الحالة الطارئة المؤقتة التي اقتضتها ضرورة القتال، وذلك لأن الجيش يحتوي على شباب لا زوجات لهم ولا يستطيعون الزواج الدائم كما لا يستطيعون مقاومة الطبيعة البشرية، وليس من المعقول في هذه الحالة مطالبتهم بإضعاف شهواتهم بالصيام، كما ورد في حديث "من استطاع منكم الباءة فليتزوج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء". لأن المحارب لا يصح إضعافه بأي وجه وعلى أي حال فهذه الحالة هي الأصل في تشريع نكاح المتعة، وإلى جانب هذا أنهم كانوا -كما سبق بيانه- حديثي عهد بعاداتهم التي ربوا عليها قبل الإسلام، وهي فوضى الشهوات في النساء، حتى كان الواحد منهم يجمع تحته ما شاء من النساء. فيقرب من يحب ويقصى من يشاء فإذا كان هؤلاء في حالة حرب فماذا يكون حالهم؟! إلا أن الطبيعة البشرية لها حكمها

والحالة المادية لها حكمها كذلك فيجب أن يكون لهذه الحالة تشريع مؤقت يرفع عنهم العنت ويحول بينهم وبين تكاليف الزوجية.

وبعد أن قويت عزيمة المسلمين وبدأت انتصاراتهم لتكوين دولتهم، حرم النبي -ﷺ- المتعة بالنساء تحريماً قاطعاً مؤبداً، وكان ذلك يوم فتح مكة حيث قال -ﷺ-: " يا أيها الناس إني قد أذنت لكم في الاستمتاع بالنساء، وإن الله قد حرم ذلك إلى يوم القيامة، فمن كان عنده منهن شيء فليخل سبيله، ولا تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً". وقد ورد عنه -ﷺ- النهى عنها ست مرات في ست مناسبات ليتأكد التحريم، ويظهر أمره للمسلمين.

وأما الآية التي استدل بها الشيعة فلست في المتعة بل في الزواج الدائم، بدليل أن ما قبلها وما بعدها من الآيات، لا يؤيدهم بأن مراد الآية إباحة زواج المتعة، فالتعبير في الآية بالاستمتاع لا يراد به متعة الإمامية، بل الاستمتاع بالزوجة الشرعية، كما أن الأجور في هذه الآية المهور، وقد عبر القرآن عن المهر بالأجر على سبيل المجاز قال -تعالى- ﴿ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ وَلا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ﴾.

ومن ذلك فالآية تحرم عند جمهور الفقهاء زواج المتعة فقوله -تعالى-: ﴿ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ﴾ أي فما نكحتموه على الشريطة التي جرت وهي قوله -تعالى-: ﴿مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ﴾ أي عاقدين للزواج (فأتوهن أجورهن) أي مهورهن، ومن ذهب في الآية غير هذا فقد أخطأ وجهل اللغة.

قال الألوسي : وهذه الآية لا تدل على الحل، والقول بأنها نزلت في المتعة غلط. وتفسير البعض لها بذلك غير مقبول لأن نظم القرآن يأباه حيث قال جل وعلا: [محصنين غير مسافحين] ففيه إشارة إلى النهى عن كون القصد مجرد قضاء

الشهوة وصب الماء فبطلت المتعة بهذا القيد لأن مقصود التمتع ليس إلا ذاك، فهو يدل على أن المراد بالاستمتاع هو الوطء والدخول لا الاستمتاع بمعنى المتعة.

وينفي أهل السنة بشدة ما جاء في روايات عن طريق بعض الصحابة بقراءة قوله –تعالى–:﴿ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ﴾ إلى أجل مسمى (فأتوهن أجورهن) فقد اعتبر أهل السنة هذه القراءة من القراءات الشاذة التي لا يعتد بها لكونها تخالف القراءات المتواترة المجمع عليها عندهم.

وأما ما روي عن ابن عباس فغير مسلم أيضاً، فقد ثبت أنه رجع عنه بعد مناقشات بينه وبين سائر الصحابة الذين كانوا يرون التحريم الشامل لجميع الأحوال بينما كان يرى ابن عباس أن التحريم ليس شاملاً لحالة الاضطرار التي تباح فيها المتعة للضرورة، كما يباح الخمر والخنزير للضرورة أيضاً، ولما علم ابن عباس أن الناس قد توسعوا في المتعة في حال الضرورة وغيرها اغترارا بفتواه الأولى، وقيل له إنها فتياك التي سارت بها الركبان، قال: سبحان الله، ما بهذا أفتيت، وما هي إلا كالميتة لا تحل إلا للمضطر هذا هو رأيه الأول، وقد رجع عنه إلى رأى الجماعة.

روى محمد بن كعب عن ابن عباس قال: إنما كانت المتعة في أول الإسلام، كان الرجل يقدم البلدة ليس له بها معرفة فيتزوج المرأة بقدر ما يرى أنه يقيم، فتحفظ له متاعه، وتصلح له شأنه، حتى نزلت الآية ﴿إلا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ قال ابن عباس: فكل فرج سواهما حرام.

قال الشوكاني : وعلى كل حال فنحن متعبدون بما بلغنا عن الشارع، وقد صح لنا عنه التحريم المؤبد ومخالفة–طائفة من الصحابة غير قادح في حجيته ولا قائمة لنا بالمعذرة عن العمل به.

ورحم الله الخليفة عمر وأصحاب رسول الله الكرام الذين حفظوا التحريم وعملوا بـه ورووه لنـا، فهذا الخليفـة عمـر يقـول: "والله لا أعلـم أحـداً تمتـع وهـو محصـن إلا رجمته بالحجارة" وفي رواية "لا أوتى برجل تمتع إلا غيبته تحت الحجارة".

وتأسيساً علـى كل مـا تقدم فـإن زواج المتعـة حـرام، وهـو يعتبـر زنـا–والعيـاذ بالله– وليس نكاحاً صحيحاً تترتب عليه آثاره.

ولو تركنا الجدل الفقهي جانباً لنلقى نظرة فاحصة على زواج المتعة من زوايا أخرى بالغة الأهمية، فإننا نجد بعض أئمة الشيعة وكذا بعض علمائهم يحرمون زواج المتعة، ويتبعون طريق الصلاح والتصحيح، بل وبينوا بعض مخاطره الاجتماعية.

سئل جعفر الصادق –وهو من أئمة الشيعة الإمامية– عن المتعة فقال: هي الزنا بعينه.

ويقول أحد علماء الشيعة متبعاً طريق جمهور الفقهاء في التحريم: إن الإسلام الذي جاء لتكريم الإنسان كما تقول الآية ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ ويقول الرسول ﷺ–: " إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق " هل يقضي بقانون فيه من إباحة الجنس والحط من كرامة المرأة ما لا تجده لدى المجتمعات الإباحية في التاريخ القديم والحديث؟!، وحتى لويس الرابع عشر في قصره بفرساي وسلاطين الأتراك وملوك الفرس في قصورهم لم يجسروا عليها.

وبنى آدم في الآية الكريمة لفظ يشمل الرجل والمرأة على السواء، والأخلاق التي جاء بها رسول الله –ﷺ– ليتمم مكارمها للجنسين على السواء، فأين يكون موقع المرأة وكرامتها والاحتفاظ بأخلاقها من قانون المتعة؟ إن موقعها من هذا القانون هو الذل والهوان، وشأنها كالسلعة التي يستطيع الرجل أن يكدسها واحدة فوق الأخرى وبلا عد ولا حد، إن المرأة التي شرفها الله أن تكون أما تنجب أعظم الرجال والنساء على السواء ومنحها مرتبة لم يمنحها لغيرها حيث جعل الجنة تحت قدميها كما قال

الرسول -ﷺ- "الجنة تحت أقدام الأمهات". هل يليق بها أن تقضي أوقاتها بين أحضان الرجال، واحدًا تلو الأخر باسم شريعة محمد ...

إن القوانين الإلهية والشرائع السماوية لم تنزل لإرضاء شهوات الناس وإشباع غرائزهم تحت غطاء الشريعة والقانون.

إن الإسلام جاء يخرج الناس من إباحة الجاهلية ويقيدهم بالفضيلة والأخلاق لا أن يمنح الجاهلية ومظاهرها قداسة التشريع والقانون الإلهي.

إن الإسلام الذي حرم الجمع بين أكثر من أربع زوجات جعل في تعدد الزوجات شرطاً من أقسى الشروط كما صرحت به الآية الكريمة ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾ والعمل بالعدالة بين الأزواج أمر صعب ويكاد يكون عسيراً في بعض الأحيان. وقد يستفاد من وضع شرط كهذا في تقييد الرجل كيلا يسلك طريق التعدد ويسير في وادى الشهوات أكثر مما تقتضيه الطبيعة الإنسانية والحاجة البشرية وتنظيم الأسرة والنسل ومصلحة الأمة، ومن هنا جاء التشديد في التنفير من الطلاق، إن أبغض الحلال عند الله الطلاق.

إن ديناً سماوياً هذا هو موقفه الصريح والثابت من الزواج وشروطه، هل يمكن أن يناقض قانونه هذا بوضع قانون آخر، فيه من الإباحة المطلقة ما تتزلزل له السماوات والأرض ويجعل للناس الخيار فيهما إلى أن يقول: "وقد أدركت المذاهب الأخرى خطورة الفكرة -زواج المتعة- ومفاسدها الاجتماعية الأخلاقية الكبيرة، فوقفت منها موقفاً يتسم بالحق والعدل والفضيلة، أما فقهاؤنا-الشيعة- فلم يدركوا خطورة الفكرة أو أدركوها ولكن حرصاً منهم على مخالفة أهل السنة فإنهم يعملون بما قالوه زوراً "الرشد في خلافهم" أي الرشد في خلاف رأي السنة والجماعة، فأحلوا المتعة اللعينة المقيتة وأجازوها.

كما أن فكرة الزواج المؤقت على ما يبدو استخدمت في حث الشباب للالتفاف حول المذهب لما فيها من امتيازات خاصة لا تقرها المذاهب الإسلامية الأخرى، ولا شك أن الإغراء الجنسي المباح باسم الدين يستقطب الشباب وأصحاب النفوس الضعيفة في كل عصر ومصر... ثم يقول: "وأسأل الفقهاء الذين يفتون بجواز المتعة واستحباب العمل بها هل يرضون شيئا كهذا بالنسبة لبناتهم وأخواتهم وقريباتهم أم أنهم إذا سمعوها اسودت وجوههم وانتفخت أوداجهم ولم يكظموا لذلك غيظا؟.

لقد أراد أحد علماء الشيعة أن يدافع عن كلام قريب لما ذهب إليه كاتب هذا الكلمات بقوله: "إذا كانت المتعة أمراً مباحاً فلا يلزم أن يفعلها كل أحد–فكم من مباح ترك تنزها وترفعاً" ولكن المسألة ليست بهذه الصورة أي الذين لا يرتضونها لبناتهم وأخواتهم وقريباتهم ليس في حدود التنزه والترفع بل لأنهم يرون فيها أمراً مهيناً مشيناً يتنافى وكرامة العائلة وشرف الأسرة، وقد تسيل الدماء في بعض المناطق الشيعية إذا ما سأل المرء شيئا كهذا من فقيه أو سيد في قومه.

إن المسئولية الأولى والأخيرة في العمل بهذا الأمر المقيت تقع على عاتق الذين أباحوا أعراض المسلمات ولكنهم أحصنوا أعراضهم وأهدروا شرف المؤمنات، ولكنهم صانوا شرف بناتهم، وفي كل هذا عبرة لمن كان له قلب.

الحكمة في تحريم زواج المتعة :

بعد بيان الأدلة التي تقضي بحرمة نكاح المتعة، وبيان بعض أخطار هذا الزواج، نود أن نزيد الأمر تأكيداً بتوضيح أن هناك أخطار اجتماعية تترتب على نكاح المتعة، وذلك لأن المعقود عليها والمدخول بها في نكاح المتعة ليست زوجة بالمعنى الصحيح المفهوم، لأن النكاح المؤبد إنما شرع لمقاصد وأهداف اجتماعية من أجل عمارة الكون عن طريق التناسل على طريقة سنها الله –تعالى– وشرعها حيث يوجد الفرد الصالح والأسرة الصالحة المترابطة المستقرة ليتكون المجتمع السليم.

ونكاح المتعة يتنافى مع هذه الأهداف النبيلة، لأنه وسيلة لقضاء الشهوة فقط، ولا يجمع بين الزوجين برباط المصير الواحد ليكونا أسرة صالحة.

يقول ابن القيم : إن نكاح المتعة يشبه إجارة الدابة مدة للركوب، الدار مدة للانتفاع والسكنى ونحو ذلك مما للباذل فيه غرض صحيح، لكن لما دخله التوقيت أخرجه عن مقصود النكاح الذي شرع بوصف الدوام والاستمرار.

وزواج المتعة ضد مصلحة المرأة وكرامتها، لأنه يعتبرها مجرد وعاء تصب فيه شهوة الرجل، بالإضافة إلى أنه يخلو من المعنى السامي للزواج من حيث السكن والرحمة، لأن كلاً من الرجل والمرأة يشعر بأن حياتهما مؤقتة، فلا مودة ولا تعاطف كما أنه لا يلزم الرجل بالنفقة، ولا بعدد محدد من النساء المستمتع بهن، ولا يقع فيه طلاق بقيوده وشروطه التي تحمي المرأة، وتحمي الحياة الزوجية من الانهيار والتي توجد في النكاح الشرعي الصحيح، بل ينتهى أمر النكاح بانتهاء المدة المؤقتة المتفق عليها، ولا يلزم الرجل بأي التزام.

من هنا فإن التحريم لنكاح المتعة، كان بسبب حماية المرأة وحقها في الحياة الإنسانية الفاضلة، ولعل هذا يوضح بجلاء أن المستمتع بها في نكاح المتعة ليست زوجة بالمعنى الصحيح. يقول الشيخ شلتوت: إن الشريعة التي تبيح للمرأة أن تتزوج في السنة الواحدة أحد عشر رجلاً، وتبيح لرجل أن يتزوج كل يوم ما يمكن من النساء، دون تحميله شيئاً من تبعات الزواج إن شريعة تبيح هذا لا يمكن أن تكون هي شريعة الله رب العالمين ولا شريعة الإحصان والإعفاف.

الزواج المؤقت :

اتفق المالكية والشافعية والحنابلة على أنه لا فرق بين زواج المتعة والزواج المؤقت، أما عند الحنفية فالزواج المؤقت يكون بلفظ النكاح وهو من الألفاظ

الصالحة لإنشاء عقد الزواج، ويتم بحضور الشهود، إلا أن الصيغة فيه تكون دالة على التأقيت وبهذا كان في معنى زواج المتعة.

ويعلم من كلام الحنفية أن هناك فرقاً بين الزواج المؤقت وزواج المتعة. ففي زواج المتعة عندهم أن يقول رجل لامرأة أتمتع بك أياما بخمسة دينارات أو أتمتع بك شهراً بألف جنيه، فتقول قبلت أي أن شرط زواج المتعة عندهم أن يكون بلفظ التمتع، أما في الزواج المؤقت، فيقول الرجل للمرأة: أتزوجك مدة شهر بمهر قدره كذا، فتقول قبلت، ويكون بحضور شهود مستكملين لشروط الشهادة على الزواج، ولابد في هذا النوع من الزواج من تحديد الزمان وحضور الشهود، وهذا الفرق يظهر من ثلاثة أوجه :

الأول- أن زواج المتعة يكون بلفظ التمتع لا غير، والمؤقت يكون بلفظ الزواج أو النكاح وما يؤدي معناهما.

الثاني- أن الشهود ليسوا بشرط في زواج المتعة، وهم شرط في الزواج المؤقت.

الثالث- أن تعيين الوقت ليس بشرط في زواج المتعة وهو شرط في الزواج المؤقت، فالزواج المؤقت هو الذي يقترن بصيغة تدل على تأقيت الزواج بوقت معين محدود طال الوقت أو قصر.

ولهذا كان في معنى زواج المتعة، وإن شئت فقال إنه من زواج المتعة، إذ أن الغرض من النكاح المؤقت هو عين الغرض من المتعة، واقتران الصيغة بما يدل على التأقيت وتقييدها بالوقت جعلها غير صالحة لإنشاء عقد الزواج إذ العبرة في إنشاء العقود للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني.

وسواء كان الزواج المؤقت هو عين نكاح المتعة أو غيره فهو نكاح باطل عند جمهور الفقهاء وإذا وقع الزواج المؤقت أو زواج المتعة سقط الحد للشبهة في العقد وهي واهية وإن استحق فاعله التعزيز وهذا عند بعض الفقهاء، وذهب بعضهم إلى

حده حد الزنى، ويشهد لوجوب الحد قول ابن عمر: "والله لا أعلم أحداً تمتع وهو محصن إلا رجمته بالحجارة".

ويقول ابن القيم : والمعنى الذي حرم لأجله نكاح المتعة كون العقد مؤقتا من أصله.

وكذلك يبطل الزواج عند الحنابلة في حالة ما إذا قال رجل لامرأة: تزوجتك على أن أطلقك بعد سنة، وقالت: قبلت، إلا أن أئمة المذهب الحنفي قالوا: الزواج يصح ويبطل الشرط ولعل سبب إبطاله عند الحنابلة هو أن هذا الشرط مانع من بقاء النكاح فأشبه نكاح المتعة.

ثانيا- زواج الرجل المرأة وفي نيته طلاقها بعد فترة معينة :

ذهب الفقهاء إلى أن من تزوج امرأة دون أن يشترط التأقيت وفي نيته طلاقها بعد زمن، أو بعد انتهاء حاجته في البلد الذي هو مقيم فيه-لأنه ليس بلده الأصلي- فالزواج صحيح، وذهب البعض -ومنهم الأوزاعي- إلى أن هذا زواج متعة، لأن شروطه تحققت هنا، إلا أنه لم يصرح بالتاقيت في العقد، كما أن كتمان الزوج نية الطلاق يعتبر غشاً وخداعاً، وهو أحق بالبطلان من العقد الذي يشترط فيه التأقيت الذي يتم بالتراضي بين الرجل والمرأة ووليها، ولا يكون فيه -أي نكاح المتعة أو النكاح المؤقت من المفسدة إلا العبث بهذه الرابطة العظيمة، والتي هي من أعظم الروابط البشرية، وإيثار التنقل في مراتع الشهوات بين الذواقين والذواقات وما يترتب على ذلك من المنكرات.

لذلك فإنه ينبغي النأي عن مثل هذا النوع من الزواج الذي يضمر فيه الزوج نية الطلاق بعد مدة محددة من الزواج، ومع إجازة جمهور العلماء له لأن النية لا يعلمها إلا الله-إلا أن هذا النوع من الزواج يفتقر إلى أخص خصوصياته وهو الاستقرار والاستمرار لبناء الأسرة التي هي نواة المجتمع، ولأن في إباحة الزواج بنية

الطلاق أنه يصبح وسيلة لإشباع غريزة مجردة حيوانية أكثر منها إنسانية–ولا ننسى ما فيه من غش وخداع من الزوج لزوجته كما تترتب عليه مفاسد أخرى من العداوات والبغضاء، وذهاب الثقة بالناس حتى الصادقين منهم الذين يريدون بالزواج حقيقته، وهو إحصان كل من الزوجين وإخلاصه له، وتعاونهما على تأسيس بيت صالح بين أبناء المجتمع.

ثالثا– نكاح التحليل (المحلل) :

وهو أن يتزوج الرجل المرأة المطلقة ثلاثاً ليحلها لزوجها الأول.

وقد اعتاد بعض الناس في هذه المسألة بحيث يجرونها على غير جهتها الصحيحة المشروعة، حيث يعمدون إلى رجل ويتفقون معه على أن يعقد على المرأة بقصد التحليل للزوج الأول، وهذا باطل حتى لو جامعها الثاني فعلاً.

حكم نكاح التحليل :

اتفق المالكية والحنابلة وأبو يوسف الحنفي على أن الزواج الثاني– بالنسبة للمرأة المطلقة ثلاثاً– إذا تم بقصد التحليل فهو في نفسه باطل، وذلك لأنه يكون زواجاً مؤقتاً، والزواج المؤقت باطل.

وإذا كان هذا الزواج في نفسه باطلاً فلا يكون محللاً المرأة للزوج الأول حتى ولو تم الدخول الحقيقي، ولا فرق عند كل من المالكية والحنابلة بين أن يتم التحليل بالاشتراط والاتفاق أو يتم بمجرد النية من غير اشتراط ولا اتفاق، كما أنه لا فرق في الاشتراط والاتفاق بين أن يكون قبل العقد أو معه، فكل ذلك باطل على أي وجه كان.

بل ذهب المالكية إلى أنه لو نوى المحلل في قرارة نفسه أنها إن أعجبته أمسكها وأبقى زيجتها، وإن لم تعجبه طلقها كان ذلك باطل أيضاً.

وذلك لأن عقد الزواج يكون قد خرج عن المقصود والمشروع من الزواج وهو السكن والمودة وطلب الولد، وكان المحلل آثما في ذلك فضلاً عن أن المرأة لا تحل بذلك للزوج الأول.

وحجة المالكية والحنابلة هي قول الرسول -ﷺ- " ألا أخبركم بالتيس المستعار؟ قالوا بلى يا رسول الله، قال: هو المحلل لعن الله المحلل والمحلل له ".

وقد ذهب رجل إلى ابن عباس -رضي الله عنه- فقال له: إن عمي طلق امرأته ثلاثاً، أيحلها له رجل؟ فقال له ابن عباس من يخادع الله يخدعه.

وأخبر ابن عمر أنهم كانوا يعدون ذلك سفاحاً على عهد رسول الله -ﷺ- وقال: لا يزالان زانين وإن مكثا عشرين سنة.

وقد أفاض ابن تيمية وتلميذه ابن القيم في التشنيع على مثل هذا الزواج ومن يقوم به بما لا يتسع المجال لذكره هنا. ومن أقوالهم، ما قاله ابن القيم: ومن مكايده -الشيطان- التي بلغ فيها مراده: مكيدة التحليل، والذى لعن رسول الله -ﷺ- فاعله وشبهه بالتيس المستعار، وعظم بسببه من الفساد ما لا يحصيه إلا رب العباد واستكريت له التيوس المستعارات، وضاقت به ذرعاً النفوس الأبيات، ونفرت منه أشد من نفورها من السفاح، وقال: لو كان هذا صحيحاً لم يلعن رسول الله -ﷺ- من أتى بما شرعه من النكاح، فالنكاح سنته، وفاعل السنة مقرب غير ملعون، والمحلل مع وقوع اللعنة عليه بالتيس المستعار مقرون، فقد سماه رسول الله -ﷺ- بالتيس المستعار، وسماه السلف بمسمار النار. فلو شاهدت الحرائر المصونات على حوانيت المحللين متبذلات تنظر المرأة إلى التيس نظرة الشاة إلى شفرة الجازر، وتقول: يا ليتني قبل هذا كنت من أهل المقابر، حتى إذا تشارطا على ما يجلب اللعنة والمقت نهض واستتبعها خلفه للوقت بلا زفاف ولا إعلان، بل بالتخفي والكتمان، فلا جهاز ينقل ولا فراش إلى بيت الزوجية يحول ولا صواحب يهدينها إليهن ولا مصلحات

يجلينها عليه، ولا مهر مقبوض ولا مؤخر ولا كسوة تقدر ولا وليمة ولا نثار. ولا دف ولا إعلان ولا شعار، والزوج يبذل المهر وهذا التيس يطأ بالأجر، حتى إذا خلا بها وأرخى الحجاب، والمطلق والوى واقفان بالباب، دنا ليطرها بمائه النجس الحرام ويطيبها بلعنة الله ورسوله عليه الصلاة والسلام، حتى إذا قضيا عرس التحليل، ولم يحصل بينهما المودة والرحمة التي ذكرها الله -تعالى- في التنزيل، فإنها لا تحصل باللعن الصريح، ولا يوجبها إلا النكاح الصحيح.

إن من يفعلا هذا حقيق بما رواه عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه- حيث قال (لعن رسول الله -ﷺ- المحلل والمحلل له).

وعن أبن عباس قال: "سئل رسول الله -ﷺ- عن المحلل؟ فقال: لا، إلا نكاح رغبة، لا نكاح دلسة ولا استهزاء بكتاب الله ثم تذوق العسيلة".

ويقول أيضاً ابن القيم فهذه المسألة-مسالة التحليل- ممن تغيرت الفتوى بها بحسب الأزمنة كما عرفت لما رأته الصحابة، لأنهم رأوا مفسدة تتابع الناس في إيقاع الثلاث لا تندفع إلا بإمضائها عليهم، فرأوا مصلحة الإمضاء أقوى من مفسدة الوقوع، ولم يكن باب التحليل الذي لعن رسول الله -ﷺ-فاعله مفتوحاً بوجه ما، بل كانوا أشد خلق الله في المنع منه، وتوعد عمر فاعله بالرجم، وكانوا عالمين بالطلاق المأذون فيه وغيره، وأما في هذه الأزمان التي قد اشتكت الفروج إلى ربها من مفسدة التحليل وقبح ما يرتكبه المحللون مما هو رمد بل عمى في عين الدين، وشجى في حلوق المؤمنين من قبائح تشمت أعداء الدين به، ويمنع كثيراً ممن يريد الدخول فيه بسببه بحيث لا يحيط بتفاصيلها خطاب ولا يحصرها كتاب، يراها المؤمنون كلهم من أقبح القبائح ويعدونها من أعظم الفضائح، قد قلبت من الدين رسمه وغيرت منه اسمه وضمخ التيس المستعار فيها المطلقة بنجاسة التحليل، وزعم أنه قد طيبها للحليل، فيا لله العجب!!.

ولم يكتف ابن القيم بالتشنيع على المحلل والمحلل له بل إنه جعل نكاح التحليل أشد حرمة من نكاح المتعة باثنتي عشرة حجة سمعها من شيخه ابن تيمية.

وإذا كان نكاح التحليل بمثل هذه البشاعة والحرمة فما حكمة الشارع في اشتراط الزواج بآخر إذا ما طلقت المرأة ثلاثا.

الحكمة من اشتراط الزواج بآخر : لقد أفاض العلماء في الحكمة من اشتراط الزواج بآخر إن طلقها ثلاثا : أن الله ﷻ- جعل للرجل طلقتين يحل له بعدهما مراجعة زوجته، فإذا طلق الطلقة الأولى ثم ندم بعدها على الفراق، كان له أن يراجع زوجته، ثم إن طلقها الطلقة الثانية ثم ندم كان من حقه أن يراجعها للمرة الثانية والمفروض بعد هاتين المرتين أن يكون هو وزوجته قد تريثا في تصرفاتهما وتعقلا كل أمر من أمور حياتهما، حيث ذاقا الفراق فلا يفعلان شيئاً بعد ذلك يعكر الصفو، ولا يقدمان على أمر ينكد المعيشة وينغصها، فإذا لم يكن كذلك وطلق الزوج الطلقة الثالثة، يكون قد أسرف على نفسه، وأساء استعمال حق استودعه الله إياه، ومعنى ذلك عدم عودة الحياة الزوجية بينهما مرة أخرى، غير أن الشارع الحكيم ترك لهما بصيصاً من النور، فكانا بين أمرين أحلاهما مر، وهما: إما عدم عودة الحياة الزوجية بينهما أبداً، وإما عودتهما بعد دفع الثمن غاليا، وهو أن تتزوج المرأة بآخر وقد توفق المرأة في حياتها الزوجية الجديدة ولا ترجع إليه أبدأ، وقد لا توفق عند ذلك تدرك المرأة أن ما كان من زوجها لم يخرج عن المألوف من طبع الرجال عادة، وربما كان زوجهاً أخف وطأة وأقل حدة في طبعه من الثاني، وإن تزوج الرجل فإن وفق مع زوجته الجديدة كان بها وإن لم يوفق يكون قد عرف قدر زوجته الأولى وأدرك أن طبيعة النساء واحدة، وإنهن خلقن من ضلع أعوج، والصبر عليهن أمر حث عليه الدين، هذا فضلاً عن أن زواج المرأة بآخر فيه مذلة لها ولمطلقها فبالنسبة لها تكون قد افترشها رجل آخر ورأى كامن أسرارها، واطلع على عيوبها، وفي هذا

ابتذال لبضعها وامتهان لكرامتها، حيث جعلت عرضاً للمتعة الجسدية ومرت على ألوان مختلفة من الأزواج، فالرجال صناديق مغلقة مفاتيحها النساء، كما يقال، وبالنسبة للرجل يكون قد استذل نفسياً هو الآخر بعد أن أكلت نيران الغيرة قلبه، وتمرغت في التراب أنفه، حيث إن شريكة حياته التي كانت مقصورة عليه لا يراها غيره، ولا يطلع على سوأتها رجل سواه، يراها في غمضة عين وقد حرمت عليه، واحتضنها غيره واستمتع بها، وصيرها حسب مزاجه وهواه، وهذا أمر يرفضه ذو الغيرة والأنفة من الرجال، فإذا عرف كل من المرأة والرجل هذا القيد القاسي – الزواج برجل آخر واشتراط الوطء – حاول أن لا يكون مصيرهما هذا المصير المؤلم فغض كل منهما الطرف عن هفوات الآخر، وبذل كل منهما قصارى جهده في الحفاظ على بيت الزوجية يعلوه الصفاء والوئام، وينأي عنه الشقاق والخصام.

إن من اتقى الله في طلاقه، فطلق كما أمره الله ورسوله، وشرعه له، أغناه الله عن ذلك كله، ولهذا قال –تعالى– بعد أن ذكر حكم الطلاق المشروع: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ﴾

فلو اتقى الله عامة المطلقين لاستغنوا بتقواه عن الآصار والأغلال، والمكر والاحتيال، فإن الطلاق الذي شرعه الله –ﷻ–، أن يطلقها طاهراً من غير جماع ويطلقها واحدة، ثم يدعها حتى تنقضي عدتها فإن بدا له أن يمسكها في العدة أمسكها، ويجوز لمراجعها إن انقضت عدتها أن يستقبل العقد من غير زوج آخر وإن لم يكن له فيها غرض لم يضره أن تتزوج غيره، فمن فعل هذا لم يندم، ولم يحتج إلى حيلة تزوج ولا تحليل.

ولهذا سئل ابن عباس عن رجل طلق امرأته مائة؟ فقال عصيت ربك، وفارقت امرأتك، لم تتق الله فيجعل لك مخرجاً [1].

حكم إنشاء عقد الزواج بعاقد واحد :

هذا ولا يشترط لانعقاد الزواج أن يتولاه عاقدان يصدر أحدهما الإيجاب والآخر القبول (كما هو الشأن في غيره من العقود) بل يجوز أن يتولاه عاقد واحد، بصيغة واحدة تعبر عن الإيجاب والقبول، أو بعبارتين تعبران عنهما وإنما جاز ذلك في عقد الزواج دون البيع مثلاً، لأن حقوق العقد والتزاماته في الزواج لا ترجع إلى العاقدين، فلا يطالب وكيل الزوج بالمهر أو النفقة، ولا يطالب وكيل الزوجة بتسليمها، وليس الوكيل في الزواج إلا سفيراً ومعبراً فقط، فلم توجد التزامات متضادة في شخص واحد، بخلاف عقد البيع الذي ترجع فيه الحقوق إلى العاقد نفسه، والعاقد الواحد لا يصلح لأن يكون بائعاً ومشترياً في وقت واحد، لتنافى التزامات كل منهما، فالبائع مطالب بتسليم المبيع وقبض الثمن، والمشترى مطالب بتسليم المبيع وإقباض الثمن. ولا يصلح الشخص الواحد للتسليم والتسلم، والقبض والإقباض.

وتولى عاقد واحد للزواج له صور تسع، يتولى العقد في خمس منها صاحب ولاية شرعية في الجانبين، ويتولى العقد في أربع منها فضولي عن الجانبين أو عن أحدهما.

أما الخمس فينعقد فيها العقد باتفاق أبي حنيفة وأبى يوسف ومحمد وهي:

١) أن يكون متولى العقد أصيلاً من جانب، ووليا من جانب آخر، مثل أن يتزوج رجل بنت عمه الصغيرة المشمولة بولايته، فيقول: تزوجت بنت عمى فلانة.

١- محاضرات في الأسرة والميراث أ.د/ فرج زهران ٧٠-٧١.

٢) أن يكون أصيلاً من جانب، ووكيلاً عن الجانب الآخر، مثل أن يقول: زوجت نفسى من فلانة، وكانت قد وكلته في عقد زواجها به.

٣) أن يكون وليا من الجانبين، مثل أن يزوج الجد ابن ابنه ببنت ابنه الآخر، وهما في ولايته، فيقول: زوجت فلانة لفلان.

٤) أن يكون وكيلا عن الجانبين، كأن يوكله كل من الرجل والمرأة في عقد زواجهما، فيقول زوجت موكلتي فلانة لموكلي فلان.

٥) أن يكون ولياً من جانب ووكيلاً من جانب، فيزوج بنته المشمولة بولايته لمن وكله في عقد زواجه بها، ويقول زوجت بنتي فلانة لموكلي فلان.

وإنما انعقد الزواج في هذه الصور الخمس، لأن صفته الشرعية في تولى العقد –بالأصالة أو الولاية أو الوكالة– خولت له ذلك، وكانت عبارته معبرة عن إراداتين بحكم هذه الصفة الشرعية.

وأما صور الفضولي الأربعة فهي :

١) أن يكون العاقد أصيلاً من جانب، وفضوليا من جانب، فيقول زوجت نفسى من فلانة، وليس ولياً عليها، ولا وكيلاً عنها.

٢) أن يكون العاقد ولياً من جانب، وفضولياً من جانب، فيقول زوجت بنتي فلانة– وهي في ولايته–لفلان، ولم يكن وكيلا عنه، ولا ولياً عليه.

٣) أن يكون العاقد وكيلاً من جانب، وفضوليا من الجانب الآخر، فيقول زوجت موكلي فلان من فلانة التي لم توكله، ولم تدخل في ولايته.

٤) أن يكون العاقد فضولياً من الجانبين كأن يقول : زوجت فلانة لفلان، وليس ولياً على أحد منهما ولا وكيلاً عنه.

وقد اختلف فيها رأى أبي يوسف مع رأى أبي حنيفة ومحمد، فرأى أبو يوسف انعقاد العقد فيها أيضاً كالصور الخمس المتفق عليها، إذ لا فرق بينها في كون العاقد الواحد هو الذي تولى العقد فيها، وكونه فضولياً لا يؤثر في انعقاد العقد، وإنما يؤثر في نفاذه، فينعقد موقوفاً على الإجازة. ثم إن الزواج ينعقد إذا تولاه فضوليان عن الزوج والزوجة باتفاق الأئمة الثلاثة، ولا فرق بين هذه الصورة المتفق عليها وغيرها من الصور الأربع إلا في تعدد العاقدين حقيقة في صورة الفضوليين، بخلاف الصور الأخرى التي يتولى العقد فيها عاقد واحد حقيقة، ومتعدد حكماً، لقيام عبارته مقام عبارتين.

ورأى أبو حنيفة ومحمد أن الزواج لا ينعقد في صور الفضولي الأربع، ولا يصح قياسها على الصور الخمس التي كان للعاقد فيها صفة شرعية–من أصالة أو ولاية أو وكالة–جعلت عبارته–حين التلفظ بها–قائمة مقام عبارتين، أما الفضولي فليس له هذه الصفة حتى تكون عبارته قائمة مقام الإيجاب والقبول، فيكون الصادر منه هو الإيجاب فقط، وهو جزء العقد لا كله، فلا يكون هناك عقد حتى يتوقف على الإجازة، ولا وجه أيضاً لقياس عقد الفضولي الواحد على عقد الفضوليين، لأن أحدهما يتولى الإيجاب، ويتولى الآخر القبول، فيتحقق شطراً العقد بعبارتيهما، وينعقد العقد موقوفا على الإجازة، بخلاف الفضولي الواحد الذي لا يكون منه إلا الإيجاب فقط.

شروط صحة الزواج

إذا توافرت الشروط السابقة والتي تتعلق بانعقاد العقد (الصيغة) وبالعاقدين وبالمعقود عليه الزوجة والتي هي أركان عقد الزواج ودعائمه وشروط هذه الأركان كان العقد موجوداً ولكنه لا يكون صحيحاً أي صالحاً لترتيب الآثار الشرعية إلا بالإشهاد عليه، وهذا شرط اختص به عقد الزواج دون غيره من العقود، حتى يظهر

أمره ويعلن بين الناس، لتكون هناك تفرقة واضحة بين الحلال والحرام والنكاح والسفاح، ولهذا ندب الشارع إلى جمع الناس وإقامة الولائم، وضرب الدفوف لعقد الزواج، ويروى في ذلك عن الرسول -ﷺ- قوله لعبد الرحمن بن عوف حينما تزوج "أولم ولو بشاة" وقوله: "أعلنوا هذا النكاح، واجعلوه في المساجد، واضربوا عليه بالدفوف، وليولم أحدكم ولو بشاة" وقوله -ﷺ-: " فصل ما بين الحلال والحرام الدف والصوت في النكاح".

الشهادة في عقد الزواج

معنى الشهادة في اللغة : الشهادة لغة من المشاهدة وهي الاطلاع على الشيء عياناً قال -تعالى- حكاية عن أولاد يعقوب -عليه السلام- : ﴿وَمَا شَهِدْنَا إِلا بِمَا عَلِمْنَا﴾ أي بما عايناه من إخراج صواع الملك من رحل أخيهم.

والشهادة لغة : الإخبار بما قد شوهد فيقال: شهدت الشيء : اطلعت عليه وعاينته فأنا شاهد، وشهدت المجلس حضرته.

معنى الشهادة في الاصطلاح : عرف المالكية الشهادة بأنها: إخبار عدل حاكماً بما علم ولو بأمر عام ليحكم بمقتضاه.

حكم الإشهاد على عقد الزواج :

اتفق جمهور الفقهاء على أن الإشهاد على عقد الزواج شرط فيه، وإن اختلفوا في نوع شرطيته هل هو شرط صحة أم شرط جواز فذهب الحنفية إلى أن الإشهاد على عقد الزواج شرط جواز للعقد أي أن النكاح لا يجوز انعقاده إلا بالإشهاد عليه.

وذهب المالكية : إلى أنه شرط صحة، وشروط الصحة هي الشروط التي لا يعتبر العقد بغيرها موجوداً وجوداً يحترمه الشارع، وتثبت فيه الأحكام التي ناطها بالعقد، ومعنى هذا أنه إذ لم تتحقق شروط الصحة في العقد يكون باطلاً.

وقد ذهب أبو ثور والشافعي إلى أن عقد الزواج يصح وإن لم يحضره شهود، وقاسا عقد الزواج على عقد البيع في عدم اشتراط الشهادة، وكذلك ممن قال بعدم اشتراط الإشهاد في عقد الزواج الشيعة الإمامية، بل هو مستحب عندهم.

وقياس أبي ثور البيع على النكاح قياس غير سديد لأن مقصود البيع غير مقصود الزواج، ولما كان مقصود البيع المال فإنه لا خطورة في فواته كالإبضاع، وسيذكر البحث الفرق بين الأموال والإبضاع. والرأي الراجح هو رأى جمهور الفقهاء باشتراط الشهادة في عقد الزواج، وذلك لأن عقد الزواج له شأن عظيم في الإسلام لتعلقه بالبضع وهو من الأمور الخطيرة، ولما كان لعقد النكاح شأن كبير فقد أولاه الشارع الحكيم رعاية تليق بخطره، وعناية تناسب قدره، لأن عليه عماد بناء الأسرة، وترابط أفراد المجتمع، وقد حاطه بأمور تخصه، فأوجب الإشهاد عليه وأمر بإظهاره وإعلانه والسرور له، واستحب الاجتماع له واحتفال الطرفين به بإحضار ذوى الشرف والمروءة وأوجب على من دعي إليه أن يجيب.

كما أن عقد النكاح يترتب عليه من الحقوق والمصالح الدينية والدنيوية ما يقتضي إظهاره وشيوعه بين الناس عن طريق الشهادة، حتى يكون الزوجان في أمن من جحود النكاح وإنكاره، وفي هذا دفع لتهمة الزنا بين الزوجين، وإخراس ألسنة قالات السوء بشأن العلاقة بينهما، وإثبات الحق من النسب حتى لا يجحده أبوه فيضيع نسبه، ولتمييز الحلال من الحرام حتى لا يستتر أصحاب النفوس الدنيئة عند إتيان جريمة الزنا بادعاء النكاح، ولا يتحقق هذا كله إلا بإظهار النكاح واشتهاره، ولا يشتهر إلا بقول الشهود.

دليل اشتراط الشهادة في عقد الزواج :

وقد استدل من اشترط الشهادة في عقد الزواج بالسنة المطهرة، والمعقول:

أما السنة فمنها :

أ- قول النبي -ﷺ- : " لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل " وهذا يدل على أنه لا نكاح صحيح أو جائز شرعاً إلا بشاهدي عدل.

ب- قوله -ﷺ- : " البغايا اللاتي ينكحن أنفسهن بغير بينة ". ويؤكد هذا الحديث وصف المرأة التي تتزوج بغير بينة بأنها بغي أي زانية.

جـ- قوله -ﷺ- : " لابد في النكاح من أربعة: الولي والزوج والشاهدين ".

وجملة الأحاديث السابقة تؤكد اشتراط الإشهاد في عقد الزواج. وإذا كان في بعضها ضعف أو كلام فضمها إلى بعضها يؤيد المعنى ويؤكده، لأن كثرتها يعضد بعضها بعضاً.

ومن المعقول : فإن عقد الزواج عقد دائم، وتترتب عليه آثار مالية وغيرها كالإرث والنفقة وحرمة المصاهرة وإنجاب النسل، وقد يعتريه الجحود والإنكار في يوم ما فتضيع الحقوق، فكان من اللازم والضروري الإشهاد على هذا العقد الخطير وحتى لا يضيع نسب الولد، الذي قد يجحده أبوه.

ما يشترط في الشاهدين :

الإسلام والبلوغ والعقل والذكورة والعدالة. وما يهمنا في هذا البحث هو الحديث عن شرط العدالة، لأن النبي -ﷺ- قال: " لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل ".

والعدالة في اللغة مأخوذة من العدل وهو ضد الجور.

ومعنى العدالة في اصطلاح الفقهاء : هي صفة زائدة على الإسلام وهو أن يكون ملتزماً بواجبات الشرع ومستحباته مجتنباً للمحرمات والمكروهات.

وهنا لنا أن نتساءل هل شهادة بعض طلبة الجامعة الماجنين العابثين المترددين على الملاهي السامعين للأغاني مع الرقص هي شهادة عدل أم شهادة

فاسق؟ سئل الإمام مالك عما يرخص فيه أهل المدينة من الغناء؟ فقال: إنما يفعله عندنا الفساق.

وهل شهادة الموظف عند رجل الأعمال لمستخدمه، أو شهادة من يبيع شهادته هي شهادة عدل أم شهادة فاسق؟

وهل يرضى الشاهد–على عقد الزواج العرفي– أن تتزوج أخته أو ابنته بهذه الطريقة؟ بالتأكيد لا يرضى إلا إذا كان فاقداً للمروءة والنخوة والدين، وإذا كان لا يرضى أن تتزوج أخته أو ابنته أو قريبته بهذه الطريقة التي تهدد حقوقها وقد رضيه على غيرها فهو فاسق لا تقبل شهادته، لأن المسلم العدل هو من أحب لأخيه ما يحب لنفسه، وإذا كان قد رضي لأخته المسلمة ما لا يرضاه لأخته من النسب فهو ليس عدلاً بل فاسقاً لا تقبل شهادته.

لقد كان الرجل المسلم في السابق من فرط أمانته وتقواه شهادته تعدل شهادة ألف رجل في زماننا، ولما ضعف في زماننا الوازع الديني عند الكثيرين، اضطر الحاكم إلى توثيق العقود حتى إذا ما رجع الشاهد عن شهادته عوقب بمعاقبة شاهد الزور.

وذلك لأننا نجد في أيامنا أن أقل مضايقة للشاهد تجعله يتقاعس ويكتم شهادته قال –تعالى–:﴿وَلا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾. كما قد يشهد بغير الحق في مقابل مادي قليل أو كثير–مما جعل الجبين يندى خجلا مما يفعله هؤلاء الشهود.

حكم التواصي بكتمان النكاح

إذا تواصى بكتمان النكاح– بأن أوصى الشهود مثلا بالكتمان بطل العقد عند المالكية، وذلك خلافاً لأبي حنيفة. ودليل المالكية: قول رسول الله –ﷺ–: " أعلنوا النكاح واضربوا عليه بالغربال ". والتواصي بكتمانه ضد ذلك، كما روى أنه –ﷺ–

نهى عن نكاح السر، ولأن التواصي بالكتمان من صفة الزنا، ففي إباحة عقد الزواج معه ذريعة إلى إضاعة الأنساب.

إعلان النكاح

يستحب الإعلان في النكاح والإشادة به ونشره، لقوله -ﷺ- : " اظهروا النكاح " ولنهيه -ﷺ- عن نكاح السر، ولأن في إظهاره حفظًا للأنساب واحتياطًا من جحدها لأن الزوج قد ينكر النكاح، وتكون المرأة حاملاً، فلا يكون لها سبيل إلى إثباته فيؤدى إلى إضاعة النسب، فإذا كان هناك إشهار وإعلان لم يمكنه ذلك.

س هل تصح صور الفرح _ التي انتشرت في عصرنا _ دليلا على اثبات عقد الزواج عند إنكار الزوج؟

ج قانونًا لا تصح، لأن القانون اشترط أن يكون العقد موثقًا بأوراق رسمية نص عليها القانون وعرفًا أيضًا لا تصح بسبب التطور التكنولوجي كالذكاء الاصطناعي والفوتوشوب.

شروط نفاذ الزواج

يشترط لنفاذ عقد الزواج أي ترتب الآثار عليه فعلاً شرطان :

١- أن يكون كلا من الزوجين العاقدين كامل الأهلية؛ بالعقل والبلوغ، فلو كانا كلا الزوجين أو أحدهما معتوها أو صبياً مميزا، وتوافرت شروط الانعقاد والصحة، صح العقد وكان موقوفاً على إجازة الولي، لأن عقد الزواج من التصرفات المترددة بين النفع والضرر، فإن إجازه الولي نفذ وترتبت آثاره فعلاً، وإن لم يجزه بطل.

٢- أن يكون لكل من العاقدين صفة تخول له تولي العقد، بالأصالة عن نفسه أو بالولاية على غيره أو بالوكالة عنه، فلو كان أحد العاقدين أو كلاهما فضولياً صح

العقد أيضاً، وتوقف نفاذه وترتب أثاره على إجازة صاحب الشأن وهو المعقود عليه.

وهذان الشرطان يقتضيان الحديث بشيء من التفصيل عن الولاية والوكالة في عقد الزواج.

الولاية في عقد الزواج

معنى الوَلايـة فـي اللغـة : الولايـة بفتح الـواو بمعنـى المحبـة والنصـرة قـال – تعـالى–: ﴿مـالكم مـن ولايـتهم مـن شـيء﴾ وقـال –تعـالى–: ﴿وَأَنَّ الْكَـافِرِينَ لا مَـوْلَى لَهُمْ﴾ أي ناصر لهم، والوِلاية بالكسر: حق التصرف على الغير، فالسلطان ولي على رعاياه. والأب ولي على أولاده.

ومعنـى الولايـة فـي اصطلاح الفقهـاء هـي : تنفيذ الأمر على الغير شاء أم أبى، والولي : هو من له على المرأة ملك أو أبوة أو تعصب أو إيصاء أو كفالة أو سلطة أو ذو إسلام. فذهب المالكية إلى أن الولي ركن من أركان عقد الزواج وفي رواية للمالكية أن الولاية شرط في صحة عقد الزواج وإلى هذا أيضاً ذهب الشافعية والحنابلة والظاهرية.

وذهب أبو حنيفة إلى أن الولاية ليست بشرط في عقد الزواج إذا زوجت المرأة نفسها بكفء بل هو مستحب فقط، ويحسن للمرأة أن يجري عقد زواجها وليها، أما إذا زوجت المرأة نفسها بغير كفء فللولي الاعتراض وفسخ النكاح.

آراء الفقهاء في الولاية على عقد الزواج :

بداية أود الإشارة إلى أن المرأة إذا باشرت بنفسها وعبارتها سواء أكانت أصيلة أو وكيلة عن غيرها أي عقد عدا عقد الزواج، كان هذا العقد صحيحاً لازماً متى توافرت لها الأهلية اللازمة لإبرام هذا العقد، وكان العقد أيضاً مستوفياً أركانه وشروطه المطلوبة شرعاً، وتترتب عليه جميع الأحكام والآثار الشرعية التي ناطها الشرع به، شأنها في ذلك شأن جميع الرجال، فلا يجوز الحجر على المرأة الرشيدة في إبرام العقود المالية، وذلك بصرف النظر عن القيمة للمعقود عليه وسواء أكان منقولاً أم عقاراً؛ لأن المطلوب في هذه العقود إنما هو الرشد ليس إلا.

وكذلك إذا باشر عقد زواج المرأة وليها الشرعي برضاها فهو أيضاً عقد صحيح نافذ، ما دام مستوفياً الأركان والشروط المطلوبة شرعاً.

والأمران السابقان متفق عليهما بين الفقهاء، أما إذا باشرت المرأة بنفسها عقد الزواج عليها، أو بصفتها وكيلة عن غيرها، فقد تعددت مذاهب الفقهاء بشأنها من حيث صحة هذا العقد ونفاذه ولزومه.

وفيما يلى بيان للخلاف بين الفقهاء بشأن الولاية في عقد الزواج :

أولاً– ذهب أبو حنيفة وأبو يوسف، ومعهما أيضاً زفر إلى أن المرأة إذا باشرت بنفسها عقد الزواج عليها أو بصفتها وكيلة عن غيرها، فإن عقدها هذا صحيح ونافذ شأنه شأن أي عقد تجريه المرأة في كل ألوان المعاملات، مادام قد استكمل الأركان والشروط، وتذكر الرواية أيضاً أن الولي الشرعي له حق الاعتراض إذا زوجت نفسها من غير كفء، ما لم يترتب على العقد آثار ظاهرة كالحمل والولادة، فإذا ما ترتبت آثار العقد قبل الاعتراض من جانب الولي، كان هذا الاعتراض متأخراً عن موعده فلا يؤثر في سلامة هذا العقد.

وإن كان الأحناف يرون أنه يستحب أن يجري عقد زواج المرأة وليها الشرعي لأن في ذلك إكرامًا لها وتقديرًا لمكانتها التي يجب أن تصان.

ثانياً- يرى جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة وإسحاق وجميع الفقهاء معهم: إلى أن عقد الزواج الذي تباشره المرأة بنفسها عقد غير صحيح مطلقاً، سواء أكانت أصيلة أو وكيلة فهو عقد تأباه طبيعة المرأة ولابد لصحته من أن يكون بعبارة الولي.

أدلة كل فريق :

استدل الأحناف على مذهبهم بأن الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية قد أسندت الزواج إلى النساء فدل على أن المرأة لها ولاية التزويج.

الأدلة من القرآن قوله -تعالى- : ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾ فهذه الآية قد أسندت النكاح إلى النساء، ونهت عن منعهن من تزويج أنفسهن، والآية أسندت النكاح إلى المرأة وليس إلى وليها.

ومن السنة :

١- قوله -ﷺ-: "الأيم أحق بنفسها من وليها" وقوله -ﷺ- " ليس للولي مع الثيب أمر "

ووجه الدلالة من الحديثين : أن نص الحديثين قد جعل الحق للمرأة في نفسها ونفى أن يكون لغيرها أمر فيما يتعلق بزواجها، والحديث يتناول في مضمونه: اختيار الزوج وإبرام العقد.

٢- ما في قصة زواج الرسول -ﷺ- من السيدة أم سلمة، فقد بعث النبي -ﷺ- يخطبها إلى نفسها ولم يرسل لأحد من أوليائها، فقالت: "ليس أحد من أوليائي شاهد، فقال -ﷺ-: " ليس أحد من أوليائك شاهد ولا غائب يكره ذلك ".

والحديث واضح الدلالة في أن زواج الرسول -ﷺ- من السيدة أم سلمة لم يشهده أحد من أوليائها، كما أنه واضح الدلالة في أن الولي لا يجوز له شرعاً أن يعترض حيث لا ينبغي له الاعتراض، فإذا توافرت الكفاءة، فلا حاجة بنا للولي لمباشرة العقد بنفسه ولا يعول على اعتراضه مادام غير ذي موضوع.

وإذا قال المعترضون لنا: إن هذا الحديث يعتبر خصوصية من خصوصيات رسول الله -ﷺ- قلنا لهم إن هذا يحتاج منكم إلى دليل لأننا ننقل عن رسول الله -ﷺ- بصفته المشرع لنا جمعياً، وخصوصا في عقد النكاح.

ومن المعقول يقولون : إن المرأة تتم أهليتها بالبلوغ والعقل فتكون لها الولاية على نفسها وعلى مالها، وقد أطلقت يدها في مالها نتيجة لكمال أهليتها فيجب أن تكون لها الولاية كذلك في أمر زواجها، وإذا كان الولي يتأثر بهذا الزواج، فإن من حقه الاعتراض عليه إذا تزوجت بغير الكفء أو بأقل من مهر المثل.

وقد استدل المالكية والشافعية والحنابلة ومن معهم من العلماء على منع المرأة مطلقاً من مباشرة عقد زواجها بنفسها بما يلي:

١- **من الكتاب:** قوله -تعالى-:﴿ وَلا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾ وقوله -تعالى- : ﴿وَأَنْكِحُوا الأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُم﴾.

أما وجه الدلالة من الآيتين السابقتين : فهو أن الخطاب فيهما موجه إلى الأولياء، وهذا يدل على أنهم هم المطالبون بإجراء عقود الزواج، لا النساء خصوصاً وأن الخطاب بصيغة الأمر.

٢- كما استدلوا أيضاً بالآية التي استدل بها الأحناف، وهي قوله -تعالى-:﴿فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنّ﴾

ووجه استدلالهم بها : أن الخطاب موجه إلى الأولياء نهياً عن عضل النساء أي منعهن من الزواج، ولو لم يكن لهم ولاية الزواج لما نهوا عن العضل فيه، يقول الشافعي: إن هذه الآية أصرح آية في اعتبار الولي، وإلا لما كان لعضله معنى.

ومما يؤيد هذا المعنى أن سبب نزول هذه الآية هو أن معقل بن يسار الذي زوج أخته فطلقها زوجها طلقة رجعية وتركها حتى انقضت عدتها، ثم أراد زوجها إعادتها، فحلف معقل ألا يزوجها له–وكان لأخته رغبة في زوجها ولزوجها رغبة فيها–فلما نزلت الآية كفر معقل عن يمينه وزوجها له، فلو كان لها تزويج نفسها لم يعاتب أخاها على الامتناع، ولو كان لها أن تزوج نفسها لفعلت، ولخاطبها القرآن مع ما ذكرناه من حاجته إليها وحاجتها إليه.

وعليه يبعد أن يكون الخطاب في الآية للأزواج كما يدعي الحنفية.

ومما يؤكد هذا أيضاً ما ورد عن ابن عباس في تفسيره لقوله –تعالى–: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾. حيث قال: إن المراد بالذي في يده عقدة النكاح إنما هو الولي.

ومن السنة : ما روى عن عائشة –رضي الله عنها– أن النبي –ﷺ– قال: " لا نكاح إلا بولي " فهذا الحديث صحيح في أن النكاح لا يصح بدون ولي.

وما روى عن عائشة أيضاً أن النبي –ﷺ– قال: " أيما امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل فنكاحها باطل فنكاحها باطل"، فإن دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها، وإن تشاجروا فالسلطان ولي من لا ولي له ".

وما روى عن أبي هريرة أن رسول الله –ﷺ– قال: " لا تزوج المرأة المرأة، ولا تزوج المرأة نفسها، فإن الزانية هي التي تزوج نفسها ".

والحديثان السابقان واضحان في بطلان تزويج المرأة لنفسها ولغيرها، وفساد هذا العقد إن تم.

ومن المعقول : أن الزواج يعقد لغايات أبدية سامية، ويندمج به الزوج في أسرة زوجته، فمن الواجب العناية باختياره وانتقائه، والمرأة لا تحسن ذلك لضعفها أمام عاطفتها وهواها ولعدم خبرتها بشئون الرجال وأخلاقهم وأسرارهم، وإنما يحسن ذلك كله وليها الذي يعنيه أمرها كما يعنيها، ويختار لها ولنفسه عن خبرة بالرجال ومخالطة لهم دون أن يتأثر بهوى أو طيش–ولما كانت المرأة قد تغطى عليها وجه المصلحة في هذا الأمر الخطير فمنعناها من مباشرته– ومن هنا كانت الولاية على البكر ولاية إجبار وانفراد لانعدام درايتها ومعرفتها، أما الثيب–وقد خبرت الزواج والأزواج–فتكون الولاية عليها ولاية شركة واختيار، يجبر بها الولي نقصان خبرتها، والعلة أيضاً في منعها صيانتها عن مباشرة ما يشعر بوقاحتها ورعونتها وميلها إلى الرجال، وذلك ينافى حال أهل الصيانة والمروءة والله أعلم.

مناقشة الأدلة :

لقد رد الجمهور على ما استدل به الأحناف بما يلى:

١– إن لفظ النكاح الوارد في الآيات التي استدللتم بها وهي قوله –تعالى–:﴿فَلا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنّ﴾ وقوله –تعالى–:﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَه﴾. ليس مراداً به العقد بل الوطء، فإن قلتم: إن الزوج هو الفاعل قلنا لكم، إن التمكين يأتي من جانبها فيحمل على التمكين من ذلك الفعل لأنه أقرب إلى الحقيقة من العقد، والمجاز الأقرب يجب المصير إليه عند تعذر الحقيقة.

وأيضاً سبق أن أوضحنا أن الجمهور استدلوا بالآية التي استدل بها الأحناف وردوا عليهم ببيان نزول الآية ﴿فَلا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنّ﴾.

٢- كما ردوا على ما استدل به الأحناف من السنة فقالوا: إن قولكم "الأيم أحق بنفسها" يدل بمفهومه على الصحة مع الأذن لا نسلمه لكم، لأن القيد خرج مخرج الغالب، والقيد إذا خرج مخرج الغالب لا يكون حجة بالإجماع، وضابط هذا أن الوصف المذكور قد غلب على وقوع ذلك الحكم المذكور، أو على تلك الحقيقة المحكوم عليها كما في قوله -تعالى-:﴿وَلا تَقْتُلُوا أَوْلادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلاقٍ﴾ فإن قتل الولد الغالب فيه ألا يقع إلا خشية وقوع الضرر كالفقر، وإذا كان الأمر كذلك، فإننا نقول لكم: إن المرأة لا تقدم على زواج نفسها بعيداً عن وليها وهو غير آذن لها في هذا العقد، والعادة قاضية بذلك، فيكون هذا القيد قد خرج مخرج الغالب، فلا يكون حجة إجماعاً.

وقد يكون المراد : "بالأيم أحق بنفسها من وليها "في اختيار الزوج وليس في إجراء عقد الزواج، وذلك حتى لا يكون هناك تعارض بين هذا الحديث، وبين الأحاديث الواردة بأنه" لا نكاح إلا بولي " ومما لا شك فيه أن التوفيق بين الأحاديث أفضل من الأخذ ببعضها ورد وإبطال الآخر والذى قد يكون صحيحاً أيضاً. وعلى ذلك فيكون معنى "الأيم أحق بنفسها" في اختيار الزوج وليس إجراء العقد.

وأما حديث أم سلمة فإن هذا الحديث قد ورد في بعض رواياته أنها فوضت ابنها عمرا في إجراء عقد زواجها من رسول الله -ﷺ-، وردهم بأنه كان غلاماً صغيراً بدليل حديث "يا غلام سم الله وكل بيمينك..." فيرد عليهم أيضاً بأنه لها ابن آخر أسن منه هو الذي أجرى صيغة زواجها.

٣- وأما قياسكم الأموال على الإبضاع فإننا نثبت لها ولاية الأموال دون ولاية الزواج لأن هناك فروقاً بين الأموال والإبضاع تتمثل فيما يلى.

أ- أن عرض المرأة وعفافها وشرفها أعظم شأنا من مالها، لأن الأموال مهما عظمت حقيرة بالنسبة إلى الشرف، والمرأة تحمل في إهابها ولعانها شرف الأسرة وكرامة

الآباء والأبناء جمعياً، ولهذا كان عقد الزواج أشد خطراً وأعظم قدراً في حياة الأسرة بصفة خاصة والمجتمع الإسلامي بصفة عامة فيحتاج إلى كمال عقل وبعد نظر. بخلاف الأموال لأن مقصودها التنمية، ومالك المال أدرى بما يزيده وينميه.

قال الشاعر:

أصون عرضى بمالى لا أدنسه ∴ لا بارك الله بعد العرض في المال

احتال للمال أن أودى فأجمعه ∴ ولست للعرض إن أودى بمحتال

ب- أن الزواج يسيطر عليه الهوى والشهوة القاهرة والعاطفة القوية، وليس في المال مثل ذلك.

كما أن تلك العواطف القوية والشهوات الجامحة والنزعات الشيطانية الجارفة قد تغطى عقل المرأة وتحجبها عن وجوه المصالح المنوطة بعقد الزواج والتي تعتبر بغير جلاء مقصود الشارع ومحل تقديره وهدفه منه، بل وفي سبيل تحصيل هذه المقاصد السامية يبذل الناس أعظم الأموال وأنفسها فإذا غطى الهوى عقل المرأة فقد تنحرف مع رجل يرديها في دينها ودنياها، لهذا حجرنا عليها على الإطلاق ضمانا لسلامة هذه المقاصد ومنعناها من مباشرة هذا العقد بنفسها لخطورته وعظيم ما يترتب عليه من أثار ونتائج.

جـ- أن ما يصيب المرأة في شرفها بسبب تزوجها بغير الكفء يصيب أولياءها بالعار والفضيحة، أما ما يصيبها في مالها بسبب سوء تصرفها فإنه لا يتعدى إليهم فإذا حصل لا قدر الله ووقفت العشيرة والأهل بسبب هوى المرأة الجامح وارتبطت المرأة بغير الأكفاء والنظراء، فإن المرأة تكون قد تجاوزت بذلك ما هو حق لها جدلا إلى الاعتداء على حق الأولياء بالعار والفضيحة الشنعاء، ولا يختلف اثنان على أن تدارك المفاسد في الأموال إذا وقعت أمر ممكن، وحتى لو

لم تتدارك فإن الخسارة بعض مال، وأما في عقد الزواج فإن الأسرة ستكون محلاً للقيل والقال، وسينالها الناس بألسنتهم.

قال الشاعر:

جراحات السنان لها التئام ∴ ولا يلتئم ما جرح اللسان

ففرقنا بين الأموال والإبضاع حتى لا يستولي على المرأة الأرذال الأخساء، وقد روي عن بعض ذوى الفضل والمكانة حين سئل عن المرأة تزوج نفسها بنفسها، فقال: المرأة محل الزلل والعار وهو شيء إذا وقع لا يزول.

وقد رد الأحناف على جمهور الفقهاء بما يلى :

ناقش الأحناف أدلة الجمهور فقالوا : إن الآيتين اللتين استدللتم بهما وهما ﴿وَأَنْكِحُوا الأَيَامَى مِنْكُمْ﴾ وقوله –تعالى:﴿وَلا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾ يحتمل أن يكون الخطاب فيهما لعامة المسلمين لا لخصوص الأولياء بأمرهم بمباشرة عقد الزواج، ويكون المراد بالآية الأولى العمل على إنكاح الأيامى وعدم الحجر عليهن في التزوج كما كان الأمر في الجاهلية.

أما الآية الثانية : فإن المقصود منها اشتراط إيمان الزوج إذا كانت المرأة مؤمنة.

وأما استدلالكم بآية: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُن﴾ فإن الآية نهت عن العضل، والنهى عن العضل لا علاقة له بمباشرة العقد، بل كل ما يدل عليه هو عدم المنع من جانب الأولياء والمنع كما لا يخفى يتأتى بطرق حسية كثيرة منها الحبس وغيره، وهذا شيء يقدر عليه الأولياء، بل كان يقع من بعضهم.

وأما الأحاديث التي استدل بها الجمهور، فقد طعن فيها الأحناف، ولا يخلوا حديث منها من طعن. وإن صحح الجمهور بعض هذه الأحاديث مثل حديث الزهري وهو قول النبي -ﷺ- " أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل " وهذا الحديث صحيح، ولا اعتبار بقول ابن علية عن ابن جريج أنه قال: سألت عنه الزهري فلم يعرفه، ولم يقل هذا أحد عن ابن جريح غير ابن علية، وقد رواه جماعة عن الزهري لم يذكروا ذلك، ولو ثبت هذا عن الزهري لم يكن في ذلك حجة، لأنه قد نقله عنه ثقات منهم : سليمان بن موسى وهو ثقة إمام، وجعفر بن ربيعة، فلو نسيه الزهري لم يضره ذلك، لأن النسيان لا يعصم منه ابن آدم، قال -ﷺ-: "نسى آدم فنسيت ذريته". وكان -ﷺ- ينسى، فمن سواه أحرى أن ينسى، ومن حفظ فهو حجة على من نسى، فإذا روى الخبر ثقة فلا يضره نسيان من نسيه، هذا لو صح ما حكي عن ابن عليه عن ابن جريج، فكيف وقد أنكر أهل العلم ذلك من حكايته ولم يعرجوا عليها.

الرأي الراجح :

إذا كان لكل دليله من القرآن والسنة والمعقول، فإن البحث يرى أن الرأى الراجح هو ما يراه الجمهور من أن المرأة إذا زوجت نفسها أو وكلت امرأة أخرى في مباشرة العقد أو وكلت غير وليها، فإن عقد الزواج يكون باطلاً، لأن النكاح له مقاصد كما أنه رباط بين الأسر، والمرأة كثيراً ما تخضع لحكم العاطفة التي تغطي وجه المصلحة، ولذلك سلبها الشارع الولاية في عقد الزواج لخطره، وجعلها بيد الرجل لتحصل المصلحة على الوجه الأكمل.

وإذا كان الشرع الحكيم قد سلب المرأة حق التسلط على عصمتها في الدوام والإنهاء، فلا عجب أن يسلبها حق ابتدائها وإنشائها، وأوجب على الولي مباشرة العقد بنفسه تسجيلاً لرضاه به والتزامه المحافظة على حقوقه قطعاً لخط الرجعة عليه لئلا

يتنكر له في المستقبل وهذا ما نراه أحوط لجانب المرأة، كما أن فيه صوناً لكرامتها، وحفظاً للفروج والأبضاع من التبذل، والضياع، كما أنه أحرى أن يكون سبباً في دوامه واستقراره وأجلب للمحبة بين الأسر وسائر أفراد المجتمع وأقرب إلى محاسن الأخلاق.

وحتى لو فرضنا جدلاً أن رأى الجمهور هو الضعيف–وهذا غير مسلم به في وجهة نظر البحث–فإنه يجوز العمل بالضعيف لأمر اقتضى ذلك–وهل كل هذه الحوادث المفجعة، والمفظعة[1]، والتي انتشر شرها وساد فسادها لا تقتضي العمل بهذا الرأي القوي في نظر جمهور الفقهاء والضعيف في وجهة نظر البحث، ولماذا لا تعدل المادة التي تجيز للمرأة أن تجري عقد زواجها بنفسها، ويأخذ المشرع فيها برأي جمهور الفقهاء بدلاً من الأخذ برأي الأحناف.

الوكالة في عقد الزواج

من المقرر فقهاً أن من ملك تصرفاً من التصرفات القابلة للإنابة، كان له الحق في توليه بنفسه أو توكيل شخص أخر عنه. وعقد الزواج يقبل الإنابة، فيجوز التوكيل فيه من الرجل ومن المرأة، كما يجوز للولي أن يوكل غيره في عقد زواج فاقد الأهلية وناقصها.

والتوكيل في عقد الزواج لا يشترط لصحته شهادة الشهود، لأنه أمر خارج عن عقد الزواج نفسه، ولكن ينبغي الإشهاد عليه لإثباته عند إنكاره، وروي عن الحصن بن صالح أنه تشترط فيه الشهادة.

١– والتي تطالعنا به الصحف والمجلات من قضايا إنكار نسب وعمليات إجهاض وجرائم ترتكب بسبب الزواج العرفي والذى ساعد عليه الرأي القائل بجواز أن تجري الفتاة عقد زواجها بنفسها.

والوكالة قد تكون مطلقة وقد تكون مقيدة، والوكالة المطلقة هي التي صدر فيها التوكيل دون تقييد بشخص معين ولا أسرة معينة ولا مهر معين، والوكالة المقيدة هي التي صدرت مقيدة بقيد من هذه القيود السابقة.

أحكام الوكالة المقيدة :

وتتلخص أحكام الوكالة المقيدة في التزام الوكيل بمراعاة الأوصاف والقيود التي طلبها الموكل في عقد الزواج.

فإذا وكل الرجل شخصاً في أن يتولى تزويجه بفلانة بمهر مقداره كذا، أو قيده في الزوجة دون المهر، أو بالعكس، لم ينفذ العقد على الموكل، إلا إذا كان في حدود ما ذكر من قيود.

فإذا وكله في تزويجه بفلانة، فزوجه من أختها، أو وكله في زواج فلانة بمهر مقداره مائة جنيه، فزوجه منها بمهر مقداره مائة وخمسون جنيهاً، لم يكن العقد نافذاً على الموكل، وإنما يكون موقوفاً على إجازته، فإن أجازه نفذ وإلا فلا، لأن الوكيل الذي يتعدى حدود ما وكل به يكون فضولياً في ذلك.

والعقد في حالة زيادة المهر عن القدر الذي ذكره الموكل لا يكون نافذاً، ولو التزم الوكيل بدفع الزائد في المهر، لأن تحمل التبرع والعطية أمر لا يقبله كل الناس، وبخاصة في مهر الزوجة.

أما إذا زوجه بها بمهر أقل مما سماه نفذ العقد عليه، لأن المخالفة صورية في هذه الحالة، فإن من يرضى بزواج امرأة بمائة يرضى بثمانين من باب أولى، فكانت المخالفة إلى الخير، فلا اعتبار لها، وإذا كان الزوج راغباً في الزيادة، فلا مانع يمنعه من ذلك.

وإذا وكلت المرأة شخصاً في تزويجها من شخص معين، وبمهر معين، أو عينت الشخص دون المهر، أو بالعكس، لم ينفذ العقد عليها من الوكيل إلا في حدود القيود التي ذكرتها، فإذا خالف في الشخص أو في المهر توقف نفاذ العقد على إجازتها، فإن أجازته جاز وإلا بطل، إلا إذا كانت المخالفة صورية، كما إذا زوجها بأكثر من المهر الذي ذكرته، فإن العقد يلزمها حينئذ، لأن من ترضى بالمهر الأقل، ترضى بالأكثر من باب أولى. وأمامها إبراء الزوج من الزيادة إن أرادت.

حكم الوكالة المطلقة :

أما الوكالة المطلقة فنبين أحكامها فيما يلى :

إذا وكل الرجل غيره في أن يزوجه، ولم يذكر له وصفاً من الأوصاف، ولا قيداً من القيود في الزوجة أو في المهر، بل أطلق الوكالة وقال له: زوجني، فإن تزويج الوكيل له بأي امرأة تحل له شرعاً وبأي مهر، يكون نافذاً عليه، عند الإمام أبي حنيفة، سواء أكانت المرأة سليمة من العيوب أم كانت معيبة، بل أمعن أحد الفقهاء في تصوير مدى إطلاق الوكالة، بصورة لا تحدث وقال: إنه لو زوجه بامرأة شوهاء، فوهاء، لها لعاب سائل، وعقل زائل، وشق مائل، كان الزواج نافذاً على الموكل، تطبيقاً لرأي أبي حنيفة، لأن الوكالة مطلقة، والمرأة المطلقة يدخل فيها أية امرأة، ولو كانت على هذه الصفة.

وقد خالف الصاحبان في ذلك، ورأيا أن هذه الوكالة المطلقة مقيدة بما جرى به العرف، وهو يجرى على أن من يستعين برجل في تزويجه، إنما يركن إليه ويوكله، ليحسن الاختيار في المرأة، وليقدر المهر المناسب، والمعروف عرفاً كالمشروط شرطاً، والثابت بالعرف كالثابت بالنص، وعلى هذا لا ينفذ العقد على الموكل، إلا إذا كانت المرأة سليمة من العيوب، ومكافئة للموكل، وبمهر لا يزيد على مهر مثلها زيادة فاحشة. وهذا هو الراجح، والمختار للفتوى، والذى عليه العمل.

وليس للوكيل أن يزوجه بمن هي في ولايته، لوجود التهمة في هذا العقد، ولأن من يوكل شخصاً في عقد زواجه، لا يفهم من توكيله أن العقد يكون معه، بل يكون مع غيره، ولو كانت للموكل إرادة في زواج واحدة من هؤلاء لذكر ذلك، ولم يطلق القول.

وليس له أيضاً أن يزوجه بمن لا تقبل شهادتهم له من أصول وفروع، لوجود التهمة أيضاً، ولو كان الزواج بالكفء وبمهر المثل، في رأي أبي حنيفة.

ويرى الصاحبان أنه إذا تحققت الكفاءة ومهر المثل، نفذ العقد على الموكل إذ لا محل للتهمة بتحققهما.

ولو كان الوكيل امرأة لم يكن لها أن تزوجه بنفسها، لأن مقتضى توكيلها أن العقد على غيرها لا عليها، ولو كانت هناك إرادة في ذلك لذكرها الموكل، ولأن التهمة موجودة في تزويجها له بنفسها.

وإذا وكلت المرأة غيرها في أن يزوجها توكيلاً مطلقاً، بأن قالت له: زوجني دون أن تعين شخصاً أو مهراً، نفذ عقد الوكيل عليها، إذا كان الزوج كفئا وكان المهر مهر المثل، فإن كان الزوج غير كفء، لم يكن العقد نافذاً عليها باتفاق بين الإمام والصاحبين.

أما الصاحبان فقد جريا على أن الوكالة مقيدة بالكفاءة كما ذكرنا في توكيل الرجل، وأما الإمام فإنه يفرق بين الرجل والمرأة في ذلك، ويقيد وكيل المرأة بالتزويج بالكفء، لتعير المرأة من الزواج بغير الكفء بخلاف الرجل في ذلك.

وإذا زوجها بكفء لها على مهر أقل من مهر المثل، كان العقد نافذاً على المرأة في رأي أبي حنيفة، لإطلاق الوكالة، وموقوفاً على إجازتها عند الصاحبين لتقدير الوكالة بمهر المثل في العرف.

والوكيل في عقد الزواج سفير ومعبر عن إرادة الموكل فقط، فلا ترجع حقوق العقد إليه، فلا يطالب بالمهر إذا كان وكيلا عن الزوج، فإذا كفل الوكيل في المهر طولب به بمقتضى الكفالة لا بمقتضى الوكالة، ولا يطالب بتسليم الزوجة إذا كان وكيلا عن المرأة، وتنتهى مهمته بإتمام الصيغة، وليس عليه تنفيذ آثارها.

وليس لوكيل الزوجة أن يقبض مهرها إلا بتوكيل خاص في ذلك، وقد يكون التوكيل صريحاً، كقولها: وكلتك في عقد زواجي وقبض مهري، وقد يكون التوكيل بدلالة العرف، وذلك بالنسبة للأب والجد في تزويج البكر، فإن العرف قد جرى بقبضهما مهور بناتهما، ليضيفا إليه من مالهما ما يشتري به جهازها، ولأنه يكتفى منها بالسكوت نظراً لحيائها.

فإن كانت الموكلة ثيباً، لم يكن للوكيل قبض المهر إلا بتوكيل صريح، كما هو الحكم في توكيل الزواج نفسه، لأنها لا تستحي منه بحكم ممارستها للحياة الزوجية.

وكذلك إذا كان الوكيل في عقد زواج البكر غير الأب والجد، لم يكن له قبض المهر إلا بالتوكيل الصريح، لعدم جريان العرف بالتوكيل الضمني بالنسبة لغير الأب والجد، كالأخ والعم.

شروط لزوم الزواج

عقد الزواج- بعد تحقق انعقاده وصحته ونفاذه- يشترط للزومه أي لئلا يكون لأحد الحق في فسخه بسبب في العقد، أن يكون الزواج بكفء، وبمهر المثل.

الكفاءة في الزواج

الكفاءة في اللغة : المساواة والمماثلة.

وقد جاء في لسان العرب: الكفء هو النظير والمساوي يقال: كافأ فلان فلاناً إذا ساواه وكان نظيراً له. وفي الحديث: " المسلمون تتكافأ دماؤهم "، أي تتساوى في الدية والقصاص.

وفي اصطلاح الفقهاء : مساواة الرجل للمرأة في أمور مخصوصة بحيث لا تكون المرأة ولا أولياؤها عرضة للتعيير بزوجها.

فالكفاءة بين الزوجين تتحقق بمساواة الزوج للزوجة فيما اشترطه الفقهاء من أمور سنتحدث عنها فيما بعد.

هل الكفاءة شرط من شروط عقد الزواج؟

لقد اختلف الفقهاء في موضوع الكفاءة في الزواج وهل يلزم اعتبارها وتعلقها لصحته أو لزومه أو نفاذه أو لا.

فذهب جماعة من الفقهاء منهم أبو الحسن الكرخي وأبو بكر الرازي المشهور بالجصاص وهما من فقهاء الحنفية إلى عدم اعتبار الكفاءة في الزواج. وأن الزواج يصح من غير نظر إلى الكفاءة بين الزوجين.

واستدلوا على ذلك بأدلة من الكتاب والسنة. وإلى ما وقع من زيجات في عهد رسول الله -ﷺ-.

فمن الكتاب: قوله -تعالى-:﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾

ومن السنة الشريفة: قول الرسول -ﷺ-: " الناس سواسية كأسنان المشط لا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى ".

فإن في نص الآية الكريمة والحديث النبوي الشريف دلالة واضحة على أن التفاضل بين الناس إنما يكون بالتقوى لا بالأحساب والأنساب.

ويحتجون بما حصل من زيجات في عهد رسول الله -ﷺ- لم يتحقق فيها ما شرط من الكفاءة.

فقد روي أن بلالاً-رضي الله عنه- كان من الموالي- تزوج أخت عبدالرحمن بن عوف وهي عربية الأصل. وقد زوج أبو حذيفة بنت أخيه من مولاه سالم.

أما جمهور الفقهاء فقد ذهبوا إلى اعتبار الكفاءة شرطا في الزواج.

وكان الأساس الذي بني عليه هذا الرأي هو أهمية عقد الزواج وخطورته وما يتضمنه من أغراض ومقاصد يحتاج تحقيقها إلى دوام العشرة وثبات الألفة ولا يتحقق كل ذلك إلا بين المتكافئين في الزواج.

وفي الحديث الذي رواه جابر يقول الرسول -ﷺ-: " لا يزوج النساء إلا الأولياء ولا يزوجوهن إلا من الأكفاء ".

وقد ردوا على أدلة من قال بعدم اعتبار الكفاءة في الزواج: أن المراد بالآية:﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ وبحديث الرسول -ﷺ-: " الناس سواسية كأسنان المشط ". إنما هي أحكام الآخرة لا أحكام الدنيا.

أي أن المسلمين لا يتفاضلون عند الله -تعالى- في الآخرة إلا بالتقوى والعمل الصالح. وأن التفاضل بينهم فيها إنما يكون بحسب أعمالهم لا بحسب أحسابهم وأنسابهم.

وعن الزيجات التي وقعت بين غير المتكافئين في عهد رسول الله -ﷺ- فقد قال الجمهور بشأنها:-

أنها ليست دليلا على عدم اشتراط الكفاءة. لأن الكفاءة حق للزوجة وللأولياء وليست حقا للشارع فإذا تنازل من لهم حق الكفاءة ورضوا بغير الكفء

زوجاً كان العقد صحيحاً شرط يترتب عليه كل آثار الزواج. كما لو كان قد استوفى شروط الكفاءة.

وقد صحت الزيجات المذكورة لتنازل أصحاب الحق في الكفاءة عن حقهم في الاعتراض فلا يكون دليلاً على عدم اعتبار الكفاءة في الزواج.

وقياس الزواج على مسائل الجنايات قياس مع الفارق لأن القصاص شرع لمصلحة الحياة يقول سبحانه:﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ فلو أن الكفاءة قد اعتبرت فيه لأدى ذلك إلى ضياع ما شرع الله من أجله واختل نظام الحياة وأعتدى القوي على الضعيف والغني على الفقير وذو الحسب والنسب على غيره، وكان المعتدي في مأمن من القصاص إذا ما اشترطت الكفاءة في ذلك.

ولكن الأمر في الزواج يختلف عن ذلك تمام الاختلاف حيث شرع لتحقيق مصلحة الزوجين وليسكن كل منهما إلى الآخر فتدوم الألفة بينهما وتستقر العشرة ولا يتحقق ذلك إلا إذا تم التكافؤ بين الزوجين.

ولا يتعارض ذلك مع ما أثبته الشرع الحكيم من مبدأ المساواة بين جميع الناس في كل زمان ومكان دون فرق، بين غني وفقير وعظيم أو حقير لأن مبدأ المساواة–كما تقدم– أمر خاص بالآخرة. أما الاعتبارات الشخصية التي قوامها أعراف الناس وعاداتهم لا يمكن تجاهلها متى كانت خالية عن الضرر ولا تخالف حكمًا أو نصاً شرعياً إذ الناس بفطرتهم متفاوتون.

وإذا تقرر اشتراط الكفاءة هكذا "ففي أي جانب تعتبر الكفاءة؟ ومتى تعتبر؟ وفي أي الأمور تعتبر؟.

الجانب الذي تشترط فيه الكفاءة :-

وتشترط الكفاءة في جانب الرجل. بمعنى أن يكون الرجل كفئا للمرأة، ولا يشترط أن تكون المرأة كفئا للرجل.

لأن العار لا يلحق بأسرة الرجل إذا تزوج من خسيسة، ولكنه يلحق أسرة المرأة إذا تزوجت من خسيس، ولأن الرجل الرفيع يرفع امرأته، والمرأة لا ترفع خسيسة زوجها إن كانت رفيعة، ولأن الرجل يملك الطلاق فيستطيع دفع المغبة عن نفسه بينما لا تملك المرأة ذلك.

ولا يشترط الفقهاء الكفاءة في جانب المرأة إلا في حالتين فقط:-

الأولى: تزويج الصغير والمجنون إذا كان المزوج غير الأب والجد فإنه يشترط لصحة الزواج الكفاءة، ولا يكون العقد صحيحاً إذا كانت الزوجة غير كفء.

الثانية: حالة التوكيل المطلق، كما إذا وكل رجل آخر وأطلق، فأنه يشترط حينئذ كفاءة الزوجة، لأن العرف قد جرى باشتراط الكفاءة عند الطلاق.

وقت اعتبار الكفاءة :

ووقت اعتبار الكفاءة هو وقت إنشاء عقد الزواج. لأن الكفاءة شرط إنشاء العقد وليس شرط إبقاء. وعليه فإنه إذا زالت الكفاءة بعد ذلك لا يترتب على ذلك فسخ العقد ولا يلحقه ضرر.

صاحب الحق في الكفاءة :

ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الكفاءة في الزواج حق للزوجة كما هو حق للأولياء أيضاً. فإن قبلت الزواج بغير كفء ولم يرغب الأولياء كان لهم حق فسخ العقد. وإن كان الذي تزوجت بها المرأة غير كفء وكانت قد خدعت به لكنها لم تعلم بحاله إلا بعد العقد فهى بالخيار بين حق طلب الفسخ العقد أو الإبقاء.

ولكن ما الأمور التي تعتبر فيها الكفاءة؟

ذهب علماء الحنفية إلى أن الكفاءة تعتبر في أمور منها:-

النسب- الإسلام- الديانة- المال- الحرفة.

١) النسب :

فقد روى عن رسول الله -ﷺ- قوله : " قريش بعضهم أكفاء لبعض بطن ببطن، والعرب بعضهم أكفاء لبعض قبيلة لقبيلة، والموالي بعضهم أكفاء لبعض ".

ولهذا فالكفاءة في النسب معتبرة عند العرب. وعلى ذلك فإن غير العربي ليس كفئا للعربية، والقرشي كفء لكل عربية.

٢) الإسلام :

يروى أن جماعة من الصحابة تفاخروا بأنسابهم وسلمان الفارسي معهم فقالوا له: ابن من أنت؟ فقال -رضي الله عنه- ابن الإسلام فبلغ ذلك عمر -رضي الله عنه- فبكى وقال: " وعمر ابن الإسلام ". والمعتبر في الإسلام إسلام آباء الزوج وأجداده واكتفى أبو يوسف بإسلام الأب فاعتبر من له أب واحد في الإسلام كفئا لمن لها آباء، لأن التعريف عنده يكون بذكر الأب. فمن له أب واحد فتعريفه كامل بالإسلام فيكون كفئا لمن لها آباء.

٣) الديانة :

روى أبو حاتم أن رسول الله -ﷺ- قال: " إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فانكحوه، إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد كبير ". وعليه فيكون المراد بالديانة صلاح المرأة وتقواها فغير الصالح ليس كفئا للصالحة، حتى قال المالكية: إن الكفاءة في النكاح لا تعتبر إلا في الدين والتقوى فقط. لقوله -تعالى: ﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ

عِنْدَ اللَّـهِ أَتْقَاكُمْ﴾ .وفي الحديث الشريف: "الناس سواسية كأسنان المشط لا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى".

٤) المال :

والمراد به مقدرة الزوج على إعطاء الزوجة حقها من المهر والنفقة.

والقدرة على المهر تكون: بالقدرة على مهر مثلها والأظهر الاكتفاء بالقدرة على المسمى إذا كان أقل من مهر مثلها.

أما في القدرة على النفقة: قيل إن يملك نفقة شهر، وقيل ستة أشهر، وقيل سنة. وقيل إن كان من ذوي الحرفة تكون القدرة بكونه كسوبا.

وروى عن أبي يوسف: أن القدرة على المهر ليست بشرط لتحقيق الكفاءة في المال، لكن الشرط هو القدرة على النفقة، لأن بها دوام العقد واستمراره غالباً. أما المهر فيكون قادراً عليه بقدرة أبيه أو أمه أو جده أو جدته أو غيرهم ممن جرت عاداتهم بإهدائهم المهر للزوج حال يسارهم.

وأما الكفاءة في الغنى فهي معتبرة عند أبي حنيفة ومحمد حتى إن الفائقة في اليسار لا يكافئها القادر على المهر والنفقة، فقط لأن الناس يتفاخرون بالغنى ويعيرون بالفقر.

وعند أبي يوسف لا يعتبر الغنى. لأن المال لا ثبات له فهو غاد ورائح.

وعلى كل حال فإن الأفضل أن يكون هناك تقارب في الثراء بين الزوجين. لكبح جماح النفس البشرية عن التباهي بسلطان المال والتعالي بزهوة الثراء، فلا حرج باعتباره حتى لا تطغى قوامة المال على قوامة الرجال.

٥) الحرفة :

ويعنى بها أن تكون حرفة اكتساب الزوج مقاربة لحرفة أبي الزوجة. وهذا النوع من الكفاءة ما قال به الصاحبان: أبو يوسف ومحمد.

وذهب الإمام أبو حنيفة -رضي الله عنه- إلى عدم اشتراط الحرفة من الكفاءة. كما ذكر عن أبي يوسف مثل هذا. إلا أن تكون الحرفة وضيعة في عرف الناس كالدباغ والسائق وغيرها من أصحاب المهن التي هي أدنى من مستوى البيوتات في أعرافهم.

تدريب على ما سبق

١- ما الألفاظ التي ينعقد بها الزواج اتفاقا؟ وما الدليل عليها؟

٢- هل ينعقد النكاح بغير اللغة العربية؟ وما حكم انعقاده بوسائل الاتصال المعاصرة كالفاكس والإيميل، ونحو ذلك؟

٣- اذكر باختصار شروط انعقاد الزواج، وشروط صحته، وشروط نفاذه، وشروط لزومه.

٤- ماحكم زواج المتعة؟ وما حكم الزواج المؤقت؟

٥- ما حكم زواج المرأة وفي نيته طلاقها بعد فترة معينة؟

٦- ما حكم الشهادة في عقد الزواج؟

٧- ما حكم التواصي بكتمان عقد النكاح؟

٨- ما المقصود بالولاية في عقد الزواج؟ وما حكمها؟

٩- عرف الكفاءة لغة واصطلاحا، ومن الجانب الذي تُشترط فيه؟ وما وقت اعتبارها؟ ومن له الحق فيها؟ وما الأمور التي تعتبر فيها؟

الفصل الرابع

الزواج العرفى

المبحث الأول

تسمية الزواج العرفي وأسبابه

تسمية الزواج العرفي غير الموثق بالعرفي تسمية خاطئة :

إن تسمية هذا النوع من الزواج باسم الزواج العرفي تسمية خاطئة ولا تتفق مع الحقيقة والواقع، لأن معنى كون الشيء عرفيا أن الناس قد تعارفوا عليه وارتضوه وألفوه، وهذا الزواج لم يتعارف عليه الناس ولم يرتضوه ولم يألفوه، بل تعارفوا على الزواج الموثق الذي يكون في النور والعلن، بحيث إنه إذا أطلق لفظ الزواج فإنه لا ينصرف ولا يعني إلا شيئا واحداً عند العامة والخاصة وهو الزواج الموثق الذي يحضره الولي، ويدعى إليه القريب والغريب، ويباركه جميع الناس الأقربون منهم والأبعدون .

إن هذه التسمية خاطئة وغير صحيحة، ومن أراد أن يسميه فليكن الاسم الصحيح والمناسب له : الزواج غير العرفي.

ومما يدل على أن هذا النوع من الزواج ليس عرفياً ولا يمت بصلة إلى العرف، هو أن يعرف القارئ الكريم معنى العرف لغة، واصطلاحاً، وشروط العرف الذي يعد مصدراً من مصادر الشريعة الإسلامية .

العرف لغة : المعروف وهو خلاف المنكر، والعرف: ما تعارف عليه الناس

في عاداتهم ومعاملاتهم [١].

وفي لسان العرب : المعروف ضد المنكر، والعرف ضد النكر، يقال: أولاه عرفاً أي معروفاً، وهو ما تعارفه النفوس من الخير وتأنس إليه [٢].

والعرف في اصطلاح الأصوليين : هو ما استقر في النفوس من جهة العقول وألفته الطباع السليمة بالقبول أو هو : ما يعتاده الناس ذووا الطباع السليمة من أهل قطر إسلامي بشرط أن لا يخالفه نصاً شرعياً.

فهل الزواج العرفي ألفته الطباع السليمة بالقبول أم نفر منه واستنكرته ؟! ولا يرضاه ذو الطبع السليم لبناته ولا لأخواته، ولكن الذي تألفه الطباع واعتاده الناس هو العقد الموثق الذي يجريه (المأذون الشرعي) وهو الموافق لما تعارفه الناس في بلادنا وألفوه خاصة وأنه يحفظ الحقوق للأبناء والزوجة عندما يجحده الزوج وينكره.

شروط العرف :

لقد وضع علماء الأصول للعمل بالعرف شروطاً لابد من توافرها حتى يصح بناء الحكم عليه، وهي كما يلي :-

الشرط الأول- أن لا يكون العرف مبطلاً لدليل من الأدلة الشرعية القطعية أو قاعدة من قواعد الشرع الأساسية، فإذا كان العرف مبطلاً لدليل قطعي، شرعي، أو قاعدة عامة، فإنه لا يكون معتبراً ولا يصح الاحتجاج به، والزواج العرفي مخالف للقاعدة الشرعية التي تنص على أن " لولي الأمر أن يأمر لمباح إذا كان فيه مصلحة " وكذلك مخالف للقاعدة الشرعية التي تنص على أنه " لا ضرر ولا ضرار

١- المعجم الوجيز : ٤١٥

٢- لسان العرب، مادة " عرف " جـ٤ / ٢٨٩٨

" وفي الزواج العرفي ضرر بالمرأة في الميراث والنفقة وسائر حقوقها المالية، وفي الفقه الإسلامي الضرر يزال ولا يزال الضرر إلا بتوثيق عقد الزواج.

وعلى ذلك فالزواج العرفي مخالف للشرع لأنه مخالف للقواعد الشرعية السابق ذكرها، فلا يعتد به ولا يعتبر صحيحاً.

الشرط الثاني- أن يكون العرف مطردا – أي يعمل به السواد الأعظم من الناس وباستمرار دون انقطاع- في جميع معاملات الناس الذين جروا عليه، فإن لم يتحقق اضطراد العرف ولا غلبته فلا يكون حجة ولا يعتبر، وذلك كأن يعمل به أهله في بعض تصرفاتهم ويتركونه في بعضها الآخر.

فهل الزواج العرفي مضطردا حتى يكون مباحاً ؟! إنما المطرد هو الزواج الموثق وليس العرفي..

والشرط الثالث – أن يكون العرف المراد الأخذ به واعتباره حجة موجوداً في التصرفات عند إنشائها حتى يصح حمل التصرف عليه، فلو كان هناك عرف عند إنشاء التصرف ثم حدث عرف آخر، فالعرف الذي يراعى في هذا التصرف ويبنى الحكم عليه إنما هو العرف الذي كان موجوداً عند إنشائه، أما العرف الحادث فلا عبرة به- أي لا عبرة بالعرف الطارئ المتأخر، وإنما المعتبر هو العرف المقارن المتقدم ومعلوم أن العرف المقارن المتقدم هو الزواج الموثق والذي تعارفه الناس وتلقوه بالقبول منذ سبعين سنة، وليس الزواج المسمي بالعرفي ظلماً في أيامنا هذه .

وبعد أن عرفنا معنى العرف وشروطه فهل الزواج العرفي ينطبق عليه معنى العرف أو شروطه ؟!.

الحقيقة أن تسمية هذا الزواج بالعرفي تسمية خاطئة ولا يجب أن يسمى بهذا الاسم.

وقد يكون المراد من كلمة الزواج العرفي أنه غير القانوني وليس العرفي بمعنى ما تعارفه الناس وألفوه، وتعده الشريعة الإسلامية مصدرا من مصادرها .

أسباب الزواج العرفي :

إذا كان تلمس الأسباب هو أحد أهم وسائل العلاج فإن أهم أسباب الزواج العرفي بصفة إجمالية هي :

١- **اختلاط الجنسين – الذكور والإناث –** في الجامعات والعمل والمواصلات وغيرها، مما يساعد على المحادثة والملاطفة والغواية والمواعدة، وأخيرا الفاحشة والخطأ عن طريق التحايل على المرأة بما يسمي ظلماً وزوراً زواج عرفي وما هو زواج ولا عرفي .

٢- **ضعف الوازع الديني،** مع تزايد المغريات في المجلات والصحف ووسائل الإعلام التي جعلت الصورة العامة لتقاليد بعض الشباب والفتيات حب بلا عقل وشهوة بلا وازع، ونزوة بلا ضمير، واستسلام بلا تفكير، وحرية بلا رقابة وانطلاقة بلا متابعة، مدنية زائفة، وحضارة مؤذية، وتقليد أعمى، وخيال بلا واقع وأوهام بلا حقيقة، وأحلام في اليقظة، فاختلطت الأوراق واستحل العابثون محارم الله.

٣- **غياب الرقابة الأسرية،** في ظل النهم الواضح لجمع المال من حله وحرامه والسكوت عن النشاط الجنسي للمراهقين استجابة لمقتضى الواقع الأليم، والذي لا يكاد يخلو من إتيان المحارم والاستهانة بالمعاصي والتظاهر بالمناكر، والحب الشهواني الذي هو قاعدة الزواج المتصدع ولقد كان من ثمرة هذا كله فقدان القيم والمبادئ والأخلاق .

٤- **تجريد المقررات الدراسية من فحوى القيم والمبادئ والمثل،** وتضييق نطاق المصلحين، مع تزايد الثقافات الأجنبية المنحرفة، وعدم الاهتمام بالرد عليها،

أو التحذير منها، وحرص كثير من الفتيات على تقليد الأوروبيات في الملبس والمأكل وقضاء أوقات الفراغ .

٥- عدم المواكبة بين المتغيرات الاقتصادية التي حدثت في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة – الخصخصة – حيث زادت الفجوة بين الأغنياء والفقراء وتفاقمت أزمة الإسكان وتردت الأوضاع الاقتصادية لبعض الأسر، مما شجع على الزواج السري – والنفس الإنسانية قد جبلت على أنها إذا لم تجد الطاعة عملاً التمست في المعصية أعمالا .

وقد ترتب على اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء أن الكثيرات ممن يعملن في المجال الاقتصادي الخاص قد توافق على الواحدة منهن على الزواج من صاحب العمل رغم علمها بأنه لن يوثق عقد زواجها ولكنها الحاجة الملحة التي قد تذهب العقل والدين.

٦- من أهم البواعث والعلل والدوافع كذلك أن يكون الزوج متزوجاً من زوجة أخرى ويخشى أن يعلن عن العقد ويشهره بوثيقة رسمية فيلحقه الضرر ويصيبه الأذى من الزوجة الأولى وأسرتها بأن تطلب الطلاق لأنه تزوج عليها فيضيع الأولاد.

ومنها كذلك عدم الكفاءة في الزواج كأن يكون الزوج من طبقة عالية والزوجة من طبقة متدنية والعكس ومثل ذلك الطبيب الكبير وزوجته الممرضة، أو المسئول الكبير خادمته.

ومنها أن تكون الزوجة مستحقة لمعاش وتخشى أن تفقده بتوثيق العقد وتسجيله.

٧- وكذلك اضطراب الفتوى مما جعل البعض يتمسك برأي قرأه هنا أو هناك أو سمعه من وسائل الإعلام، بجانب استعداده للوقوع في الخطأ، مما جعله يتشبث بهذا الرأي وكأنه طوق النجاة له من النار في الآخرة والعار والخزي في الدنيا رغم أنه لو استفتى قلبه لانتهى عن هذا الأمر، ألم يقل نبي الإسلام لمن جاءه يستفتيه "استفت

قلبك وإن أفتاك الناس وأفتوك"، وقوله ﷺ : " الشر ما حاك في صدرك وكرهت أن يطلع عليه الناس ".

المبحث الثاني

إثبات عقد الزواج وصور الزواج العرفي وأحكامها

أولا – إثبات عقد الزواج :

إن الإثبات في الفقه الحنفي يكون بواحد من ثلاثة أمور :

الأمر الأول– البينة : وهي أقوى الحجج، لأنها حجة متعدية، والثابت بها ثابت على الكافة، ولا يثبت على المدعى عليه وحده، بل يثبت عليه وحده، وعلى من يتعدى الحكم إليه.

ومن شروط البينة العدالة، وألا يكون الشاهد من أصول المشهود له أو فروعه، أو زوجته، وأن يعاين المشهود به، بيد أنه يجوز في الزواج أن يكون أساس الشهادة التسامح والشهرة ويستغني فيه عن المعاينة.

الأمر الثاني– الإقرار : وهو حجة قاصرة على المقر، لا تتعداه إلى من يتعدى إليه الحكم بالبينة، بل لابد من إثبات جديد.

الأمر الثالث– النكول عن اليمين : وهو عند أبي حنيفة بذل، وعند الصاحبين إقرار، ولذا يقول أبو حنيفة : إن اليمين لا توجه في دعاوى الزواج، لأن المدعى عليه إن نكل كان نكوله بذلا، والبذل لا يجرى في الزواج وأشباهه.

أما عند الصاحبين، فإن اليمين توجه في الزواج، لأن النكول عنهما إقرار لا بذل، وعلى ذلك : إذا ادعى شخصان رجل وامرأة بشأن وجود الزواج فادعى الرجل وجوده، تسأل المرأة، فإن أقرت قضى بالزواج وثبت بتصادقهما عليه، وإن أنكرت كان على الزوج البينة، لأن البينة على من ادعى واليمين على من أنكر، فإن عجز عن البينة . وجهت اليمين إلى المرأة على رأى الصاحبين، فإن حلفت رفضت دعوى الزوج– وكان هذا القضاء في الفقه الحنفي قضاء ترك لا يمنع المدعى من تجديد

الدعوى إن وجد البينة إذ القضاء بالحلف قضاء ترك على ما هو مقرر في الفقه- وإن نكلت عن اليمين قضى عليها بالزواج لأن النكول إقرار على مذهب الصاحبين المفتى به المذهب الحنفي.

وما جاء بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١م من طرق إثبات الزواج نبينه فيما يلى لأنه المعمول به

إذا كان المدعى عليه مقراً بالزوجية ثبتت، سواء أكان ذلك في حياة الزوجين أم كان بعد وفاتهما أو وفاة أحدهما .

وإذا كان منكرا فهنا يختلف الحكم بحسب المدة التي وقع فيها الزواج موضوع المخاصمة، والمدد أربع هي :

١- **المدة قبل سنة ١٨٩٧م** وحوادث الزواج السابقة على سنة ١٨٩٧م تثبت عند الإنكار بالبينة بشرط أن يكون الزواج معروفاً بالشهرة العامة، سواء أكانت الدعوى في حياة الزوجين أم بعد وفاتهما، لأنه لم تكن ثمة لائحة قيدت سماع الدعوى، فبقيت قواعد الإثبات فيها كما هي في الفقه.

٢- **المدة بين سنة ١٨٩٧م وأول سنة ١٩١١م** وحوادث الزواج التي كانت بين سنة ١٨٩٧م وأول سنة ١٩١١م يثبت الزواج فيها بالبينة وسائر طرق الإثبات في الفقه الحنفي، إذا كانت الدعوى في حياة الزوجين، فإن كانت بعد وفاة أحدهما، فلابد لسماع الدعوى عند الإنكار من أن يكون لدى المدعى أوراق خالية من شبهة التصنع تدل على الزواج، لأن لائحة سنة ١٨٩٧م أجازت سماع هذه الدعاوى عند الإنكار على هذا الشكل، فبقيت تلك الإجازة إلى أن جاءت لائحة سنة ١٩١٠م.

٣- **المدة بين أول سنة ١٩١١م وآخر يوليو سنة ١٩٣١م** وفي حوادث الزواج التي كانت بين أول سنة ١٩١١م وآخر يوليو سنة ١٩٣١م يثبت الزواج عند الإنكار بالبينة وسائر طرق الاثبات في المذهب الحنفي فتسمع البينات وتوجه اليمين

عند العجز في حياة الزوجين . وإذا كانت الدعوى بعد وفاة أحدهما فلا تسمع الدعوى عند الإنكار، إلا إذا كانت ثابتة بأوراق رسمية، أو بأوراق كانت مكتوبة كلها بخط المتوفي وعليها إمضاؤه، وذلك لأن لائحة سنة ١٩١٠م أجازت سماع دعاوى الزواج المستوفية لذلك الشكل، فبقى ذلك الحق لمن كان زواجهم سابقا على لائحة سنة ١٩٣١م .

٤- **المدة من أول أغسطس ١٩٣١م**، وحوادث الزواج الواقعة من أول أغسطس ١٩٣١م فهي خاضعة للمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١م نص الفقرة الرابعة من المادة ٩٩ منه تقضى بألا تسمع عند الإنكار دعوى الزوجية أو الإقرار بها إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة رسمية في الحوادث التالية لصدورها .ويفهم من هذا النص أن دعوى الزواج لا تثبت بعد آخر يوليو سنة ١٩٣١م إلا بوثيقة رسمية صادرة عن موظف مختص لتوثيق عقد الزواج، أو يقربها المدعى عليه في مجلس القضاء، فإن كان الاقرار سابقا عليه فلابد من إثباته بوثيقة رسمية سواء كانت دعوى زوجية مجردة أم في ضمن حق آخر، كنفقة أو طاعة أو ميراث .

دليل هذا المنع :

وقد بني ذلك المنع على القاعدة الشرعية التي تنص على أن لولي الأمر حق تخصيص القضاء بالزمان والمكان والحادثة والشخص، والقاعدة التي تنص على أن: لولي الأمر أن يأمر بالمباح إذا كان فيه مصلحة كما أن صحابة رسول الله ﷺ منعوا عن مباح زجراً وتوبيخاً؛ لأنه يؤدي بالناس إلى خلاف الحقيقة فيقع الناس في المفاسد لأجله، كما حكموا في الحوادث الجديدة والمشكلات الحديثة لمطلق المصلحة.

ومما لا شك فإن أمر الفضائل والرذائل دقيق جداً، ولو ترك مقياسهما للإنسان لا تسع المجال للهوى، وانقلب الخير شراً، والشر خيراً، كما في الحضارة الغربية، فإنها جعلت مناط الخير والشر مبنياً على الاختيار الفردي أو الجماعي،

وهو مقياس يتغير دائما، فالخير في الصباح يتحول إلى شر في المساء، ويتحول الشر في المساء إلى خير في الصباح.

وهاهم أصحاب رسول الله ﷺ كانوا واقفين على أسرار الشريعة ومقاصدها، وناظرين إلى مجموع الشريعة في ميادينها العامة، وقواعدها، لا إلى النصوص الجزئية مفككة، ولهذا لا يمكن أن يقال إنهم رجحوا الاجتهاد والرأي بإزاء النص، بل رجحوا روح النص وأصوله على ظاهره، وفروعه، فنجد في خلافة عمر ﷺ أمثلة كثيرة للسياسة الشرعية وتقديم النص وتأخيره وتخصيصه وتعيين محله، وترك لظاهرة وزيادة على النص، وهو مجتهد في تعرف الحكمة ومعرفة المصلحة التي نزلت بها الآية، ويأخذ بالروح والأصول والقواعد العامة، ومن هذه الأمثلة .

منع المسلمين من النكاح بالكتابيات وقد عدها الله من الحلائل، وألزم عمر الطلقات الثلاث في دفعة واحدة، وقد كان الطلاق الثلاث دفعة واحدة يعد واحدة في عهد رسول الله ﷺ وخلافة أبي بكر، وسنتين من خلافة عمر، كما وضع الديوان وغير ذلك كثير .

كل هذه الأعمال التي عملها صحابة رسول الله ﷺ إزاء تأخير النص وتقديمه، وتخصيصه وتغيير محله، تجيز لولي الأمر أن يقيد بعض العقود- وخاصة عقد الزواج- بما يراه يحقق مصلحة الناس، وذلك طبقا للقاعدة التي تقول: أينما وجدت المصلحة فثم شرع الله، ومما لاشك فيه أن توثيق عقد الزواج فيه تحقيق للمصلحة وحفظ للحقوق وحماية للنسل خاصة في هذا الزمان.

الحكمة من اشتراط القانون توثيق عقد الزواج :

والذي دعا المشرع إلى إصدار هذا التشريع ما أثبتته الحوادث من أن بعض من لاخلاق لهم عمد إلى ادعاء الزوجية من بعض الأحياء أو الأموات، ورفع

الدعاوى بها أمام القضاء كيداً تشهيراً أو طلبا للمال، اعتماداً على إثبات الزوجية بشهادة الشهود، وسهولتها، من فاسدي الذمم، وشاهدي الزور.

ولعل خير ما يوضح الحكمة من اشتراط هذا القانون توثيق عقد الزواج ما جاء بالمذكرة الإيضاحية لهذا القانون، ومن نصها ما يلي:

من القواعد الشرعية أن القضاء يتخصص بالزمان والمكان والحوادث والأشخاص وإن لولي الأمر أن يمنع قضاته عن سماع بعض الدعاوى، وأن يقيد السماع بما يراه من القيود تبعا لأحوال الزمان وحاجة الناس، وصيانة الحقوق من العبث والضياع.

وقد درج الفقهاء من سالف العصور على ذلك، وأقروا هذا المبدأ في أحكام كثيرة واشتملت لائحتا سنة ١٨٩٧م ١٩١٠م المحاكم الشرعية على كثير من مواد التخصيص وخاصة فيما يتعلق بدعاوى الزوجية والطلاق والإقرار بهما، وألف الناس هذه القيود الواردة بهما واطمأنوا إليها، بعد ما تبين مالها من عظيم الأثر في صيانة حقوق الأسرة إلا أن الحوادث قد دلت على أن عقد الزواج وهو أساس رابطة الأسرة لا يزال في حاجة إلى الصيانة والاحتياط في أمره، فقد يتفق اثنان على الزواج بدون وثيقة، ثم يجحده أحدهما، ويعجز الأخر عن إثباته أمام القضاء، وقد يدعي بعض ذوي الأغراض الزوجية زوراً وبهتاناً، أو نكاية وتشهيراً أو ابتغاء غرض آخر اعتماداً على سهولة إثباتها بالشهود، وخصوصاً أن الفقه يجيز الشهادة بالتسامح في الزواج، وقد تدعي الزوجية بورقة عرفية إن ثبتت صحتها مرة لا تثبت مراراً، وما كان لشيء من ذلك أن يقع لو أثبت هذا العقد بوثيقة رسمية، كما في عقود الرهن، وهي أقل منه شأناً، وهو أعظم خطراً، فحملاً للناس على ذلك وإظهاراً لشرف هذا العقد، وتقديساً له عن الجحود والإنكار، ومنعا لهذه المفاسد العديدة زيدت الفقرة الرابعة في المادة ٩٩.

وبذلك أصبحت دعاوى الزوجية أو الإقرار بها لا تسمع عند الإنكار من أول أغسطس سنة ١٩٣١م بدون وثيقة رسمية في حالة حياة الزوجين أو بعد الوفاة ووثيقة الزواج الرسمية هي التي تصدر من موظف مختص بمقتضى وظيفته بإصدارها طبقا للمادة ٢٣٢ كالقاضي والمأذون في داخل القطر وكالقنصل في خارجه.

وظاهر أن هذا المنع لا تأثير له شرعاً في دعاوى النسب، بل هي باقية على حكمها المقرر كما كانت باقية عليه رغما من التعديل الخاص بدعوى الزوجية – في المادة ١٥١ من اللائحة القديمة.

ولا شك أن جميع القيود الخاصة بتوثيق عقد الزواج، وتحديد سن الزواج بالنسبة للفتى والفتاة من حيث الحد الأدنى، وقيود القانون الخاصة بزواج المصريات من عرب أو أجانب، كل هذه القيود – من وجهة نظر البحث – ملائمة وموافقة للشريعة الإسلامية في جوهرها وأهدافها، وجوهر الزواج ومقاصده، فلا يجوز مخالفتها، ومن يحتال عليها فإنه آثم ومرتكب لخطأ ومعاقب عند الله، وعلى ولاة الأمور بالدولة أن يصدروا من التعاذير والعقوبات ما يردع كل من تسول له نفسه، فيحتال على كل هذه الإجراءات والقيود، والتي هي في الأصل ضمان لحقوق المرأة وكرامتها، والتي تحقق أهداف الشريعة الإسلامية، من بناء أسرة قوية متينة متماسكة حتى يكون المجتمع قويا متماسكا، تربطه روابط الألفة والمحبة .

يقول ابن القيم : " وشرط في النكاح شروطا زائدة على مجرد العقد، فقطع عنه شبه بعض أنواع السفاح به كاشتراط إعلانه، إما بالشهادة أو بترك الكتمان أوبهما، واشترط الولي، ومنع المرأة أن تليه، وندب إلى إظهاره، حتى استحب فيه الدف، والصوت، والوليمة وأوجب فيه المهر، ومنع هبة المرأة نفسها لغير النبي ﷺ وسر ذلك أن في ضد ذلك والإخلال به ذريعة إلى وقوع السفاح بصورة النكاح، كما

في الأثر " إن الزانية هي التي تزوج نفسها " فإنه لا تشاء زانية تقول : زوجتك نفسي بكذا : سرا من وليها، بغير شهود ولا إعلان ولا وليمة ولا دف ولا صوت إلا فعلت، ومعلوم قطعا أن مفسدة الزنى لا تنتفي بقولها، أنكحتك نفسى، أو زوجتك نفسي أو أبحتك مني كذا وكذا، فلو انتفت مفسدة الزنى بذلك لكان هذا من أيسر الأمور عليها وعلى الرجل.

فعظم الشارع أمر هذا العقد، وسد الذريعة إلى مشابهة الزنى بكل طريق، ثم أكد ذلك بأن جعل له حريما من العدة يزيد على مقدار الاستبراء، وأثبت له أحكاما من المصاهرة وحرمتها ومن التوارث، ولهذا كان الراجح في الدليل: أن الزنى لا يثبت حرمة المصاهرة، كما لا يثبت التوارث والنفقة وحقوق الزوجية، ولا يثبت به النسب ولا العدة على الصحيح، وإنما تستبرأ بحيضة ليعلم براءة رحمها و لا يقع فيه طلاق ولا ظهار ولا إيلا ء و لا يثبت المحرمية بينه وبين أمها وإبنتها فلا تثبت حرمة المصاهرة ولا تحريمها، فإن الشارع جعل وصلة الصهر فيه مع وصلة النسب، وجمع بينهما في قوله " فجعله نسبا وصهرا "، فإذا انتفت وصلة النسب فيه انتفت وصلة الصهر.

ثانيا – صور الزواج العرفي وأحكامه :

١– زواج طلبة الجامعة :

وهذا الزواج من أسوأ صور الزواج العرفي»[١] حيث يلجأ الطلاب إلى الزواج العرفي نتيجة الفورة العاطفية التي يمرون بها في هذه السن، والتي سرعان ما تزول ويصبح الخاسر في هذه الزيجة هي الفتاة.

١– حيث يقف الطالب مع زميلته– التي هي في أبهى صورة لها مخالفة بذلك شرع دينها في الحجاب والاحتشام– ويتبادلا أطراف الحديث والاستظراف والدلال، ولما كان قلب المرأة – كما يقولون – جيتارة، يوهب لمن يعزف عليه، فإنها تعجب بزميلها وتتعلق به، وكما زادت=

حيث تجد الطالب يريد أن يروي ظمأه فيحتال على زميلته ويمكر بها ثم لا يلبثا أن يكتبا ورقة ويشهد عليها اثنان من زملائهما أو اثنان من أصدقاء الزميل ويقع المحظور وهو ما يسمونه الزواج العرفي، وما هو زواج ولا عرفي، ولكنه زنا وساء سبيلا .

وحكم هذا النوع من الزواج أنه حرام وباطل، للأدلة الآتية :

إن هذا الزواج يخلو من الولي والذي هو ركن عند المالكية وشرط صحة عند غيرهم – كما ذكرنا– ألم نقرأ قول الرسول ﷺ " لا نكاح إلا بولي " وقوله ﷺ : " الزانية هي التي تزوج نفسها ".

إن الشهود في هذا الزواج ليسوا شهود عدول فأغلب هؤلاء الطلاب والأصدقاء الذين يشهدون على مثل هذا الزواج لا خلاق لهم ولا مروءة عندهم ولا التزام بحدود الشرع، إنهم أقل ما يوصفون به أنهم فساق، ومن شروط الشهود في عقد الزواج أن يكونوا عدولا، وقد أكد النبي ﷺ على العدالة في الشهادة حيث قال : " لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل " فأين العدالة فيمن يشهد على عقد لا يرضاه لأخته ولا لقريبته، ثم إن هذا الزواج فيه كتمان وعدم إعلان، كما أن في مضمونه توصية للشهود بالكتمان، وقد سبق أن كتمان الزواج والتوصية بعدم إعلانه حرام ومبطل للزواج، كما أن هذا الزواج فيه مخالفة صريحة لولي الأمر، ومخالفة ولي

= الرغبة وتمكن الهوى غاب العقل، وضعف تحكمه في تصرفات الشخص، ألم يقل النبي ﷺ : " لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن " أي وهو عاقل، بمعنى أنه يكون تحت تصرف الرغبة والهوى الطائش الذى يتحكم فيه ويجعله مسلوب الإرادة، ولطالما انقاد أو انقادت إلى تصرف رغباته ونزواته إلى أن توصله إلى هذا الحد– الزواج العرفي– دون أن يدرك ما يترتب على ذلك من مآس ومضار في مستقبل حياته.

الأمر هنا تتمثل في عدم الالتزام بما نص عليه القانون من توثيق عقد الزواج، كما سبق أن بينا عند الحديث عن الفقرة الرابعة من نص المادة ٩٩ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١م، ومخالفة ولي الأمر فيما هو طاعة حرام.

كما أن هذا الزواج فيه ضياع لحق المرأة حيث نص القانون على عدم سماع دعوى الزوجية فيما يخص النفقة والسكنى والميراث والمهر، وفي ضياع حقوق المرأة مخافة صريحة للشريعة الإسلامية التي حرصت على حفظ الحقوق.

قال ﷺ : " لا ضرر ولا ضرار " فلا تضر نفسك ولا تضر غيرك ولا تقابل الضرر بضرر مثله بل يجب على المسلم أن يكون في المرتبة العليا، والفتاة التي تزوج نفسها زواجا عرفيا تضر بنفسها حيث تعرض حقوقها للضياع إذ أنكر الزوج العلاقة الزوجية، كما أن فيه ضرر من الزوج لزوجته عند إنكاره وبذلك يحصل الضرر والضرار المنهي عنه في الحديث وسواء كان الضرر يقينا أو احتمالا لأن الحديث نهى عن الضرر اليقيني والاحتمالي وفي إقدام الفتاة على الزواج العرفي ضرر احتمالي وهو يحصل عند إنكار الزوج العلاقة الزوجية.

كما أن هذا الزواج في أغلبه يشبه نكاح الشغار المنهي عنه، والذي يخلو من المهر، فأين المهر الذي يقدمه طالب الجامعة لزميلته من إعداد مسكن للزوجية وجهاز مما تعارفه الناس في أيامنا كل بحسب حاله، ومن القواعد الفقهية العادة محكمة بمعنى أن ما تعارفه الناس واعتادوه ينزل منزلة الأحكام الشرعية في وجوب العمل بها ما لم تكن هذه العادات أو الأعراف مخالفة لنص صحيح وصريح في الشرع الحكيم.

كما أن هذا الزواج يخلو غالبا من الكفاءة، وهي شرط في الزواج وإلا فما يمنع الشاب من التقدم لولي أمر الفتاة لخطبة الفتاة والارتباط بها إلا لأنه يعلم أنهم سيرفضونه لعدم الكفاءة، وذلك لقوله ﷺ " لا يزوج النساء إلا الأولياء ولا يزوجوهن

إلا من الأكفاء ". والذي هو شرط الإمام أبي حنيفة أيضا حتى في حالة زواج المرأة نفسها.

٢- زواج ذي المكانة الاجتماعية بمن هي أقل منه في المستوى الاجتماعي:

وذلك مثل : زواج رب البيت بخادمته، أو زواج الطبيب من الممرضة، أو زواج رب العمل من سكرتيرته.

وحكم هذا النوع من الزواج العرفي باطل أيضا، للأدلة الآتية :

أ- الغرض من الزواج في الإسلام هو السكن والمودة والرحمة وتكوين الأسرة، وهذا النوع من الزواج لا يحقق هذه المقاصد السامية، لأنه لو كان الغرض منه تحقيق كل هذه الأمور لوثق هذا العقد، ومن المعلوم أن المانع من توثيق مثل هذا العقد هو إما لأسباب أدبية فخوف ذو المكانة الاجتماعية على مكانته من إعلان زواجه وتوثيقه، وإما ما اشترطه القانون من حق المرأة الأولى إذا تزوج عليها زوجها أن تطلب الطلاق، لأن في زواجه من أخرى- كما ذكر القانون- ضرر بها، ونتمنى أن تلغى هذه المادة من القانون، حتى يمكن التغلب على سبب من أسباب الزواج العرفي، ولو طبقنا قاعدة " ارتكاب أخف الضررين ". لعلمنا أن ضرر الزوجة الأولى من زواج زوجها عليها أخف كثيراً جداً من أن يلجأ زوجها إلى الزواج العرفي وما يترتب عليه من آثار اجتماعية ضارة بالمجتمع كله.

ب- أن هذا الزواج يكون منطويا على السرية وعدم الإعلان وقد سبق أن بيّن البحث أن الزواج السري حرام، بل هو زنا خاصة إذا كان فيه توصية للشهود بالكتمان .

ج- يمكن القول بالطعن في شهود هذا الزواج لأنهم غالبا ما يكونون من مستخدمي رجل الأعمال وطوع أمره وقد يكون بعضهم على استعداد لتغيير شهادته

حسب طلب مستخدمه، حتى لا يتعرض للفصل إن خالفه، وكم منهم يصدق عليه قول الله تعالى : "كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم ....."

د- هذا النوع من الزواج يمكن قياسه على زواج المتعة المحرم شرعاً، وذلك لوجه الشبه الكبير بينهما من حيث استغلال رجل الأعمال أو غيره لسكرتيرته أو مستخدمته والضغط عليها للزواج منها في السر بقصد الاستمتاع فقط، حتى إذا حملت تنكر لها وطردها من عمله شر طردة .

هـ- هذا النوع من الزواج يشبه إلى حد كبير زواج التحليل المنهي عنه، حيث يخلو كل من النوعين في هذا الزواج من مقاصد الزواج والتي هي التناسل وتكوين الأسرة وعمارة الأرض، بل الغرض مادي فقط، ففي زواج التحليل غالبا ما يحصل الرجل على مقابل مادي، وفي هذه الصورة يكون غرض المرأة أيضا هو المقابل المادي فقط وليس تكوين الأسرة .

و- في هذا النوع من الزواج- مثل جميع صور الزواج العرفي فيه مخالفة لولي الأمر، والقرآن أمر بطاعة ولي الأمر فيما فيه طاعة، ويحقق مصلحة، كما أن فيه تعريضاً لحقوق الزوجة للضياع، والمحافظة على الحقوق أمر مطالب به في الشريعة الإسلامية .

٣- زواج بعض السياح العرب في الفنادق والشقق المفروشة :

وتتمثل هذه الصورة في أن يأتي الرجل العربي إلى مصر ويطلب الزواج من فتاة ويحضر المحامي ويأتي بعقد صوري، ثم تظل معه الفتاة لمدة شهر أو أقل أو أكثر وبعدها يغادر البلاد تاركا إياها بلا نفقة ولا سكن .

وحكم هذا النوع من الزواج حرام، لأن العبرة في العقود للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني، وهذا النوع من الزواج لا يقصد منه سوى الاستمتاع فقط لمدة

معلومة تكون في نية الزوج فقط، هذا علاوة على التزوير الذي يحدث غالبا من بعضهم في الأوراق التي كتبها ووقع عليها، مما يوقع بعضهم تحت طائلة القانون .

إن هذا النوع من الزواج لهو الزواج بنية الطلاق، والذى بينا النهي عنه بل هو أشد نهيا من الزواج المؤقت، حيث وضوح النية في الزواج المؤقت وخفائها في هذا النوع من الزواج.

إن كثيرا من زواج العرب والأجانب من بعض المصريات لهو زواج المتعة المحرم بعينه، بل هو الزنا بعينه، وإلا فليأت القارئ الكريم بالفرق بين زواج المتعة المحرم شرعا، وزواج بعض العرب من المصرية لمدة شهر أو مدة إقامته بمصر وتركها تجر أذيال الخيبة والعار، حيث تذهب بعد سفره إلى سفارته، وتطالب بالنفقة وحقوق الزوجية فيتبين في بعض الأحيان أنه ليس اسمه، وأنها مؤامرة بينه وبين المحامي حيكت ببراعة لتحليل الحرام والتحايل على القانون، وما أحلت الحرام ولكنها تحايلت على القانون والحساب عند الله باق لهم في الدنيا والآخرة هم ولمن سهل لهم طريق الزواج، ولمن زوجوهم وغرر بوليدته حتى رضيت أن تكون زوجة بمثل هذه الطريقة، لأنه أين حقوق الزوجية في مثل هذا الزواج من نفقة وسكن وأين المودة والرحمة وأين النسب والصهر المفترض من الزواج.

لذلك فإنني أنبه إلى ضرورة اتباع القيود التي تفرضها الدولة على الأجنبي الذي يريد التزوج بمصرية والتي منها :

١- ضرورة حضور الأجنبي بنفسه وليس وكيلا عنه كما كان يحدث من قبل.

٢- ضرورة حضور الزوجة شخصيا عملية توثيق الزواج، وتأكد الموثق قبل إجراء الزواج من رضاء الزوجة.

٣- ألا يزيد فارق السن بين الزوجة المصرية وزوجها الأجنبي عن ٢٥ عاما بما يطمئن من أن عملية الزواج ليست في حقيقتها صفقة أساسها الفلوس.

٤- أن تقدم سفارة الزوج الأجنبي شهادات موثقة بحالة الزوج الصحية والمادية والاجتماعية، وبحيث يمكن في حالة وجود تزوير في البيانات المقدمة من الزوج مقاضاة السفارة.

٥- إلزام الزوج الراغب في الزواج بمصرية بأن يقدم لها وديعة مالية لا تقل عن ٢٥ ألف جنيه يتم وضعها باسم الزوجة قبل عقد الزواج في أحد البنوك المصرية ولا يجوز لغير الزوجة صرفها.

هذه هي الضوابط الخمسة التي تضمنها القرار الجديد لوزير العدل - والتي يؤيدها البحث بشدة - وهي كما هو واضح تحمي عمليات الزواج التي كانت تحدث بالآلاف حتى تحولت إلى تجارة، لايهم أسرة الفتاة سوى قبض الثمن، ثم ترك الفتاة بعد ذلك لحظها المجهول ورحلة العذاب التي ستقطعها كما قطعتها آلاف أخريات .

ومن الممكن برغم هذه الضوابط أن يتم التحايل بالاتفاق بين أسرة الفتاة وراغب الزواج، ولكن على الفتاة هنا أن تتحمل المسئولية، ويكفي أن الدولة من ناحيتها قد وضعت كل الشروط التي تحمي حقوق بناتها، فإذا جاءت واحدة وفرطت في حقوقها فليس لها أن تلوم بعد ذلك إلا نفسها [١].

٤- زواج من مات زوجها ولها منه معاش :

وصورة هذا الزواج أن تكون الزوجة مستحقة لمعاش من زوجها الأول، وتريد أن تحتفظ به لأنه يسقط بالزواج بعده إن وثق، أو تكون مستحقة لمعونة أو متمتعة بامتيازات ما دامت غير متزوجة، كأن تكون حاضنة لأولادها تتمتع بالسكن وأجر الحضانة ووجود أولادها معها، ولو تزوجت زواجا موثقا من غير محرم لهؤلاء الأولاد سقط ما كانت تتمتع به.

١- صلاح منتصر جريدة الأهرام ١٢/٩/١٩٩٩م.

ورغم أن هذه الصورة صحيحة على افتراض أن الزواج فيها تم بولي وبشهود عدول ومهر قد يكون مهر مثلها، إلا أن هذا الزواج رغم توافر أركانه وشروطه، فإنه ممنوع للآثار التي لا يقرها الشرع، ومنها استيلاء صاحبة المعاش أو المتمتعة بامتيازات أو معونات أو حقوق على غير حقها الذي لا تستحقه بالزواج، ومعلوم أن أخذ ما ليس بحق حرام، فهو أكل للأموال بالباطل، وظلم لمن يدفع هذا الحق، أو لمن ضاع عليه حق بسبب مزاحمة الزوجة له، وكل ذلك حرام.

ومنها تعريض حقها أو حقه من الميراث للضياع، حيث لا تسمع الدعوى بدون وثيقة رسمية، وكذلك حقها في النفقة على الزوج إذا هجرها، وكذلك في الطلاق إذا ضارها، وفي الزواج من غيره إذا لم يطلقها، وفي غير ذلك من الحقوق التي تختلف النظم في وسائل إثباتها وسماع الدعوى من أجلها.

ومن أجل هذه الآثار يكون الزواج العرفي الذي لم يوثق في هذه الصورة ممنوعا، على الرغم من صحة المعاشرة الجنسية إن كان مستوفيا لأركانه وشروطه، فقد يكون الشئ صحيحا ومع ذلك يكون حراما، كالصلاة في ثوب مغصوب، والحج من مال حرام.

٥- زواج الفتاة الصغيرة والتي لم تبلغ الثامنة عشرة من عمرها :

صورة هذا الزواج : أن يتقدم شاب للارتباط بفتاة صغيرة لم تتجاوز الثامنة عشرة من عمرها، ويوافق أهلها، ويدفع المهر ويتم الإعلان، ويذهبون إلى المأذون الشرعي فيطالبهم بشهادة تسنين، وقد يرفض الأطباء، والشاب في عجلة من أمره فيلجأ بعض المأذونين إلى كتابة ورقة عرفية تبقى عنده أو عندهم، ويوعدهم بأن يأتي بوثيقة الزواج الرسمية، بعد مدة يقررها تكون فيه الفتاة قد بلغت السن القانونية ويوافق الأهل والزوج ويتم الزواج.

وحكم هذا الزواج أنه صحيح ورغم صحته إلا أنه ممنوع أيضا، لأن الأعمار بيد الله، وقد يموت الزوج أو الزوجة ولا يستطيع الطرف الآخر أن يحصل على حقه من ميراث أو غيره، أو قد لا يوفق الزواج في بداياته، فيضيع حق الزوجة في النفقة أو الطلاق، كما أن فيه مخالفة لولي الأمر الذي تجب طاعته فيما فيه مصلحة، ولا شك أن التبعة والذنب في ذلك يتحمله المأذون – الذي لا ضمير له– حيث عرض حقوق الزوجية للخطر، وهذا يحدث أحيانا في الريف.

نخلص مما سبق أن الزواج العرفي في كل صوره السابقة محرم ومنهي عنه لأنه إما أن يتم بلا ولي، وعرفنا أن الزواج بلا ولي باطل كما ذهب إلى ذلك جمهور الفقهاء، كما أنه فيه تعريض بضياع حقوق المرأة وهو محرم شرعا، وفيه أيضا مخالفة لولي الأمر في أمر طاعة، ومخالفة ولي الأمر فيما فيه طاعة ومصلحة معصية يجب الإقلاع عنها.

كما أنه يتم غالبا في السر ونكاح السر حرام، بجانب أن بعض صوره تشبه نكاح المتعة المحرم شرعا ونكاح الشغار الباطل أيضا، كذلك النكاح المنوي فيه الطلاق بعد مدة والمنهي عنه كذلك .

كما أنه يخلو من مقاصد الزواج وهي السكن والمودة وتنشئة الأجيال والبنين والحفدة، وحيث إن من يفعله ما قصد إلا اللذة والشهوة فقط، ولا فرق بين هذا الزواج وبين الزنا المحرم شرعا إلا اختلافا يسيرا يسقط الحد ولا يمنع الحرمة والنهي والإبطال له.

وفي وجهة نظري أرى أن الزواج العرفي ما هو إلا حيلة ومكر وخداع يتضمن تحليل ما حرم الله، وإسقاط ما فرضه ومضادته في أمره ونهيه، وهو من الرأي الباطل الذي اتفق أهل السلف على ذمه.

قال الإمام أحمد : لا يجوز شيء من الحيل في إبطال حق مسلم، و أليس في هذا الزواج المسمى بالعرفي إبطال حق مسلم، وما هو بزواج ولا عرفي في وجهة نظر البحث.

يقول الله تبارك وتعالى : " إن المنافقين يخادعون الله وهو خادعهم ". ويقول: " ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين يخادعون الله والذين آمنوا وما يخدعون إلا أنفسهم وما يشعرون ".

والمخادعة هي الاحتيال والمراوغة لإظهار الخير (الزواج) مع إبطان خلافه (الزنا) ليحصل مقصود المخادع وهو الاستمتاع بالمرأة مع ضياع وعدم ضمان حقوقها.

فلو قال قائل : " آمنت " مظهراً لهذا الكلمة، غير مريد حقيقتها المرعية المطلوبة شرعا، بل مريد لحكمها وثمرتها فقط أليس مخادعا؟ وكذلك لو قال: بعت واشتريت ونكحت وآجرت غير مريد لحقائقها الشرعية المطلوبة منها شرعا، بل مريد لأمور أخرى غير ما شرعت له، أو ضد ما شرعت له، فإنه يكون مخادعا، ذاك مخادع في أصل الإيمان، وهذا مخادع في أعماله وشرائعه.

فالمحرم : أن يقصد بالعقود الشرعية غير ما شرعها الله تعالى ورسوله له : فيصير مخادعا لله تعالى ورسولهﷺ كائد لدينة، ماكرا، فإن مقصود حصول الشيء الذي حرمه الله تعالى ورسوله بتلك الحيلة، وإسقاط الذي أوجبه بتلك الحيلة أيضا . وفي الزواج العرفي قصد لهذا العقد الشرعي غير ما شرع الله ورسوله.

إن المحافظة على الأعراض والنساء مما امتاز به المسلمون على غيرهم فلماذا يضيعون ما امتازوا به على غيرهم بمسميات لا تطابق الواقع، ولا توافق إلا مراد الأشرار ونيات الظلمة الفجار.

إن من يتزوج المرأة بعقد عرفي هل يرضاه لأخته أو لابنته ؟ فلماذا يرضاه على أخت أو بنت أخيه المسلم وهو شاهد أو زوج !!.

ألم يقل النبي ﷺ " أحب لأخيك ما تحب لنفسك ". فهل تحب لأختك أو ابنتك هذا ؟!!.

فلماذا تتزوج أو تشهد على ورقة تسمى زوراً زواجا عرفيا؟.

المبحث الثالث

الحكم إذا وقع الزواج العرفي وآثاره وطرق الوقاية منه

أولا – حكم الزواج الفاسد :

علمنا مما تقدم أن الزواج العرفي فاسد وممنوع شرعا، فما الحكم الشرعي لهذا الزواج إذا تم؟

جاء في المغني لابن قدامة: وإذا تزوجت المرأة تزويجاً فاسداً لم يجز تزويجها بغير من تزوجها حتى يطلقها أو يفسخ نكاحها، وإذا امتنع من طلاقها فسخ الحاكم نكاحه، نص عليه أحمد، وقال الشافعي، لا حاجة إلى فسخ ولا طلاق، لأنه نكاح غير منعقد أشبه النكاح في العدة.

ويرى الحنابلة : بأن المرأة إذا زوجت بآخر قبل التفريق لم يصح الثاني أيضا، ولم يجز تزويجها الثالث حتى يطلق الأولان أو يفسخ نكاحهما، ومتى فرق بينهما قبل الدخول فلا مهر لها، لأنه عقد فاسد لم يتصل به قبض، فلم يجب به عوض كالبيع الفاسد، وإن كان التفريق بعد الدخول فلها المهر لقولهﷺ : " فلها المهر بما استحل من فرجها". وإن تكرر الوطء فالمهر واحد للحديث، ولأنه إصابة في عقد فاسد فأشبه الإصابة في عقد صحيح.

والواجب لها مهر مثلها، وهذا مذهب الشافعي ورواية عن الإمام أحمد، وفي رأي آخر لأحمد أن لها المسمى؛ لأن في بعض ألفاظ حديث عائشة " ولها الذي أعطاها بما أصاب منها".

وقال أبو حنيفة : الواجب الأقل من المسمى أو مهر المثل، لأنها إن رضيت بدون مهر مثلها فليس لها أكثر منه كالعقد الصحيح، وإن كان المسمى أكثر لم يجب الزائدة لأنه بغير عقد صحيح.

وحجة الحنابلة في وجوب مهر المثل، وليس الأقل من المسمى أو مهر المثل كما قال به الحنفية، هو قول النبيﷺ : " فلها المهر بما استحل من فرجها" فجعل المهر المميز بالإصابة والإصابة إنما توجب مهر المثل، ولأن العقد ليس بموجب بدليل الخبر وأنه لو طلقها قبل مسها لم يكن لها شئ، وإذا لم يكن موجبا كان وجوده كعدمه، وبقي الوطء بمفرده فأوجب مهر المثل كوطء الشبهة، ولأن التسمية لو فسدت لوجب مهر المثل، فإذا فسد العقد من أصله كان أولى، وقول أبي حنيفة أنها رضيت بدون صداقها، إنما يصح إذا كان العقد هو الموجب، وقد بينا أنه إنما يجب بالإصابة فيجب مهر المثل كاملا كوطء الشبهة.

ولا يجب لها بالخلوة شيء في قول أكثر أهل العلم، لأن النبيﷺ جعل لها المهر بما استحل من فرجها يعنى أصاب ولم يصبها، أما الإمام أحمد فيرى أن المهر يستقر لها بالخلوة قياسا على العقد الصحيح، وبناء على أن الواجب المسمى بالعقد.

ولا حد في الوطء في النكاح الفاسد سواء اعتقد حله أو حرمته. وعن أحمد ما يدل على أنه يجب الحد بالوطء في النكاح بلا ولي إذا اعتقد حرمته، وهو اختيار السمرقندي من أصحاب الشافعي، لما رواه الدار قطني بإسناده عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : " لا تزوج المرأة المرأة ولا تزوج المرأة نفسها ". إن الزانية هي التي تزوج نفسها ". وقال الشعبي : ما كان أحد من أصحاب النبي ﷺ أشد في النكاح بغير ولي من علي ﷺ كان يضرب فيه، وروي أيضا عن عكرمة بن خالد أن الطريق جمعت ركبا فيه امرأة ثيب فخطبها رجل فأنكحها رجل وهو غير ولي بصداق وشهود، فلما قدموا على عمر ﷺ رفع إليه أمرها ففرق بينهما وجلد الناكح والمنكح.

وحجة من يرى عدم الجلد في الوطء في النكاح الفاسد أن هذا مختلف في إباحته فلم يجب به الحد كالنكاح بغير شهود، و لأن الحد يدرأ بالشبهات، والاختلاف

فيه أقوى الشبهات، وتسميتها زانية يجوز بدليل أنه سماها بذلك بمجرد العقد، وعمر جلدهما أدبا وتعزيرا، ولذلك جلد المنكح ولم يجلد المرأة، وجلدهما بمجرد العقد مع اعتقادهما حله.

وأما حديث علي وهو من أوجب الحد فيه، فإن علياً أشد الناس فيه، وقد انتهى الأمر إلى الجلد فدل على أن سائر الناس والصحابة لم يروا فيه جلداً، فإن قيل : فقد أوجبتم الحد على شارب النبيذ مع الاختلاف فيه، قلنا: هو مفارق لمسألتنا بدليل أنا نحد من اعتقد حله، ولأن يسير النبيذ يدعوا إلى كثير، المتفق على تحريمه، وهذا المختلف فيه يغني عن الزنا المجمع على تحريمه فافترقا.

ويقول ابن رشد: وأما حكم الأنكحة الفاسدة إذا وقعت فمنها ما اتفقوا على فسخه قبل الدخول وبعده، وهو ما كان منها فاسداً بإسقاط شرط متفق على وجوب صحة النكاح بوجوده، مثل أن ينكح محّرمة العين، ومنها ما اختلفوا فيه بحسب اختلافهم في ضعف علة الفساد وقوتها لما يرجع من الإخلال بشرط الصحة، ومالك في هذا الجنس– وذلك في الأكثر – يفسخه قبل الدخول ويثبته بعده، والأصل عنده أن لا يفسخ، ولكنه يحتاط بمنزلة ما يرى في كثير من البيع الفاسد أنه يفوت بحوالة الأسواق وغير ذلك، ويشبه أن تكون هذه عنده هي الأنكحة المكروهة، وإلا فلا وجه للفرق بين الدخول وعدم الدخول، والاضطراب في المذهب في هذا كثير، وكأن هذا راجع عنده إلى قوة دليل الفسخ وضعفه، فمتى كان الدليل عنده قويا فسخ قبله وبعده، ومتى كان ضعيفا فسخ قبل ولم يفسخ بعد، وسواء كان الدليل القوي متفقاً عليه، أو مختلفاً فيه، ومن قبل هذا أيضا اختلف المذهب في وقوع الميراث في الأنكحة الفاسدة إذا وقع الموت قبل الفسخ، وكذلك وقوع الطلاق فيه، فمرة اعتبر فيه الاختلاف والاتفاق، ومرة اعتبر الفسخ بعد الدخول أو عدمه.

فلو ضربنا مثلا بتزويج المرأة نفسها [أي بلا ولي] وهو من الأنكحة الفاسدة عند الإمام مالك، فإنا نراه يقول : إذا ثبت أن زوجت امرأة نفسها أو غيرها، فالنكاح فاسد لا يصح بوجه ويفسخ قبل الدخول وبعده. لأن منع ذلك لحق الله تعالى وفي كيفية فسخه روايتان.

أحدهما : بطلاق، لأنه نكاح مختلف فيه، فاحتيط بأن يكون فسخه طلاقاً.

والأخرى : أنه فسخ بغير طلاق، ولأن المقام عليه لو أراده غير مسوغ لها، فإن أدرك قبل الدخول وفسخ فلا مهر لأن النكاح الفاسد إذا فسخ قبل الدخول لم يجب به المهر، وإن لم يعلم إلا بعد الدخول لزم به المهر للاستمتاع، فإن كان قد سمي فالمسمى أولى من صداق المثل، خلافا لأبى حنيفة والشافعي، لقوله ﷺ : " أدوا العلائق، قيل وما العلائق؟ قال:ما تراضى عليه الأهلون ".وروي " فإن نكحت فلها مهرها المسمى "ولأن المقصد من النكاح المواصلة والمكارمة دون المتاجرة والمغابنة بخلاف البيوع، فإن لم يكن هناك مهر مسمى فصداق المثل، وحكمه في وجوب العدة ولحقوق النسب وتحريم المصاهرة حكم النكاح الصحيح.

وفي التوارث قبل الفسخ خلاف مبني على ما قدمناه من قوة دليل الفسخ وضعفه.

وخلاصة ما سبق أن الزواج العرفي زواج فاسد، ويأخذ حكم الزواج الفاسد وهو إن تم فإنه يفسخ قبل الدخول وبعده، وبعد الدخول يفسخ بطلاق وإن امتنع الزوج طلق عليه الحاكم، إلا أن يتراضى الزوجان والأهل [الأولياء] على توثيق العقد، ولا يحل لها أن تتزوج غيره إلا بعد التفريق بينها وبين زوجها، وإن كان التفريق بعد الدخول فإنه يحق لها المهر المسمى، فإن لم يكن المهر مسمى فإنه يحكم لها بمهر المثل، وإذا اختلى بها خلوة صحيحة فإنه يجب لها المهر، أما الخلوة في الزواج

الفاسد فلا شئ لها إلا إذا حدث وطء بالفعل، ولا حد على الزوج والزوجة إن حصل وطء في النكاح الفاسد؛ لأن العقد شبهة تدرأ الحد والحدود تدرأ بالشبهات.

أما بالنسبة للعدة والنسب وتحريم المصاهرة فحكمهما فيه حكم النكاح الصحيح، وأما حكم الميراث ففيه خلاف، ومن المعلوم أن القانون المصري يحرمها من الميراث والنفقة وجميع حقوقها المترتبة على عقد الزواج إلا لحوق النسب فقط فإنه يجوز لحوق النسب بوالده حتى في النكاح الفاسد.

ثانيا- الآثار الاجتماعية المترتبة على الزواج العرفي:

إن الزواج العرفي لا يرتب أي حق لأيٍ من الزوجين قبل الآخر، فلا يستطيع الزوج أن يطلب زوجته بأن ينذرها بالامتثال لطاعته، وإلا اعتبرت ناشزاً كما أنه في جميع الأحوال لا تستطيع الزوجة أن تطلب نفقة زوجية من زوجها، وكذلك لا تجب لها متعة إلا رضاء وليس قضاء، وكذلك لا يرث أحد الزوجين الآخر إذا أنكر الورثة هذا الزواج، أما إذا أجاز الورثة الزواج ولم ينكروه فيحق لها الميراث في زوجها، ويحق له الميراث في زوجته، وإذا أقر أحد الورثة الزوجية وأنكرها الآخر فإنه لا يحق لها الميراث في الجزء الخاص بالمنكر لها .

والخاسر الأكبر في الزواج العرفي هو الزوجة ذلك لأن الزوج عندما يقضي غرضه ويشبع رغبته منها يتركها ذليلة مهينة، لا حيلة لها تجاهه، ولا سلاح بيدها تحصل به على حقوقها، وما ضاع عليها من سنين حياتها، لأنها لا تستطيع أن تخبر أهلها بهذا العار الذي وصمتهم به، والفضيحة التي لوثت بها شرفهم، كما أنها لا تستطيع أن تلجأ إلى القضاء ولا أن تدنو من ساحته لطلب حقوقها كزوجة من مؤخر صداق- وعادة لا يكون لها ذلك – ونفقة ومتعة وما إلى ذلك، فهذه الحقوق كلها قد ضاعت عليها لأن دعواها لا تسمع لعدم توثيق زواجها طبقا للفقرة الرابعة من المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية، والتي تقضي بعدم سماع دعوى

الزوجية عند الإنكار إلا إذا كانت العلاقة الزوجية ثابتة بوثيقة رسمية، وهذا عن الأثر المادي المترتب على الزواج العرفي، والذي يترتب عليه قطع العلاقات بين الأسر وكثرة المشاحنات، وذلك لأن ضياع الحقوق يزرع الأحقاد والضغائن بين الناس، والسبب هو أن المشكلات المالية والاقتصادية هي أم المشكلات سواء بين الأسر أو المجتمعات.

أما عن الآثار الاجتماعية للزواج العرفي، فإن البحث قد ذكر أن الزواج الصحيح مبناه على السكن والمودة وإنجاب النسل والذرية، كما أخبر المولى ﷻ في كتابه الكريم، قال تعالى : " ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة " فأين السكن هنا في زواج يختفي فيه الزوجان عن أعين الناس كي يتقابلا، ويلتقيا في مكان سري خفية بعيداً عن الأهل كي يقضيا الشهوة الجنسية!! ما الفرق بين تصرفهما هذا وتصرف الزانيين؟ إنه هو بعينه ولا فرق، وأي مودة ورحمة هنا والزوج بهذه الورقة غير الموثقة يمتلك بها الزوجة ويمنعها من الزواج برجل آخر في العلن ؟ ولما يتقدم لها زوج آخر عن طريق الأهل ويرتضونه زوجا لابنتهم وهم لا يعلمون بخيبة أملها، بهذا الزواج السري، فإنها تكون أمام أحد خيارين كلاهما أمَرُ من الآخر: إما أن تقبل هذا الزوج خوفا من أهلها، وفي هذه الحالة سيظهر الأول الورقة العرفية ويفضح أمرها. وهذا سيجر عليها من أهلها ما لا تحمد عقباه، وإما أن ترفض كل زوج يتقدم لها وهي بهذا تظل طوال حياتها أسيرة ورقة سرية، وذليلة نزوة جنسية، فتكون بذلك معلقة، لا هي متزوجة ولا هي مطلقة، وحينئذ تعض أصابع الندم، وتتلوى حسرة ومرارة، نتيجة طيشها واستهتارها، وماذا يفيد الندم وقد نفذ السهم حلت الحقيقة والواقع محل الخيال والوهم، فيبقى الجرح نافذاً لا يندمل أبداً.

كما يلحق هذه الزوجة ضرر أشد عليها من ضياع حقوقها المالية، والتي سبق الإشارة إليها، وذلك عندما يحصل الزوج خلسة على الورقة الخاصة بها بطريقة أو بأخرى، ثم ينكر الزوجية، وهنا تكون الكارثة والمصيبة الطامة حينما تكون الزوجة حاملاً منه، ولا يوجد بيدها شئ يثبت زواجها منه البتة، ولا قيمة حينئذ لشهادة الشهود المجردة عن شئ مكتوب يثبت العلاقة الزوجية، فمن حق الزوج أن يخاصم الشهود ويكذبهم أو يشتري سكوتهم فيكون الحكم الوحيد لكل الناس على هذه المرأة أنها زانية، وأن الحمل من سفاح، وهنا قد يقتلها أبوها، أو يموت بسكتة قلبية حسرة وألماً، وما إلى ذلك من المآسي والأضرار التي تكون بحجم هذا الذنب الكبير والجرم الخطير، فضلا عن المعرة التي تلازم الأهل أجيالا وأجيال حتى السابع من الولد، بعد أن تمرغت أنف الأب في التراب، ووضعت رءوس الأخوة في الوحل.

هذا بجانب أنها عندما تحاول التخلص من الحمل فإنها تلجأ إلى الإجهاض والذى قد يكون فيه هلاكها كما أن فيه ارتكاب محرم وهو لأنه قتل نفس خاصة عندما يمضى شهور على حملها.

إن إباحة الزواج العرفي يضر بضابط النكاح الصحيح، بل يؤول الأمر إلى أن يزول النكاح الصحيح ويبقى الفاسد الموافق للزنا، وذلك لأنه يعود المنحرفون إلى الزنا– رجالا ونساء– إلا أنهم فلما يصلحون لأن يحيوا حياة زوجية صالحة، لأن هذا السلوك العملي الفاسد يبعث في نفوسهم سوء الدِخْلِة وفجور النظر العملي الفاسد وذواقية الطبع وتشرد الفكر، ويرى فيهم من تلوث العواطف وعدم ضبط الشهوات، ما هو أقتل من السم لتلك الصفات التي هي ضرورية للعلاقة الزوجية الصحيحة بين الرجل والمرأة، فهؤلاء إن ارتبطوا برابطة الزواج، فلن تتحقق بين الزوجين منهم تلك الصلة من حسن المعاملة والمحبة والوفاء والثقة والاعتماد، والموائمة والانسجام، التي تنتج نسلاً جيداً وتنشئ بيتاً معموراً بالراحة والسعادة ثم إن البيئة التي يكون فيها

الزنى هينا ميسوراً، لا يمكن أن تدوم فيها طريقة النكاح الصحيح، إذا ما بال الذين تتيسر لهم فرص قضاء الشهوات النفسية بدون أن يلزموا أنفسهم بتبعات، يتحملون أعباءها بعزمهم النكاح.

كما أن المرأة التي يتزوجها عرفيا رجل أناني مغرض ويصيرها إما لولد يتنكر له، تخيب حياتها وتفسد للأبد، وينصب عليها وابل من الذلة والنكبة والمقت العام، لا ينقطع عنها ما دامت حية.

إن الزواج العرفي هو في حقيقته نكاح سر، لأنه يتم في الخفاء، وما أشبه هذا الزواج بنكاح الخدن الذي كان معروفا في الجاهلية، وأبطله الإسلام، وهو أن يكون للمرأة خليل في السر يعاشرها معاشرة الأزواج، وهذا النوع من النكاح هو المذكور في قوله تعالى : " ولا متخذي أخدان " أي أصحاب وخلان، جاء في التفسير الكبير، قال الشعبي : الزنا ضربان: السفاح وهو الزنا على سبيل الإعلان، واتخاذ الخِدْنِ وهو الزنا في السر، والله تعالى حرمهما في هذه الآية وأباح التمتع بالمرأة على جهة الإحصان وهو التزوج.

والزواج العرفي هو هذا، ولا فرق غاية الأمر أن فاعليه قد تحايلوا على حله بحضور شاهدين، وورقة مهملة، ثم تكون المعاشرة سرية، ولا يكون الحرام حلالاً أبدا بهذا الزواج مهما تبجح فاعلوه وحبكوا من أجل الحيل.

ولما كان الزواج العرفي يشبه الزنا في أنه يتم في الخفاء ودون علم الأهل فإن آثار الزنا الاجتماعية والأخلاقية تنطبق عليه فبدلاً من أن ينتج عن الزواج الصحيح صلات وقرابات، وناس تنتمي إليهم وناس ينتمون إليك، ومودة ورحمة، فإنه ينقلب إلى عداوة وبغضاء بمجرد ظهوره وإعلانه حيث إنه يتم في الغالب من وراء ظهر الأسرة والعائلة، وأنها تثور لذلك . وقد يسيل بسبب ذلك الدم أنهارا بين أسرة الزوجة وأسرة الزوج.

فها هنا باعث من الشهوة الفوارة، قد عجز أن يسمو –وما سموه إلا الزواج الصحيح – فتسفل وانحط ورجع فسقا، وعاد أوله على آخره : كان أوله جرما فلا يزال إلى آخره جرما، ولا يزال أبداً يعود أوله على آخره، فلما حملت المرأة وفاءت إلى أمرها، وذهب عنها جنون الرجل والرجل معا، انطوت للرجال على الثأر والحقد والضغينة، فلا يكون ابن العار إلا ابن هذه الشرور أيضا.

ثم إن الأولاد في مثل هذا الزواج يحدث عدوان عظيم عليهم لأن حمل هذا المولود في رحم أمه ساعة يكون أبواه كلاهما تحت غلبة العواطف البهيمية الخالصة، وإن العواطف الإنسانية الطاهرة التي تغمر الزوجين المتناكحين وقت اتصالهما الجنسي، لا يمكن أن تخالط أبدا المتسافحين، لأنهما لا يصل أحدهما بالآخر إلا هيجان البهيمية المحضة في نفوسهما، وتكون جميع الخصال الإنسانية معطلة فيهما وقتئذ، ومن هذا لا يرث ولد الزنى عن أبويه إلا خصائص الطبع البهيمي، ثم إن الولد لا يأتي أبويه كشئ مطلوب محبوب، بل يتنزل بينهما نزول النكبة المفاجئة، والذي يفقد في أغلب الأحوال عطف الأبوة ووسائلها ولا تتيسر له إلا تربية الأم الناقصة التي لا تكملها تربية الأب، وهذه التربية أيضا ربما يخالطها الضجر والإعراض والذي لا يتمتع برعاية الأجداد والجدات والأخوال والأعمام ومن يليهم من ذوي القربى، فلا جرم أن ينشأ إنساناً ناقصاً، فلا تكون له سيرة صحيحة.

وإذا ما كان علم النفس قد قرر أن شخصية الإنسان تتكون إلى حد كبير من لحظة التقاء أبويه إلى سن الخامسة من عمره، فإن الطفل الذي يولد من لقاء غير آمن كالزواج العرفي أو الزنا تنعكس عليه الحالة النفسية التي تعانيها أمه، ففي الزواج الصحيح لا تخشى المرأة أن يطلع أحد على حملها، بل تفرح بذلك الحمل أشد الفرح، وتلتقي بزوجها بلا خوف ولا وجل من افتضاح أمرها، فينشأ الطفل سوياً مستقيماً، ويكون صديقاً أليفاً، وزوجاً في المستقبل مستقيماً هادئاً، وأما الطفل الذي

تتخفى أمه لتلتقي بوالده، فإن حالة الترقب والخوف والهلع تنطبع على الطفل فيكون متبرماً متضجراً حاقداً على المجتمع، ويا ويل المجتمع والبشرية كلها من أمثال هؤلاء الأطفال إن لم يجدوا القلب الحنون والرعاية الكافية، وما حوادث التاريخ منا ببعيدة فالناظر في التاريخ الإسلامي والتاريخ الإنساني كله يجد أن أغلب الكوارث كانت بسبب ما فعله هؤلاء اللقطاء، فهذا قاتل الحسين بن على في معركة كربلاء كان لقيطاً، والفضل بن الربيع كان لقيطاً والذي لم يترك بيتا في العراق إلا وفيه قتيل أو جريح، وذلك بسبب فتنه ودسائسه التي كان يوقعها حتى بين الحاكم وأخيه وما أضر بالتاريخ الإسلامي كله إلا فئتان : فئة اللقطاء وفئة من دخلوا الإسلام بقلوب اليهود ووجوه المسلمين كعبد الله بن سبأ وفي التاريخ الإنساني نجد هتلر والذي تسبب في الحرب العالمية الثانية كان أبوه لقيطا وغيره كثير.

ولذلك حذر النبي ﷺ من أولاد الزنا حيث قال : " ولد الزنا شر الثلاثة ". وقوله : " ولد الزنا شر الثلاثة إذا عمل بعمل أبويه "[٣].وقال ﷺ " لا تزال أمتي بخير ما لم يفش فيهم ولد الزنا".

وقال ﷺ : " امسح رأس اليتيم وأطعم المسكين ". صدقت يا سيدي يا رسول الله فإن اليتيم مات من كان يفيض عليه حناناً وبراً وعطفاً فحث المجتمع كله على البر به والحنان له والعطف عليه، لأن من مسح على رأس يتيم فإن شعور الحب يسري من كفه في شعيرات رأس الطفل اليتيم إلى قلبه وعقله، فيحس أنه مرغوب فيه بعد وفاة والده. فيحب الناس ويحبه الناس، ولذا لم يقل الحديث النبوي من أعطى يتيماً شيئاً؛ لأن حاجة وإحساس الطفل بالحب والأمان أكبر من حاجته إلى الطعام والحلوى، ولذا يقولون ! إن الطفل قد يبكي لا للرضاعة فحسب، بل كثيرا ما يبكي لأنه في حاجة ماسة إلى حنان أمه، فما أن تضمه إلى صدرها حتى يشعر بالأمن

والحب فتطمئن نفسه فيهدأ ويكف عن الصراخ، كذلك يطالب البحث بتطويل إجازة الرضاعة للأمهات الموظفات المرضعات حتى ينشأ في بلادنا أطفال وشباب أسوياء، وحتى يشبع الطفل من حنان وحب أمه وأبيه، فيحب المجتمع والحياة والإنسانية كلها.

وحتى يزداد القارئ الكريم قناعة بمدى انطباع الحالة النفسية للأم خلال فترتي الرضاعة والحمل على الطفل، فالبحث ينقل ما ذكره الرافعي بتصرف بسيط حيث يقول: والأمهات يعددن لأجنتهن الثياب والأكيسة قبل أن يولدوا، ويهيئن لهم بالفكر آمالا وأحلاما في الحياة فيكسبنهم في بطونهن شعور الفرح والابتهاج وارتقاب الحياة والرغبة في السمو بها، ولكن أمهات هؤلاء يعددن لهن الشوارع والأزقة منذ البدء، ولا تترقب إحداهن طول أشهر حملها أن يجيئها الوليد، بل أن بتركها حيا أو مقتولا، فيورثنهم بذلك وهم أجنة شعور اللهفة والحسرة والبغض والمقت، ويطبعنهم على فكرة الخطيئة والرغبة في القتل، فلا يكون ابن العار إلا ابن هذه الرذائل أيضا.

وتظل المتزوجة عرفيا مدة حملها تسعة أشهر في إحساس خائف مترقب، منفرد بنفسه منعزل عن الناس، ناقم، متبرم، متستر، منافق، فلو كان السفيح – الذي جاء من زواج عرفي متستر– من أبوين كريمين لجاء ثعبانا آدميا فيه سُمُّه من هذا الإحساس العنيف، ومتى ألقت المستهترة ذا بطنها قطعته لتوه من روابط أهله وزمنه وتاريخه، ورمت به ليموت، فإن هلك فقد هلك، وإن عاش لمثل هذه الحياة فهو موت آخر شر من ذلك، ومهما يتولّه المحسنون، فلا يزال أوله يعود على آخره، مما في دمه وطباعة الموروثة، ولا يبرح جريمة ممتدة متطاولة، ولا ينفك قصة فيها خاطئ وخاطئة وفضيحة ولعنة.

فهؤلاء كما رأيت أولاد الجرأة على الله، والتعدي على الناس والاستخفاف بالشرائع والاستهزاء بالفضائل، وهم البغض الخارج من الحب، والوقاحة الآتية من

الخجل والاستهتار المنبعث من الندامة، وكل منهم مسألة شر تطلب حلها أو تعقيدها من الدنيا، وفيهم دماء فوارة تجمع سمومها شيئا فشيئا كلما كبروا سنة فسنة.

يالهفي على عود أخضر ناعم ريان كان للثمر فقيل له : كن للحطب، كان الله في عون هؤلاء الأطفال إذا نظرت إليهم ما تراهم إلا منقطعين من صلة القلب الإنساني، يعبث لهم حتى الجو، ويظلم عليهم حتى النور، ويبدو الطفل منهم على صغره كأنه يحمل الغم المقبل عليه طول عمره.

ألا لعنة الله على ذلك الرجل السافل الفاسق، أكان حق الشهوة عليه أعظم من حق هذا الآدمي، فلا يوثق عقد زواجه بأمه ولا يلحقه به.

ألا لعنة الله والملائكة والناس أجمعين على أولئك الرجال الأنذال الطغاة الذين أولدوا النساء هؤلاء المنبوذين أيزعمون لأنفسهم الرجولة، فهذه هي رجولتهم بين أيدينا، هذه هي شهامتهم، هذه هي عقولهم، وهذه هي آدابهم .....!

عجبا، إن سيئات اللصوص والقتلة كلها تنسى وتتلاشى ولكن سيئات العاشقين والمحبين تعيش وتكبر.

ولكي يعلم القارئ الكريم مدى خطورة الزواج العرفي على المجتمع فيكفيه أن أشير إلى ما نشر بجريدة الأهرام في ١٨/ ٩ /١٩٩٨م . أن ثمن الزواج العرفي هو ١٢ ألف طفل تنكر لهم آباؤهم[٤]، ورفضوا أن يلحقوهم بهم، وما مصير هؤلاء الأطفال إلا الملاجئ أو أبواب المساجد ليموتوا إما موتاً حقيقيا أو موتاً شراً من ذلك الموت الحقيقي .

ومن الآثار الاجتماعية للزواج العرفي أنه يحتم ابتلاء من يقوم به بالسفاسف الخلقية التي تتعلق بهذا الإثم بالضرورة فالوقاحة والخديعة والكذب والدغل والأثرة

والخضوع للشهوات وجموح النفس وتشرد الفكر وذواقيه الطبع وتطلعه إلى كل جديد والغدر وقلة الوفاء، كل ذلك من آثار الزنا التي تترتب على أخلاق الزاني نفسه ومما لا شك فيه أن من يجمع في نفسه هذه الخصال، لا تنحصر آثار سفاسفه الخلقية في الشئون الجنسية فحسب، بل هو يتحف الجماعة بهذه الخصال في كل شعبة من شعب الحياة، وإن كانت هذه الخصال قد ربت ونمت في كثرة كاثرة من أفراد الجماعة، فلا جرم أن يفسد بها كل من الآداب والعلوم، والصناعات والمهن والاجتماع والسياسة والاقتصاد والخدمة العسكرية وتدبير الدولة، فإذا كانت أمة من الأمم لا يتصف أفرادها بثبات الطبع، وقد خلا طبعهم من الوفاء والإيثار وضبط الشهوات فأنى يكون في سياستها ثبات أو قرار. كما أن الزواج العرفي يعمل على استئصال النسل الإنساني لأن المقصود من علاقة الرجل بالمرأة فيه الاستمتاع دون أن يقوم بخدمة التناسل وبقاء النوع، ذلك لأنه إن أبيح للمرء أن يقضي شهوات نفسه بدون قبول التبعات، فمن العبث تقدير ضابط النكاح لنفس الفعل.

ثالثا- وسائل مقترحة لعلاج ظاهرة الزواج العرفي :

١- حث رؤساء الجامعات ومديري الأعمال الخاصة والحكومية للفتيات اللاتي تحت إشرافهم على الالتزام بالحجاب وعدم التبرج وإظهار الزينة بصورة تثير الغرائز، وكذا العمل على الحد من الاختلاط بين الشباب والفتيات إلا في حدود الحاجة فقط، وخاصة الاختلاط الذي يثير الشبهة والريبة بين الفتى والفتاة.

٢- الاهتمام بالطبقات الفقيرة ورعايتها، حتى تتمكن من الحفاظ على بناتها وعرضها وشرفها، بدلا من التنازل عن الشرف في مقابل الارتفاع بمستوى المعيشة وذلك حتى لا تكون هذه الوسيلة المزرية طريقا للارتفاع بمستوى المعيشة وهي وسيلة غير مشروعة.

٣- مخاطبة أولياء الأمور بالعمل على عدم المغالاة في المهور مغالاة قد يعجز عنها الكثير من الشباب، وذلك حتى يتيسر للشباب أسباب الزواج الصحيح الموثق ولا يلجأ الشباب إلى الزواج السري (العرفي) الخالي غالبا من التكاليف الباهظة وذلك عملا بقول النبي ﷺ : " خير النكاح أيسره ".

٤- العمل على إلغاء المادة التي تجيز للمرأة التي تزوج عليها زوجها أن تطلب الطلاق منه – من قانون الأحوال الشخصية الحالي – لأن في هذه المادة مجافاة لحق الزوج – كما أن الضرر المترتب على زواجه من أخرى لا يبرر الطلاق لأن في زواجه من أخرى نفع للثانية لا يقابله ولا يساويه بالمرة الضرر الذي يقع على الأولى .

٥- ضرورة استقاء مواد قانون الأحوال الشخصية كاملا مما اختاره جمهور الفقهاء، ومما يتمشى مع الحفاظ على الأسرة وصالح الفرد والمجتمع، كما هو الشأن في بعض مواد القانون الأخرى، وليس حتماً الاعتماد على ما ذكر عند الأحناف دون معرفة ضوابطهم، فلقد أساء البعض إلى المذهب الحنفي بترك ضوابطه وشروطه للمرأة التي تزوج نفسها، وهي أن تكون بالغة عاقلة رشيدة وأن تزوج نفسها من كفء، فهل من الرشد والعقل أن تزوج الفتاة نفسها من وراء ظهر أهلها ووليها، وهل من العقل والرشد أن تقدم الفتاة تحت ضغط الهوى والعاطفة على ترك حقوقها والتهاون فيها.

ومن المعلوم : أن الرأي المتأخر غالبا ما يكون أقوى من المتقدم – ومن المعروف أيضا أن الإمام أبا حنيفة متقدم على سائر الأئمة – كما أن الرأي المستند لدليل نقلي صحيح – وهو ما استدل به جمهور الفقهاء – يجب أن يقدم على الدليل العقلي، والذي غالبا ما يستدل به الحنفية حيث لا يوجد قط تعارض بين صحيح النقل والعقل في الواقع ونفس الأمر، وإن جاز ظاهراً فقط .

٦- ضرورة توحيد الفتوى حتى لا تحدث بلبلة عند عامة المسلمين، حيث يبيح الأمر جماعة من علماء المسلمين، ويحرمه جماعة منهم، فيطمع الذي في قلبه مرض، ويسير وفق الفتوى التي تشبع هواه، حتى ولو كان يعلم في قرارة نفسه أن الحق في غيرها، اعتمادا على فتوى بعض العلماء، ولو استفتى قلبه لأفتاه بالحرمة، لأنه – كما سبق أن ذكر البحث مرارا – لا يطمئن لأن يزوج أخته أو بنته بهذه الطريقة .

٧- الاهتمام بالأبناء ورعايتهم من جانب الآباء والأمهات ومراقبة سلوكهم ومعرفة من يصادقون، وتوجيههم التوجيه الصحيح، وغرس الأخلاق الإسلامية والسلوك المستقيم في نفوسهم حتى لا يكونوا عرضة للانحراف والفتنة .

٨- مسئولية ولي الأمر والعلماء عن حسم مادة الفساد في الزواج العرفي : فقد ثبت مما تقدم أن الزواج العرفي شر كله، وأنه زنا مهما قيل من مبررات، وولي الأمر مسئول أمام الله عن هذه الانحرافات أليس مسئولا عن الشاة إذا عثرت، كما قال الفاروق عمر بن الخطاب وهو العارف بحقائق الإسلام " والله لو أن شاة عثرت بالعراق لسألني الله عنها يوم القيامة لِم لم تعَبَد لها الطريق يا عُمر".

فولي الأمر مطالب شرعاً بتطهير المجتمع من مادة الفساد، وذلك بسن القوانين الرادعة التي قال عنها الماوردي وأبو يعلى – وهما يحددان الواجبات الشرعية الملقاة على عاتق الإمام– وجعلها أول هذه الواجبات: "حفظ الدين على أصوله المستقرة وما أجمع عليه سلف الأمة فإن نجم مبتدع أو زاغ ذو شبهة أوضح له الحجة وبيّن له الصواب، وأخذه بما يلزمه من الحدود والحقوق، ليكون الدين ممنوعاً من خلل والأمة ممنوعة من زلل.

وقصة نصر بن حجاج تؤكد حدود وطبيعة هذه المسئولية فقد مر عمر بن الخطاب ﷺ بشوارع المدينة يوما فسمع امرأة تناجي الليل وتقول: " هل من سبيل إلى خمر فأشربها ∴ أم من سبيل إلى نصر بن حجاج

فلما أصبح أمير المؤمنين استدعى نصر بن حجاج، فإذا هو أحسن الناس وجها وأحسنهم شعرا، فأمر عمر بقص شعره، فبدا حسنه، فأمره أن يعتم – أي سود وجهه – فازداد حسنا، فأمر بما يصلحه ونفاه إلى البصرة حتى لا تفتن النساء به، ولما قال : وما ذنبي يا أمير المؤمنين ؟ قال عمر : لا ذنب لك، وإنما الذنب لى حيث لا أطهر دار الهجرة منك.

وتتحدد مسئولية ولي الأمر هنا بسن القوانين التي تطبق أحكام الشريعة الإسلامية على هؤلاء العابثين حتى يخلص المجتمع الإسلامي من شرورهم، ويتحقق العدل والاستقرار والطمأنينة والعدل داخل المجتمع الإسلامي حيث بارت الأخلاق، واختلطت الأوراق ومما زاد الأمور سوءاً تداعيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد بالقاهرة خلال عام ١٩٩٤م حيث كان في هذا المؤتمر دعوة للإباحية والدعارة ونقل الحرية الفوضوية في الغرب إلى مجتمعنا الإسلامي حيث نصت بنود هذا المؤتمر على إباحة الاختلاط بين الرجال والنساء، بل بين الرجال والرجال والمرأة والمرأة، وأن تغض الأسرة الطرف عن الأفعال الجنسية للمراهقين، ورفع سن الزواج، والسماح للشباب ببدائل الزواج غير المشروعة ومن عجب أن الزواج العرفي عم وانتشر في مصر بعد هذا المؤتمر المشبوه، وكان من قبل لا يعمل به إلا نفر يسير لا وزن لهم، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

٩– ضرورة توفير مساكن للشباب، وكذا علاج مشكلة البطالة حتى يسهل عليهم طريق الزواج المشروع؛ لأن التوسع في سبل الحلال يضيق طرق الحرام والعكس فتضييق طرق الحلال توسع دائرة الحرام، ورحم الله عمر بن الخطاب عندما

قال لأحد ولاته، ماذا تفعل إذا جاءك سارق قال: أقطع يده فقال له الخليفة العادل : إذا لو جاءني منك جائع لقطعت يدك، يا هذا إن الله استخلفنا على بعض خلقه لنسد جوعتهم ونستر عورتهم ونوفر لهم حرفتهم، فإن وفيناها لهم، طالبناهم حقها، يا هذا إن الله خلق هذه الأيدي لتعمل فإن لم تجد في الطاعة عملا التمست في المعصية أعمالا.

١٠- وأخيراً : فإنني أنصح الشباب أن يتقوا الله في بنات المسلمين ويحافظوا على أعراضهن ولا يستغلونهن فيما لا يرضونه لأنفسهم، فهل يرضى الشاب ويقبل أن تتزوج أخته أو أمه أو إحدى قريباته بهذه الطريقة المزرية، وما موقفه لو فعلت إحداهن ذلك ؟ إنني أسوق لشبابنا هذا الهدي النبوي الكريم لعله يتذكر أو يخشى حينما ذهب رجل إلى النبي ﷺ يلتمس منه ترخيصا في اقتراف الزنا لشدة ميله إلى النساء فقال ﷺ : " أتحب الزنى لأمك قال : لا، فقال أتحبه لأختك، قال لا، قال : أتحبه لابنتك قال: لا قال : أتحبه لزوجك ؟ قال : لا فقال:ﷺ " هكذا الناس يا أخا العرب لا يحبونه لأمهاتهم ولا لأخواتهم، ولا لبناتهم، ولا لزوجاتهم " فاتق الله أيها الشاب ولا تفض الخاتم إلا بحقه.

كما أنصح فتياتنا وبناتنا المحافظة على شرفهن وأعراضهن – وعدم تلويث سمعة الأهل، وتعريضهن لقالة السوء والغمز واللمز، بهذا الزواج الرخيص والمهين الذي يجلب الخزي والعار للآباء والأجداد والأبناء والأحفاد، وأن تنأى كل فتاة مسلمة عما يدنس شرفها وشرف أسرتها، وخير لها أن تخرج من بيت أبيها، وقد تولى تزويجها بولايته، وحضر زفافها في عرس علني مشرف، وقد أدخلها بيت زوجها معززة مكرمة.

تدريب على ما سبق

١- ما المقصود بالزواج العرفي؟

٢- اذكر أهم أسباب الزواج العرفي.

٣- ما الحكمة من اشتراط القانون توثيق عقد الزواج؟

٤- اذكر أهم صور الزواج العرفي.

٥- ما القيود التي فرضتها الدولة على الأجنبي عند زواجه بمصرية؟

٦- ما حكم زواج من مات زوجها زواجا عرفيا ولها منه معاش حكومي؟

٧- ما حكم الزواج العرفي؟

٨- اذكر أهم الوسائل المقترحة لعلاج ظاهرة الزواج العرفي.

الفصل الخامس

الحقوق الزوجية

عقد الزواج ككل عقد تنشأ عنه حقوق وواجبات متبادلة بين الزوجين، وقد رتب الشارع الإسلامي بمقتضاه حقوقا للزوجين مشتركة، وحقوقا للزوج على زوجته وحقوقا للزوجة على زوجها.

وسوف يكون الحديث عن كل حق من هذه الحقوق تفصيلا على حده فيما يلى:

أولا- الحقوق المشتركة بين الزوجين :

١- حسن العشرة :

يجب على الزوج أن يحسن معاشرة زوجته، وكذلك يجب على الزوجة أن تحسن معاشرة زوجها، فيعامل كل منهما الآخر معاملة حسنة، يخلص له في سره وعلانيته، ودليل ذلك أن النبي -ﷺ- أوصى الرجال بحسن معاملة النساء فقال : " استوصوا بالنساء خيراً فإنهن خلقن من ضلع أعوج، وإن أعوج شيء في الضلع أعلاه، فإن ذهبت تقيمه كسرته وإن تركته لم يزل أعوج فاستوصوا بالنساء خيراً ".

كما نهى النبي -ﷺ- عن أن يبغض الزوج زوجته بمجرد كراهية بعض أمورها حيث قال -ﷺ- : " لا يفرك-يبغض-مؤمن مؤمنة إن كره منها خلقاً رضي منها آخر " وقوله -ﷺ- : " ما أكرمهن إلا كريم وما أهانهن إلا لئيم " وقال الله -تعالى- : ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوف﴾.

٢- ثبوت نسب الأولاد :

من الحقوق التي يشترك فيها الزوجان أن يثبت نسب الأولاد إلى كل من الزوج والزوجة، فالأولاد كما أنهم أولاد الأب فإنهم أيضاً أولاد الأم، وثبوت النسب يوجب لهم حق النفقة والحضانة والرضاعة.

٣- ثبوت التوارث بين الزوجين :

الزوجية أحد أسباب الميراث فمن حق كل من الزوجين أن يرث الآخر إذا مات قبله ما لم يوجد مانع من موانع الإرث كأن تكون الزوجة كتابية.

٤- حق الاستمتاع :

فلكل واحد من الزوجين أن يستمتع بالآخر بجميع أنواع الاستمتاع.

٥- ثبوت حرمة المصاهرة :

حيث يحرم على الرجل أن يتزوج بأم امرأته ولو لم يكن قد دخل بها، ويحرم عليه أن يتزوج ببنتها إن كان قد دخل بها، ويحرم عليه أن يجمع بين زوجته وأختها أو خالتها أو عمتها أو بنت أخيها أو بنت أختها كما يحرم عليها – الزوجة – إن تزوج من أصل أو فرع زوجها بعد طلاقها من أب أو ابن زوجها الذي طُلقت منه أو مات عنها.

ثانيا- حقوق الزوج على الزوجة : للزوج على زوجته حقوق أهمها ما يلى :

١- حق الطاعة :

إن طاعة الزوجة لزوجها واجبة لأن الله -تعالى- جعل الرجل قيماً على المرأة قال -تعالى-: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ وقال -تعالى-: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ والقوامة التي في الآية تحمل معنى الرعاية، فالإسلام رياسة الرجل على الأسرة رياسة رحيمة قائمة على المودة والمحبة والإرشاد والتناصح والتشاور وقيدها بقيود تحفظ للمرأة كرامتها وتصون حقوقها

وتحقق مصلحتها على خير وجه، فهي رعاية ومحبة مخلصة وليست بسيطرة ولا استبداد إنه أمر فطري أن يكون لكل مؤسسة كبيرة أو صغيرة مدير أو رئيس يدير شئونها، وعلى ذلك فإن الأسرة باعتبارها مؤسسة لابد لها من رئاسة وهذه الرئاسة تكون للرجل لأنه يمتاز في غالب الأحيان بغلبة العقل على العاطفة، بينما تمتاز المرأة بفيض من العاطفة والحنان زيادة عن الفروق البدنية والنفسية ومنها رقة بدنها وشدة انفعالها أما الرجل فيتمتع بمزيد من القوة العضلية، فضلاً عن اتساع دائرة مخالطه الرجل لمجالات الحياة خارج البيت مما يجعله أقدر على كسب خبرة أوسع وأثبت فإذا تولى الرياسة كان ذلك أعون على استقرار شئون الأسرة.

لذلك يجب على الزوجة أن تطيع زوجها فيما يأمرها به من حقوق في غير ما حرم الله –تعالى– كما لو أمرها بشرب الخمر مثلاً، وحق الزوج على زوجته يتمثل فيما يلى :–

أ– طاعة الزوجة لزوجها في الاستمتاع، فيجب على الزوجة أن تجيب لزوجها إذا دعاها إلى فراشه في أي وقت بحسب رغبته إلا إذا وجد مانع شرعي كحيض أو نفاس أو كانت محرمة بحج أو عمرة أو كانت مريضة بمرض لا يتأتى معه الوطء، قال رسول الله –ﷺ–: "إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فأبت أن تجيء فبات غضبان عليها، لعنتها الملائكة حتى تصبح".

كما أنه ليس للزوجة أن تصوم صوم تطوع إلا بإذن زوجها فإن صامت من غير إذنه وطلبها زوجها فعليها أن تجيب وإلا أثمت. قال –ﷺ–: "لا يحل لامرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا بإذنه وتأذن في بيته إلا بإذنه".

ب– القرار في بيت الزوجية وعدم الخروج منه بغير إذن الزوج، فليس للزوجة الخروج من المنزل للتفرغ لشئون بيتها إلا إذا أذن لها الزوج بالخروج، فقد سئل –ﷺ، ما حق الزوج على زوجته؟

قال: " حقه عليها ألا تخرج من بيتها إلا بإذنه فإن فعلت لعنها الله وملائكة الرحمة وملائكة العذاب حتى تتوب أو ترجع " ويستثنى من ذلك خروجها لزيارة والديها فإن لها الحق في الخروج لزيارة والديها لكن بشرط التزام الزي الشرعي وهذه مذاهب الفقهاء في خروج المرأة لزيارة والديها.

مذهب الأحناف : يرى الأحناف أن للزوجة أن تزور والديها مرة كل جمعة إن أرادت ولا يمنعها زوجها من هذه الزيارة، وأما غيرهما من المحارم فتزورهم إن أرادت مرة في السنة، حتى ولو لم يأذن لها الزوج في الحالتين.

وقال أبو يوسف : إن كان الأبوان لا يقدران على إتيانها في منزلها فتذهب لزيارتهما وإن كانا يقدران على إتيانها لا تذهب؛ لأن في كثرة الخروج فتح باب الفتنة، خصوصاً إذا كانت الزوجة شابة، والزوج من ذوي الهيئات.

كذلك يرى الأحناف أنه لو كان أحد أبويها مريضاً أو زمناً وهو محتاج إلى خدمتها، ومنعها الزوج من الخروج لهذه الخدمة فعليها أن تخرج ولو لم يأذن لها الزوج، سواء كان مستحقًا لهذه الخدمة من والديها، إن كان مسلماً أو كافراً.

مذهب المالكية : يرى المالكية أن للزوجة الخروج لزيارة والديها إذا كانت مأمونة، لدرجة أنهم قالوا بأن الزوج إذا حلف على زوجته أن لا تزور والديها فإنه يقضي بتحنيثه في يمينه، وذلك إذا كانت الزوجة مأمونة حتى ولو كانت شابة، أما غير المأمونة فلا يقضى لها بالخروج لزيارة والديها سواء حلف الزوج أو لم يحلف ومن باب أولى لا يقضى لها بالخروج في هذه الحالة لزيارة غيرهما.

مذهب الحنابلة : يرى الحنابلة أن للزوج أن يمنع زوجته من زيارة والديها أو عيادتهما أو حضور جنازتهما أو جنازة أحدهما، ولكن ينبغي عليه أن لا يفعل لأن منعها فيه قطيعة رحم للوالدين وحمل للزوجة على مخالفة زوجها لأن في منعها عدم

معاشرتها بالمعروف لأن من المعروف أن يسمح لها بزيارة والديها خاصة عند الحاجة.

والبحث يرى أن مذهب المالكية هو الراجح في هذه المسألة.

جـ- أن لا تسمح لأحد أن يدخل بيته إلا بإذنه إلا محرماً لها كأبيها وأمها وإخوتها.

يرى بعض الفقهاء بأن للزوج منع والديها وولدها من غيره وأهلها من الدخول عليها منزل الزوجية، وذلك لأن المنزل ملك الزوج فله حق المنع من دخول ملكه، وأجاز أصحاب هذا الرأي أنه يجوز لهم النظر إليها وكلامها فقط.

ويرى بعض الفقهاء أنه ليس للزوج منعهم من دخول بيت الزوجية والكلام مع الزوجة، وإنما له الحق في منعهم من القرار والدوام فيه ؛لأن الفتنة تأتى من دوامهم في البيت.

ورأي يرى أنه ليس للزوج منع الوالدين من الدخول إليها مرة كل جمعة.

ويرى المالكية أنه ليس للزوج الحق في منع أبويها وولدها من غيره أن يدخلوا إليها منزل الزوجية، وكذلك أجدادها، وولد ولدها من غيره والأخوة من النسب لا من الرضاع.

حتى ولو حلف الزوج أن لا يدخلوا عليها-الأبوان، وأولادها من غيره-فإنه يقضى بتحنيثه في هذا اليمين ويدخل هؤلاء لها بيت الزوجية.

والبحث يرى أن للوالدين ولإخوة الزوجة من النسب دخول منزل الزوجية إن كان لا يترتب عليه تحريضهما للزوجة أو عصيان زوجها أو إفسادها عليه، وإلا فلا يدخلان وللزوج منعهما من الدخول.

من حقوق الزوجة :

أولا- المهر أو الصداق :

الصداق : في اللغة الصداق في الأصل اسم مصدر لأصدق وهو مأخوذ من الصدق، وسمى بذلك لإشعاره بصدق رغبة بازله في النكاح الذي هو الأصل في إيجاب الصداق.

وللصداق أحد عشر اسماً : الصداق والمهر والنحلة والفريضة والحباء والأجر والعقر والعلائق والطول والخرس والعطية والمشهور منها ثنتين فقط هي الصداق والمهر لأنهما المتداولان في ألفاظ الناس.

والصداق في الشرع : اسم لمال واجب على الرجل بنكاح أو وطء بشبهة.

وقد اختلف الفقهاء في الصداق هل هو عوض عن انتفاع الزوج بالبضع أم أنه تكرمة وعطية من الله -تعالى-؟

حكى المرعشي في ذلك قولين للفقهاء :

الأول- أنه عوض عن انتفاع الزوج بالبضع.

الثاني- أنه تكرمة وعطية من الله.

أما العلامة الباجورى فقد جمع بين هذين القولين بما حاصله : أن من نظر إلى الظاهر من كون الصداق في مقابلة منفعة البضع جعله عوضاً عن هذه المنفعة، ومن نظر إلى الحقيقة والباطن من كون الزوجة تستمتع بزوجها كما يستمتع هو بها أيضاً جعل الصداق تكرمة وعطية من الله -تعالى- مبتدأة وصادرة من الزوج لتحصل الألفة والمحبة بين الزوجين.

وإنما وجب الصداق على الزوج لا على الزوجة لأنه أقوى منها وأكثر كسباً.

حكم الصداق :

أوجبت الشريعة الإسلامية الصداق في كل زواج إظهارًا لشرف المحل، فلا يملك الزوج ولا الزوجة ولا أولياؤها الاشتراط في العقد على أن يكون الزواج بدون صداق.

والدليل على وجوب الصداق : من الكتاب : قوله –تعالى– : ﴿وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ وقوله –تعالى– ﴿فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ فالخطاب موجه للأزواج والأمر في الآية للوجوب لعدم وجود قرينة تصرفه عنه، وعلى ذلك فالمهر واجب على الزوج لزوجته.

ومن السنة : قول النبي –ﷺ– لمريد الزواج : " انظر ولو خاتماً من حديد " فدل ذلك على وجوب الصداق ولو كان شيئا قليلاً.

وكذلك لم يثبت عن النبي –ﷺ– أنه ترك المهر في أي زواج، ولو كان غير واجب لتركه ولو مرة في العمر ليدل على عدم وجوبه لكن لم يتركه فدل هذا على وجوبه.

ومن الإجماع : قد حكي إجماع الصحابة وغيرهم على أن الصداق واجب.

ومن المعقول : هو أن في الصداق إظهاراً لكرامة المرأة، إذ يشعر الرجل بأنه لا يكون في مقدوره أن يستمتع بامرأة حلالاً إلا إذا بذل في سبيلها عصب الحياة وهو المال فيكون ذلك أدعى له على أن يحرص على العشرة معها، وأن يعالج باستمرار ما ينتاب حياتهما من تصدع وشقاق بعقلية متزنة حصينة، لأنه يعرف أنه إذا انتهت الحياة بينهما بالطلاق فإنه لا يستطيع الحصول على غيرها إلا ببذل ما بذله أولاً، وهذا فيه من المشقة ما فيه، لأن المال غال، والحصول عليه لا يتيسر في كل الأوقات.

وإذا كانت الشريعة الإسلامية أوجبت الصداق فقد اختلف الفقهاء في حكمه فذهب الأحناف إلى أن الصداق شرط جواز أي أنه لا يجوز انعقاد النكاح بدونه، وذهب الشافعية إلى عدم اشتراط الصداق، بل هو مستحب، والعقد بدونه صحيح عندهم.

بينما ذهب المالكية : إلى أن الصداق ركن، ولكن ليس مراد المالكية بالركن هنا، الركن الذي يعتبر جزءاً من ماهية العقد، بل مرادهم أنه لا يصح اشتراط إسقاطه من العقد لا أنه جزءاً من الماهية، والدليل على أن المعنى الاصطلاحي للركن ليس مراداً لهم أنهم صححوا النكاح الذي لم يسم فيه الصداق، فلو كان المراد بالركن الذي ذكروه الركن المعتبر جزءاً من الماهية لما كان النكاح المذكور صحيحاً، لأن ماهية الشيء لا توجد إذا سقط جزء من أجزائه، ولكنها وجدت بدون هذا الجزء فدل ذلك على أن مرادهم بالركن هنا ليس الركن الذي يعتبر جزءاً من الماهية.

حكم النكاح الذي لم يسم المهر:

علمنا مما سبق أن المهر واجب في كل زواج، ومع كونه واجباً إلا أن تسميته في عقد الزواج ليست واجبة وإنما مستحبة لأن تسميته أقطع للنزاع بين الزوجين فتسميته المهر في العقد ليست شرطاً تتوقف عليه صحة النكاح أو نفاذه أو لزومه.

والدليل على صحة النكاح في حالة عدم تسميته المهر قوله – تعالى – :
﴿لا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾

ووجه الاستدلال بالآية : أن الله –سبحانه وتعالى– حكم بصحة الطلاق في النكاح الذي لم يسم فيه المهر. حيث دلت الآية أنه لا حرج على الزوج إذا طلق زوجته قبل الدخول والمس، سواء فرض لها مهراً أو لم يفرض، والطلاق لا يكون إلا بعد عقد صحيح.

وأما الأثر : فما روي أن عبدالله بن مسعود–سئل عن امرأة مات عنها زوجها من غير أن يفرض لها مهراً أو يدخل، وكان ابن مسعود يتردد في القضاء وقال : لم أجد ذلك في كتاب الله، ولا فيما سمعته من رسول الله –ﷺ– ولكن اجتهد برأيي فإن كان صواباً فمن الله، وإن كان خطأ فمني ومن الشيطان والله ورسوله مني بريئان أرى لها مثل نسائها لا وكس ولا شطط، ثم قام رجل يقال له: معقل بن سنان وقال: إني أشهد أن رسول الله –ﷺ– قضى في بروع بنت واشق الأشجعية مثل قضائك هذا ثم قام أناس من أشجع وقالوا: إنا نشهد بمثل شهادته، ففرح ابن مسعود فرحاً لم يفرح مثله في الإسلام لموافقة قضائه قضاء رسول الله –ﷺ–.

ففي هذا الأثر مات الرجل عن زوجته التي عقد عليها ولم يفرض لها مهراً ولم يدخل بها ومع ذلك فالعقد صحيح بدليل أنه قضى لها بمهر المثل. ولا يقضى لها بهذا المهر إلا إذا كان العقد صحيحاً وجائزاً.

وهذا الجواز كما سبق أن بيّن البحث مشروط بشرط أن لا يشترط في العقد أن لا مهر لها، فإن شرط ذلك فهو نكاح منسوخ.

مقدار المهر، أقله وأكثره :

بالنسبة لأكثر المهر: اتفق الفقهاء على أن المهر ليس له حد أعلى، إلا أنه ينبغي عدم المغالاة فيه، لما روى عن السيدة عائشة –رضي الله عنها– أن رسول الله –ﷺ– قال: "إن أعظم النكاح بركة أيسره مؤونة" وما روي عن أبي سلمة أنه سأل السيدة عائشة –رضي الله عنها–: كم كان صداق رسول الله –ﷺ–؟ قالت : كان صداقه لأزواجه ثنتي عشرة أوقية ونشاً، قالت: أتدرى ما النش؟ قال، قلت: لا، قالت: نصف أوقية فتلك خمسمائة درهم، فهذا صداق رسول الله –ﷺ– لأزواجه.

وعن أبي العجفاء قال سمعت عمر يقول: لا تغلوا صدق النساء، فإنها لو كانت مكرمة في الدنيا أو تقوى في الآخرة كان أولاكم بها النبي –ﷺ– ما أصدق

رسول الله -ﷺ- لمرأة من نسائه ولا أصدقت امرأة من بناته أكثر من ثنتي عشرة أوقية.

هذا وأن التغالي في المهور قد صار من أسباب قلة الزواج، لأنه يكلف الرجال ما لا طاقة لهم به، وقلة الزواج تقضي على كثرة الزنا والفساد ويكون الغبن في ذلك على النساء أكثر حتى أنه ربما ينتهى بالسنة الإلهية في الخلق المعبر عنها برد الفعل إلى أن يصير النساء في الإسلام هن اللواتي يعطين المهور للرجال ليتزوجوهن، كما هي عادة بعض الديانات الأخرى.

وإنك لترى هذه العادة الضارة- المغالاة في المهور -متمكنة في بعض الناس تمكيناً غريباً حتى أن أحدهم ليمتنع من تزويج ابنته للكفء الصالح الذي لا يطمع في مثله إذا كان لا يعطيه ما يراه لائقاً بمقامه من الصداق، وقد يزوجها لمن لا يرضيه دينه ولا خلقه ولا يرجو لها الهناء عنده إذا هو أعطاه المقدار الكثير الذي يخيل إليه جهله انه لائق بمقامه، وهكذا تتحكم العادات الضارة والتقاليد الفاسدة بالناس حتى تفسد عليهم نظام معيشتهم، وهم بجهلهم أو ضعف عزائمهم ينقادون لها صاغرين!!

أما بالنسبة لأقل المهر : فقد اختلف فيه الفقهاء وذلك على مذهبين :

المذهب الأول : يرى الشافعية والحنابلة أن المهر لا حد لأقله، وأن كل ما كان مالاً أو له قيمة مالية جاز أن يكون صداقاً إذا تراضى به الزوجان ودليلهم: من الكتاب قوله -تعالى- : ﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكُمْ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ﴾ فلفظ الأموال هنا مطلق يصدق على القليل والكثير، وعلى هذا فإن أي مال ولو كان قليلاً يجوز أن يكون مهراً.

ومن السنة : أن امرأة من بنى فزارة تزوجت على نعلين، فقال رسول الله –ﷺ: "أرضيت من نفسك ومالك بنعلين؟ قالت: نعم، فأجازه والحديث يدل على أن أي شيء له قيمة مالية يصح أن يكون مهراً مادامت الزوجة قد رضيت به.

وقول النبي –ﷺ– :لو أن رجلا أعطى امرأة صداقاً ملء يديه طعاما كانت له حلالاً" والحديث يدل كذلك على أن أي شيء له قيمة مالية ولو كانت قليلة يصح أن يكون مهراً.

وقول النبي –ﷺ–: "انظر ولو خاتماً من حديد" فيه مبالغة في تقليل المهر وأنه يصح بكل ما له قيمة مالية ولو كانت يسيرة.

ومن المعقول : هو أن المهر بدل عن منفعة الزوجة، فجاز فيه ما تراضى عليه الزوجان من المال.

المذهب الثاني : يرى الحنفية والمالكية، وسعيد بن جبير والنخعي وابن شبرمة أن للمهر حداً أدنى لا يصح أن ينقص عنه.

وأصحاب هذا المذهب وإن اتفقوا على أن للمهر حداً أدنى إلا أنهم اختلفوا في مقدار هذا الحد.

فذهب الحنفية إلى أن أقله عشرة دراهم أو ما قيمته عشرة دراهم ودليلهم قول النبي –ﷺ–: "ألا لا يزوج النساء إلا الأولياء ولا يزوجن إلا من الأكفاء ولا مهر أقل من عشرة دراهم".

وذهب المالكية إلى أن أقل المهر –على المشهور في المذهب– ربع دينار شرعي أو ثلاثة دراهم خالصة أو ما يساوى أحدهما من العروض، والعبرة بهذه القيمة يوم العقد.

ودليلهم من القياس : ذلك بأنهم قاسوا استباحة الفرج بسبب النكاح على استباحة قطع يد السارق، فقالوا: إن يد السارق لا تقطع في أقل من ربع دينار أو ثلاثة دراهم، فكذلك النكاح لا يكون الصداق فيه أقل من ربع دينار أو ثلاثة دراهم.

وقال سعيد بن جبير: أقله خمسون درهماً، وقال إبراهيم النخعي: أقله أربعون درهما، وروى عنه عشرون درهما، وقال ابن شبرمة : أقله خمسة دراهم.

وخلاصة ما سبق أن كل الأحاديث التي استدل بها الطرفان لا تخلو من طعن ويتطرق إليها جميعا الضعف، وأن الرأي الراجح هو رأى المذهب الأول- الشافعية وهو أن المهر لا حد لأقله مادام شيئا له قيمة مالية وتراضى عليه الزوجان، والمعمول به في المحاكم المصرية هو المذهب الحنفي وعلى ذلك فأقل المهر في القانون المصري هو ما يساوي عشرة دراهم من الفضة ولا يجب أن يقل المهر عن ذلك.

ما يصح أن يكون مهرا وما لا يصح :

يصح أن يكون الصداق نقداً من الذهب أو الفضة كما يصح أن يكون من غير الذهب والفضة كالفلوس وأوراق النقد وغيرهما من المكيلات والموزونات والحيوان والعروض كالثياب وغيرها، وبالجملة كل ما له قيمة مالية في نظر الشريعة الإسلامية يصح جعلها ثمناً لشيء أو أجره له صح جعله مهراً، وهذا باتفاق الفقهاء كما اتفق الفقهاء أيضاُ على أن ما ليس له قيمة مالية في الشريعة الإسلامية لا يصح أن يكون مهراً كما لو جعل مهرها خمراً أو خنزيرا، لأن كل واحد منهما ليست له قيمة مالية في نظر الشرع، وبالتالي تكون تسميته تسمية فاسدة.

أما حكم جعل المنفعة مهراً ، فالمنفعة تنقسم إلى أربعة أنواع :

النوع الأول- منفعة لها قيمة تقدر بمال مثل أن يجعل مهرها أرضاً زراعية تنتفع بزراعتها مدة معلومة، أو سيارة تركبها مدة معينة، أو داراً تنتفع بسكناها أو

الحصول على أجرتها مدة معينة، وهذا النوع لا خلاف بين الحنفية والشافعية والحنابلة وفي قول للمالكية على جواز جعله مهراً للزوجة متى كانت مدة هذه المنفعة معلومة.

النوع الثاني : منفعة ليست لها قيمة مالية مثل أن يتزوجها على أن يكون مهرها طلاق زوجته، فطلاق هذه الضرة فيه منفعة للزوجة الجديدة، ولكنها منفعة ليس لها قيمة مالية.

وهذا النوع من المنفعة يرى الحنفية أنه لا يصح جعله مهراً لأنه ليس بمال فتكون تسمية المهر فاسدة مع صحة عقد النكاح ويجب حينئذ مهر المثل.

وللحنابلة رأيان رأي بالجواز وذلك بسبب ما يحصل للزوجة من الراحة بطلاق ضرتها، فيصح جعله صداقاً فإن طلق ضرتها فقد أدى ما عليه من الصداق، وإن لم يطلقها أدى إلى هذه الزوجة مثل مهر ضرتها أو مهر مثلها، ورأي بالمنع حيث يرى بعضهم أنه لا يصح أن يكون الطلاق مهراً لأنه ليس بمال ولا يصح جعله ثمناً في بيع ولا أجراً في إجارة فلم يصح صداقاً كالمنافع المحرمة.

أما الشافعية فقد ذهبوا إلى جواز جعل الطلاق مهراً وعللوا ذلك بأن الطلاق يجوز العوض عنه.

و**البحث يرى أن** جعل الطلاق صداقاً لا يجوز لأن الشريعة الإسلامية نهت عن هذا المسلك، فقد روي أن النبي -ﷺ- نهى أن يخطب الرجل على خطبة أخيه أو يبيع على بيعه ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتكتفيء ما في صفحتها أو إناءها فإنما رزقها على الله -تعالى- .

كما روى أن النبي -ﷺ- قال: " لا يحل أن تنكح امرأة بطلاق أخرى " فكيف تشجع الشريعة الإسلامية بعد هذا النهى عن ممارسة ذلك الشيء المحرم، وذلك

بإجازتها هذا الطلاق مهراً، فضلاً عن غرس العداوة في القلوب التي يحرص الإسلام على إبعاد أفراد المجتمع الإسلامي عن الوقوع في أي سبب يؤدي إليها.

النوع الثالث– منفعة للزوجة تتمثل في قيام الزوج بخدمة لها كرعاية غنمها مدة معلومة، وخياطة ثوبها وغير ذلك من المنافع التي تقوم بالمال.

وهذا النوع من المنفعة أجازه الشافعية والحنابلة أن يكون مهراً.

أما الأحناف فقد قسموا هذا النوع من المنفعة إلى قسمين :

الأول– ما يكون فيه امتهان وتحقير للزوج، كما لو تزوج رجل حر بامرأة وجعل مهرها أن يخدمها مدة معينة كسنة مثلاً في الأمور التي تخصها وحدها.

وهذا القسم ذهب أبو حنيفة وأبو يوسف إلى أن تسميته مهراً تسمية فاسدة ويجب لها مهر مثلها، أي أن المنفعة هنا لا تصح أن تكون مهراً.

الثاني– منفعة ليس فيها استهانة ولا مذلة على الزوج وذلك بقيامه برعي دوابها وزراعة أرضها والقيام بإدارة تجارتها مثلاً مدة معلومة، فالتسمية هنا صحيحة، لأن ذلك من باب القيام بأمرها لا من باب الخدمة.

والبحث يرى أن رأى الحنفية هو الراجح لأن المنفعة التي من شأنها امتهان الزوج وإذلاله كقيامه بخدمتها فيه قلب للأوضاع، فبدلاً من أن تكون الزوجة خادمة لزوجها يصير هو خادماً لها مما يؤدي إلى عدم استقامة الحياة الزوجية بينهما.

النوع الرابع– منفعة تتمثل في أن يجعل مهرها تعليمها القرآن أو قدراً معلوماً منه، أو تعليمها قدراً من الفقه وغير ذلك من العلوم التي يعتبر تعلمها طاعة، وهذه المنفعة اختلف الفقهاء في جعلها صداقاً حيث أجازها بعضهم ومنعها البعض الأخر.

ودليل من أجاز جعلها صداقاً أن امرأة جاءت إلى النبي –ﷺ– فقال : يا رسول الله جئت أهب لك نفسى فنظر إليها رسول الله –ﷺ– فصعد النظر فيها

وصوبه ثم طأطأ رسول الله -ﷺ- رأسه، فلما رأت المرأة أنه لم يقض فيها شيئا جلست، فقام رجل من أصحابه فقال يا رسول الله إن لم يكن بها حاجة فزوجنيها فقال : " فهل عندك من شيء، فقال: لا والله يا رسول الله فقال: اذهب إلى أهلك فانظر هل تجد شيئاً، فذهب ثم رجع، فقال: لا والله ما وجدت شيئاً فقال: رسول الله انظر ولو خاتماً من حديد، فذهب ثم رجع، فقال: لا والله يا رسول الله ولا خاتماً من حديد، ولكن هذا إزارى فلها نصفه، فقال رسول الله ما تصنع بإزارك إن لبسته لم يكن عليها منه شيء وإن لبسته لم يكن عليك منه شيء، فجلس الرجل حتى إذا طال مجلسه قام، فرآه رسول الله -ﷺ- مولياً فأمر به فدعي فلما جاء قال: ماذا معك من القرآن، قال: معى سورة كذا وسورة كذا (عددها) فقال: تقرؤهن عن ظهر قلب، قال: نعم، قال: اذهب فقد ملكتكها بما معك من القرآن ".

كما قالوا : بأن تعليم القرآن منفعة معينة مباحة فجاز جعلها صداقاً كتعليم قصيدة من الشعر المباح.

واحتج من ذهب إلى عدم صحة جعل تعليم القرآن صداقاً بأن المشروع في عقد النكاح هو الابتغاء بالمال، لقوله -تعالى-: ﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكُمْ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ﴾ والتعليم ليس بمال فلا يكون الابتغاء به مشروعاً.

والرأي الراجح في نظر البحث في جعل تعليم القرآن مهراً هو الذي يقضي بجواز جعل تعليم القرآن مهراً حيث أجاز الفقهاء أخذ الأجرة على تعليم القرآن وغيره من أحكام الدين للحاجة إلى ذلك، ذلك لأن عدم أخذهم الأجرة على تعليم القرآن والعلوم الشرعية يؤدي إلى انصراف معلمي هذه العلوم إلى عدم تعليم شيء منها حيث يسعون في تحصيل أرزاقهم، وذلك بسبب تغير الزمن واشتغال الناس بشئون المعيشة ولا يستطيع المعلمون أن يتفرغوا للتعليم من غير أجر.

ولما روي أيضاً أن رجلاً قال يا رسول الله آخذ على كتاب الله أجراً؟ فقال رسول الله -ﷺ- :" إن أحق ما أخذتم عليه أجراً كتاب الله عز وجل " ولما روي أيضاً عن خارجة بن الصلت عن عمه أنه رقى مجنوناً بأم القرآن فأعطاه أهله شيئاً فذكر ذلك لرسول الله فقال رسول الله -ﷺ- : " كل فلعمري من أكل برقية باطل لقد أكلت برقية حق " فصح أن الأكل بالقرآن حق وفي تعليمه حق، وأن الحرام إنما هو أن يأكل به رياء أو لغير الله -تعالى-.

وإذا صح جواز أخذ الأجر على القرآن جاز أن يجعل تعليمه مهراً حيث إن ذلك منفعة تعود على الزوجة لبذل المال في سبيل الحصول عليها.

أنواع المهر، ينقسم المهر إلى : المهر المسمى وهو المهر الذي اتفق عليه طرفا العقد-الزوج أو وليه والزوجة أو وليها-عند التعاقد، ومن المهر المسمى أيضاً ما اتفق عليه الطرفان بعد العقد من الأشياء التي يصح جعلها مهراً في حالة خلو العقد عن التسمية.

شروط صحة المهر المسمى :

لكى يكون المهر المسمى صحيحاً فإنه يشترط لذلك شروطاً هي :

١- أن يكون المهر متمولاً أي له قيمة مالية، فخرج بذلك ما ليس له قيمة مالية مثل حبة الحنطة وقشرة الجوز.

٢- أن يكون المهر منتفعاً به شرعاً فخرج بذلك ما لا منفعة فيه كالخنزير وآلة اللهو.

٣- أن يكون المهر مقدوراً على تسليمه، خرج بذلك غير المقدور على تسليمه كالطير في الهواء والسمك في الماء فلا يصح جعل شيء من ذلك مهراً.

٤- أن يكون المهر معلوماً، فإذا كان مجهولاً كما لو جعل مهرها داراً غير معينة أو ثوباً لم يبين صفته فالمهر في هذه الحالة يكون فاسداً.

٥- أن يكون المهر طاهراً غير محرم فلا يصح جعل مهرها خمراً لأنه غير طاهر.

ومهر المثل : ويراد به المهر الذي يقدر للمرأة التي تزوجت بدون أن يفرض لها مهر عند العقد، ويراعى في تقديره أن يكون مماثلاً للمهر الذي تزوجت به امرأة تماثلها من قوم أبيها كأختها من الأب والأم، وأختها من الأب وعمتها وبنت عمها.

وعلى هذا فلا عبرة بمهر أمها وخالتها إذا لم تكونا من قوم أبيها، فإن كانت الأم أو الخالة منهم بأن كانت بنت عم أبيها فحينئذ يعتبر بمهرها لأنها من قوم أبيها.

فإذا تحققت القرابة المذكورة فلابد من تحقق المماثلة بين المرأتين أيضاً بأن تكون المرأة التي يرجع إلى مهرها في تقدير مهر الأخرى مثلها في السن والجمال والتدين وأن تكون من أهل بلدها ومن نساء جيلها؛ لأن مهر المثل يختلف باختلاف هذه الأوصاف كما يختلف باختلاف الزمان الذي تزوجت فيه كل منهما، وكذلك يختلف باختلاف بقية الصفات المذكورة، فيزداد مهر المرأة لزيادة مالها وجمالها وعقلها ودينها وحداثة سنها فلابد من المماثلة بين المرأتين في هذه الصفات ليكون الواجب لها مهر مثل نسائها إذ لا يكون مهر المثل بدون المماثلة بينهما.

كذلك من الأمور التي تعتبر فيها المماثلة البكارة لأن المهر يختلف بالبكارة والثيوبة.

كذلك ينظر إلى حالة الزوج في هذه المماثلة، فقد تكون حالة الزوج وصفاته سبباً في زيادة المهر وقلته، فإن من تتزوج بشاب صالح عالم لا يكون مهرها في حكم العرف كمن تتزوج برجل عجوز أو فاسق أو جاهل، فوجب أن تتحقق المماثلة بين الزوجين أيضاً عند تقدير مهر المثل.

ووقت اعتبار المماثلة في الصفات المذكورة هو وقت العقد على المرأة التي تزوجت بدون تسمية مهر، فإن لم يوجد في قوم أبيها من يماثلها في هذه الصفات، فينظر إلى أجنبية تماثلها فيها، فإن لم توجد فالقول قول الزوج مع يمينه، فإن امتنع الزوج، يرفع الأمر للقاضي ليقدر لها مهراً، هذا عند الأحناف.

أما عند المالكية فالمعتبر في تقدير صداق المثل عندهم هو المماثلة بين المرأتين في الأوصاف التالية :

١- **الدين** : أي التدين من محافظة على أركان الدين والعفة والصيانة من حفظ نفسها ومالها وماله.

٢- المال.

٣- **الجمال** : سواء أكان حسياً أو معنوياً كحسن الخلق.

٤- **الحسب** : وهو ما يعد من مفاخر الآباء من كرم وعلم وحلم ونجده وصلاح وإمارة ونحوها.

٥- البلد لأن المهر يختلف باختلاف البلاد.

٦- كذلك ينظر إلى حال الزوج بالنسبة لمهر المثل، فقد يرغب في تزويج ابنته بسبب قرابته للزوجة أو صلاح أو علم أو حلم، وقد يرغب في تزويج شخص ليس قريباً للزوجة من أجل ماله وبالتالي فإن المهر يختلف باعتبار هذه الأحوال وجوداً وعدماً، فيكون قليلاً في الحالة الأولى، وكثيراً في الحالة الثانية.

والعبرة بالمماثلة فيما ذكرنا من الأوصاف هو يوم العقد على المرأة التي سيفرض لها مهر المثل إذا كان عقد النكاح صحيحاً، أما إذا كان عقد النكاح فاسداً فالعبرة بالمماثلة في هذه الصفات هو يوم الوطء.

الحالات التي يجب فيها مهر المثل :

يجب مهر المثل في ثلاث أحوال:

١- إذا لم يسم مهراً في العقد، لأن المهر يجب للزوجة بمجرد العقد عليها، فإن كان قد سمى لها مهراً وجب المسمى وإن لم تكن هناك تسمية اتجه الوجوب إلى مهر المثل.

٢- إذا اتفق على نفي التسمية أصلاً، بأن قال: زوجيني نفسك على أن لا مهر لك، وقبلت بذلك، لأن المهر من آثار عقد النكاح وحكم من أحكامه فلا يملك العاقدان نفيه، وإن كان للزوجة أن تسقطه بعد ثبوته.

٣- إذا كانت هناك تسمية ولكنها تسمية فاسدة لجهالة فاحشة، أو لأن المسمى مال غير متقوم، لأن التسمية الفاسدة تعتبر غير موجودة ويلزم مهر المثل.

سبب وجوب المهر : يجب المهر على الزوج ويثبت بواحد من أمور ثلاثة :

١- **الدخول الحقيقي** وهو كمال الاستمتاع بالوطء، وذلك لأنه قد استوفى منافع البضع فلزمه البدل من أجل ذلك وهو المهر المسمى كاملاً أو مهر المثل.

٢- **موت أحد الزوجين** فإذا مات أحد الزوجين بعد العقد الصحيح ولو قبل الدخول فإن المهر يثبت بتمامه لانتهاء العلاقة الزوجية بدون وجود ما يسقط المهر أو ينتقصه، ولذلك اتفق الفقهاء على أن الموت الطبيعي أو بقتل أجنبي لأحدهما أو بقتل الزوج لزوجته أو بقتل الزوج لنفسه يثبت المهر ويؤكده.

وكذلك قال أبو حنيفة والصاحبان والشافعي ومالك إذا قتلت نفسها، بل ويرى أبو حنيفة: أن المرأة إذا قتلت زوجها قبل الدخول لا يسقط مهرها لأنه واجب بالعقد، وهو ما عليه العمل بالمحاكم الآن، بينما يرى الأئمة الثلاثة وزفر: أن الزوجة إذا قتلت زوجها قبل الدخول سقط جميع مهرها، وحجتهم في ذلك: أن قتلها زوجها جناية

وما عهدت الجنايات مؤكدة للحقوق، ولأنها تحرم من الميراث فأولى أن تحرم من المهر.

٣- **الخلوة الصحيحة** وهي أن يوجد الزوجان في مكان بحيث يمكن للزوج ملامستها، وذلك بأن يكونا آمنين من إطلاع الغير عليهما ولم يكن هناك مانع حسي كوجود شخص أخر معهما أو شرعي كحيض أو طبيعي بأن يكون مريضاً مرضاً شديداً لا يستطيع معه وقاعها.

والخلوة الصحيحة تتفق مع الدخول الحقيقي في أمور منها ثبوت المهر بتمامه، وإيجاب العدة احتياطياً وحرمة أخت الزوجة وأربع سواها.

كما تختلف الخلوة الصحيحة عن الدخول الحقيقي في أمور منها :

أ- **الإحصان** : والإحصان الذي هو الدخول الحقيقي يكون سبباً لرجم الزاني بخلاف الخلوة الصحيحة، فإن من يعقد على امرأة ويختلي بها ثم يزني لا يقام عليه حد الرجم لكنه يجلد مائة جلدة لأنه لم يثبت بحقه دخول حقيقي.

ب- **حرمة البنات** : فإن الدخول الحقيقي يحرم بنت الزوجة لكن الخلوة الصحيحة لا تحرمها، فإذا عقد رجل على امرأة واختلى بها من غير أن يلامسها ثم طلقها وانقضت عدتها فلا تحرم عليه بنتها لأنه حينئذ لا ينطبق عليه قاعدة الدخول بالأمهات يحرم البنات.

ج- **حل المطلقة ثلاثاً لمطلقها** : فإنه يكون بالدخول الحقيقي ولا يكون بالخلوة الصحيحة.

د- **الرجعة** : فإن الرجعة تثبت إذا كان الطلاق بعد الدخول الحقيقي، ولا تثبت بالطلاق بعد الخلوة الصحيحة لأن الطلاق بعدها يكون بائناً دائماً.

هـ – الميراث: فإنه لو حصل الطلاق بعد الدخول الحقيقي ثم مات أحد الزوجين والمرأة في زمن العدة، ورثه الآخر منهما، أما إذا مات أحدهما في عدة الطلاق بعد الخلوة فإنه لا يرث مطلقاً.

و– وصف الطلاق : فإن الطلاق الصريح بعد الدخول الحقيقي يكون طلاقاً رجعياً إلا إذا كان مكملاً للثلاث، أو كان طلاقاً على مال، أما الطلاق بعد الخلوة فقط فإنه يكون بائناً.

ز– البكارة والثيوبة : فإن من تطلق من زوجها بعد دخول حقيقي تكون ثيباً تزوج بعد ذلك زواج الثيبات، أما من تطلق بعد الخلوة فإنها تزوج زواج الأبكار لكونها بكراً حقيقة.

متى يجب نصف المهر؟

يجب نصف المهر للزوجة ويسقط نصفه، إذا كان الزواج صحيحاً، وكانت تسمية المهر صحيحة، ثم طلق الزوج زوجته قبل الدخول أو الخلوة أو حصلت الفرقة بينهما قبل الدخول أو الخلوة، وكانت الفرقة بسبب من قبل الزوج قال – تعالى– ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلا تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ فقد بينت هذه الآية حكم الطلاق قبل الدخول الحقيقي أو الحكمي، وأن الواجب فيه نصف المهر المسمى، ويقاس عليه كل فرقة من قبل الزوج سواء كانت الفرقة طلاقاً أم فسخاً، فيدخل في ذلك الفرقة بسبب ارتداد الزوج المسلم عن الإسلام– والعياذ بالله –، والفرقة بسبب امتناعه عن الإسلام بعد إسلام زوجته، والفرقة بسبب اقتراف الزوج مع إحدى أصول زوجته أو إحدى فروعها ما يوجب حرمة المصاهرة.

ويستثنى من هذا الحكم ما يأتي :

١– الزيادة التي زيدت على المهر بعد التسمية تسقط ولا تنتصف بالطلاق قبل الدخول، فلو سمى لها وقت العقد مائة مثلاً ثم زادها خمسين ثم طلقها قبل الدخول فلا تستحق إلا نصف المسمى وقت العقد أي خمسين.

٢– الفرقة التي تكون بسبب خيار بلوغ الزوج أو إفاقته في الحالة التي يثبت فيها، فإن المهر يسقط كله كاملاً لا نصفه؛ لأن هذه الفرقة فسخ للعقد فسخاً كاملاً يعتبر العقد معها كأن لم يكن، ولأن إيجاب نصف المهر عليه في هذه الحالة يجعل حق خيار البلوغ أو الإفاقة الثابت له حقا لا فائدة فيه، فإن تخلصه من الزوجة كان ممكناً عن طريق الطلاق الذي يوجب نصف المهر، فلم يكن لخيار البلوغ أو الإفاقة فائدة ممكنة إلا إسقاط المهر.

٣- مهر المثل : كأن تزوجها ولم يسم لها مهراً أو سماه تسمية فاسدة أو نفى المهر فالواجب في هذه الأحوال كلها مهر المثل، والنص إنما ورد بتنصيف المفروض في العقد، ولم يفرض شيء في هذه الأحوال حتى ينتصف والواجب في هذه الحالة هو المتعة، الوارد بحقها قول الله -تعالى- ﴿وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُه﴾.

وسنتكلم عن المتعة بعد حديثنا عن الأحوال التي يسقط فيها كل المهر بإذن الله -تعالى-

الأحوال التي يسقط فيها جميع المهر:

يسقط المهر عن الزوج عند وجود سبب من الأسباب الآتية :

الأول: الفرقة بغير طلاق إذا وقعت بين الزوجين قبل الدخول بالزوجة والخلوة بها إذا كان سبب هذه الفرقة من جهة الزوجة ومن أمثلة هذه الفرقة التي تعتبر من جهة الزوجة.

أ- إذا ارتدت الزوجة عن الإسلام أو امتنعت عن الإسلام وأسلم زوجها، ولم تكن كتابية بأن كانت مشركة أو مجوسية.

ب- إذا اختارت الفرقة في خيار البلوغ إذا كان زوجها من زوج كفء لها غير الأب والجد.

جـ- الفرقة التي تكون بسبب اعتراض أولياءها على زواجها وفسخهم لعقد النكاح، وذلك إذا زوجت نفسها من زوج غير كفء لها أو زوجت نفسها من كفء ولكن بأقل من مهر مثلها.

كذلك يسقط المهر كله عن الزوج في الفرقة التي تكون بسبب من جهته قبل الدخول وقبل الخلوة كاختياره الفرقة بسبب خيار بلوغه.

الثاني : إبراء الزوجة زوجها عن المهر كله قبل الدخول وكذا بعده متى كانت الزوجة من أهل التبرع، بأن كانت حرة عاقلة بالغة رشيدة غير مريضة مرض الموت، كذلك يشترط في هذا المهر الذي أبرأته منه أن يكون ديناً في الذمة كالنقدين، وكذلك جميع الأشياء والتي تكال أو توزن إذا لم تكن معينة مقصودة بذاتها.

الثالث : الخلع على المهر قبل الدخول وكذلك بعده–ويبرأ الزوج في الخلع عن كل حق وجب لها عليه بالنكاح كالمهر والنفقة الماضية، لأن الخلع وإن كان طلاقاً بعوض إلا أنه فيه معنى البراءة.

الرابع : أن تهب الزوجة كل المهر للزوج إذا كانت من أهل التبرع، وسواء كانت هبة المهر للزوج قبل أن تقبضه الزوجة أو بعد قبضه وسواء أكان المهر ديناً أم عيناً.

المتـــــعة

المتعة : مشتقة من المتاع وهو ما يستمتع به.

والمراد بها المال الذي يدفعه الزوج لزوجته التي فارقها في الحياة بطلاق أو ما في معناه.

الحالـة التـي تجب فيهـا المتعـة : سبق أن عرفنا أن نصف المهر يسقط إذا حصل طلاق قبل الدخول وكان هناك مهر مسمى وقت العقد ولكن إذا لم يكن وقت العقد تسمية صحيحة ولم يحصل دخول وطلقت الزوجة فقد وجبت لها المتعة وذلك لقوله –تعالى–: ﴿لا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ مَتَاعاً بِالْمَعْرُوفِ حَقّاً عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾.

فالمتعة في هذه الحال التي لا يجب فيها النصف تكون واجبة بنص الآية وذلك رأى جمهور الفقهاء، وخالف مالك فقال: إنها تكون مستحبة، ولكن الآية واضحة في الوجوب، وخصوصاً أنها مقابلة لنصف المهر المصرح به بعد هذه الآية في قوله –تعالى–:﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾.

والمتعة بدل عن نصف المهر الواجب الأداء في هذه الحال، وما يكون بدل للواجب يكون واجباً.

والمتعة عند الشافعي واجبة لكل مطلقة مدخول بها ولو كان لها مهر مسمى بعد الدخول أو قبله لقوله –تعالى:﴿وَلِلْمُطَلَّقَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقّاً عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾.

ولأن الله –ﷻ– أوجب أن يكون التسريح بإحسان عند الطلاق والمتعة من التسريح بإحسان.

والمتعة عند الحنفية لها ثلاث أحوال :

الأولى- أن تكون واجبة وذلك عند الطلاق قبل الدخول إذا لم يسم لها مهراً وسبق الحديث عن هذا.

الثانية- أن تكون مستحبة، وذلك إذا طلقها بعد الدخول ولم يسم لها مهراً، وقد وجب مهر المثل، لأن ذلك من التسريح بإحسان.

الثالثة- سنة مؤكدة، وهي التي تكون إذا طلقها بعد الدخول وقد سمى لها مهراً، لأن ذلك من التسريح بإحسان، وهنا فرق بين الحالة السابقة وهذه في كون الطلب هنا سنة مؤكدة ووجه ذلك الفرق أن مهر المثل في الأولى قريب في معناه من المتعة فكان طلبها مستحباً، أما في هذه الحالة فالتسمية جعلت المهر بعيداً عن معناها فكانت سنة.

مقدار المتعة :

اختلفت آراء الفقهاء في مقدار المتعة، كما اختلفوا في من تعتبر المتعة بحاله هل الزوج فقط، أم الزوجة فقط، أم تعتبر بحال الزوجين وإليك آراء الفقهاء في هذه المسألة.

مذهب الأحناف : يرى أن المتعة الواجبة ثلاثة أثواب: درع، وخمار، وملفحة كما يجوز إعطاؤها قيمة الأثواب المذكورة بالعملة المتداولة.

مذهب الشافعي : للشافعي في تقدير النفقة قولان.

الأول : أنها شيء نفيس يعطيه الزوج لزوجته تطيب لها ويكون حسب المعروف اللائق به.

الثاني : أنه المتعة ثلاثون درهماً، وقال أحمد بن حنبل: إن أعلاها خادم إذا كان الزوج موسراً، وأدناها كسوة تجزئها في صلاتها وهي درع وخمار أو نحو ذلك

إذا كان فقيراً، وروي عنه أنها يرجع في تقديرها إلى الحاكم لأنه أمر لم يرد الشرع بتقديره وهو مما يحتاج إلى الاجتهاد فيجب الرجوع فيه إلى الحاكم كسائر المجتهدات، وهذا الرأي هو الراجح في نظر البحث.

أما عن تقدير المتعة فإنها تقدر بحال الزوج أو الزوجة.

قال أبو يوسف : تقدر حسب حال الزوج لقوله –تعالى–: ﴿عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُه﴾ فصريح الآية يجعل تقدير المتعة على حسب حال الزوج، ولأنه هو الذي سيكلف هذه المتعة، ولا يكلف الله نفساً إلا ما أتاها، فإذا كان معسراً وكانت موسرة وكلف أن يمتعها بما يليق بمثلها فقد كلف ما لا يطبق والشرع الحكيم منزه عن ذلك.

وقال بعضهم: إن المعتبر حالها لأن الله –ﷻ– في التعقيب على الآية قال: ﴿مَتَاعاً بِالْمَعْرُوفِ﴾ وليس من المعروف أن تعطى الغنية ذات السراء العظيم متعة لا تليق بمثلها، ولأن المتعة قائمة مقام نصف مهر المثل، ومهر المثل يقدر بمهر مثلها من أسرتها، فيعرف من جانبها فتكون المتعة مثله تقدر بحالها.

وقال بعضهم: إن المعتبر حالهما معاً، لأن الله –تعالى– في الآية الكريمة قد اعتبر أمرين :

الأول : حال الرجل في يساره وإعساره، فقال –تعالى– ﴿عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُه﴾.

الثاني : أن يكونا مع ذلك بالمعروف، قال –تعالى– ﴿مَتَاعاً بِالْمَعْرُوفِ حَقّاً عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ فبملاحظة الأمرين يجب اعتبار حالهما معاً.

ومما يجب ملاحظته ما يلى :

١- أن المتوفى عنها زوجها لا متعة لها بإجماع العلماء، وذلك لأن النص العام وهو قوله -تعالى- ﴿وَلِلْمُطَلَّقَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقّاً عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ لم يتناولها، وإنما اقتصر على المطلقات، ولأنها أخذت العوض المسمى لها إن كان قد سمى لها مهراً في العقد أو مهر المثل إذ لم يكن سمى لها مهر.

٢- إذا طلقت امرأة قبل الدخول ولم يكن قد فرض لها مهر، ولكن زوجها كان قد وهبها شيئاً قبل طلاقها، فإن هذه الهبة لا تسقط متعتها بل تجب لها، وذلك لأن المتعة لا تنقض بالهبة كما لا ينقض بالهبة نصف المهر المسمى في حالة الطلاق المسمى لها مهر قبل الدخول إذا وهبها زوجها شيئاً قبل الطلاق ولأن المتعة إنما تجب بالطلاق فلا يصح قضاؤها قبل الطلاق.

جهاز الزوجية : لقد اختلف الفقهاء فيمن يجب عليه إعداد البيت من الزوجين.

يرى الحنفية أن تجهيز بيت الزوجية واجب على الزوج كما تجب عليه تكاليف الحياة الزوجية من مسكن ومطعم وملبس.

أما المهر الذي قبضته الزوجة فليس إلا هدية وعطاء ونحلة من الزوج لزوجته ويصبح خالص حقها، ولا تلتزم بإعداد الجهاز منه، وهذا هو المعمول به.

ويرى المالكية: أن تجهيز بيت الزوجية واجب على الزوجة في حدود ما قبضته من مهرها وما تجري به العادة بين أمثالها، فإن لم تكن قد قبضت شيئاً من المهر فليس عليها جهاز إلا إذا كان العرف يوجب عليها جهازاً أو كان قد شرط ذلك عليها.

ودليل المالكية فيما ذهبوا إليه هو العرف الذي يُجرى بين الناس قديما وحديثاً على تجهيز بيت الزوجية بمهر الزوجة وبزيادة تدفع منها ومن أهلها.

وقد جرى العرف على تأسيس بيت الزوجية بمهر الزوجة وبما يدفعه بعض أهلها، فإذا زفت الزوجة بجهازها كان ملكاً لها، لا يملك الزوج الانتفاع به إلا برضاها.

كما أنه إذا قدم الزوج لزوجته مالاً أو كان ما قدمه لأجل الجهاز داخلاً في المهر ثم لم تقم الزوجة بإعداد الجهاز لم يجب لها المهر المسمى وإنما يجب لها مهر المثل.

أما المال الذي قدمه لها منفصلاً عن المهر وجب عليها إعداد الجهاز به، فإذا زفت إليه دون إحضاره كان له الحق في طلب المال الذي دفعه إليها، لأنها أخلت بالتزاماتها ولم تعد الجهاز لمطلوب.

تجهيز الأب لابنته

يقوم الأب عادة بتجهيز بنته، فإن كان هذا التجهيز بمهرها كان الجهاز ملكاً لها، وإن كان تجهيزها من مال الأب على سبيل التبرع منه لابنته، فإنه لا يكون ملكاً لها إلا إذا قبضته، كما هو الشأن في جميع التبرعات، فإنها لا تملك إلا بالقبض، وذلك إذا كانت البنت كاملة الأهلية، فإن كانت قاصرة وفي ولاية الأب، ملكت الجهاز بمجرد شرائه، لأن يد الأب قائمة مقام يدها، لما له من ولاية عليها، فيعتبر الجهاز مقبوضاً لها بمجرد شرائه.

وإذا ملكت البنت الجهاز بالقبض إذا كانت عاقلة بالغة، أو بالشراء إذا كانت قاصرة، لم يكن للأب ولا لورثته بعد موته أن يطالبها باسترداد الجهاز المُهدى إليها من أبيها، فإن الهدية إلى القريب المحرم لا يجوز الرجوع فيها بعد تمام القبض.

الخلاف بين الزوج وزوجته في ملكية الجهاز :-

إذا اختلف الزوج مع زوجته في ملكية الجهاز، فادعى كل منهما أنه ملكه، كان الجهاز لمن يثبت دعواه بالبينة، فإذا أثبتت الزوجة ذلك كان الجهاز ملكاً لها، وإذا أثبت الزوج ذلك كان الجهاز ملكاً له.

فإذا قدم كل منهما بينة على دعواه، رجحت بينة من يثبت خلاف الظاهر.

فإن لم يكن لهما بينة، كان القول قول من شهد له الظاهر بيمينه، فما يكون صالحاً لاستعمال الرجال فقط كالأدوات الطبية والزوج طبيب والآلات الهندسية والزوج المهندس فالقول فيه قول الزوج بيمينه، وما لا يصلح إلا للنساء: كالحلي، وأدوات الزينة والملابس النسوية فالقول فيه قول الزوجة بيمينها.

أما ما يصلح للرجال والنساء معاً: كالأَسْرَة والمفروشات والسجاجيد، فقد اختلف رأي الأئمة فيه: فذهب أبو حنيفة ومحمد إلى أن القول فيه قول الزوج، لأن المسكن ملك للزوج، ويده على ما فيه يد متصرفة أما الزوجة فليس لها في المسكن ملكية، ويدها على ما فيه يد حافظة فكان الظاهر شاهدا للزوج.

وذهب أبو يوسف إلى أن القول قول المرأة في كل ما يجهز به مثلها عادة لأن الظاهر يشهد لها إلى هذا القدر، عملا بالعرف الغالب بين الناس.

وذهب زفر إلى أن الجهاز يقسم بينهما لأن يد كل من الزوجين ثابتة على الجهاز، ولا مرجح لأحدهما على الأخر فيكون الجهاز بينهما.

ويرى الإمام مالك أنه يُقضى للمرأة بما هو شأن النساء وللرجل بما هو شأن الرجال، أما ما يصلح لهما فيقضى به للرجل، لأن البيت بيته عادة، فهو واضع اليد على الجهاز وسواء في ذلك أن يكون الاختلاف بين الزوجين في مدة الزوجية أو بعد الطلاق أو بين الورثة بعد الموت.

وأما إن كان النزاع في ملكية الجهاز بعد وفاة الزوجين أو وفاة أحدهما، فالحكم لا يختلف في ذلك عند أبي يوسف ومحمد، أما أبو حنيفة فيتفق الحكم عنده في الخلاف بين ورثة كل منهما، أو بين الزوج وورثة الزوجة، كان القول قول الزوجة فيما يصلح للرجال والنساء، لأنها واضعة اليد على الجهاز، فيكون الظاهر شاهداً لها.

٢- ومن حقوق الزوجة "النفقة"

التعريف بالنفقة : تطلق النفقة عند الفقهاء على الطعام والكسوة والسكنى، وأطلقها بعضهم على الطعام فقط.

حكم النفقة والدليل عليه : النفقة واجبة للزوجة على زوجها-عند الفقهاء جميعاً-في مقابل احتباسها وقصرها نفسها عليه، وذلك بالعقد الصحيح، سواء كانت الزوجة مسلمة أو كتابية.

دليل وجوبها من الكتاب : قوله -تعالى-: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ وَلا تُضَارُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ وَإِنْ كُنَّ أُولاتِ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ فالأمر هنا وإن كان وارداً في المطلقات إلا أنه يدل أيضاً على نفقة الزوجات.

وقوله -تعالى-: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إِلَّا مَا آتَاهَا﴾ فهذا أمر بالإنفاق والأمر للوجوب ما لم توجد قرينة تصرفه عن الوجوب ولا قرينة.

ومن السنة : أن رجلاً جاء إلى رسول الله -ﷺ- فقال : ما حق المرأة على الزوج؟ فقال -ﷺ- : " يطعمها إذا طعم ويكسوها إذا كسى وأن لا يهجر إلا في المبيت ولا يضربها ولا يقبح ".

٢- وما ورد أيضاً أن هنداً بنت عتبة - زوج أبي سفيان- قالت: يا رسول الله إن أبا سفيان رجل شحيح لا يعطيني من النفقة ما يكفيني ويكفي بني ألا آخذ من ماله بغير علم، فقال -ﷺ- " خذي من ماله بالمعروف ما يكفيك ويكفى بنيك " ولو لم تكن النفقة واجبة لما أذن لها النبي -ﷺ- أن تأخذ من مال زوجها بغير إذنه.

٣- قال -ﷺ- في خطبة الوداع : " فاتقوا الله في النساء فإنهن عوان عندكم أخذتموهن بأمانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله ولكم عليهن أن لا يوطئن فرشكم أحداً تكرهونه فإن فعلن فاضربوهن ضرباً غير مبرح، ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف ".

ومن الإجماع : فقد أجمعت الأمة على وجوب نفقة الزوجة على زوجها.

ومن المعقول : أن النفقة في مقابل الاحتباس، والزوجة ما دامت قد قصرت نفسها على زوجها بمقتضى عقد الزواج، وتفرغت لواجبات الحياة الزوجية فإن الواجب على زوجها أن يقوم بنفقتها، وذلك لأن كل من خصص نفسه لمنفعة غيره كانت نفقته واجبة على هذا الغير، كالقاضي، والمفتي، والوالي، فإن نفقة كل واحد منهم واجبة في بيت مال المسلمين لأنهم خصصوا أنفسهم للقيام بأعمال تعود بالنفع على المسلمين.

سبب وجوب النفقة :

يرى بعض الفقهاء أن سبب وجوب النفقة هو ما يترتب على عقد الزواج من حق الزوج في احتباس زوجته الثابت بالنكاح له عليها.

ويرى البعض الأخر أن سبب وجوبها هو الزوجية أي كونها زوجة له.

ويتفرع على السبب المذكور أنه لا نفقة على الزوج في النكاح الفاسد-ومثاله: أن يعقد على امرأة وهي مازالت في عدة رجل آخر أو يعقد على أخت زوجته

والأخت الأولى مازالت في عصمته–وذلك لانعدام سبب وجوب النفقة وهو حق الحبس الثابت للزوج عليها، لأن حق الحبس لا يثبت في النكاح الفاسد، ولأن النكاح الفاسد ليس بنكاح حقيقة، وكذلك لا تجب النفقة في عدة النكاح الفاسد أيضاً، لأن النفقة لم تجب في حالة النكاح الفاسد وهو أقوى من حال العدة، فإذا لم تجب في حال النكاح فلا تجب في حال العدة من باب أولى.

شروط نفقة الزوجة :

تستحق الزوجة النفقة إذا تحققت ثلاثة شروط هي:

١– أن يكون الزواج بعقد صحيح شرعاً، فإن كان فاسداً مثل أن يعقد بغير شهود– فلا نفقة على الزوج، لأن سبب وجوب النفقة عليه هو حقه في حبسها في بيته، والعقد الفاسد لا يجعل للزوج حقاً في حبس زوجته، بل يجب مفارقتها منعاً للفساد، فلا تجب لها نفقة.

٢– أن تكون الزوجة بالغة صالحة للمعاشرة الجنسية، فإن كانت صغيرة لا تحتمل الوطء فلا نفقة لها، لأن امتناع الاستمتاع لمعنى منها وهو الصغر، فيفوت الغرض المقصود من الاحتباس.

٣– ألا تفوت الزوجة على زوجها حق الاحتباس بدون مبرر شرعي فلو فوتت الزوجة على زوجها الاحتباس بحق أو بعذر شرعي مقبول، كما لو منعت نفسها من دخول زوجها بها لحيض أو في نهار رمضان، فلا تعد ناشزاً وتستحق النفقة كاملة.

تقدير النفقة :

تقدر النفقة الزوجية بحسب حال الزوج وقت استحقاقها يسراً أو عسراً، مهما كانت حالة الزوجة، فإذا كان الزوج معسراً كان للقاضي أن يفرض عليه نفقة الإعسار، وهي تقدر بما لا يقل عما يفي بالحاجات الضرورية لزوجته، ويكون لهذه الزوجة أن تنفق على نفسها من مالها أو تستدين، على أن يكون ذلك ديناً في ذمة زوجها تطالبه به عند يساره ما لم تتبرع له به، فإن لم يكن للزوجة مال ولم تجد من تستدين منه، كان لها أن تطالب قريبها الموسر –الذي كان يلزمه الإنفاق عليها شرعاً فيما لو لم تكن متزوجة–بالإنفاق عليها، كأبيها أو جدها لأبيها أو أخيها، ويكون ما ينفقه هذا القريب عليها ديناً على زوجها يتقاضاه منه عند يساره.

موقف القانون من النفقة والمعمول به في المحاكم

الباب الأول

في النفقة

القسم الأول

في النفقة والعدة

مادة١– تجب النفقة للزوجة على زوجها من تاريخ العقد الصحيح إذا سلمت نفسها إليه ولو حكماً حتى لو كانت موسرة أو مختلفة معه في الدين.

ولا يمنع مرض الزوجة من استحقاقها النفقة.

وتشمل النفقة الغذاء والكسوة والسكن ومصاريف العلاج وغير ذلك بما يقتضي به الشرع.

ولا تجب النفقة للزوجة إذا ارتدت، أو امتنعت مختارة عن تسليم نفسها دون حق، أو اضطرت إلى ذلك بسبب ليس من قبل الزوج أو خرجت دون إذن زوجها.

ولا يعتبر سبب لسقوط نفقة الزوجة خروجها من مسكن الزوجية–دون إذن زوجها في الأحوال التي يباح فيها ذلك بحكم الشرع مما ورد به نص أو جرى به عرف أو قضت به ضرورة. ولا خروجها للعمل المشروع ما لم يظهر أن استعمالها لهذا الحق المشروط منسوب بإساءة استعمال الحق. أو مناف لمصلحة الأسرة وطلب منها الزوج الامتناع عنه.

وتعتبر نفقة الزوجة ديناً على الزوج من تاريخ امتناعه عن الإنفاق مع وجوبه، ولا تسقط إلا بالأداء أو الإبراء.

ولا تسمع دعوى النفقة عن مدة ماضية لأكثر من سنة نهايتها تاريخ رفع الدعوى.

ولا يقبل من الزوج التمسك بالمقاصة بين نفقة الزوجة وبين دين له عليها إلا فيما يزيد على ما يفي بحاجتها الضرورية. ويكون لدين نفقة الزوجة امتياز على جميع أموال الزوج. ويتقدم في مرتبته على ديون النفقة الأخرى.

مادة ٢- المطلقة التي تستحق النفقة تعتبر نفقتها ديناً كما في المادة السابقة من تاريخ الطلاق.

القسم الثاني

في العجز عن النفقة

إذا امتنع الزوج عن الإنفاق على زوجته فإن كان له مال ظاهر نفذ الحكم عليه بالنفقة في ماله فإن لم يكن له مال ظاهر ولم يقل إنه معسر أو موسر ولكن أصر على عدم الإنفاق طلق عليه القاضي في الحال وأن ادعى العجز فإن لم يثبته طلق عليه حالاً وأن أثبته أمهله. مدة ألا تزيد على شهر، فإن لم ينفق طلق عليه بعد ذلك.

مادة ٤- إذا كان الزوج غائباً غيبة قريبة فإن كان له مال ظاهر نفذ الحكم عليه بالنفقة في ماله، وإن لم يكن له مال ظاهر أعذر عليه القاضي بالطرق المعروفة وضرب له أجلاً، فإن لم يرسل ما تنفق منه زوجته على نفسها أو لم يحضر للإنفاق عليها طلق عليه القاضي بعد مضي الأجل.

فإن كان بعيد الغيبة لا يسهل الوصول إليه. إن كان مجهول المحل أو كان مفقوداً وثبت أنه لا مال له تنفق منه الزوجة طلق عليه القاضي.

وتسرى أحكام هذه المادة على المسجون الذي يعسر بالنفقة.

مادة ٦– تطليق القاضي لعدم الإنفاق يقع رجعياً وللزوج أن يراجع زوجته إذا ثبت يساره واستعد للإنفاق في أثناء العدة فإن لم يثبت يساره ولم يستعد للإنفاق لم تصح الرجعة.

مادة ١٦– تقدر نفقة الزوجة بحسب حال الزوج وقت استحقاقها يسراً أو عسراً على ألا تقل النفقة في حالة العسر عن القدر الذي يفي بحاجتها الضرورية.

وعلى القاضي في حالة قيام سبب استحقاق النفقة وتوفر شروطه أن يفرض للزوجة ولصغارها منه في مدى أسبوعين على الأكثر من تاريخ رفع الدعوى نفقة مؤقتة (بحاجتها الضرورية) بحكم غير مسبب واجب النفاذ فوراً إلى حين الحكم بالنفقة بحكم واجب النفاذ.

للزوج أن يجرى المقاصة بين ما أداه من النفقة المؤقتة وبين النفقة المحكوم بها عليه نهائياً، بحيث لا يقل ما تقبضه الزوجة وصغارها عن القدر الذي يفي بحاجتهم الضرورية.

مادة ١٧– لا تسمع الدعوى لنفقة عدة لمدة تزيد على سنة من تاريخ الطلاق.

كما أنه لا تسمع عند الإنكار دعوى الإرث بسبب الزوجية لمطلقة توفى زوجها بعد سنة من تاريخ الطلاق.

مادة ١٨– لا يجوز تنفيذ حكم بنفقة صادرة بعد العمل بهذا القانون لمدة لا تزيد على سنة من تاريخ الطلاق ولا يجوز تنفيذ حكم صادر قبل العمل بهذا القانون لمدة بعد صدوره إلا بمقدار ما يكمل سنة من تاريخ الطلاق.

مادة ١٨مكرر– الزوجة المدخول بها في زواج صحيح إذا طلقها زوجها دون رضاها ولا بسبب من قبلها تستحق فوق نفقة عدتها متعة تقدر بنفقة سنتين على

الأقل وبمراعاة حال المطلق يسراً وعسراً وظروف الطلاق ومدة الزوجية، ويجوز أن يرخص للمطلق في سداد هذه المتعة على أقساط.

مادة ١٨ مكرر ثانيا- إذا لم يكن للصغير مال على أبيه وتستمر نفقة الأولاد على أبيهم إلى أن تتزوج البنت أو تكسب ما يكفي نفقتها وإلى أن يتم الابن الخامسة عشر من عمره قادراً على الكسب المناسب، فإن أتمها عاجزاً عن الكسب لآفة بدنية أو عقلية أو بسبب طلب العلم الملائم لأمثاله ولاستعداده، أو بسبب عدم تيسير هذا الكسب استمرت نفقته على أبيه.

٣- من حقوق الزوجة أيضاً : " العدل في معاملتها "

يجب على الزوج أن يراعي العدل والإحسان في معاملة زوجته، ولذلك حرمت الشريعة الإسلامية على الرجل أن يتزوج بأكثر من أربع نسوة، لأنه يصعب على الرجل أن يراعي العدل بين أكثر من هذا العدد.

كما أمرت الشريعة الإسلامية عندما أباحت التعدد فيما دون هذا العدد إلى وجوب العدل بين الزوجات، لأن في ذلك محافظة على حقوق المرأة التي أمر الله -ﷻ- برعايتها قال -تعالى-: ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً ﴾ ومن الأمور التي يجب على الزوج أن يراعيها في معاملته لزوجته:

القسم بين الزوجات :

والقسم بين الزوجات لا يكون إلا إذا كان الزوج متزوجاً بأكثر من واحدة، والمراد بالقسم هنا، المبيت عند كل زوجة منهن بقدر ما يبيته عند الزوجة الأخرى، فيجب أن يسوي بينهن في ذلك، لقوله -تعالى-: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَة﴾ بعد قوله -تعالى- ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ﴾ فإباحة تعدد الزوجات مقيدة بالعدل بينهن، أما إذا خاف الرجل

أن لا يعدل بينهن فيقتصر على زوجة واحدة كما نصت الآية الكريمة على ذلك، قال -ﷺ-: "من كانت له امرأتان فمال إلى إحداهما جاء يوم القيامة وشقه مائل" أي مفلوج.

أما ما لا يدخل تحت قدرة الرجل فلا يجب عليه التسوية بين الزوجات فيه كزيادة المحبة لإحداهن أكثر من الأخرى لأن ذلك ليس في استطاعته، وهذا يشير إليه قول السيدة عائشة -رضي الله عنها- كان رسول الله -ﷺ- يقسم فيعدل ويقول: "اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما تملك ولا أملك" يعني بذلك زيادة المحبة لإحداهن دون الأخرى.

الأحكام المتعلقة بالقسم هي :

إذا كان الزوج متزوجاً بأكثر من زوجة فإنه يجب عليه أن يسوي بينهن في المبيت يستوى في ذلك البكر والثيب والشابة والعجوز والصحيحة والمريضة والمسلمة والكتابية والحائض والنفساء ومن بها مانع من جماعها كالرتقاء والقرناء، لأن المقصود من القسم الإقامة مع الزوجة لتأنس به وليس المقصود الاستمتاع.

فيمكث عند كل واحدة منهن قدر ما يمكث عند الأخرى فيجعل لكل واحدة منهن يوما وليلة مثلاً، أو يومين وليلتين.

ولا تجب التسوية بينهن في الجماع، لأن ذلك يتعلق بالنشاط والشهوة، والشهوة لا تتأتى في كل وقت ولا في كل سائر الاستمتاعات.

وإذا كان الزوج مريضاً واحتاج إلى التمريض في بيت واحدة منهن فلابد من استئذان صاحبة الحق في ذلك كما فعل رسول الله -ﷺ-، فقد روت عائشة - رضي الله عنها - أن رسول الله -ﷺ- بعث إلى نسائه في مرضه فاجتمعن فقال: "إني لا أستطيع أن أدور بينكن فإن رأيتن أن تأذن لي فأكون عند عائشة فعلت، فأذن له".

وإذا شفى الزوج من المرض قضى للباقيات بقدر المدة التي مكثها عند الزوجة التي كان يمرض في بيتها، كذلك إذا سافر الزوج وأراد أن يصطحب معه واحدة منهن ولم يتفقن على من ترافقه في السفر، فإنه يجري بينهن قرعة، ومن خرجت لها القرعة سافر بها، ودليل ذلك أنه -ﷺ- كان إذا أراد سفراً أقرع بين نسائه أيتهن خرج سهمها خرج بها معه سواء أكان ذلك في يومها أو يوم غيرها ولا يقضي الزوج لمن لم يسافرن معه المدة التي كان مسافرا فيها.

هذا وإذا تزوج بامرأة جديدة فإن كانت بكراً خصها بسبع ليال متوالية وإن كانت ثيباً خصها أيضاً بثلاث ليال على التوالي جاء في الخبر "سبع للبكر وثلاث للثيب" ولا يقض للباقيات هذه المدة ثم بعد ذلك يدور بالقسم بين الزوجات وتصبح الزوجة الجديدة كواحدة منهن في القسم، وهذا رأي المالكية والشافعية والحنابلة.

أما الأحناف فلا يخصون الزوجة الجديدة بشيء سواء كانت بكراً أم ثيباً، فحكمها في القسم من يوم تزوجها حكم بقية زوجاته الأخريات لا تمتاز عنهن بشيء في القسم.

ومن أحكام القسم كذلك أنه إذا تنازلت أي زوجة منهن عن قسمها للأخرى، أو رضيت بترك قسمتها فذلك جائز، لأن القسم حق ثبت لها فلها أن تستوفيه ولها أن تتركه والدليل على ذلك أن السيدة سودة بنت زمعة -رضي الله تعالى عنها- سألت رسول الله -ﷺ- أن يراجعها وتجعل يوم نوبتها-يومها في القسم لعائشة والأحناف لا يشترطون رضا الزوج بتنازلها عن قسمها لغيرها.

أما الشافعية فيقولون بلزوم رضا الزوج بهذا التنازل، وذلك لأن الزوج له حق في الاستمتاع بها فلا تملك إسقاط هذا الحق وحدها، فإذا لم يوافق الزوج على تنازلها عن القسم فله أن يبيت عندها في ليلتها.

تدريب على ما سبق

١- اذكر بإيجاز حقوق الزوجة على زوجها، وحقوق الزوج على زوجته، والحقوق المشتركة بينهما.

٢- من حقوق الزوجة على زوجها المهر، فما هو؟، وما حكمه؟ وما حكمة وجوبه على الزوج؟ ومتى يجب مهر المثل؟ وهل للمهر حد أقل وحد أعلى؟ ومتى يجب نصف المهر؟ وما الأحوال التي يسقط فيها جميع المهر؟

٣- عرف النفقة؟ وبين حكمها ودليل الحكم؟ وما سبب وجوبها؟ وما شروط نفقة الزوجة؟

٤- ما الفرق بين الإعسار بالنفقة والإعسار بالمهر؟

٥- ما حكم إذا امتنع الزوج من الإنفاق على زوجته؟ مع بيان مع نص عليه القانون؟

الباب الثاني

فرق النكاح وأحكامها

ويشتمل على تمهيد

وسبعة فصول

التمهيد

في تعريف الفرقة، وأنواعها

التمهيد

في تعريف الفرقة، وأنواعها

الفرقة : من الافتراق، وهو ضد الاجتماع ويراد بها هنا كل ما ينحل به رباط الزوجية.

والفرقة بين الزوجين قد تكون طلاقاً يحتسب من عدد الطلقات التي يملكها الرجل على زوجته بمقتضى عقد النكاح، وقد تكون فسخاً ينفصل بمقتضاه الزوجان من غير أن يعد طلقة، وتحتسب إذا استأنفا حياة زوجية جديدة.

والفرق بين الفسخ والطلاق ليس مقصوراً على احتساب الفرقة من عدد الطلقات وعدم احتسابها بل الفرق بينهما في حقيقتهما التي انبنى عليه ذلك، فإن حقيقة الطلاق توجب إنهاء الزواج، وتقرير الحقوق السابقة، وهو لا يكون إلا في النكاح الصحيح، وهو من أثاره التي قررها الشارع حتى لو عقد الزواج، واشترطا ألا يطلق الزوج زوجته كان الشرط لغواً، لأنه شرط فاسد، إذ هو مناف لمقتضى العقد.

أما الفسخ في حقيقته فإنه عارض يمنع بقاء النكاح، مثل ردة أحد الزوجين أو يكون من أحدهما ما يوجب حرمة المصاهرة، أو يكون تداركاً لأمر اقترن بالإنشاء جعل العقد غير لازم مثل الفسخ بخيار البلوغ والإفاقة.

أقسام الفسخ : ينقسم الفسخ إلى قسمين :

الأول : فسخ يكون بنقض العقد من أصله وهو ما كان سبب الفسخ فيه أمراً يتصل بإنشاء الزواج مثل الفسخ لعدم الكفاءة على رأي من يرى أن العقد ينعقد صحيحاً ويكون غير لازم ومثل الفسخ لنقصان المهر عن مهر المثل.

الثاني : فسخ لا يعد نقضاً للعقد من أصله وهو الفسخ العارض مثل الفسخ لإبائها الدخول في الإسلام أو أي دين كتابي إذا كانت غير كتابية وأسلم زوجها، والفسخ للعان، والفسخ لردة الزوجة أو لردة الزوج.

والفرق في الحكم بين الفسخ الذي ينقض العقد من أصله وغيره يظهر في أمرين:

أحدهما : أن الفرقة التي تعد نقضاً للعقد لا توجب شيئا من المهر إن لم يتأكد بمؤكد من مؤكداته سواء أكانت من قبل الزوجة أم كانت من قبل الزوج، لأن العقد كأنه نقض من الأصل، والمهر حكم من أحكام العقد فيسقط إذا لم يكن ما يؤكده، أما الفرقة التي تكون فسخاً لا ينقض العقد من أصله فإن كانت من قبل المرأة قبل أن يؤكد المهر سقط المهر كله، وإن كانت من قبل الرجل ففيها نصف المهر.

ثانيهما : أن الفرقة بما هو نقض للعقد لا يلحقها الطلاق في أثناء العدة فإذا استأنفا حياتهما الزوجية لا يعد الطلاق الذي حدث في عدتها من عدد الطلقات لأن الطلاق أثر العقد، وقد نقض فلا يثبت طلاق، أما الفسخ الذي لا يعد نقضاً للعقد من أصله فيلحقها الطلاق في العدة إذا كان استئناف الحياة الزوجية ممكناً فمن ارتدت مثلاً، وفسخ زواجها بسبب الردة يلحقها الطلاق في العدة، فإذا طلقها فيها واستأنفا حياتهما الزوجية بعد ذلك. احتسب ذلك من الطلقات.

والفسخ الذي لا يعد نقضاً للعقد ينقسم إلى قسمين هما :

١) فسخ يمنع الزواج على التأبيد، وهو الفسخ الذي يكون بسبب حدوث تحريم بين الرجل والمرأة على التأبيد، كأن يقع منه لأصلها أو فروعها ما يوجب حرمة المصاهرة، أو يقع منها ذلك لأصوله وفروعه.

٢) فسخ يمنع الزواج على التأقيت، وهو الفسخ الذي يكون سببه تحريما مؤقتا بين الزوجين كالردة واللعان.

ضابط ما يعتبر طلاقاً وما يعتبر فسخاً :

ضبط فقهاء الحنفية كلا من الطلاق والفسخ بضابط يميز كلا منهما عن الآخر فقالوا: إن كل فرقة من جانب الزوج ولا يمكن أن تكون من قبل المرأة فهى طلاق كالفرقة بسبب الإيلاء وكل فرقة من قبل الزوجة ولا يمكن أن تكون من قبل الزوج فهى فسخ كالفرقة بسبب عدم الكفاءة بين الزوجين، وذلك لأن الطلاق ليس من شأن المرأة.

أما إذا كانت بسبب يمكن أن يقوم في كل من الزوجين كردة أحد الزوجين أو إباء الزوج الإسلام فردة الزوجة فسخ بالاتفاق بين أبي حنيفة وصاحبيه، وأما ردة الزوج فهي فسخ عند أبي حنيفة وأبي يوسف وطلاق عند محمد، وإباء الزوج الإسلام طلاق عند أبي حنيفة ومحمد وفسخ عند أبي يوسف.

أما ضابط ما يعتبر طلاقاً وما يعتبر فسخاً عند المالكية فيقولون: إن الفرق بين الفسخ وبين الطلاق يرجع إلى السبب الموجب للفرقة، فإن كان راجعاً إلى الزوجين فهو طلاق، وإن كان غير راجع لأحد الزوجين بحيث لو أرادا الاستمرار على حياتهما الزوجية المشتركة لما جار لهما ذلك كان هذا فسخاً.

يقول ابن رشد : "إن الاعتبار في ذلك هو بالسبب الموجب للتفريق، فإن كان غير راجع إلى الزوجين مما لو أراد الإقامة على الزوجية معه لم يصح كان فسخاً مثل نكاح المحرمة بالرضاع والنكاح في العدة، وإن كان مما لهما أن يقيما عليه مثل الرد بالعيب كان طلاقاً".

ومن الفرق التي تعد طلاقاً عند المالكية: تطليق الزوج والخلع والتفريق لإعسار الزوج والتفريق للضرر والعيب في أحد الزوجين وبسبب الإيلاء وعدم الكفاءة.

الفصل الأول
أحكام الطلاق

الطلاق في اللغة : تدور معانى الطلاق في اللغة حول الإطلاق والتخلية وحل القيد والمفارقة، وكل هذه المعاني تفيد حل القيد مطلقاً سواء كان حبساً كحل قيد البعير والأسير أو معنوياً كحل قيد النكاح فيقال: طلقت امرأة إذا حل الزوج عقد الزواج وهو الارتباط الحاصل بينهما، والمرأة الطالق المحررة من قيد الزواج، ويقال: أطلقت الأسير من قيده إذا أخلى سبيله، غير أن العرف قصر استعمال لفظ الطلاق على حل القيد المعنوي، وخص حل القيد الحسي بلفظ الإطلاق فيقال: طلق الزوج زوجته ولا يقال أطلقها.

واستعمل الطلاق في الإرسال، لأن الزوجة كالموثقة والمطلق لها كأنه أطلقها من وثاق، لذلك تقول الناس للزوج: هي في حبالك إذا كانت تحت يده وفي عصمته.

واصطلاحا : عرفه الحنفية بأنه رفع القيد الثابت بالنكاح في الحال أو المآل بلفظ مخصوص.

فرفع قيد النكاح في الحال يكون بالطلاق البائن، لأنه بمجرد وقوعه يرفع النكاح في الحال فلا تحل المطلقة لمطلقها إلا بعقد ومهر جديدين. ورفع عقد النكاح في المآل يكون بالطلاق الرجعي، لأن النكاح لا يرتفع في الطلاق الرجعي فور صدوره إلا بعد انتهاء عدة المطلقة، فللرجل أن يراجع زوجته بغير رضاها وبغير مهر قبل انقضاء العدة.

وعرف المالكية الطلاق بأنه إزالة عصمة الزوجة بصريح لفظ أو كناية ظاهرة أو بلفظ ما، مع نيّة.

أدلة مشروعية الطلاق :

اتفق الفقهاء على مشروعية الطلاق، واستدلوا على ذلك بالكتاب والسنة والإجماع، من الكتاب: قوله -تعالى- ﴿الطَّلاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ وقوله -تعالى- ﴿لا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ وقوله -تعالى- ﴿يَاأَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمْ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ ﴾ .

ووجه الدلالة من هذه الآيات أن ذكر أحكام الطلاق وتفصيله بهذه الكيفية لدليل على مشروعيته إذ لو لم يكن مشروعاً لما بين الله تبارك وتعالى أحكامه بهذه الصورة، ولما كان لذكر هذه الآيات فائدة، أو لبين خلاف هذا الظاهر.

ومن السنة: ما روى أن ابن عمر -رضي الله عنه- أنه طلق امرأته وهي حائض على عهد رسول الله -ﷺ-، فسأل عمر بن الخطاب رسول الله -ﷺ- عن ذلك فقال رسول الله -ﷺ- "مره فليراجعها ثم ليمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء أمسك بعد وإن شاء طلق قبل أن يمس فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء".

وقول النبي -ﷺ-: "أبغض الحلال إلى الله -تعالى- الطلاق".

ومن الإجماع : فقد أجمعت الأمة سلفاً وخلفاً على مشروعية الطلاق ولم يخالف في مشروعيته أحد من العلماء، مع أنهم يشاهدون في كل يوم حوادث من هذا القبيل من غير أن ينكر أحدهم شيئاً منها.

ومن المعقول : أن الرجل قد يجد في أخلاق زوجته ما لا يستطيع معه أن يعاشرها ذلك لأن الرجل قد تخونه حواسه وتخطئ تقديراته في اختيار شريكة حياته- فلو لم تبح الشريعة له مفارقتها لنكد عيشهما معاً، ولاستحال على كل واحد منهما أن يقوم بواجباته الزوجية، بل قد يدعو ذلك كل واحد منهما إلى الفساد واتخاذ الأخدان

ونحو ذلك. فاتقاء لهذه الشرور وصوناً لنظام العائلة أباحت الشريعة السمحة للزوج أن يطلق زوجته كما أباحت للزوجة أن تطلب ذلك إليه ولو بأن تعطيه شيئا من المال تفتدي نفسها به.

حكمة مشروعية الطلاق :

إن رباط الزوجية له قدسيته واعتباره، وقد رغب المولى -ﷻ- في العمل على أن تبقى تلك الرابطة قوية متينة، فأحاطها بما يحفظها من الانفعالات العارضة، أما إذا بلغت الحالة إلى درجة بالغة الخطورة في الخصومة، يستحيل معها استمرار العشرة الزوجية، يخشى أن يرتكب أحدهما جناية تنال شخصه أو زوجه إذا هو يئس من التخلص من هذه العشرة الكريهة لديه بسبب بغضه أو سوء خلقه أو شك تسرب إلى نفسه فتتحول الحياة إلى جحيم لا يطاق عند هذا يكون العلاج الطلاق.

وأما إذا كانت الكراهية من الزوجة دون الزوج جعل لها مخلصاً بالخلع بأن تدفع له مالاً يعوضه عن خسارته، أو ترد إليه ما دفعه من المهر الذي أخذته كيلا يقع الغرم على الزوج وحده بلا ذنب أو جريرة، أما إذا رغب الزوج في التخلص من زوجته فعليه أن يتحمل تبعات تصرفه.

فإذا كان الزواج لا يحقق الهدف المرجو أو الغرض المقصود منه بكفاية المرأة في المؤنة والنفقة، أو باعفافها وإشباع رغبتها الجنسية لأنها ربما انحرفت وباعت نفسها كي تأكل وتعيش، أو لتشبع رغبتها الجنسية، فهنا يكون الطلاق حلالاً ومباحاً لتحقيق هذا أو ذاك مع زوج آخر بالطريق الحل المشروع، فيمتنع الفساد ولا تشيع الفاحشة بين المسلمين، ولا يوجد الأبناء غير الشرعيين -وما يرتكبونه من جرائم يشيب من هولها الولدان- فما أنظف النكاح، وما أقذر السفاح.

وأيضاً فإن الله جعل الزواج مسكناً ومودة ورحمة، قال -تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجاً لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾

فإذا انتفى السكن، ولم تتحقق المودة والرحمة، وأصبحت الحياة الزوجية جحيماً لا يطاق، فلا مناص من الطلاق، لأنه يكون هو السبيل الوحيد لإنهاء هذه الحياة الزوجية النكدة، التي لا يرجى خير من ورائها، ولا فائدة من استمرارها ودوامها قال –تعالى–: ﴿وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلّاً مِنْ سَعَتِهِ وَكَانَ اللَّهُ وَاسِعاً حَكِيماً﴾.

ومما يجدر ذكره أن الطوائف التي لا تسمح بالطلاق فإن أفرادها يعانون العنت والإرهاق، وكلما تزيد الأمور حرجاً ينفصلان جسمانياً، وقد تطول مدة الانفصال ولا يحافظ كل منهما على التمسك بالفضيلة، ولا شك أن الطلاق في هذه الحالة نعمة حتى لا يضطر أحد الزوجين إلى استباحة ما حرم الله بارتكاب الفاحشة، إذ ليس عندهم طلاق ولا تعدد زوجات، وقد يلجأ أحدهم إلى تغيير دينه حتى يتخلص من هذا المأزق، لذلك أصبح الطلاق رغماً من حكم الكنيسة، من صميم القوانين الحديثة في الأمم الغربية.

الحكم التكليفي للطلاق :

الطلاق تعتريه الأحكام التكليفية الخمسة، وهي: الجواز والحرمة والكراهة والندب، والوجوب، وذلك بالنظر إلى كل حالة على انفرادها.

الطلاق من حيث هو جائز وأراد به خلاف الأولى أي الأولى عدم ارتكابه لما فيه من قطع الألفة، ولا بد أن تكون هناك أمور داعية إليه كسوء خلق أو سوء عشرة زوجته والتضرر من ذلك.

وقد يكون حراما : وذلك إذا علم أنه إن طلقها وقع في الزنا لتعلقه بها، أو لعدم قدرته على الزواج من غيرها، كما يحرم الطلاق في الحيض أو في طهر جامعها فيه وهو الطلاق البدعي لأن في طلاقها البدعي إضرار بها وإطالة العدة عليها.

وقد يكون مكروها : في حالة ما لو كان له رغبة في النكاح أو يرجو به نسلا ولم يقطعه بقاؤها عن عبادة واجبة، ولم يخشى زنا إذا فارقها، أو هي الحالة التي لا يوجد فيها ما يبرر الطلاق أصلاً، ويرى أحمد أن الطلاق إذا وقع مع استقامة الحال وعدم المبرر يكون حراماً.

وقد يكون واجباً : وذلك في حالة، ما لو علم أن بقاءها يوقعه في محرم كنقص نفقة، أو نقص إعفاف ومن باب أولى عدمهما. أو في حالة ما إذا وقع الشقاق ورأى الحكمان الطلاق، أو في حالة ما إذا آلى منها ولم يفىء إليها.

وقد يكون مندوبا : وذلك في حالة ما لو كانت بذيئة اللسان يخاف منها الوقوع في الحرام لو استمرت عنده، أو في حالة ما إذا قصر في حقها في العشرة أو في غيرها، فالمستحب أن يطلقها قال –تعالى– ﴿ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوف﴾ ولأنه إذا لم يطلقها في هذه الحالة لم يأمن أن يفضي الشقاق إلى الفساد، وكذا في حالة ما إذا لم تكن المرأة عفيفة فالمستحب له أن يطلقها لما روي أن رجلاً أتى النبي –ﷺ– فقال: "إن امرأتي لا ترد يد لامس، فقال النبي –ﷺ– طلقها، ولأنه لا يؤمن أن تفسد عليه الفراش وتلحق به نسباً ليس منه.

الأصل في الطلاق الحظر أو الإباحة :

هل الطلاق ممنوع ومحظور بداية فلا يباح إلا عند وجود ما يقتضي إباحته من سوء العشرة وتنافر القلوب واستحالة الحياة أو أنه مباح فيجوز للزوج طلاق زوجته، وإن لم يكن هناك سبب أو مقتضي لذلك؟

اختلف الفقهاء في ذلك على مذهبين :

الأول: ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الأصل في الطلاق الحظر والمنع، ولا يباح إلا عند وجود ما يقتضي الإباحة.

ودليلهم قوله –تعالى– ﴿ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً﴾ فالآية نهى الله سبحانه وتعالى فيها الأزواج عن الاعتداء على زوجاتهم بدون وجه حق لما أنهن مطيعات لهم فيما أمر الله به، وكلمة سبيلاً نكرة في سياق الشرط تفيد العموم، أي عموم الإيذاء، ومن بينها الطلاق بدون حاجة إليه.

ومن السنة قوله –ﷺ–: " لا تطلق النساء إلا من ريبة إن الله لا يحب الذواقين ولا الذواقات" وقال ﷺ–: تزوجوا ولا تطلقوا فإن الله لا يحب الذواقين ولا الذواقات" وقوله –ﷺ–: "أبغض الحلال إلى الله الطلاق" فالحديث الأول "لا تطلق النساء إلا من ريبة" معناه أن النساء لا تطلق إلا بسبب يفضي إلى ذلك الطلاق كالشك في سلوكها وأخلاقها وهو ما لا تحتمل العشرة معه.

والحديث ورد بأسلوب حصر فيفيد عدم جواز الطلاق إلا بسبب سواء كان هذا السبب هو الريبة والشك أو ما يقاس عليه بجامع عدم احتمال العشرة في كل.

وفي الحديث الثاني أمر بالزواج ونهى عن الطلاق، والنهي يقتضي الحظر إلا لحاجة، وفي الحديث الثالث وصف النبي –ﷺ– الطلاق بأنه من أبغض المباحات وهذا يدل على أن الطلاق مباح للحاجة إليه، وذلك لأن كونه مبغوضاً لا يستلزم ترتيب المكروه الشرعي بل غاية ما فيه أنه مبغوض إليه –ﷻ– ولم يترتب عليه ما ترتب على المكروه ولكنه يباح في حالة تحقق الأسباب الداعية إليه ويحظر في حالة عدم وجود ما يقتضيه، وبهذا التفسير يمكن تحاشي المنافاة بين ألفاظ الحديث.

ومن المعقول: أن الزواج نعمة من نعم الله عز وجل على عباده، والطلاق مزيل لهذه النعمة ومشرد لثمراتها فلا يكون إلا عند الحاجة إليه.

كما أن إباحة الطلاق بدون سبب يؤدي إلى الإكثار من الطلاق مما يترتب عليه تشتيت الأسرة والأولاد والمجتمع كما يفتح الباب أمام الذواقين على مصراعيه دون ضابط فتضيع الحقوق.

الثاني: ذهب بعض الفقهاء إلى أن الأصل في الطلاق الإباحة فيجوز للزوج الطلاق بلا سبب.

ودليلهم من القرآن:

١- قوله -تعالى-: ﴿لا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ و قوله -تعالى:﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِن﴾ وهذا يدل على الإباحة، لأن رفع الجناح عن الطلاق يفيد أنه مباح ولو لغير سبب.

٢- قوله -تعالى- :﴿الطَّلاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ وهذه الآية جاءت مطلقة من أي قيد وإطلاقها هذا يدل على إباحة الطلاق.

ويرد على الاستدلال بالآية الأولى: بأن الله -ﷻ- نفى الجناح عن المطلق الذي طلق زوجته قبل الدخول وفرض المهر من حيث الأعباء المالية كالنفقة أي لا إثم عليكم إذا لم تعطوا النساء النفقة في هذه الحالة من الطلاق، ولم تتعرض لكون الطلاق بسبب أو لا.

ويرد على الاستدلال بالآية الثانية : بأن الإطلاق في الآية قيد بما روي عن النبي -ﷺ- من أحاديث تدل في مجموعها على أن الطلاق محظور إلا لسبب قوي.

كما أن الآية جاءت لتبين أنه من طلق زوجته طلقتين فليس له بعد ذلك غير طلقة ثالثة وعلى ذلك فليس المقصود منها إباحة الطلاق فتكون الآية خارجة عن محل النزاع، فلا تصح دليلاً لكم وحجة لدعواكم.

من السنة: أن النبي -ﷺ- طلق حفصة حتى نزل الوحي يقول له: "راجعها فإنها صوامة قوامة والنبي-ﷺ- لا يفعل شيئاً محظوراً"

كما يستدلون أيضا بأن كثيراً من الصحابة طلق زوجته دون بيان سبب الطلاق فقد طلق عمر أم عاصم، وطلق عبد الرحمن بن عوف زوجته تماضر وكان الحسين بن علي يكثر من الطلاق، ولو كان الطلاق محظوراً لما أوقعوه فدل ذلك على إباحة الطلاق.

ويرد على قولهم بأن النبي-ﷺ- طلق حفصة بدون سبب ولغير حاجة إليه لا يعقل، ويؤكد هذا ما قيل في سبب نزول قوله -تعالى- ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ إِنْ كُنْتُنَّ تُرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾ أن النبي-ﷺ- حرم مارية على نفسه، وأخبر حفصة بذلك وأمرها ألا تخبر أحداً من نسائه فأخبرت عائشة بذلك لمصادقة بينهما فطلق النبي-ﷺ- حفصة واعتزل نساءه شهراً، فطلاق حفصة هنا كان لسبب وحاجة ولم يكن بلا سبب كما تدعون.

وأما طلاق الصحابة فقد كان لسبب وإن بدا في بعض الحالات أنه وقع بلا سبب فلعل ذلك السبب نفسياً لا يطلع عليه أحداً.

قال الكمال بن الهمام : " وكل ما نقل عن طلاق الصحابة....فمحمله على وجود الحاجة" وإلا كان حمقاً وسفاهة وكفراناً للنعمة وهم أبعد الناس عن ذلك.

والرأي الراجح في وجهة نظر البحث الرأي القائل : بأن الأصل في الطلاق الحظر والمنع ولا يجوز إلا لحاجة تدعو إليه وذلك لقوة أدلته، ورد أدلة المخالفين كما أن هذا الرأي يتفق مع روح الشريعة الإسلامية الغراء وأصولها التي تنهى عن الضرر وتبين للأزواج أن عقد الزواج ميثاق غليظ ليس من السهل حل عراه أو نقضه لأى سبب من الأسباب التافهة، وتأمرهم بأن يتمسكوا بزوجاتهم مع كراهيتهم لهن، قال -تعالى-: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً

وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْراً كَثِيراً﴾ وقوله -ﷺ- : " لَا يَفْرَكْ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا رَضِيَ مِنْهَا آخَرَ».

يضاف إلى ذلك أنه إذا اجتمع الحاظر والمبيح قدم الحاظر، وذلك لأن الإثم حاصل في فعل المحظور ولا إثم في ترك المباح.

كما أن الشريعة لم تجعل الطلاق أمرا سهلاً ولا ميسوراً، بل وضعت أمام المطلق عقبات كثيرة بحيث لا يقدم عليه إلا بعد عملية طويلة متعددة المراحل منها الوعظ والهجر في المضاجع والضرب غير المبرح وغير المشين والمهين وبعث الحَكْمة للإصلاح، وإذا لم تصلح كل هذه الوسائل فإن الشريعة الغراء لم تجعل الطلاق مرة واحدة باترة ينهدم بها كل أمل في المراجعة بين الزوجين إذا بدا لهما بعد تجربة الفراق أن عوامل الألفة أو المصلحة أكبر وأقوى من عوامل النفور والكراهية من كل ذلك نستخلص المعاني الآتية:

١- أن الإسلام يبغض الطلاق ويحصره في نطاق ضيق.

٢- أن الإسلام يحب الوفاق بين الزوجين ، ويحرص على أسباب الألفة بينهما.

٣- أنه لا يسوغ لمسلم أن يقدم على الطلاق إلا لضرورة ملجئة بعد استنفاذ وسائل العلاج والتوفيق.

هذا هو التشريع الواقعي الذي يواجه الحالات الواقعة بالحلول العلمية ولا يستنكرها من حيث لا يجدي الاستنكار ولا يهمها من حيث لا يجدي الإهمال.

على أنه ليس هناك ضابط معين لتلك الحاجة التي تبرر الطلاق، وإنما الأمر فيها متروك للعرف المعتبر وضمير الزوج المنصف، الذي يعرف ما رسمه الإسلام

للطلاق من معالم وحدود فلا يرضى بالظلم ولا يقر الضرر، عملا بالحديث الشريف "لا ضرر ولا ضرار" فمن عمل به والتزمه لم يحد عن الحق ولم يجاف الصواب.

أركان الطلاق وشروطه وما يتعلق بهما

أركان الطلاق ثلاثة : المطلق والمطلقة والصيغة.

أولا- المطلق :

لما كان الطلاق من الأمور الخطيرة جعله الله عز وجل بين الزوج، فلا يجوز لأحد غيره أن يوقعه إلا بإذنه كالوكيل، كذلك من ينوب مناب الزوج له أن يوقع الطلاق وذلك كالحاكم والقاضي، ويكون ذلك في حالات مخصوصة يوقع فيها القاضي الطلاق وذلك لما روى أن الرسول-ﷺ- قال : " الطلاق بيد من أخذ بالساق" وقد اتفق الفقهاء على أن طلاق المسلم العاقل البالغ الحر المختار القاصد لطلاقه يقع إذا ما استجمع شروطه.

شروط الزوج المطلق وما يتعلق به من أحكام :

لا يقع طلاق الرجل إلا إذا تحققت فيه الشروط الآتية :

الأول : أن يكون المطلق زوجاً أو رسولا منه، أو وكيلاً عنه، فإن لم يكن المطلق واحداً من هؤلاء فلا يقع طلاقه.

الثاني : أن يكون المطلق عاقلاً، فلا يقع طلاق المجنون والمعتوه، وكذلك مختل العقل لعدم الإدراك عند كل منهم، وشرط التصرفات كلها الإدراك.

الثالث : أن يكون بالغًا، فلا يقع طلاق الصبى، سواء أكان الصبي مميزاً أو غير مميز، لأن الطلاق شرع حيث تكون المصلحة في إيقاعه ولا يدرك المصلحة إلا من يكون بالغاً.

وعند المذهب الحنفي طلاق كل شخص ماعدا الصغير والمجنون والمعتوه يقع، فيقع طلاق الهازل، والسكران (من تناول محرماً مختاراً)، والمكره.

ودليلهم بالنسبة للهازل قوله-ﷺ- : " ثلاث جدهن جد وهزلهن جد : النكاح والطلاق، والعتاق " وقوله-ﷺ- : " إن من لعب بطلاق أو عتاق لزمه "

وأما بالنسبة للسكران، فقد فصل فقهاء المذهب الحنفي القول فيه، لاختلاف سببه فإن كان سبب السكر محظوراً وقع الطلاق فيه، وإن كان السكر من سبب مباح كمن يتناول شيئاً للتداوي فيسكر منه أو تناول البنج للجراحة فلا يقع طلاقه.

أما عند الأئمة الثلاثة : مالك والشافعي وأحمد فإن طلاق السكران لا يقع، حتى ولو كان بمعصية، وهو مذهب جمع من الصحابة.

وقالوا أيضاً : إن طلاق المكره لا يقع، لقوله -ﷺ- : " رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه " ولأن الاعتبار في التصرفات الشرعية للرضا بآثارها ولم يوجد ما يدل على ذلك بل عكسه هو الثابت، وأن الإكراه يفسد كل التصرفات فلا يقع الطلاق، وأن عمر وابنه وعلياً بن أبي طالب لم يفتوا بوقوع طلاق المكره.

وقد كان العمل في محاكم مصر الشرعية على مذهب أبي حنيفة في وقوع طلاق المكره والسكران بمحرم.

ثم جاء القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩م فاعتبر طلاق المكره والسكران لغواً وهو مأخوذ من مذهب الأئمة الثلاثة كما ذكرنا ونص في مادته الأولى منه: " لا يقع طلاق المكره والسكران ".

وقد جاء في المذكرة الإيضاحية : " طلاق السكران لا يقع على القول الراجح لأحمد وقول في المذاهب الثلاثة، ورأي كثير من التابعين، وأنه لا يعرف عن

الصحابة قول فيه بالوقوع، وطلاق المكره لا يقع بناء على مذاهب الشافعية والمالكية وأحمد وداود وكثير من الصحابة.

طلاق الغضبان :

الإنسان قد تعتريه أشياء تغضبه وتطيش بعقله، فإذا ما بلغ به الغضب إلى أن أفقده إدراكه ووعيه واختياره بحيث لا يدري ماذا يقول وماذا يفعل أو يغلب عليه الخلل والاضطراب في أقواله وأفعاله، فإذا ما سكنت نفسه وذُكر بما قال حال غضبه لم يتذكر، في هذه الحالة يأخذ حكم المجنون فلا يقع طلاقه باتفاق الفقهاء، ودليل ذلك قول النبي -ﷺ- : " لا طلاق ولا عتاق في إغلاق ".

ومعنى الإغلاق هو الغضب، وقيل هو الإكراه، وقيل هو جمع الطلقات الثلاث بكلمة واحدة وكل هذه المعاني يحتملها لفظ الإغلاق.

وقد ذهب جمهور الفقهاء في حكم طلاق الغضبان إلى أن المعول عليه هو الغالب من أمره فإن كان الغالب عليه الهذيان واختلط الأمر فطلاقه غير واقع وإن كان الغضب لم يصل به إلى الحد الذي يختلط جده بهزله فطلاقه واقع.

وقال ابن القيم: لا يقع طلاقه سواء غلب هذيانه واختلط جده بهزله أو لا.

والرأي الراجح في هذا الصدد : أن الغضب الشديد الذي يغلق العقل فلا يدرى معه الإنسان ماذا فعل أو قال، والغضب الذي يخرج الإنسان عن تصرفه السوي في أقوله وأفعاله لا يقع معهما الطلاق، وأن الغضب الحقيقي الذي لا يذهب العقل ولا يخل بالتصرفات فإنه يقع معه الطلاق وإلا ما وقع طلاق قط، لأن المطلق يغضب قبل طلاقه وما وجدنا أحداً في حالة الطلاق جالساً يبتسم وهو يتلفظ بلفظ الطلاق.

الحكمة من جعل العصمة بيد الزوج

لسائل أن يسأل : لم فرق الإسلام بين الرجل والمرأة فأجاز للرجل الطلاق من غير حاجة إلى القضاء، وأجازه للمرأة بشرط القضاء في دعاوى الخلع والتطليق للعيب والضرر والسفر وغير ذلك؟ إلا أن يفوض الرجل المرأة في تطليق نفسها.

والجواب : أن الله عز وجل جعل العصمة بيد الزوج لأسرار عظيمة دقت حتى خفيت أو ظهرت حتى بهرت ولحكم جليلة منها ما يرجع إلى طبيعة الرجل والمرأة، ومنها ما يرجع إلى وجود تبعات تحمل الرجل على التفكير والتقدير.

أما ما يرجع إلى طبيعة المرأة، فإن المرأة عاطفية، وتلك ميزتها وفضيلتها، والعاطفة إذا سيطرت على الأمور الخطيرة قد تضر، والطلاق أخطر ما يكون بين الرجل والمرأة. والمرأة عندما تغضب تظن أن صفحة حياتها قد أصابتها كدرة لا بقاء معها، وأن البيت صار أضيق على نفسها من كفة الحابل، فلو جعل الطلاق في يدها ما نظرت في عواقبه في مثل هذه الحال من التأثر.

وأما ما يرجع إلى وجود تبعات تحمل الرجل على التفكير والتقدير، فإن الرجل بما انفق في سبيل الزواج من مال، وما يترتب على الطلاق من أحكام عدة من مؤخر الصداق والمتعة ونفقة العدة ونفقة الأولاد وأجرة الحضانة، كما قد يؤدي الطلاق إلى حرمان المطلق من رؤية أولاده فلذات كبده مدة طويلة ويثقل كاهله بكل هذه الأعباء. وفي حالة الطلاق ينظر إما أن يعيش وحيداً في حياة تخيم عليها الأحزان والأسقام والأوجاع والعزوبة والعذاب، وإما أن يتزوج وكلاهما أمر من الآخر، فإذا فكر في الزواج لاح نصب عينيه شبح الأعباء المالية الجديدة من صداق ونفقة وما أثقلها على كاهل الرجال خاصة في أيامنا هذه، هذا كله يجعل الرجل يفكر ألف مرة في أمر الطلاق، أما المرأة فلا أعباء مالية عليها وترهق كاهله

عند الطلاق، بل قد تستفيد مالياً حيث تتزوج وتطلق غداً وتستفيد المهر والنفقة لذا جعلت العصمة بيد الزوج.

عدد الطلقات التي يملكها الزوج

كان الرجل في الجاهلية يملك على زوجته ما شاء من الطلاق، وكانت الزوجة تتضرر بذلك، فقد روي عن ابن عباس –رضي الله عنهما– قال ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ وَلا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِن﴾ الآية ذلك أن الرجل كان إذا طلق امرأته فهو أحق برجعتها وإن طلقها ثلاثاً فنسخ ذلك بقوله –تعالى– ﴿الطَّلاقُ مَرَّتَانِ﴾.

كما روي أنه كان الرجل يطلق امرأته ما شاء أن يطلق وهي امرأته إذا راجعها وهي في العدة، وإن طلقها مائة، وفي رواية وإن طلقها ألف مرة أو أكثر، حتى قال رجل لامرأته: والله لا أطلقك فلا تبينين مني ولا أويك أبداً، قالت وكيف ذلك، قال أطلقك فكلما همت عدتك أن تنقضي راجعتك، فذهبت المرأة فدخلت على عائشة فأخبرتها بذلك فسكتت حتى جاء النبي –ﷺ– فأخبرته، فلم يقل شيئاً حتى نزل قوله عز وجل : ﴿الطَّلاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ وَلا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئاً إِلا أَنْ يَخَافَا أَلا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُون فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَه﴾.

وقد دلت هذه الآية على أمور هي:

١– أن الطلاق كان غير محدد، وكان للزوج أن يراجع زوجته مادامت في العدة والآية بينت أن الزوج يملك على زوجته ثلاث مرات، وبعد ذلك تحرم عليه حتى تتزوج زوجاً غيره.

٢- دلت الآية على أن للزوج بعد الطلقة الأولى والطلقة الثانية أن يراجع زوجته ولذا قال بعدهما، ﴿فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾.

٣- أن الطلقات الثلاث لا يقع دفعة واحدة بل تقع على دفعات، فالطلاق المقترن بالعدد لفظاً أو إشارة ينبغي بمقتضى نص الآية ألا يقع إلا واحدة، لأنه دفعة واحدة.

ومن رحمة الله -ﷻ- أن جعل الطلاق متعدداً حتى إذا وقع مرة وأراد الرجوع إلى زوجته أمكنه ذلك فجعل ثلاثاً، يمكن أن يراجع زوجته في اثنين منها، لكن إذا جمع الرجل كل ما يملكه من مرات في لفظ واحد، كأن قال لزوجته: أنت طالق ثلاثاً، أو أنت طالق ثلاث تطليقات، فإن العلماء اختلفوا حوله.

ذهب الأئمة الأربعة : أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد إلى وقوع الثلاث عليه، وأن زوجته تبين منه بينونة كبرى فلا تحل له حتى تنكح زوجاً آخر.

وذهب جماعة من الصحابة -رضى الله عنهم أجمعين- إلى أنه لا يقع إلا طلقة واحدة فقط، ومن هؤلاء الصحابة: ابن عباس وابن مسعود وعبد الرحمن بن عوف، كما نقل هذا عن علي بن أبي طالب وعمر بن الخطاب، واختاره ابن تيمية وتلميذه ابن القيم.

ودليل هذا الرأي : ما روي عن ابن عباس قال: طلق ركانة بن عبيد بن زيد امرأته ثلاثاً في مجلس واحد، فحزن عليها حزناً شديداً فسأله النبي -ﷺ- : " كيف طلقتها، قال: ثلاثاً في مجلس، فقال النبي -ﷺ-: إنما تلك واحدة فارتجعها ".

وما رواه مسلم عن ابن عباس -رضي الله عنهما- أنه قال : كان الطلاق على عهد -ﷺ- وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث يقع واحدة، فقال عمر بن الخطاب : إن الناس قد استعجلوا أمراً لهم فيه أناة، فلو أمضيناه عليهم فأمضاه.

كما أن السنة أن يطلق الزوج طلقة واحدة في طهر لم يقربها فيه، فإذا خالف وطلق اثنين أو ثلاثاً بلفظ واحد يقع ما أمرت به السنة والباقي لغو.

وأيضاً فالطلاق كما هو مصرح في الآية الكريمة ﴿الطَّلاقُ مَرَّتَانِ﴾ لا يقع إلا في دفعات، فلا يقع مرة واحدة، فإذا أوقعه دفعة واحدة بلفظ الثلاث، أو بالنطق ثلاث مرات في مجلس واحد، فإنه لا يقع إلا واحدة والعدد لغو، أو ما يجيء بعد ذلك لغو لا يلتفت إليه.

وهذا الرأي الأخير هو الذي أخذ به القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩م حيث نص في مادته الثالثة على أن : "الطلاق المقترن بعدد لفظاً أو إشارة لا يقع إلا واحدة".

شروط الزوجة المطلقة وما يتعلق بها من أحكام :

يشترط فيمن يقع عليها الطلاق أن تكون زوجة حقيقة أو حكماً، فحقيقة أن يكون رباط الزوجية الصحيح لا يزال قائماً بينهما.

وأما قيامه حكماً، بأن تكون معتدة من طلاق رجعي أو من طلاق بائن بينونة صغرى أي لم يكمل الثلاث.

وهذا الشرط يقودنا إلى معرفة حكم طلاق الأجنبية وحكم تفويض الطلاق للمرأة.

حكم طلاق المرأة الأجنبية

اتفق الفقهاء على أن طلاق الأجنبية تنجيزا لا يقع ،وذلك لما روى عن النبي -ﷺ- أنه قال : " لا طلاق إلا فيما تملك ولا عتق إلا فيما تملك ولا بيع إلا فيما تملك ".

ثم اختلفوا بعد ذلك في تعليق طلاق المرأة على نكاحها، بأن يقول الرجل إذا تزوجت فلانة فهي طالق، فقد علق الطلاق على الزواج في هذه الحال.

فذهب الحنفية إلى أن الطلاق يقع فور زواجها، وخالفهم في ذلك الشافعي وأحمد، حيث قالا: إن الطلاق لا يقع، لأن التعليق صدر باطلاً، فكان لغواً إذ كانت أجنبية عنه وقت التعليق.

وذهب المالكية في المشهور عندهم إلى أن هذا التعليق إن كان تعليقاً عاماً كأن قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق فهذا لغو لا يقع به الطلاق.

وأما إن كان تعليقه خاصاً ببلدة معينة أو بامرأة بعينها كأن قال: كل امرأة أتزوجها من بلدة كذا فهي طالق أو لو قال: لو تزوجت فلانة فهي طالق، فإن تعليقه هذا صحيح ويقع به الطلاق عند تحقق الشرط.

والرأي الراجح في هذا الصدد هو الرأي القائل بأن تعليق الطلاق على الزواج واقع ومعتبر ويقع الطلاق عند وجود الشرط، كما هو الحال عند قيام الزوجية، كما أن في الأخذ به احتياطاً للأبضاع وفيه زجراً للنفوس التي اتخذت ألفاظ الطلاق ألعوبة تتلفظ بها في كل وقت وحين.

تفويض الطلاق إلى الزوجة :

أجاز الحنفية والمالكية تفويض الطلاق إلى الزوجة قبل الزواج، لأن التعليق عندهم جائز إذا كان على العقد، والظاهرية منعوا كل تعليق قبل تمام العقد، فإذا قال عند إنشاء عقد الزواج على امرأة، إن تزوجتك فأمرك بيدك تطلقين نفسك متى شئت وانعقد الزواج بينهما، فإنها تملك أن تطلق نفسها عند الحنفية، وهذا التفويض لا يلغي حق الزوج في طلاق زوجته التي فوضها في طلاق نفسها، والظاهرية لم يسوغوا التفويض على ذلك النحو فلا تملك.

شروط ما يقع به الطلاق-الصيغة :

يشترط فيما يقع به الطلاق أن يكون صادراً من أهل لإيقاعه وأن يصادف محلاً قابلاً لإيقاعه أيضاً.

ويقع الطلاق بكل لفظ يدل عليه بأي لغة كان ذلك اللفظ، ويقع أيضاً بما يقوم مقام اللفظ من الكتابة والإشارة المفهمة.

واللفظ الذي يقع به الطلاق إما صريح وإما كناية :

١- **فالصريح** : هو الذي يفهم منه عند إطلاقه معنى الطلاق، بحيث لا يحتاج إلى قرينة، مثل أن يقول الرجل لامرأته: طلقتك، أنت طالق، أنت مطلقة...

٢- **والكناية** : تكون بالألفاظ التي لم توضع للطلاق، ولكنها تحتمل الطلاق وتحتمل غيره، كاذهبي، واعتدي، والحقي بأهلك، وهذه لا يقع بها الطلاق إلا بالنية أو دلالة الحال عند أبي حنيفة -رضي الله عنه-، لأنه بدون ذلك لا يتعين المعنى الذي أراده المتكلم بهذا اللفظ المحتمل لأكثر من معنى، وهذا بخلاف الصريح، لأن له معنى واحد هو المتبادر عند الإطلاق.

وذهب الشافعي ومالك -رضي الله عنهما-: إلى أن ألفاظ الكناية لا يقع بها الطلاق إلا بنية الزوج أو من يقوم مقامه، ولا عبرة بدلالة الحال.

ولقد كان العمل بمذهب أبي حنيفة إلى أن صدر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩م فأخذ بمذهب مالك والشافعي في هذه المسألة فنص في المادة الخامسة منه على أن : كنايات الطلاق وهي ما تحتمل الطلاق وغيره لا يقع بها الطلاق إلا بنية.

حكم من قال لزوجته أنت عليَّ حرام :

إذا قال الرجل لزوجته أنت عليَّ حرام وأطلق اللفظ دون أن ينوي شيئاً بعينه فقد اختلف الفقهاء في حكم ذلك فذهب الحنفية إلى أنه يقع يميناً ويصير مولياً به

وذهب المالكية في المشهور عندهم إلى أنه يقع به الطلاق ثلاثاً، وذهب أحمد في رواية والشافعي في رواية أيضاً إلى أن عليه كفارة يمين وليس بيمين.

وذهب الحنابلة في رواية أخرى إلى أنه ظهار وعليه كفارة ظهار.

وذهب الظاهرية والشافعي في رواية إلى أن هذا القول لغو لا شيء فيه.

والرأي الراجح في هذا الصدد : أنه إذا نوى بهذا القول الطلاق فإنه يقع طلاقاً وإن نوى به الظهار فإنه يقع به ظهاراً.

وإذا نوى الطلاق ونوى عدداً وقع ما نوى لأن النية مناط العمل، وإن نوى الطلاق ولم ينو عدداً وقعت واحدة بائنة لأنها أقل المتيقن من الحرمة.

أما إن قال الرجل لزوجته أنت عليَّ حرام ونوى به الطلاق أو الظهار أو اليمين فقد اختلف الفقهاء فيه على أقوال وهي :

١- قال المالكية يقع طلاقاً مطلقاً ولا تأثير للنية عليه.

٢- وقال الظاهرية يكون لغواً لا شيء فيه ولا تأثير للنية عليه.

٣- وقال الحنفية والحنابلة إن نوى طلاقاً وقع به طلاق وإن نوى به ظهاراً وقع ظهار، وإن نوى إيلاء أو يميناً وقع به ما نواه.

٤- وقال الشافعية إذا نوى طلاقاً أو ظهاراً وقع ما نواه وإن نوى تحريم عينها أو وطئها لم تحرم وعليه كفارة يمين وليس بيمين.

حكم الطلاق المنجز والمضاف والمعلق

أولا- الطلاق المنجز :

هو ما كانت صيغته غير مضافة إلى زمن مستقبل ولا معلقة على شرط وتفيد صيغته إيقاع الطلاق في الحال غير مؤخرة لأحكامه وآثاره.

وحكمه : يقع به الطلاق في الحال متى كان صادراً من أهله مضافاً إلى محله، وعلى ذلك: لو قال الزوج لزوجته أنت طالق وقع الطلاق فور تلفظه به.

ثانيا- الطلاق المضاف :

وهو ما اقترنت الصيغة فيه بزمن مستقبل محقق الوقوع وقصد به وقوع الطلاق عند حلول الزمن الذي أضيف إليه كأن يقول الزوج لزوجته أنت طالق في شهر المحرم وهو في شهر رجب.

وحكمه : اختلف فيه الفقهاء فذهب جمهور الفقهاء من حنفية وحنابلة وشافعية إلى أن الطلاق المضاف إلى زمن معين يقع عند حلول الزمن الذي أضيف إليه، وحجتهم ما روي عن سفيان أنه قال: من قال لامرأته إذا حاضت فأنت طالق فإنها إذا دخلت في الدم طلقت عليه.

وذهب المالكية إلى أن الطلاق إذا أضيف إلى وقت فإنه يقع منجزاً في الحال، وذلك لأن إضافة النكاح إلى زمن مستقبل يجعل النكاح مؤقتاً بزمان والنكاح المؤقت باطل، لأن معنى قوله أنت طالق بعد شهر كقوله تزوجتك شهراً.

ذهب الظاهرية إلى أن الطلاق المضاف لا يقع به الطلاق لا في الحال ولا عند مجيء الزمن الذي أضيف إليه، وذلك لأن الطلاق المضاف لم يرد في كتاب الله ولا في سنة رسوله -ﷺ- فهو مردود وباطل.

والرأي الراجح : ما ذهب إليه جمهور الفقهاء من أن الطلاق المضاف يقع عند مجيء الوقت المضاف إليه.

ثالثاً- الطلاق المعلق :

هو توقف وجوده على حصول أمر آخر ممكن الوجود في المستقبل.

وشروط التعليق هي :

١- أن يكون الأمر المعلق عليه معدوماً في الحال ومحتمل الوقوع في المستقبل فإن علق الطلاق على أمر ماضي كقوله: إن كنت خرجت من الدار فأنت طالق وكانت قد خرجت.

٢- أن يكون المعلق عليه غير مستحيل الوقوع، كأن يقول لزوجته أنت طالق إن أمطرت السماء ذهباً.

٣- أن يكون الزوج أهلاً لإيقاع الطلاق ومالكاً له عند وقوع المعلق عليه.

٤- أهلية الزوجة لوقوع الطلاق عليها، فإذا علق طلاقها على حضور ابنها المسافر ثم طلقها بائناً وانقضت عدتها ثم حضر ابنها المسافر فإنه لا يقع عليها شيء لأنها أصبحت أجنبية عنه عند حصول المعلق عليه.

حكم الطلاق المعلق : إذا قال زوج لزوجته إن دخلت دار عمي فأنت طالق مثلاً فاختلف العلماء في هذا الطلاق المعلق على ثلاثة مذاهب.

١- ذهب جمهور العلماء من حنفية ومالكية وشافعية وحنابلة إلى أن الطلاق المعلق يقع عند وجود المعلق عليه مطلقاً سواء كان الشيء المعلق عليه من أفعال الزوج أو الزوجة أو غيرهما، أو كان أمراً لا دخل فيه لأحد، وسواء قصد به الطلاق أو التخويف والحمل على فعل شيء أو تركه وسواء كان تعليقاً حقيقياً أو معنوياً قصد به تعليق الطلاق.

٢- ذهب الظاهرية والإمامية إلى أن الطلاق المعلق حال الزوجية لا يقع مطلقاً.

٣- وذهب ابن تيمية وتلميذه ابن القيم إلى أن الطلاق المعلق يتوقف حكمه على نية المطلق وإرادته حين إيقاع الطلاق فإن كان الطلاق شرطياً يقصد به حصول الجزاء عند حصول الشرط وقع به الطلاق واعتد به، وإن كان التعليق قسمياً بأن كانت نيته غير متجهة إلى وقوع الطلاق عند وجود المعلق عليه حيث يقصد

بذلك التهديد والحمل على فعل شيء أو تركه وما إلى ذلك فإنه لا يقع به الطلاق وعليه كفارة يمين.

وقد أخذ القانون برأي ابن تيمية حيث نصت المادة الثانية من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩م على أنه لا يقع الطلاق غير المنجز إذا قصد به الحمل على فعل شيء أو تركه لا غير.

وقد جاء في المذكرة الإيضاحية ما نصه: والتعليق إن كان غرض المتكلم به التخويف أو الحمل على فعل شيء أو تركه وهو يكره حصول الطلاق ولا وطر له فيه كان في معنى اليمين بالطلاق، وإن كان يقصد به حصول الطلاق عند حصول الشرط بأنه لا يريد المقام مع زوجته عند حصوله لم يكن في معنى اليمين... وأخذ في إلغاء الطلاق المعلق الذي في معنى اليمين برأي الإمام علي، وشريح، وعطاء، وداود وأصحابه، وابن حزم.

تعليق الطلاق بالمشيئة :

تعليق الطلاق بالمشيئة على ثلاثة أضرب :

الأول : الاستثناء بمشيئة الله –تعالى– واشتراطها، مثل أن يقول لها: أنت طالق إن شاء الله، وهذه المشيئة لا يقف عليها الطلاق ويقع في الحال منجزاً وهذا رأي المالكية والزيدية ورأي للحنابلة، لأنه علق الطلاق على ما لا سبيل إلى علمه، كما لو علقه على شيء مستحيل.

وذهب الحنفية والشافعية والظاهرية إلى أن الطلاق لا يقع في هذه الحالة بشرط أن تكون المشيئة متصلة بالكلام، فإن انفصلت فإن الطلاق يقع لعدم اتصال الاستثناء بالكلام، وبشرط أن يقصد بكلمة إن شاء الله التعليق لا التبرك وإلا وقع الطلاق منجزاً.

والرأي الراجح في هذه المسألة هو رأى المالكية

الثـــاني : تعليـق الطـلاق بمشـيئة مـن تصـح مشـيئته كمشـيئة أبيـه أو مشـيئة المطلقة، كقوله: أنت طالق إن شاء أبي أو أنت طالق إن شئت، وهذا الطلاق يتوقف وقوعه على مشيئة من حدده الزوج، ولا يقع دون حصولها، أي أنها لا تطلق إلا إذا شاء أبوه أو شاءت الزوجة وذلك بشرط أن تكون المشيئة غير معلقة، فإذا كانت معلقة فلا يقع الطلاق، فلو قالت المرأة شئت الطلاق إذا شاء أبي، أو قال أبوه، شئت الطلاق إذا شاء أخي فلا يقع الطلاق، لأن المشيئة أمر خفي فلا يصح تعليقها على شرط.

كما يشترط أيضاً أن تكون المشيئة بالتلفظ كأن تقول المرأة شئت الطلاق وتتلفظ بذلك، أما إذا نوت ذلك بقلبها ولم تتلفظ به فلا يقع الطلاق.

ويشترط كذلك أن يكون صاحب المشيئة عاقلاً مميزاً فلو كان مجنوناً أو صبياً فلا يقع الطلاق بمشيئته.

الثالـث : تعليق الطلاق على من لا مشيئة له، أو على من لا تصح منه المشيئة كالحجر والشاة والحمار ونحو ذلك، وهذا الطلاق ملزم ويقع على المشهور عند المالكية لهزله بتعليق الطلاق على مشيئة من لا مشيئة له.

استثناء العدد في الطلاق

يصح الاستثناء في الطلاق كقوله: أنت طالق ثلاثاً إلا واحدة فإنها تقع عليها طلقتان، وإذا قال لها: أنت طالق ثلاثاً إلا اثنتين وقعت واحدة، لأنه يبقى له ما بعد الاستثناء.

كما يجوز له أن يستثنى ثلاثاً أو أكثر فلا يبقى له شيء بل يقع عليه الثلاث، كقوله: أنت طالق ثلاثاً إلا ثلاثاً، أو أنت طالق ثلاثاً إلا أربعاً، وقعت

الثلاث في الحالتين وكذا عكسه، كقوله: أنت طالق أربعاً إلا ثلاثاً وقعت الثلاث كذلك لأنه لم يبق لنفسه شيئاً في كل هذه الحالات، ولأن هذا لغو لا يعتد به.

تقسيمات الطلاق : ينقسم الطلاق من حيث موافقته للشرع وعدم موافقته له إلى طلاق سني وطلاق بدعي.

الطلاق السنى : ليس المراد من عبارة طلاق السنة، أن الطلاق يكون مسنوناً، أو حكمه أنه سنة، أو ندب إلى إيقاعه. ليس المراد هذا مطلقاً، وإنما المراد بقولهم طلاق السنة، أنه هو الطلاق الواقع على الوجه المشروع، أي الذي أباح الشرع إيقاعه عليه، أو هو الذي يقع موافقاً للسنة.

شروط طلاق السنة : يشترط لطلاق السنة ستة شروط هي:

١- أن يكون طلقة واحدة لا أكثر.

٢- أن تكون الطلقة كاملة، وعلى جملة المرأة.

٣- أن يكون في طهر لم تمس فيه الزوجة.

٤- أن تكون المطلقة ممن تحيض مثلها.

٥- أن يكون الطهر تالياً لحيض لم تطلق فيه.

٦- أن تترك المرأة ولا يوقع عليها طلاقاً آخر في عدتها.

شرح هذه الشروط :

الشرط الأول: أن يكون طلقة واحدة، لأنها لو كانت أكثر من واحدة لكان الطلاق بدعياً كما سنذكره.

الشرط الثاني: أن تكون الطلقة كاملة، لا نصف طلقة، لعدم إمكان تنصيف الطلاق وأن يكون على جملة المرأة لا على بعضها، لا أن يطلق يدها أو رجلها أو

عينها، فإن ذلك غير متصور. فإذا أوقع بعض طلقة كانت كاملة، وإذا طلق ربعها أو خمسها أو يدها أو شعرها ونحو ذلك وقع الطلاق على جميعها.

الشرط الثالث: أن تكون المرأة في طهر، وبشرط أن لا تجامع فيه. لقوله –تعالى–: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنّ ﴾ فندب –تعالى– إلى أن يوقع الزوج الطلاق في حال تعتد فيه الزوجة، وذلك حال الطهر، لأن ابن عمر –رضي الله عنهما– لما طلق امرأته وهي حائض، وذكر عمر ذلك لرسول –ﷺ– فقال له : " مره فليراجعها حتى تطهر، ثم تحيض ثم تطهر، ثم إن شاء أمسك وإن شاء طلق، فتلك العدة التي أمر الله –تعالى– أن يطلق لها النساء " فأخبر –ﷺ– أن الطلاق يكون حال الطهر، ولأن طلاق الحائض محرم بالإجماع، وما كان محرماً لا يكون للسنة بحال. كذلك يشترط في الطهر الذي تطلق فيه الزوجة ألا تمس، أي لم يجامعها زوجها في هذا الطهر، لقوله –تعالى–:﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنّ﴾

قرأها ابن عمر: (لقبل عدتهن) ولحديث ابن عمر: "ثم تحيض ثم تطهر، ثم إن شاء أمسك وإن شاء طلق قبل أن يمس، فتلك العدة التي أمر الله –تعالى– أن يطلق لها النساء".

ولأنه إذا وطئها في ذلك الطهر ثم طلقها، ألبس عليها في العدة وكان فيه تطويل لها لأنها قد تحمل فتعتد بالأقراء، فكره له ذلك، ولأنها قد تحمل فيلحقه الندم.

الشرط الرابع : أن تكون المطلقة ممن تحيض مثلها: احترازًا عن الصغيرة واليائسة، لأن طلاق هاتين يكون في أي وقت شاء، ولا يوصف بأنه للسنة ولا للبدعة، لأن أوقاتهما متساوية فيؤمن فيهما ما يخاف على الحائض والنفساء، والطهر الذي مس فيه، لأنهما لا يحيضان أصلاً ولأنهما إن كانتا مدخولاً بهما فقد قال –تعالى–: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنّ﴾ وهذا طلاق للعدة، وإن كانتا غير مدخول بهما فقد قال

-تعالى-: ﴿لا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ﴾ فأطلق سبحانه ولم يقيد، ولأنه فيه تطويل في العدة، ولا إلباس فيها فجاز في كل وقت.

وقد قلنا إن طلاقهما-الصغيرة واليائسة-لا يوصف بأنه للسنة ولا للبدعة وهذا من حيث الوقت. أما من حيث العدد فإنه يوصف بذلك، لأنه إن طلق واحدة كان للسنة وإن جمع بين ثنتين أو ثلاث كان للبدعة.

الشرط الخامس : أن يكون الطهر تالياً لحيض لم تطلق فيه: يشترط أن يكون الطلاق في طهر ثان دون الطهر التالي للحيضة التي طلقت فيها لقوله -ﷺ- في حديث ابن عمر: " مره فليراجعها حتى تطهر، ثم تحيض ثم تطهر، ثم إن شاء أمسك وإن شاء طلق ".

ولأنا لما أجبرناه على الارتجاع نظراً لها، وجب أن ينظر له أيضاً، بأن يكون له حظ في الرجعة من الاستمتاع، لأنه إذا جامع في الطهر، ربما عدل عن الطلاق وتمت بينهما المصالحة.

الشرط السادس : عدم وقوع طلاق آخر في العدة، لقوله -تعالى-: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنّ﴾ وهذا طلاق لا يوجب عدة فكان ممنوعاً، ولأن كل طلاق لا يوجب عدة في المدخول بها فإنه للبدعة، ولأنه مطلق ثلاثاً من غير حاجة، كالذي يطلق ثلاثاً في كلمة واحدة.

الطلاق البدعي : إذا فقد الطلاق شرطاً من شروطه السابقة كان طلاقاً بدعياً أي غير موافق للسنة. وذلك إذا طلق ثنتين أو ثلاثاً، أو كان بعض طلقة، أو كان على جزء من الزوجة، أو يكون في طهر مسها فيه، أو كانت الزوجة في الطهر التالي للحيضي التي طلقت فيها، أو يوقع الزوج عليها طلاقاً آخر في عدتها، أو يطلقها وهي حائض أو نفساء.

طلاق الحائض والنفساء : طلاق الحائض والنفساء محرم لقوله –تعالى–: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنّ﴾ وحال الحيض ليست حال عدة، ولا طلاق للموقع فيه باتفاق لقوله –ﷺ– في حديث ابن عمر – رضي الله عنهما– لما طلق امرأته وهي حائض: " مره فليراجعها حتى تطهر، ثم تحيض ثم تطهر، ثم إن شاء امسك وإن شاء طلق فتلك العدة التي أمر الله –تعالى– أن يطلق لها النساء " فأمر بارتجاعها على طريق العقوبة، وأخبر بأن حال الطهر هي حال العدة التي أمر بالطلاق فيها، ولأن فيه تطويلاً على المرأة في العدة، وإيذاء لها، ولا خلاف في ذلك.

وتطويل العدة يكون لأن بقية الحيض الذي طلقت فيه لا يحسب من العدة، وفيه إضرار لها. وبالرغم من أن طلاق الحائض والنفساء بدعي ومحرم، لكنه لازم إن وقع. أي يحسب يميناً وطلاقاً من حيث العدد على الزوجين كالطلاق السني.

لزوم الطلاق البدعي : بالرغم من أن الطلاق البدعي محرم غير أنه كما قلنا ملزم إن وقع رجعياً كان أو بائنا لقوله –ﷺ– لعمر –رضي الله عنه– : " مره فليراجعها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر، ثم إن شاء أمسك بعد ذلك وإن شاء طلق فتلك العدة التي أمر الله –تعالى– أن يطلق لها النساء " وفي حديث آخر: " أفتعتد بها؟ قال : " نعم " وأن ابن عمر قال : يا رسول الله "أرأيت لو طلقتها ثلاثا؟ قال: " إذن بانت منك وعصيت ربك " فهنا أمر النبي –ﷺ– ابن عمر بالمراجعة، ولا تكون إلا مع نفوذ الطلاق ووقوعه.

إجبار المطلق على الرجعة وعدم إجباره : يجبر المطلق على المراجعة إذا طلق رجعياً وكان الطلاق في الحيض لقوله –ﷺ–: " مره فليراجعها حتى تطهر". وهذا على وجوبه، ولأنه لما طول العدة عليها وأضر بها مع نهيه عن ذلك عوقب بالإجبار على الرجعة وردها إلى حال الزوجية ليزول الضرر عنها. ولا يجبر المطلق

على الرجعة في الطلاق الرجعى إذا طلق في طهر مسها فيه، لأنه مطلق للعدة، فلا يوجد التطويل على المرأة كما يوجد فيمن طلق حال الحيض.

طلاق غير المدخول بها حائضاً : في طلاق غير المدخول بها حائضا روايتان: الجواز والمنع.

وجه الجواز : أنها حال لا يلحقها ضرر بالطلاق فيها، فجاز ذلك اعتبارا بحال الطهر.

ووجه المنع : انه طلاق في الحيض فأشبه طلاق المدخول بها.

طلاق الحامل والمستحاضة : طلاق الحامل والمستحاضة يكون في أي وقت شاء الزوج. لأن الحامل طلاقها معلوم العدة بأنها بوضع الحمل، لقوله – تعالى– : ﴿وَأُولاتُ الأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ ولقوله –ﷺ– في بعض روايات حديث ابن عمر: " مره فليراجعها ثم ليطلقها طاهراً أو حاملاً ". ولما كانت عدتها معلومة فلا ضرر عليها إذن. وأما المستحاضة فلأنها مطلقة للعدة في طهر لم تمس فيه كالتي ليست بمستحاضة.

وينقسم الطلاق من حيث إنهاء العلاقة الزوجية وعدم إمكان المراجعة وإمكان المراجعة إلى طلاق رجعي وطلاق بائن، ثم ينقسم البائن من حيث البينونة إلى كبرى، وصغرى.

تقسيم الطلاق إلى رجعي وبائن

الطلاق الرجعي

الطلاق الرجعي : هو الذي يملك فيه الزوج مراجعة زوجته خلال العدة من غير توقف على إذنها ورضاها، وبغير حاجة إلى عقد ومهر جديدين لأنها في حكم الزوجة.

ويكون الطلاق رجعيا في الحالات الآتية :

١- أن يكون طلقة واحدة، وكانت هي الأولى، أو الثانية، ولم تكن بلفظ البينونة فلو كانت هذه الطلقة هي الثالثة كان الطلاق بائناً لأنه يكون مكملاً للثلاث حينئذ ومن باب أولى لو كان الطلاق ثلاثاً كما سنبينه بمشيئة الله. وكذلك لو كانت هذه الطلقة الواحدة بلفظ البينونة، ولو كانت هي الأولى أو الثانية.

٢- أن تكون الزوجة مدخولا بها، فلو طلقها قبل الدخول والخلوة كان بائناً.

٣- ألا يكون الطلاق على مال، أي بعوض، وهو طلاق الخلع، فإنه يكون بائناً، حتى لو نطق الزوج الطلاق رجعياً فإنه لا يفيده. ويظل الطلاق رجعياً في جميع ما ذكرناه خلال العدة، فإذا خرجت منها انقلب بائناً.

حكم الطلاق الرجعي :

الطلاق الرجعي : لا يزيل الملك ولا الحل وتظل الزوجية قائمة بين الزوجين حكما. فللزوج مراجعة زوجته خلال مدة العدة بغير إذنها وبغير رغبتها ورضاها وبغير حاجة إلى عقد ومهر جديدين.

ولما كانت الزوجية بينهما قائمة حكماً فإنه لا يجوز للمرأة المطالبة بمؤخر الصداق. كما أنه يجوز للزوج أن يوقع عليها خلال العدة طلاقا آخر رجعياً أو بائنا كما يلحقها ظهاره أيضاً، ولها جميع حقوقها من نفقة المأكل والملبس والمسكن.

وإذا مات أحد الزوجين ورثه الآخر، سواء أكان الطلاق في حال الصحة أم في حال المرض.

جميع ما سبق يكون خلال مدة العدة، أما إذا خرجت منها فبمجرد خروجها يتحول الطلاق إلى بائن، ولا يُمضى حكم من هذه الأحكام.

تدريب على ما سبق

١- ما المقصود بالفرقة؟ وما الفرق بين الفسخ والطلاق؟

٢- عرف الطلاق، واذكر حكمه، ودليله.

٣- ما الأحكام التي تعتري النكاح؟

٤- هل الأصل في الطلاق الحظر أو الإباحة؟

٥- ما شروط الزوج المطلق؟

٦- ما الرأي الراجح في طلاق الغضبان؟

٧- هل يجوز تفويض الطلاق إلى الزوجة؟

٨- ما أقسام اللفظ الذي يقع به الطلاق؟

٩- ما حكم من قال لزوجته : أنت عليّ حرام؟

١٠- ما حكم الطلاق المضاف إلى المستقبل؟

١١- ما المراد بالطلاق المعلق؟ وما حكمه؟

١٢- متى يكون الطلاق سنيا؟ ومتى يكون بدعيا؟

١٣- ما الفرق بين الطلاق الرجعي والبائن؟

الفصل الثاني

الرجعة

الرجعة لغة : من راجع فلاناً في أمره مراجعة ورجاعاً: رجع إليه وشاوره، وراجع الكتاب أو الحساب: أعاد النظر فيه، وراجع زوجته: ردها بعد طلاق.

والرجعة : عود المطلق إلى مطلقته.

واصطلاحا، عرف الدردير الرجعة فقال : " وهي عود الزوجة المطلقة غير بائن للعصمة بلا تجديد عقد ".

ويقول الدسوقي في حاشيته على الشرح الكبير: " قوله : " وهي عود ... الخ" الضمير للرجعة، ويفهم منه أن عود البائن للعصمة بتجديد عقد لا يسمى رجعة، وهو كذلك، بل يسمى مراجعة لتوقف ذلك على رضا الزوجين، لأن المفاعلة تقتضي الحصول من الجانبين.

دليل الرجعة : قلنا إن الرجعة تكون للمدخول بها لقوله –تعالى–: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ﴾ أي في العدة، وقوله –تعالى– : ﴿الطَّلاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ﴾ قيل : هي الرجعة.

وزجره سبحانه عن الثلاث بقوله –تعالى–: ﴿ لا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْراً﴾ يعنى الندم، فيكون له سبيل إلى الارتجاع، ولأن الرجعة من حق الزوج أن ينفرد بها، من غير مراعاة لرضا المرأة، وذلك لا يكون إلا في المدخول بها، لأن غير المدخول بها لا عدة عليها، فلا سبيل إلى ردها إلا بنكاح جديد وذلك يفتقر إلى إذنها.

حكم الإشهاد على الرجعة :

الإشهاد على الرجعة مستحب وليس بشرط، لأنها حق من حقوق الزوج كالظهار والإيلاء وغير ذلك بدليل أن الزوج له الرجعة بغير رضا المرأة، ولا يلزم الإنسان بالإشهاد على استيفائه لحقه.

بم تحصل الرجعة؟

تحصل الرجعة بالقول كما تحصل بالفعل :

بالقول : مثل أن يقول المطلق: راجعتك أو راجعت زوجتي إلى عصمتي، أو رددتك، أو رددت زوجتي إلى عصمتي، أو أمسكتها أو أبقيتها ونحو ذلك مما يدل على الرجعة.

وبالفعل : مثل الوطء والقبلة وسائر الاستمتاع للذة، إذا نوى به الرجعة.

قال القاضي: "إذا وطء أو قبل أو لمس للذة ونوى به الرجعة كانت رجعة".

وذلك لأن القول الذي يثبت به رد المرأة إلى العقد المبيح للوطء، يجوز أن يقوم الوطء مقامه، ولا تكون رجعة إلا مع القصد به إلى ذلك.

الحكم إذا تزوجت المرتجعة بآخر ولم تعلم بالرجعة :

من طلق امرأته، ثم ارتجعها خلال العدة، ولم تعلم بذلك حتى خرجت من عدتها وتزوجت بغيره فإن الحال لا يخلو عن واحد من أمرين: إما أن يكون الثاني قد دخل بها، وإما أن لا يكون قد دخل بها.

فإن كان الثاني دخل بها فهي له، ولا سبيل للأول عليها. لأنها تزوجت زواجاً صحيحاً بعد خروجها من عدتها ولم تعلم بالرجعة، ويكون الثاني قد تأكد حقه فيها وثبت بالدخول.

وإن لم يكن الثاني دخل بها ففيها روايتان:

الأولى : أنها للأول: ووجهة هذه الرواية: أنها لم تفت بدخول من زوج فوجب أن تكون لمرتجعها، وكأنها خرجت من عدتها ولم تتزوج فتكون لمرتجعها وإن لم تعلم بالرجعة.

الثانية : أنها للثاني: ووجهة هذه الرواية، أن عقدها على الثاني حصل قبل علمها برجعة الأول بتقصير من جهته، فوجب أن تكون للثاني، كما لو كان دخل بها.

وقد روي في هذا أن عمر بن الخطاب -ﷺ- قضى بذلك، ولا مخالف له. حكم به في رجل يكنى أبا كنف، وكان ارتجع امرأته وهي لا تعلم، فتزوجت، فأدركها والنساء يهدينها للثاني فكتب له عمر: أنه أحق بها إن كان الثاني لم يدخل بها.

الطلاق البائن : هو الذي لا رجعة فيه، وسمي بائناً لأن الزوجة بانت من زوجها، أي انفصلت عنه.

ويكون الطلاق بائنا إذا كان قبل الدخول، وإذا كان بلفظ الثلاث، أو مكملاً للثلاث وإذا كان على مال، وإذا كان رجعياً وخرجت الزوجة من عدتها، وإذا كان واحدة للمرة الأولى أو الثانية لكنها بلفظ البينونة.

يقول القاضي عبدالوهاب في كتابه التلقين : " البائن ضربان: بائن مطلق وبائن في مقابلة الرجعى.

فالبائن المطلق : طلاق غير المدخول بها فهي تبين بواحدة ولا عدة عليها.

وطلاق العنين، لأن زوجته تبين منه بالطلقة الأولى، لأنه يكون للضرر الذي يصيب الزوجة، فلا يفيد فيه الرجعى.

وطلاق الخلع يكون بائناً ولو بالطلقة الأولى، لأن الزوجة تفتدي نفسها بالمال الذي تدفعه للزوج لتخلع نفسها منه. وهذا لا يفيد فيه الطلاق الرجعي.

والفسوخ كلها بائنة : كالفسخ للردة، وكذلك الملك. وذلك إذا اشترى أحد الزوجين صاحبه فالنكاح يفسخ، إذ النكاح والملك لا يجتمعان.

وكذلك الرضاع، وذلك فيمن تزوج أخته من الرضاع، فيفسخ النكاح، وتقع به البينونة لأنها تقتضي التحريم المؤبد، وغير ذلك مما يكون فسخا للنكاح.

والبائن في مقابلة الرجعي: هو طلاق المدخول بها من غير عوض، وهو ثلاثة للحر، وثنتان للعبد مجتمعاً كان أو متفرقاً وذلك كأن يقول لزوجته أنت طالق ثلاثاً، فهذا طلاق للثلاث بلفظ واحد. أو كان بألفاظ متفرقة كأن يقول لها: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق، فهذا كله سواء في اللزوم. أي يقع ثلاثاً ولو كان بلفظ واحد.

أقسام البائن :

البائن الذي هو في مقابلة الرجعي ينقسم إلى قسمين: بائن بينونة صغرى وبائن بينونة كبرى ولكل منهما حكم خاص.

الطلاق البائن بينونة صغرى :

الطلاق البائن بينونة صغرى هو الذي يكون بغير الثلاث: أي لا يكون بالثلاث، لا بلفظ واحد ولا بألفاظ متفرقة، ولا يكون مكملاً للثلاث. بأن يكون طلقة واحدة لكنها هي الثالثة، فغير ما ذكر هو البائن بينونة صغرى.

وحكم البائن بينونة صغرى يكون كما يأتي :

١- يزيل الملك الثابت بالزواج من أول التلفظ بالطلاق، أي ملك الاستمتاع.

٢- لا يملك الزوج مراجعة زوجته إلا برغبتها ورضاها، وبعقد ومهر جديدين ولو خلال العدة.

٣- من حق المطلقة أن تطالب بمؤخر صداقها من بداية وقوع الطلاق ولا تنتظر انتهاء العدة.

٤- إذا مات المطلق أو المطلقة خلال مدة العدة، فإن الحي منهما لا يرث الميت. لزوال سبب الإرث وهو الزوجية، إلا إذا كان الطلاق فراراً من الإرث فإنه يعامل بنقيض قصده، وترثه مطلقته.

٥- ليس من حق المطلق أن يوقع طلاقاً آخر على مطلقته خلال العدة كما يحدث في الرجعة.

٦- إذا عادا بعقد ومهر جديدين إلى زوجية جديدة فإنهما يعودان على ما بقي لهما من الطلاق.

الطلاق البائن بينونة كبرى :

الطلاق البائن بينونة كبرى هو الذي يكون بالثلاث- بلفظ واحد أو بألفاظ متفرقة- أو مكملاً للثلاث، وحكم البائن بينونة كبرى كحكم البائن بينونة صغرى ويزيد عليه أن حل المطلقة لمطلقها بعقد ومهر جديدين يشترط فيه أن يكون بعد أن تتزوج بغيره زواجاً صحيحاً، من غير اتفاق على التحليل، وأن يدخل بها دخولاً حقيقياً، أي يتم وطؤه لها. ثم يطلقها طلاقاً طبيعياً من غير اتفاق عليه، أو يموت عنها وتنتهى عدتها في الطلاق أو في الموت، وأمر بديهى أن الحياة الزوجية إذا عادت بينهما فإنها تكون زوجية جديدة يملك عليها فيها ثلاث طلقات أخرى، لعدم وجود شيء من طلقات الزوجية الأولى. فقد استنفذها الزوج حتى كانت البينونة الكبرى.

الطلاق بحكم القاضي :

لقد أخذ المشرع المصري بمذهب الأئمة المختلفة في مسألة جواز التفريق بحكم القاضي بطلب المرأة. فكان التفريق لعدم الإنفاق، والتفريق للعيوب المستحكمة والتفريق للضرر، ولغيبة الزوج، أو لحبسه.

وهو ما نص عليه القانون رقم ٢٥ الصادر في سنة ١٩٢٠م والقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩م، وإليك بيان كل بإيجاز:-

التفريق لعدم الإنفاق :

مر بنا أن نفقة الزوجة واجبة على زوجها فهي حق من حقوقها ولا تسقط- بحال-ما دامت تقوم بواجباته التي أوجبها الشرع. فإذا امتنع الزوج عن الإنفاق على زوجته- مع يساره- حبسه القاضي حتى يعطى الزوجة حقها.

أما إذا كان الزوج معسراً بنفقة زوجته. فإن المذهب الحنفي لا يُجَوْز التفريق بسبب إعسار الزوج والعجز عن الأداء، ومذاهب الأئمة الثلاثة تجيز للمرأة المطالبة بالتفريق للإعسار.

ويحكم لها القاضي بالتفريق متى ثبت لديه عدم الإنفاق.

وقد استدل أصحاب المذهب الحنفي على رأيهم بما يأتي:

١- قوله -تعالى- : ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إِلا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْراً ﴾.

فإذا كان المعسر غير قادر على الإنفاق، فهو غير مكلف بتقديم النفقة في الحال، وقد سئل الزهري عن رجل عاجز عن نفقة امرأته أيفرق بينهما؟ قال: تستدين، ولا يفرق بينهما، وتلا قوله -تعالى-: ﴿ لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إِلا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْراً﴾

فدل هذا التخريج للآية الكريمة مع صراحة دلالتها على أنه يعد من التكليف غير المعقول أن يفرق بين المعسر وزوجته لإعساره.

٢- كما أنه كان في الصحابة- رضى الله عنهم- الموسر والمعسر، والمعسرون كانوا في عهد النبي -ﷺ- أضعاف موسريهم، وما علمنا أن النبي -ﷺ- قضى بالتفريق بين رجل وامرأته للإعسار أو لعدم الإنفاق.

وقد استدل الأئمة الثلاثة لمذهبهم بأدلة منها :-

١- قوله- تعالى-: ﴿ وَلا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَاراً لِتَعْتَدُوا﴾ وقوله سبحانه: ﴿ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ وأن الإبقاء مع عدم الإنفاق إضرار وإمساك بغير معروف فوجب التفريق بينهما.

٢- قول النبي -ﷺ-: " لا ضرر ولا ضرار " والإمساك مع عدم الإنفاق مضرة وعلى القاضي إزالة الضرر.

٣- ومن الثابت المقرر التفريق للجب والعنة والخصاء. فالأولى التفريق لأجل النفقة لأن الضرر في انعدام النفقة أشد فالتفريق فيه ألزم.

ومع اتفاق الأئمة على ذلك إلا أنهم اختلفوا فيما بينهم على نوع التفريق.

فالشافعية والحنابلة يقولون : إنه فسخ بسبب العجز عن القيام بحقوق الزوجية.

والمالكية يقولون : إنه طلاق رجعي، ولكن لا تجوز الرجعة إلا إذا زال السبب الموجب للتفريق. كأن تثبت قدرته على الإنفاق بالفعل.

ومذهب المالكية هذا هو الذي أخذ به القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠م حيث نص على أنه:-

" إذا أعسر الزوج عن الإنفاق على زوجته، فإن لم يكن له مال ظاهر ولم يقل إنه معسراً وموسر ولكن أصر على عدم الإنفاق طلق عليه القاضي في الحال وإن أدعى العجز، فإن لم يثبته طلق عليه حالاً، وأن أثبته أمهله مدة لا تزيد على شهر، فإن لم ينفق طلق عليه بعد ذلك وهذا نص المادة الرابعة.

كما نص هذا القانون على أن: "تطليق القاضي لعدم الإنفاق يقع رجعياً، وللزوج أن يراجع زوجته إذا ثبت يساره واستعد للإنفاق في أثناء العدة، فإن لم يثبت يساره ولم يستعد للإنفاق لم تصح الرجعة وهذا نص المادة السادسة.

(٢) التفريق للعيب:-

سلامة الرجل من بعض العيوب هو شرط أساسي اشترطه الفقهاء للزوم الزواج. بمعنى أنه إذا تبين للمرأة وجود عيب منها في الرجل يكون لها الحق في أن ترفع الأمر إلى القاضي تطلب التفريق بينها وبينه.

ولكن ما هي العيوب التي تعطي للزوجة الحق في أن تطلب التفريق بينها وبين زوجها.

لقد أجاز أبو حنيفة وأبو يوسف التفريق للعيب المستحكم الذي يمنع التناسل بين الرجل والمرأة، وذلك بأن يكون عنيناً أو خصياً، أو مجبوباً.

ووافق سائر الفقهاء أبا حنيفة وصاحبه على ذلك وزاد محمد ابن الحسن جواز التفريق للجذام بالزوج والبرص والجنون لأسباب قامت عنده في هذه الأمراض. وزاد غير محمد أمراضاً أخرى.

والأئمة الثلاثة أجازوا التفريق لهذه العيوب سواء أكانت بالرجل أم كانت بالمرأة، فالجنون والجذام والبرص والعيوب المانعة من التناسل بأيهما كانت تجيز للآخر طلب التفريق.

وإذا كان الجذام والبرص لوحظ فيهما ما يترتب عليها من نفرة وضرر بالنسل، فإنه يصح قياس ما يماثلهما، وأن لم ينص عليه الأئمة.

وقد كان العمل في هذه المسألة بمذهب أبي حنيفة وأبي يوسف الذي قدمنا ذكره إلى أن صدر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠م فأخذ المشرع المصري بمذهب محمد بن الحسن الشيباني فنص في المادة التاسعة على أن:

(للزوجة أن تطلب التفريق بينها وبين زوجها إذا وجدت به عيبا مستحكماً لا يمكن البرء منه، أو يمكن بعد زمن طويل ولا يمكنها المقام معه إلا بضرر، كالجنون والجذام والبرص سواء بالزوج كان العيب بالزوج قبل العقد ولم تعلم به أم حدث بعد العقد ولم ترض به، فإن تزوجته عالمة بالعيب أو حدث العيب بعد العقد ورضيت به صراحة أو دلالة بعد علمها فلا يجوز التفريق).

كما نص على أنه " يستعان بأهل الخبرة في العيوب التي يطلب فسخ الزواج من أجلها ".

٣- التفريق للضرر:-

لم يخالف أحد من علماء الشريعة في أن الاعتداء على المرأة لأجل التحكم أو التشفي أو شفاء الغيظ من الظلم الذي لا يجوز بحال كما لم يخالف أحد أيضاً في أن الرجل مطالب شرعاً بحماية المرأة والنفقة عليها وحسن معاشرتها أما إن خالف شرع الله وحاد عن الطريق الذي رسمه. فهل يجوز لها أن ترفع أمرها إلى القاضي مطالبة بالطلاق؟ هذا ما اختلف فيه العلماء.

فذهب الحنفية والشافعية : إلى أن المرأة لا تملك المطالبة بالتفريق بينها وبين زوجها. لأنه لا يجوز عندهما التفريق للضرر. فإذا تمادى الرجل في ظلمه، وخيف أن يحول الشقاق بينهما دون إقامتهما لحدود الله -تعالى- في الزوجية وجب على القاضي أن يبعث حكماً من أهله وحكماً من أهلها عارفين بأحواله وأحوالها

ويجب على هذين الحكمين أن يوجها أرادتهما إلى إصلاح ذات البين بينهما فينظرا في شكوى كل منهما، ويتعرفا ما يرجى أن يصلح بينهما ويسترضوهما بالتحكيم.

ولكن هل الحكمان قاضيان ينفذ حكمهما بكل حال سوء بالجمع أو التفريق، أم هما وكيلان ليس لهما إلا ما وكلهما الزوجان به؟ بهذين القولين قال بهما الإمامين أبي حنيفة والشافعي.

ودليل القول الأول : أن الله –تعالى– سماهما حكمين في قوله سبحانه ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَماً مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَماً مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلاحاً يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾.

وروى الشافعي في "الأم" والبيهقى في "السنن" وغيرهما عن عبيدة السلماني قال: "جاء رجل وامرأة إلى علي كرم الله وجهه ومع واحد منهما فئام من الناس فأمرهم على أن يبعثوا رجلاً حكماً من أهله ورجلاً حكماً من أهلها ثم قال للحكمين تدريان ما عليكما؟ عليكما أن رأيتما أن تجمعا جمعتما وأن رأيتما أن تفرقا فرقتما. فقال الرجل : أما الفرقة فلا فقال علي : كذبت. لا والله لا نبرح حتى ترضى بكتاب الله لك وعليك، فقالت المرأة : رضيت بكتاب الله لي وعلي ".

وروى ابن جرير عن ابن عباس –رضي الله عنه– قال في هذه الآية : هذا في الرجل والمرأة إذا تفاسد الذي بينهما أمر الله – تعالى– أن يبعثوا رجلاً صالحاً من أهل الرجل ورجلاً مثله من أهل المرأة فينظر أيهما المسيء، فإن كان الرجل حجبوا عنه امرأته وقسروه على النفقة، وإن كانت المرأة قسروها على زوجها ومنعوها النفقة، فإن اجتمع أمرهما على أن يفرقا أو يجمعا فأمرهما جائز".

وفي مذهب المالكية : أن الزوج إن اعتدى على زوجته بأن آذاها إيذاء غير سائغ له شرعاً، ورفعت أمرها إلى القضاء بعث حكمين لإصلاح ذات البَيّن وتأليف قلبيهما على المودة وحسن المعاشرة، فإن تعذر عليهما ذلك وأتضح أن الضرر

صادر عن الزوج فرق بينهما من غير أن تغرم المرأة شيئاً ولها أيضاً كامل صداقها وأن تبين لهما أن الضرر من جهة المرأة أقراها تحته وأذنا له تأديبها في الحدود التي رسمها الشرع الحكيم.

ويشترط في الحكمين عندهم أن يكونا ذكرين عادلين رشيدين عالمين بما هما بسبيله من أهل الزوجين إن وجدا وإلا فمن غيرهما ممن له خبرة بحالهما، ويندب كون الحكمين من جيران الزوجين، ولا يشترط رضا الزوجين بما يحكمان به.

ولقد أخذ المشرع المصرى من مذهب الإمام مالك ومثله في مذهب الإمام أحمد وذلك بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩م فنص في بعض مواده على أنه :-

" إذا ادعت الزوجة إضرار الزوج بها بما لا يستطيع معه دوام العشرة بين أمثالهما يجوز لها أن تطلب من القاضي التفريق وحينئذ يطلقها القاضي طلقة بائنة إذا ثبت الضرر وعجز عن الإصلاح بينهما، فإذا رفض الطلب ثم تكررت الشكوى ولم يثبت الضرر بعث القاضي حكمين وقضى. "نصوص المواد من ٦: ١١ من القانون ".

ثم رأى المشرع اعتبار الجمع بين أكثر من زوجة من قبيل الإيذاء للزوجة السابقة فصدر القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩م وأعطاها الحق في طلب ما لم ترض به كما أعطاها هذا الحق إذا أخفى الزوج عنها وقت الزواج أنه متزوج.

فقد جاء في المادة (٦ مكررا) ما نصه :-

" على الزوج أن يقدم للموثق إقراراً كتابياً يتضمن حالته الاجتماعية فإذا كان متزوجاً فعليه أن يبين في الإقرار اسم الزوجة أو الزوجات اللاتي في عصمته وقت العقد الجديد ومحال أقامتهن وعلى الموثق إخطارهن بالزواج الجديد بكتاب موصى عليه ".

ويعتبر إضرار بالزوجة اقتران زوجها بأخرى بغير رضاها ولو لم تكن اشترطت عليه في عقد زواجها عدم الزواج عليها وكذلك إخفاء الزوج على زوجته الجديدة أنه متزوج بسواها.

ويسقط حق الزوجة في طلب التفريق بمضي سنة من تاريخ علمها بقيام السبب الموجب للضرر ما لم تكن قد رضيت بذلك صراحة أو ضمناً".

ومستند هذا ما أوضحه ابن القيم تخريجاً على قواعد الإمام أحمد وقواعد فقه أهل المدينة.

وبناء على هذا جاء الحكم المبين في الفقرة الثانية من المادة "٦ مكرر أ" مبيناً أن من الأضرار التي ترخص للزوجة في طلب التطليق من زوجها اقترانه بغيرها دون رضاها ولو لم تكن قد اشترطت عليه في عقد زواجهما، ومن هذا القبيل إذا أخفى الزوج على الزوجة الجديدة أنه متزوج بغيرها فإنه يكون حقاً لها أن تطلب التطليق عليه، كما إذا تزوج عليها دون رضاها.

ولم يترك هذا النص الأمر مطلقاً تستعمله الزوجة المتضررة حسبما تشاء وفي الوقت الذي تريد بل غياه بسنة من تاريخ علمها بقيام السبب الموجب للضرر ما لم تكن قد رضيت بالبقاء على عصمته بعده صراحة أو ضمناً.

وضماناً لعلم الزوجة بقيام هذا السبب أوجب النص في فقرته الأولى. على الرجل عند عقد زواجه أن يقدم إقراراً كتابياً للموثق يضمنه حالته الاجتماعية فإذا كان متزوجاً فعليه أن يبين في الإقرار اسم الزوجة أو الزوجات اللاتي على عصمته وقت العقد الجديد ومحال إقامتهن وأوجب على الموثق إخطار أولئك الزوجات بالزواج الجديد بكتاب موصى عليه.

وبهذا اقتبس المشرع أحكامه من مذهب الإمام مالك كما سبق له الاقتباس في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩م

٤- التفريق لغيبة الزوج :-

إذا غاب الزوج عن زوجته سنة فأكثر بلا عذر مقبول جاز لزوجته أن تطلب إلى القاضي تطليقها.

فيرى المالكية والحنابلة أن ترك المرأة تعيش من غير عشير يؤنسها قد تقع في جريمة دينية بإهمالها، كما أن تركها وإقامته في مكان بعيد لا يأخذها إليه مضارة لها. ولا ضرر ولا ضرار، ولأن ذلك ليس إمساكا بمعروف فتعين التسريح بإحسان فإن لم يقم به قام القاضي مقامه.

وذهب الإمام أحمد إلى أن أدنى مدة يجوز أن تطلب المرأة التفريق بعدها ستة أشهر لأن عمر -رضي الله عنه- كان لا يجعل الجند يغيبون عن نسائهم أكثر من ستة أشهر، وقد استفتى عمر في ذلك السيدة حفصة – رضي الله عنها-.

أما مذهب مالك فقد قدر بعضهم لمدة الغيبة بثلاث سنين، وقدرها البعض الآخر بسنة. **وبهذا الرأي من مذهب المالكية أخذ القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩م إذ قضت المادة الثانية عشرة منه على أنه :-**

" إذا غاب الزوج سنة فأكثر بلا عذر مقبول جاز لزوجته أن تطلب إلى القاضي تطليقها بائناً، إذا تضررت من بعده عنها ولو كان له مال تستطيع الإنفاق منه ".

وبينت المادة الثالثة عشرة طريق السير في هذه الدعوى فنصت على أنه :-

"إذا أمكن وصول الرسائل إلى الغائب ضرب له القاضي أجلاً وأعذر إليه بأن يطلقها عليه إن لم يحضر للإقامة معها أو ينقلها إليه أو يطلقها، فإذا انقضى الأجل، ولم يفعل ولم يبد عذرا مقبولا، فرق القاضي بينهما بتطليقه بائنة وإن لم يمكن وصول الرسائل إلى الغائب طلقها القاضي عليه بلا عذر وضرب أجل.

٥- **التفريق لحبس الزوج :-**

لا يوجد في مذهب أبي حنيفة وأصحابه ولا في مذهب المالكية. نص صريح يفيد جواز تطليق القاضي زوجة المحبوس إذا طلبت الزوجة ذلك منه.

لكن ذهب بعض الحنابلة إلى أن زوجة الأسير والمحبوس ونحوهما مما يتعذر انتفاع زوجته به. الحق في أن تطلب التفريق بينها وبينه.

وهذا الرأي للحنابلة هو الذي أخذ به القانون رقم ٢٥ الصادر في سنة ١٩٢٩م.

حيث رأى المشرع المصري أن الزوج الذي حكم عليه حكما نهائيا بالسجن ثلاث سنين فأكثر يساوي الغائب الذي طالت غيبته سنة فأكثر في احتمال تضرر زوجته من بعده عنها، كما يساوي الأسير في ذلك، فأجاز لزوجته أن تطلب التطليق عليه بعد سنة من سجنه. ومتى أثبتت الزوجة ذلك طلقها القاضي منه، فيكون الطلاق بائناً.

تدريب على ما سبق

١- عرف الرجعة، واذكر حكمها، ودليلها.

٢- ما شروط الرجعة؟ وما حكم الإشهاد عليها؟ وبم تحصل؟

٣- اذكر أهم الأحكام الشرعية الخاصة بالطلاق البائن بينونة صغرى؟

٤- اذكر باختصار الحالات التي يفرق فيها القاضي بين الزوجين، مبينا رأي قانون الأحوال الشخصية في كل حالة من هذه الحالات.

الفصل الثالث

الخُـــــلع

الخلـع لغـة : النـزع والإزالـة، يقـال خلـع فـلان ثوبـه بمعنـى أزالـه عن جسمه، واشـتهر الخلـع بالضـم فـي الإزالـة المعنويـة وهـي إزالـة الزوجيـة، وكـأن الـزوج لبـاس للزوجة والزوجة لباس للرجل فأزيل هذا اللباس المعنوي، كما اشتهر الخلـع بـالفتح فـي الإزالة الحسية، مثل خلع الرجل الثوب.

والخلع اصطلاحا : هو إزالـة ملك النكـاح المتوقفة علـى قبولها بلفظ الخلـع أو ما في معناه.

ألفاظ الخلع : ألفاظ الخلع عند الفقهاء هي: الخلع، والمبارأة والطـلاق والصـلح والفدية أو المفاداة، كأن يقول الرجل، خالعتك بكذا أو بارأتك أو فارقتك بكذا أو طلقي نفسك على ألف مثلا وتقبل المرأة.

مشروعية الخلـع : الخلـع المشروع بنص القرآن والسنة المطهرة: من الكتـاب قولـه –تعـالى–: ﴿وَلا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئاً إِلا أَنْ يَخَافَا أَلا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ فقد ذكر الله –ﷻ– أن الطـلاق لا يجوز أن يؤخذ فـي مقابلـه شـيء ممـا أعطـاه الـزوج لزوجتـه إلا إذا خـاف الزوجـان ألا يستقيم أمـر الزوجيـة، فحينئـذ لا جنـاح علـى الـزوجين فيمـا تفتدي به الزوجة من مال يأخذه الزوج نظير تطليقها وخلاصها من رباط الزوجية.

أما إن كانت النفرة من الزوج وباعث الشقاق منـه فـلا يطيـب لـه أن يأخذ شيئاً من زوجتـه مقابل طلاقه لها، قال –تعـالى–: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمُ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَاراً فَلا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئاً أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَاناً وَإِثْماً مُبِيناً وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنْكُمْ مِيثَاقاً غَلِيظاً﴾

فقد نهى الله –تعالى– الأزواج عن أخذ شيء من المهر عند رغبتهم تطليق زوجاتهم وتزوج أخريات، وقد أكد هذا النهى بالاستفهام الإنكاري التوبيخي لاسترداد المهر من الزوجة بقوله : ﴿أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَاناً وَإِثْماً مُبِيناً وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ ﴾.

ومن السنة : ما روي أن امرأة ثابت بن قيس أتت النبي –ﷺ– فقالت : يا رسول الله ثابت بن قيس ما أعتب عليه خلق ولا دين ولكني أكره الكفر في الإسلام فقال رسول الله –ﷺ–: " أتردين عليه حديقته، قالت: نعم" وزيد في بعض الروايات : "فردت عليه الحديقة ". فقال رسول الله –ﷺ– لزوجها: أقبل الحديقة وطلقها تطليقة ".

ويسن للرجل إجابة المرأة للخلع إن طلبته، لقصة امرأة ثابت ابن قيس المتقدمة، إلا أن يكون للزوج ميل ومحبة لها، فيستحب صبرها وعدم افتدائها، ويكره الخلع للمرأة مع استقامة الحال بقول الرسول –ﷺ– : " أيما امرأة سألت زوجها الطلاق من غير بأس، فحرام عليها رائحة الجنة " ولأنه عبث، فيكون مكروهاً، لكن يقع الخلع مع الكراهة لقوله –تعالى– : ﴿ فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾.

ومن المعقول : أن الخلع جائز لحاجة الناس إليه بوقوع الشقاق والنزاع وعدم الوفاق بين الزوجين، فقد تبغض المرأة زوجها وتكره العيش معه لأسباب خُلقية أو خَلقية أو دينية أو صحية أو نحو ذلك، وتخشى ألا تؤدي حق الله في طاعته فشرع لها الإسلام في موازاة الطلاق الخاص بالرجل طريقاً للخلاص من الزوجية، لدفع الحرج عنها ورفع الضرر عنها ببذل شيء من المال تفتدى به نفسها وتتخلص من الزواج، وتعوض الزوج ما أنفقه في سبيل الزواج بها.

أركان الخلع وشروطه :

أركان الخلع عند الحنفية هي الإيجاب والقبول : لأنه عقد على الطلاق بعوض، فلا تقع الفرقة ولا يستحق العوض بدون القبول.

أما أركان الخلع عند المالكية فهي : القابل، والموجب، والعوض والمعوض، والصيغة، وإليك بيانها :

الركن الأول– القابل : وهو الملتزم للعوض وباذلة من زوجة أو وليها، وشرط صحته، الرشد فلا يلزم من سفيه.

الركن الثاني– الموجب : أي موجب طلاق الخلع ومثبته، وهو الزوج وشرطه التكليف أي بالغ عاقل فلا يصح من صبي ولا مجنون ويخالع عنهما وليهما.

الركن الثالث– العوض (البدل) وهو الشيء المخالع به وشرطه أن يكون مما يصح تملكه أو هبته.

الركن الرابع– العوض وهو بضع الزوجة، بمعنى أن يكون ملك المتعة قائماً حتى يمكن إزالته، وذلك بقيام الزوجية حقيقة أو حكماً كما هو حال المطلقة رجعياً ولا تزال في العدة، فإن لم تكن الزوجية قائمة حقيقة أو حكماً لم يتحقق الخلع، فلا خلع في النكاح الفاسد لأنه لا يفيد ملك المتعة، ولا خلع بعد الطلاق البائن أو انتهاء الطلاق الرجعي.

الركن الخامس– الصيغة وهي لفظ الخلع أو ما في معناه كالإبراء والمبارأة والفداء، ويشترط فيها قبول الزوجة لأن الخلع من جانبها معاوضة، وكل معاوضة يلزم فيها قبول دافع العوض كما يشترط توافق القبول والإيجاب، فإن قال الزوج: طلقتك بألف، فقالت بل خمسمائة، لم ينعقد الخلع–عند الشافعية–لأنه يشترط عندهم توافق الإيجاب مع القبول.

وشروط الخلع عند المالكية هي :

١- أن يكون المبذول للرجل مما يصح تملكه تحرزا من الخمر والخنزير.

٢- أن لا يجر إلى ما لا يجوز كالخلع على السلف أو التأخير بدين أو الوضع على التعجيل وشبه ذلك.

٣- أن يكون خلع المرأة اختياراً منها، وحباً في فراق الزوج من غير إكراه ولا ضرر منه بها، فإن انخرم أحد هذين الشرطين نفذ الطلاق ولم ينفذ الخلع.

بدل الخلع :

يصح بدل الخلع مما يصلح أن يكون مهراً، وهو أن يكون مالاً متقوماً موجوداً وقت الخلع معلوماً أو مجهولاً أو منفعة تقوم بالمال، فلا يصح خلع المسلمة على خمر أو خنزير أو ميتة أو دم. ويبطل العوض، ولا شيء للزوج، وتكون الفرقة طلاقاً بائناً لأنه لما بطل بقي عند الخلع، وهو كناية. وتقع الفرقة بالكنايات بينونة.

والبدل في الخلع : كل ما يصح تملكه سواء أكان مالاً عيناً أم ديناً أم منفعة كما يصح الخلع عند الجمهور -عدا الشافعية-إذا كان عوض الخلع مشتملاً على غرر أو معدوم ينتظر وجوده كجنين في بطن حيوان تملكه الزوجة، أو كان مجهولاً كأحد فرسين، أو غير موصوف من عرض أو حيوان وثمرة لم يبد صلاحها، وبعير شارد أو مضافاً لأجل مجهول، خلافاً لمهر النكاح، فليس كل ما يصلح عوضاً في الخلع يصلح عوضاً في النكاح، لأن الخلع مبني على التوسع والتسامح، فيحتمل جهالة ونحوها لا يتحملها النكاح، ويصح الخلع على ما لا يصح مهراً بجهالة أو غرر.

كما يصح أن يكون الخلع في مقابل بعض المنافع والحقوق فيصح أن يكون بدل الخلع من النقود أو من المنافع المقومة بمال كسكنى الدار وزراعة الأرض زمناً معلوماً وإرضاع ولدها أو حضانته أو الإنفاق عليه، أو من الحقوق كإسقاط نفقة العدة.

الفرق بين الخلع والطلاق على مال :

الخلع والطلاق على مال وإن زال بكل منهما ملك الزواج وأن كل واحد طلاق بعوض، إلا أنهما يختلفان من وجوه ثلاثة هي:

(١) لو كان الخلع على عوض باطل شرعاً، بأن وقع على ما ليس بمال متقوم كخلع المسلمة على خمر أو خنزير فلا شيء للزوج، ويقع الطلاق بائناً، أما لو بطل العوض في الطلاق على مال بأن سميا ما ليس بمال متقوم فإن الطلاق يقع رجعياً.

(٢) يسقط بالخلع كل الحقوق الواجبة بسبب الزواج لأحد الزوجين على الآخر كالمهر والنفقة الماضية المتجمدة أثناء الزواج لكن لا تسقط نفقة العدة، لأنها لم تكن واجبة قبل الخلع فلا تصور إسقاطها بالخلع.

أما الطلاق على مال فلا يسقط به شيء من حقوق الزوجين، ويجب به فقط المال المتفق عليه.

(٣) الخلع مختلف في كونه طلاقاً بائناً يحتسب من عدد الطلقات أم فسخاً بين الفقهاء فهو عند الجمهور طلاق بائن يحتسب من عدد الطلقات وفي رواية إنه فسخ فلا ينقص من عدد الطلقات.

أما الطلاق على مال: فلا خلاف في كونه طلاقاً ينقص به عدد الطلقات.

آثار الخلع : يترتب على الخلع الآثار الآتية :

١- يقع به طلقة بائنة ولو بدون عوض أو نية في رأى جمهور الفقهاء.

٢- لا يتوقف الخلع على قضاء القاضي كما هو حكم كل طلاق.

٣- لا يبطل الخلع بالشروط الفاسدة فلو خالعت الزوجة زوجها على أن لها حضانة الطفل ولو تزوجت بغير قريب محرم من الطفل فالشرط باطل وينفذ الحكم.

٤- يلزم الزوجة أداء بدل الخلع المتفق عليه سواء أكان هو المهر أم بعضه أم شيء أخر سواه.

٥- يسقط بالخلع-عند أبي حنيفة-كل الحقوق والديون التي تكون لكل واحد من الزوجين في ذمة الآخر والتي تتعلق بالزواج الذي وقع الخلع منه كالمهر والنفقة.

أما الديون التي لأحد الزوجين على الآخر والتي لا تتعلق بموضوع الزواج كالقرض والوديعة وثمن المبيع ونحوها فلا تسقط بالاتفاق وكذا لا تسقط نفقة العدة إلا بإسقاطها.

وعند الجمهور لا يسقط بالخلع شيء من حقوق الزوجية إلا إذا نص على إسقاطه.

٦- لا رجعة على المختلعة في العدة.

٧- لا يرتدف على المختلعة طلاق، فلا يلحقها الطلاق بحال عند الجمهور وقال أبو حنيفة يرتدف على المختلعة طلاق.

تدريب على ما سبق

١- عرف الخلع، واذكر حكمه، ودليله.

٢- ما أركان الخلع؟ وما شروطه؟

٣- ما الفرق بين الخلع والطلاق على مال؟

٤- اذكر أهم الأحكام والآثار الشرعية الي تتعلق بالخلع؟

الفصل الرابع

الإيـــــــلاء

الإيـلاء لغـة : الحلف وهو يمين، وقد كان هو والظهار طلاقاً في الجاهلية وكان يستخدمه العرب بقصد الإضرار بالزوجة عن طريق الحلف بترك قربانها السنة فأكثر ثم يكرر الحلف بانتهاء المدة ثم جاء الشرع فغير حكمه، وجعله يميناً ينتهى بمدة أقصاها أربعة أشهر، فإن عاد حنث في يمينه، ولزمته كفارة اليمين إن حلف بالله –تعالى– أو بصفة من صفاته التي يحلف بها، قال ابن عباس: كان إيلاء أهل الجاهلية السنة والسنتين وأكثر من ذلك، فوقته الله أربعة أشهر، فمن كان إيلاؤه أقل من أربعة أشهر، فليس بإيلاء أي أن الشرع أقره طلاقاً وزاد فيه الأجل.

ومعنـى الإيـلاء فـي الاصـطلاح : هو الحلف على ترك قربان الزوجة أربعة أشهر فصاعداً بالله، أو بتعليق القربان على ما يشق، فالحلف بالله ألا يقرب زوجته خمسة أشهر مثلاً إيلاء، وإذا علق الدخول بها على عبارة فيها مشقة أو أمر فيه مشقة عليه، فهو إيلاء فلو قال لله عليَّ نذر صوم ثلاثة أشهر إن قاربت امرأتي أو لله عليَّ نذر أن أتصدق بمائة جنية إن قاربت أهلي كان ذلك إيلاء.

حكم الإيـلاء : الحرمة، ودليل ذلك قوله –تعالى– ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾. فهذه الآية الكريمة صريحة في أن الفرقة تكون بين الزوجين إذا لم يفىء إليها في مدة أربعة أشهر، وإن شرعية التفريق بين المرأة وزوجها بذلك إنما هو لمنع ظلم المرأة، وإبقائها كالمعلقة لا هي زوجة لها حقوق الزوجية، ولا هي مطلقة يغنيها الله من فضله.

هل تطلق بانقضاء الأربعة الأشهر نفسها أم لا تطلق؟

اختلف الفقهاء في طريق التفريق بين الزوجين بالإيلاء وفي وصفه **فأبو حنيفة وأصحابه قرروا أن التفريق يتم بمجرد مضي أربعة أشهر** من غير أن يقربها، لأن الآية الكريمة تدعو إلى الفيء في المدة، فإن لم يفىء إلى زوجته في المدة فقد عزم الطلاق، فيعتبر مطلقاً طلاقاً بائناً بمجرد انتهائها من غير فيء.

وقال مالك والشافعي وأحمد : لا يقع الطلاق بمجرد انتهاء المدة، بل يتوقف، فإما طَلّقَ وإما رَفعت الأمر إلى القضاء فحكم بالطلاق، والطلاق الذي يقع يكون رجعياً عند هؤلاء الأئمة، لأن الأصل في الطلاق أن يكون رجعياً حتى يكون من الشارع ما يدل على أنه بائن، بيد أن مالكا -رضي الله عنه- لا يعتبر الرجعة تامة إلا إذا حصل دخول فعلاً، لأن التفريق كان لسبب، وهو الامتناع، فإذا أراد أن يزيل التفريق فلابد أن يزيل سببه، وهو الامتناع الظالم لها الذي بعث إليه الكيد والأذى.

وحجة المالكية من الآية ما يلى :

١- أنه جعل مدة التربص حقاً للزوج دون الزوجة، فأشبهت مدة الأجل في الديون المؤجلة.

٢- أن الله -تعالى- أضاف الطلاق إلى فعله، وعندهم ليس يقع من فعله إلا تجوزاً: أي ليس ينسب إليه على مذهب الحنفية إلا تجوزاً، وليس يصار إلى المجاز عن الظاهر إلا بدليل.

٣- قوله -تعالى- ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ قالوا: فهذا يقتضي وقوع الطلاق على وجه يسمع، وهو وقوعه باللفظ لا بانقضاء المدة.

٤- أن الفاء في قوله -تعالى- ﴿فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ ظاهرة في معنى التعقيب، فدل ذلك على أن الفيئة بعد المدة.

أما أبو حنيفة فإنه اعتمد في ذلك تشبيه هذه المدة بالعدة الرجعية إذ كانت العدة إنما شرعت لئلا يقع منه ندم، وبالجملة فقد شبهوا الإيلاء بالطلاق الرجعي وشبهوا المدة بالعدة وهو شبه قوى.

اليمين التي يكون بها الإيلاء : قال مالك: يقع الإيلاء بكل يمين، وقال الشافعي: لا يقع إلا بالأيمان المباحة في الشرع وهي اليمين بالله أو بصفة من صفاته فمالك اعتمد العموم.

لحوق لحكم الإيلاء للزوج إذا ترك الوطء بغير يمين : إذا ترك الزوج الوطء بغير يمين، فإن الجمهور على أنه لا يلزمه حكم الإيلاء بغير يمين، ومالك يلزمه وذلك إذا قصد الإضرار بترك الوطء وإن لم يحلف على ذلك، فالجمهور اعتمدوا الظاهر، ومالك اعتمد المعنى، لأن الحكم إنما لزمه باعتقاده ترك الوطء، وسواء شد ذلك الاعتقاد بيمين أو بغير يمين لأن الضرر يوجد في الحالتين جميعاً.

الطلاق الذي يقع بالإيلاء رجعي أم بائن؟

ذهب مالك والشافعي إلى أنه رجعي، لأن الأصل أن كل طلاق وقع بالشرع أنه يحمل على أنه رجعي إلى أن يدل الدليل على أنه بائن.

وقال أبو حنيفة وأبو ثور: هو بائن، وذلك أنه إن كان رجعياً لم يزل الضرر عنها بذلك لأنه يجبرها على الرجعة، فسبب الاختلاف معارضة المصلحة المقصودة بالإيلاء للأصل المعروف في الطلاق، فمن غلب الأصل قال: رجعي، ومن غلب المصلحة قال بائن.

هل يتكرر الإيلاء إذا طلقها ثم راجعها؟

قال مالك: إذا راجعها فلم يطأها تكرر الإيلاء عليه، وهذا عنده في الطلاق الرجعي، وقال أبو حنيفة: الطلاق البائن يسقط الإيلاء أي أن الإيلاء لا يتكرر بعد الطلاق إلا بإعادة اليمين.

هذا وإذا حلف الرجل على زوجته ألا يقربها أبداً، فإذا مضت مدة أربعة أشهر عند الحنفية وقع عليها طلاق بائن، فإن تزوجها ثانية ولم يدخل بها تلك المدة وقعت الطلقة الثانية فإن تزوجها ولم يدخل وقعت الثالثة ولم تحل له إلا بعد زوج آخر ودخوله بها فإن تزوجها من بعد ولم يدخل بها لا يقع شيء؛ لأن الحل الذي كانت فيه اليمين قد انتهى، ولكنه إن قاربها حنث في يمينه ووجبت كفارة اليمين وهي إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة، فإن لم يجد شيئاً من هذا فصيام ثلاثة أيام.

بم تكون الفيئة : والفيء إلى الزوجة يكون بقربانها، وإن كان الفيء وجبت كفارة اليمين –التي سبق ذكرها–أو وجب المعلق عليه إن لم يكن الإيلاء بيمين ولا يقع طلاق، ومدة الفيء هي أربعة أشهر، وإذا كان في مدة الإيلاء عاجزاً عن قربانها فإن فيئه يكون بالقول، بشرط استمرار العجز إلى نهاية المدة، فإن زال العجز بعد الفيء بالقول تعين الفيء بالقربان، وإذا أفاء بالقول لا يعد حانثاً في يمينه فلا تجب كفارة، ولا يجب الأمر المعلق عليه، لأن الحلف على القربان لم يقع، وإنما اعتبر الفيء بالقول لأن وقوع الطلاق منع ظلمها، وعند العجز يكفي رفع الظلم بالقول لأنه لا يستطيع سواه.

هل تلزم الزوجة المولى منها عدة أو ليس تلزمها؟

الجمهور على أن العدة تلزمها، وقال جابر بن زيد: لا تلزمها عدة إذا كانت قد حاضت في مدة الأربعة الأشهر ثلاث حيض، وحجته: ان العدة إنما وضعت لبراءة الرحم، وهذه قد حصلت لها البراءة.

وحجة الجمهور أنها مطلقة فوجب أن تعتد كسائر المطلقات.

وسبب الخلاف : أن العدة جمعت عبادة ومصلحة، فمن لحظ جانب المصلحة لم ير عليها عدة، ومن لحظ جانب العبادة أوجب عليها عدة.

تدريب على ما سبق

١- عرف الإيلاء، واذكر حكمه، ودليله.

٢- هل يقع الطلاق في الإيلاء بمجرد انتهار الأربعة أشهر؟ ؟

٣- ما نوع الطلاق الذي يقع بالإيلاء؟

٤- بم يكون الفيء بعد الإيلاء؟

الفصل الخامس

الظِـــــــهار

الظهار لغة : مصدر مأخوذ من الظهر، مشتق من قول الرجل إذا ظاهر امرأته "أنت على كظهر أمي" وكان طلاقاً في الجاهلية، حيث كانوا في الجاهلية إذا كره أحدهم امرأته، ولم يرد ان تتزوج بغيره آلى منها أو ظاهر، فتبقى لا ذات زوج ولا خلية على الأزواج تستطيع أن تنكح غير زوجها الأول، فغير الشارع هذا وأباحها لزوجها بشرط الكفارة.

واصطلاحا : تشبيه المسلم زوجته أو ما يعبر به عنها-كالرأس والرقبة-من أعضاءها أو جزءاً شائعاً منها بمحرمة عليه تأبيداً.

حكم الظهار : الظهار محرم لقول الله -تعالى- ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلا اللائِي وَلَدْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَراً مِنَ الْقَوْلِ وَزُوراً وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾

ومن السنة : أنه لما ظاهر أوس بن الصامت من امرأته خولة بنت ثعلبة قالت له : والله ما أراك إلا قد أثمت في شأني لبست جدتي، وأفنيت شبابي، وأكلت مالي، حتى إذا كبرت سني ورق عظمي، واحتجت إليك فارقتني".

قال: ما أكرهني لذلك! اذهبي إلى رسول الله -ﷺ- فانظري هل تجدين عنده شيئاً في أمرك؟ فأتت النبي -ﷺ- فذكرت ذلك له، فلم تبرح حتى نزل القرآن : ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ فقال رسول الله -ﷺ- : " أعتق رقبة " قال : لا أجد ذلك، قال : " صم شهرين متتابعين " قال: لا أستطيع ذلك أنا شيخ كبير، قال: " أطعم ستين مسكينا " قال : لا أجد، فأعطاه النبي -ﷺ- شعيراً وقال : " خذ هذا فأطعمه ".

أركان الظهار أربعة :

١- **المظاهر** وهو كل زوج مسلم عاقل بالغ فلا يلازم الذمي ظهار.

٢- **المظاهر عنها** وهي امرأة المظاهر مسلمة أو كتابية.

٣- **اللفظ [الصيغة]** وهي قسمان: صريح وكناية: فالصريح ما تضمن ذكر الظهر كقوله: "أنت على كظهر أمي"، أو كفخذها أو بعض أعضائها والحكم فيها سواء، وقال قوم: إنما الظهار ما كان بلفظ الظهر.

٤- **المشبه به فهي الأم**، ويلحق بها كل محرمة على التأبيد: بنسب أو رضاع أو صهر، وقال قوم: إنما الظهار بالأم فقط.

فالظهار لا يكون إلا من زوج بالغ عاقل مسلم لزوجة قد أنعقد زواجها انعقادا صحيحاً نافذاً، فلو كان العقد موقوفاً على إجازة أحد لا يكون ظهاراً، لأنها حرام عليه فعلاً، فيكون كلامه إخباراً عن الواقع الثابت.

أثر الظهار : يترتب على الظهار ما يلى :

١- يحرم على المظاهر الجماع اتفاقاً، والاستمتاع بما دون ذلك، خلافاً للشافعي ويستمر التحريم إلى أن يقوم بكفارة الظهار.

فإن وطء الرجل المظاهر امرأته قبل أن يكفر، استغفر الله -تعالى- من ارتكاب هذا الإثم، ولا شيء عليه غير الكفارة الأولى، ولا يعود إلى الاستمتاع بالمظاهر منها حتى يكفر لقوله -ﷺ- للذي واقع في ظهار وقبل الكفارة : " فلا تقربها حتى تفعل ما أمرك الله " وفي رواية : " فاعتزلها حتى تكفر ".

٢- للمرأة أن تطالب المظاهر بحقها في الوطء وعليها أن تمنعه من الاستمتاع حتى يكفر، وعلى القاضي إلزامه بالتكفير بالحبس أو الضرب إلى أن يكفر أو يطلق دفعاً للضرر عنها.

كفارة الظهار : عتق رقبة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً، ويشترط في الصيام التتابع، فإن أفطر ولو لعذر استأنف العدد من جديد بعد ذلك لاشتراط الآية الكريمة ذلك بالنص، وإطعام الستين مسكيناً يكون بغذاء وعشاء كاملين مشبعين أو قيمة ذلك، فإن قام بالكفارة حلت له زوجته.

والأصل في ذلك قوله –تعالى– : ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا ذَلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِيناً ذَلِكَ لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ والحكمة في تلك الكفارة هو منع العبث بالعلاقة الزوجية، ومنع ظلم المرأة فإن الذين يصنعون ذلك يقصدون به الكيد لها.

تعدد الكفارة بتعدد المظاهر منهن أو بتعدد الظهار: إذا ظاهر الرجل من أربع نسوة له بأقوال مختلفة أو بقول واحد فعليه عند أبي حنيفة أربع كفارات لأن الظهار وإن كان بكلمة واحدة فإنه يتناول كل واحدة من النساء وحدها، فصار مظاهراً من كل واحدة منهن وبما أن الظهار تحريم لا يرتفع إلا بالكفارة، فإذا تعدد التحريم تتعدد الكفارة.

وعند المالكية والحنابلة إذا كان مظاهراً بكلمة واحدة ليس عليه أكثر من كفارة واحدة، لأن الظهار كالإيلاء في التحريم وفي الإيلاء لا يجب إلا كفارة واحدة، ولأنه كاليمين بالله والحنث باليمين على أمر متعدد لا يوجب إلا كفارة واحدة ولأن الكفارة تمحو إثم الحنث.

أما عن تعدد الكفارة بتعدد الظهار كأن ظاهر من زوجته مراراً، فرأى الحنفية: إن كرر الظهار في مجلس واحد فكفارته واحدة، وإن كان في مجالس فكفارات كبقية الأيمان.

ورأى المالكية والحنابلة: إذا ظاهر الرجل من زوجته مراراً فكل يكفر فكفارة واحدة، لأن المرأة قد حرمت بالقول الأول، فلم يزد القول الثاني في تحريمها.

وذهب الشافعي إلى أن من حلف أيماناً كثيرة، فإن أراد تأكيد اليمين فكفارة واحدة، وإن نوى الاستئناف فكفارتان.

هل يدخل الإيلاء على الظهار؟

قال جمهور الفقهاء : لا يتداخل حكم الإيلاء مع حكم الظهار سواء أكان الزوج مضاراً أم لم يكن أي لا يدخل عليه.

وقال مالك : يدخل الإيلاء على الظهار بشرط أن يكون مضاراً.

وقال سفيان الثوري : يدخل الإيلاء على الظهار مطلقاً، وتبين منه بانقضاء الأربعة الأشهر ولو من غير مضارة.

وسبب الخلاف : مراعاة المعنى أو اعتبار الظاهر، فمن اعتبر الظاهر قال: لا يتداخلان، ومن اعتبر المعنى قال: يتداخلان إذا كان القصد الضرر.

تدريب على ما سبق

١- عرف الظهار، واذكر حكمه، ودليله.

٢- ما أركان الظهار؟ وما أهم الأحكام والآثار التي تتعلق به؟

٣- هل تتعدد الكفارة بتعدد الظهار؟

الفصل السادس

اللعـــــــان

اللعان في اللغة : مصدر لاعن من اللعن وهو الطرد والإبعاد من رحمة الله، وسمي به ما يحصل بين الزوجين، لأن كل واحد من الزوجين يلعن نفسه في الخامسة إن كان كاذباً.

ومعنى اللعان في الاصطلاح : كلمات معلومة جعلت حجة للمضطر إلى قذف من لطخ فراشه وألحق العار به أو إلى نفي ولد.

أو هو "حلف زوج مسلم مكلف على رؤية زنا زوجته، أو على نفي حملها منه، وحلف زوجة على تكذيبه أربعة أيمان، بصيغة: "أشهد بالله لرأيتها تزني ونحوه" وبحضور حاكم سواء صح النكاح أو فسد.

سبب اللعان : أمران :

١- قذف الرجل زوجته قذفا يوجب حد الزنا لو قذف أجنبية، قال المالكية : ادعاء رؤية الزنى بشرط إلا يطأها بعد الرؤية، فإن ادعى الزنى دون الرؤية حد للقذف ولم يجز اللعان على المشهور.

٢- نفي الحمل أو الولد ولو من وطء شبهة أو نكاح فاسد.

واشترط المالكية: أن يدعي الزوج أنه لم يطأ زوجته لأمد يلحق به الولد.

مشروعية اللعان : اللعان ثابت بالكتاب، والسنة.

أما الكتاب : قوله -تعالى- : ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾.

وأما السنة : قيل في سبب نزول الآيات السابقة أن هلال بن أمية قذف زوجته عند النبي -ﷺ- بشريك بن سمحاء، فقال له -ﷺ- :" البينة أو حد في ظهرك " فقال: يا رسول الله، إذا رأى أحدنا على امرأته رجلاً ينطلق يلتمس البينة فجعل النبي -ﷺ- يكرر ذلك، فقال هلال : والذى بعثك بالحق نبياً، إني لصادق ولينزلن الله ما يبرئ ظهري من الحد فنزلت الآيات.

ومن الاعتبار: أن النسب يلحق بالفراش ولا يمكنه إقامة البينة وبه ضرورة إلى نفي نسب ليس منه، فجعل له طريق إلى نفيه وهو اللعان، ولولا ذلك لم يكن له طريق إلى قطعه عنه ولفسدت الأنساب واختلط الصحيح منها بالفاسد.

صفة اللعان ولفظه : اللعان في حقيقته أن يحلف الرجل: إذا رمى امرأته بالزنى أربع مرات إنه لمن الصادقين، بأن يقول أربع مرات في الرؤية "أشهد بالله لقد رأيتها تزني" ويقول في نفي الحمل "اشهد بالله لقد زنت، أو ما هذا الحمل مني".

والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين، ويدرأ عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين بأن تقول أربع مرات في الرؤية: "أشهد بالله ما رآني أزني" وفي نفي الحمل: "أشهد بالله ما زنيت وأنه منه" والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين.

ويكون اللعان إذا رمى الرجل امرأته بالزنى، ولم يكن له أربعة شهداء يشهدون عليها بما رماها به، وكانت هي حرة عفيفة بالغة وهو حر بالغ عاقل ولم يكن واحد منهما محدوداً في قذف.

بمعنى أن آيات اللعان جاءت تخفيفاً على الزوج وبياناً للمخرج بما وقع فيه مضطراً.

ويبدأ بتحليف الزوج، فإن لم يحلف حبس، حتى يحلف أو يكذب نفسه، فإن كذب نفسه وجب حد القذف عليه، وإن حلف وجب عليها أن تحلف، فإن امتنعت

حبست حتى تحلف أو تصدقه، وإن صدقته أقيم عليها حد الزنى إن استوفى شروطه.

مندوبات اللعان ودور القاضي فيه:

١- يسن للقاضي أن يوعظ المتلاعنين قبل اللعان ويخوفهما بعذاب الله في الآخرة، قال -ﷺ- لهلال: "اتق الله فإن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة" ويقرأ عليهما ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَناً قَلِيلاً﴾ ويقول لهما: كما قال رسول الله -ﷺ- للمتلاعنين: "حسابكما على الله، يعلم أن أحدكما كاذب، فهل منكما من تاب".

٢- لا يحكم القاضي في اللعان حتى يثبت عنده نكاح الزوجين.

٣- أن يتلاعن الزوجان قائمين، ليراهما الناس، ويشتهر أمرهما، فيقوم الرجل عند لعانه والمرأة جالسة، ثم تقوم عند لعانها ويقعد الرجل.

٤- ان يحضر جماعة من المسلمين اللعان، وأقلها أربعة عدول، وأوجبه المالكية.

٥- أن يغلظ اللعان في الزمان والمكان عند جمهور الفقهاء-بأن يكون بعد صلاة، لما فيه من الروع والرهبة، وبأن يكون لعان المسلم في المسجد لأنه أشرف الأماكن، وأوجبه المالكية لأن فيه تأثيراً في الزجر عن اليمين الفاجرة.

ما يترتب على اللعان من أحكامه :

١- إذا تم اللعان، تمت الفرقة بين الزوجين بتفريق القاضي أي أنه لا يتم وقوعها إلا بعد حكم القاضي بالتفريق، وقبل ذلك لا يوجد التفريق هذا عند أبي حنيفة أما الإمام مالك فتقع الفرقة باللعان عنده دون حكم حاكم.

٢- إذا التعن الزوج تعلقت به ثلاثة أحكام: سقوط حد القذف عنه، وانتفاء نسب الولد منه، فلا يعتبر ابنه بالنسبة للأحكام التي تلزمه فلا يرث منه، ولا يجب عليه

نفقته، ولكن بالنسبة للأحكام التي شرعها الله للكافة يعامل كأنه ابنه للاحتياط فلا يعطيه زكاته، ولو قتله لا قصاص عليه للشبهة كما لو قتل الأب ابنه، والمحرمية بينه وبين أولاده تثبت للاحتياط لأحكام الشرع، ولا تجوز شهادة كل منهما للآخر ولا يعد مجهول النسب فلا يصح أن يدعيه غيره كما يجب عليها حد الزنا إلا أن تلاعن.

٣- إن التعنت المرأة تعلقت بها ثلاثة أحكام: سقوط الحد عنها، والفرقة بينها وبين زوجها وتأبيد التحريم خلافاً لأبى حنيفة، وفرقة اللعان فسخ عند المالكية، وطلقة بائنة عند الحنفية وهو المعمول به في القانون.

٤- إن نكل الزوج عن اللعان حد للقذف عند الثلاثة، وقال أبو حنيفة: يحبس، وإن نكلت المرأة عن اللعان رجمت للزنى عند الثلاثة، وقال أبو حنيفة: تحبس ولا تحد.

٥- إن أكذب الملاعن نفسه قبل لعان المرأة حد، وبقيت له زوجة على المشهور ولا تبقى بعد لعانها.

تدريب على ما سبق

١- عرف اللعان، واذكر حكمه، ودليله، وسببه.

٢- ما صفة اللعان؟ وما لفظه؟ ومتى يكون؟

٣- ما مندوبات اللعان؟

٤- ما الآثار الشرعية التي تترتب على اللعان؟

الفصل السابع

أحكام العدة

معنى العدة لغة : الإحصاء، يقال: عددت الشيء عدة: أحصيته إحصاء، وتطلق أيضاً على المعدود، يقال: عدة المرأة أيام إقرائها.

واصطلاحا : مدة محددة شرعاً لانقضاء ما بقي من آثار الزواج.

وعرفها البعض بأنها : مدة تتربص فيها المرأة لمعرفة براءة رحمها أو للتعبد أو لتفجعها على زوجها.

حكم العدة : العدة واجبة شرعاً على المرأة بالكتاب والسنة والإجماع.

فمن الكتاب : قوله –تعالى– ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ﴾ في عدة الطلاق، وقال –تعالى– ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً﴾ في عدة المتوفى عنها زوجها وقال –تعالى– ﴿وَاللائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللائِي لَمْ يَحِضْنَ وَأُولاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ في عدة الصغير والآيسة والحامل.

ومن السنة: أن النبي –ﷺ– أمر فاطمة بنت قيس أن تعتد عند ابن أم مكتوم.

وقوله –ﷺ– : " لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الأخر أن تحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً ".

ومن الإجماع : أجمعت الأمة سلفاً وخلفاً على وجوب العدة ولم ينكر ذلك أحد من العلماء.

كما أن العدة في القانون من النظام العام بمعنى أنها تطبق على المسلم وغير المسلم في القطر المصري، ولو كانت غير المسلمة لا وجود للعدة في دينها.

حكمة مشروعية العدة : لقد صان الشرع الحكيم المرأة عن الابتذال حتى لا تصير كالحيوان يتداولها الرجال الواحد إثر الآخر، فشرع لها العدة صيانة لها وحفظاً للأنساب من الاختلاط والاشتباه وتكريماً للزوج من حيث إنه لم يبح حليلته لغيره إلا بعد أن يتطاول عليها الأمد حتى لا تتألم نفسه بافتراش غيره لمن كانت بالأمس القريب فراشاً له كما أن فيها إعطائه فرصة للمراجعة فقد يندم للفراق ويرغب في العودة إلى زوجته.

وبالنسبة للمتوفى عنها زوجها يراد من العدة تذكر نعمة الزواج، ورعاية حق الزوج وأقاربه، وإظهار التأثر لفقده، وإبداء وفاء الزوجة لزوجها، وصون سمعتها وحفظ كرامتها، حتى لا يتحدث الناس بأمرها، نقد تهاونها، والتحدث عن خروجها وزينتها خصوصا من أقارب زوجها.

أسباب وجوب العدة : تجب العدة بثلاث أسباب :

١- **تجب العدة بالفرقة- طلاق أو فسخ-** بعد الدخول من زواج صحيح أو فاسد، أو بعد الخلوة الصحيحة في رأى جمهور الفقهاء.

فإذا كان الزواج فاسداً كزواج الخامسة، فلا تجب العدة إلا بالدخول الحقيقي، ولا تجب بالخلوة عند الجمهور، أما المالكية فقد أوجبوا العدة بالخلوة بعد زواج فاسد كما تجب بالدخول الحقيقي لأن الخلوة مظنة الوقاع.

٢- **تجب العدة بالاتفاق بالتفريق للوطء بشبهة** لأن الوطء بشبهة والزواج الفاسد يشبه الوطء في الزواج الصحيح في شغل الرحم ولحوق النسب بالواطىء فكان مثله فيما تحصل به براءة الرحم.

ومثال الوطء بشبهة: أن تزف امرأة إلى غير زوجها وتقول النساء للرجل: إنها زوجتك، فيدخل بها بناء على قولهن، ثم يتبين أنها غير زوجته.

٣- **تجب العدة كذلك بالاتفاق بعد وفاة الزوج في العقد الصحيح**، ولو قبل الدخول أو الوطء أو كانت الزوجة صغيرة أو الزوج صبي لإطلاق الآية القرآنية قال -تعالى- ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً﴾.

وأوجب المالكية والحنابلة العدة على المزني بها كالموطوءة بشبهة لأنه وطء شغل الرحم فوجبت العدة منه كوطء الشبهة، أما أبو حنيفة والشافعي فلم يوجبا العدة على المزني بها، لأن العدة لحفظ النسب ولا يلحق الزاني نسب بالزنا.

أنواع العدة ومقاديرها : ثلاثة: وضع الحمل- الحيض- الأشهر.

١- **فالعدة بوضع الحمل** : تكون لمن حصلت الفرقة بينها وبين زوجها وهي حامل سواء كانت الفرقة بوفاة أم بغيرها، لقوله -تعالى- ﴿وَأُولاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ وهذا النص عام يشمل المعتدات من طلاق أو فرقة في حياة الزوجين.

٢- **والعدة بالإقراء** : تكون لمن وقعت الفرقة بينها وبين زوجها وكانت غير حامل وهي من ذوات الحيض وكانت الفرقة بسبب غير الوفاة، فعدتها حينئذ ثلاثة قروء، قال -تعالى- ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ﴾ والقرء: الحيض عند الحنفية وهو المعمول به الآن، وعند غيرهم الطهر.

٣- **والعدة بالأشهر**، وذلك إذا كانت المرأة التي حدثت الفرقة بينها وبين زوجها من غير ذوات الحيض بأن كانت صغيرة لم تحض أصلاً أو كبيرة بلغت سن الإياس وهو سن عدم الإنجاب وهو خمس وخمسون سنة على المفتى به في مذهب أبي حنيفة، وعدتها ثلاثة أشهر قال -تعالى- : ﴿وَاللائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ

إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللائِي لَمْ يَحِضْنَ﴾ وعدة المتوفى عنها زوجها وهي غير حامل أربعة أشهر وعشراً قال –تعالى– ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً﴾ وأما عدة الحامل المتوفى عنها زوجها فقد اختف فيها الفقهاء حيث ذهب جمهور الفقهاء أن عدتها وضع الحمل لقوله –تعالى– ﴿ وَأُولاتُ الأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ وبحديث سبيعة الأسلمية التي ولدت بعد وفاة زوجها بنصف شهر فجاءت رسول الله فقال لها : " قد حللت فأنكحي " وروى مالك عن ابن عباس ان عدتها أبعد الأجلين: وضع الحمل أو انقضاء عدة الوفاة والحجة لهم أن ذلك يقتضيه الجمع بين آية الحوامل وآية الوفاة.

ابتداء العدة : ابتداء العدة في العقد الصحيح هو من وقت وقوع الفرقة بالطلاق أو بغيره، وإذا كانت العدة بسبب الوطء بشبهة أو فساد في العقد فتأخذ الأحكام التي سبقت في الطلاق وفي الوفاة والحمل إلا أنها تبتدئ في العقد الفاسد من وقت المتاركة أو من وقت الموت، وفي الوطء بشبهة من آخر دخول بها.

وإن كانت العدة بالأشهر، وفرق بين الزوجين في أول الشهر العربي فيرى أبو حنيفة أنها تقدر لها بالأيام فلا ينقضي عدتها إلا بمرور تسعين يوماً.

وقال الصاحبان–أبو يوسف ومحمد–يكمل الشهر الأول من الشهر الرابع ويعتبر الشهران المتوسطان بالأهلة لأن التقدير بنص القرآن بالأشهر فلا يلغى هذا الاعتبار إلا للضرورة وهي تقدر بقدرها من الشهر الأول والأخير فقط.

وقد جرى العمل برأي الإمام أبي حنيفة في محاكم الأحوال الشخصية في المادة ١٦ من القانون، وللمطلقة في هذا نفقة عدة.

وجاء في المادة ١٧ من القانون رقم ٢٥ لسنة١٩٢٩ ما يأتي:

لا تسمع الدعوى بنفقة عدة لمدة تزيد على سنة من تاريخ الطلاق، وحدد السنة (٣٦٥) يوم خمسة وستين وثلاثمائة يوم.

ولا يجوز لمعتدة الطلاق أن تخرج من بيت الزوجية إلا لضرورة كخوف حريق أو غرق أو لصوص.

ويجوز لمعتدة الوفاة أن تخرج لقضاء مصالحها ومصالح أولادها لجواز احتياجها إلى ذلك، وأما معتدة الطلاق فزوجها الذي طلقها يلزم بقضاء مصالحها.

وإنما أوجبت الشريعة العدة في بيت الزوجية إبعاداً عن التهمة لجواز أن تكون قد حملت منه فلا يكون هناك موضع لسوء الظن من الزوج في معتدة الطلاق أو من الورثة في معتدة الوفاة.

هذا ولا تجب العدة على المطلقة قبل الدخول وقبل الخلوة الصحيحة في الزواج الصحيح أو بعد المتاركة والتفريق في زواج فاسد قبل الدخول ولو بعد الخلوة مطلقاً صحيحة كانت أو فاسدة، لأن الخلوة بعد الزواج الفاسد لا تقوم مقام الوطء بحال.

دور التقنيات الحديثة في علاج مشكلات العدة :

بداية يؤكد البحث أن الغرض من العنوان ليس إلغاء العدة ولا تقليل أيامها، لأن العدة فيها أمر تعبدي _ بدليل وجوب العدة على الصغيرة والآيس التي لا تحيض، كما أن فيها أيضًا براءة الرحم _ فلا يجوز إلغائها وإنما الغرض علاج بعض المشكلات التي تنتج عن العدة، وذلك لأن العدة لها صلة بالزواج والطلاق والنفقة والميراث ونسب الأولاد.

والإشكالات التي تنشأ عن العدة منها :

١- بعض النساء لا تحيض في السنة إلا مرة واحدة، وبعضهن تحيض كل ستة أشهر وبعضهن تحيض في الشهر ثلاث حيضات وبعضهن تحيض كل عشرة أعوام.

٢- قد تحيض الحامل.

٣- بعض النساء قد تكذبن في العدة لأجل النفقة والميراث، وليس أمام القاضي إلا تحليفهن اليمين.

٤- بعض المرضعات ات تحيض في فترة إرضاع الطفل وذلك لمدة عامين أو ثلاثة.

٥- المرتابة في وجود حمل أو عدم وجوده، وكذلك من يأتيها الحيض مرة أو مرتان _ وهي من ذوات الإقراء_ ثم ينقطع لمدة قد تطول.

كل هذه الإشكالات تجعلني أقترح الآتي : إذا زادت مدة عدة المطلقة عن المدة المحددة لمثلها في كتاب الله _ فإنه يجوز التصوير للرحم والبطن بالأشعة فوق الصوتية وكذلك كل وسائل معرفة الحمل ومعرفة براءة الرحم _حتى لا تضيع الحقوق_ لذلك يوصي البحث بضرورة تشكيل لجنة طبية تتبع وزارة العدل وتجلب لها أحدث الأجهزة لكشف اختبار الحمل وبراءة الرحم على غرار الطب الشرعي التابع لوزارة العدل أو يكون فرعًا منه.

كما يقترح على المشرع المصري أن يُلزم المرأة المعتدة التي تدعي خلاف المعتاد في العدة وتحويلها للجنة الفحص الطبي بوزارة العدل وإجراء التحاليل اللازمة لبراءة رحمها بدلا من الحلف المعمول به في المحاكم الآن، خاصة وأن الفقه الإسلامي يحيل في كثير من مسائله إلى أهل الاختصاص.

انتهى الكتاب، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

تدريب على ما سبق

١- عرف العدة، واذكر حكمها، ودليلها.

٢- ما أسباب وجوب العدة؟

٣- ما أنواع العدة؟ وما الدليل على كل نوع من هذه الأنواع؟

٤- متى تبدأ العدة؟

٥- ما دور التقنيات الحديثة في علاج مشكلات العدة؟

فهرس الموضوعات

الموضـــــــــــــــــــــــوع	الصفحة
المقدمة الكتاب :.....	٣
التمهيد :	٧
الباب الأول : أحكام الزواج.....	٨
الفصل الأول : أحكام الخطبة.....	٩
المبحث الأول : تعريف الخطبة.....	١٠
المبحث الثاني: حكم الخطبة	١١
المطلب الثالث : حكم خطبة المرأة للرجل	١٦
شروط الخطبة :.....	٢٠
المحرمات من النساء :.....	٢٠
حكم خطبة المعتدة من وفاة :.....	٢٧
حكم التصريح بخطبة البائن :.....	٣٠
حكم التعريض بخطبة البائن :.....	٣٠
حكم خطبة المخطوبة :.....	٣٢
انعقاد الخطبة :.....	٣٩
توثيق الخطبة وإعلانها :.....	٤٢
صفات المرأة التي تستحب خطبتها :.....	٤٥
حكم النظر إلى المخطوبة :.....	٥٣
فوائد غض البصر :.....	٥٥
حكم النظر إلى صورة المخطوبة عن طريق كاميرات الهواتف ونحوها :...	٦٠
المقدار الذي يباح النظر إليه :.....	٦٢
حكم العدول عن الخطبة :.....	٧٢
أثر العدول عن الخطبة :.....	٧٥
حكم التعويض عن العدول عن الخطبة :.....	٨٠
تدريب على الفصل الأول :.....	٨٣
الفصل الثاني : التعريف بالزواج.....	٨٤

حكم الزواج :.....	٨٥
تدريب على الفصل الأول في الباب الثاني.....	٨٨
الفصل الثاني : أركان الزواج وشروطه.....	٨٩
الألفاظ التي ينعقد بها الزواج	٩٠
الألفاظ التي لا ينعقد بها الزواج.....	٩٢
حكم انعقاد النكاح بغير اللغة العربية.....	٩٢
حكم انعقاد النكاح بالكتابة والإشارة.....	٩٣
حكم انعقاد النكاح عن طريق الفاكس والإيميل.....	٩٥
رأي القانون في انعقاد النكاح عن طريق الفاكس والإيميل.....	٩٥
شروط الزواج (شروط انعقاد الزواج).....	٩٦
بعض صور الزواج المنهي عنها.....	١٠٤
زواج المتعة.....	١٠٥
الزواج المؤقت.....	١١٢
حكم الزواج وفي نيته طلاق الزوجة بعد فترة معينة.....	١١٤
نكاح المحلل : حكم انعقاد النكاح بعاقد واحد.....	١١٥
شروط صحة الزواج.....	١٢٠
الشهادة على عق الزواج.....	١٢٢
حكم التواصي بكتمان النكاح.....	١٢٦
إعلان النكاح.....	١٢٧
شروط نفاذ الزواج.....	١٢٧
الولاية في عقد الزواج.....	١٢٩
الوكالة في عقد الزواج.....	١٣٩
شروط لزوم الزواج.....	١٤٣
الكفاءة في الزواج.....	١٤٣
تدريب على الفصل الثالث.....	١٥١
الفصل الرابع : الزواج العرفي وأحكامه.....	١٥٢
إثبات عقد الزواج شرعا وقانونا.....	١٥٨
الحكمة من اشتراط القانون للتوثيق.....	١٦١
أهم صور الزواج العرفي.....	١٦٣

زواج ذي المكانة الاجتماعية ممن هي أقل منه.....	١٦٧
زواج بعض السياح العرب في الفنادق والشقق المفروشة.....	١٦٨
زواج من مات زوجها عرفيا ولها من زوجها الأول معاش حكومي.....	١٧٠
زواج الفتاة الصغيرة.....	١٧١
آثار الزواج العرفي.....	١٧٥
وسائل مقترحة لعلاج ظاهرة الزواج العرفي.....	١٨٧
تدريب على الفصل الرابع.....	١٩٢
الفصل الخامس : الحقوق الزوجية.....	١٩٣
الحقوق المشتركة.....	١٩٣
حقوق الزوجة.....	١٩٤
الصداق وأحكامه.....	١٩٩
المتعة وأحكامها.....	٢١٧
تجهيز الأب ابنته.....	٢٢١
الخلاف بين الزوج وزوجته في ملكية الجهاز.....	٢٢٢
النفقة وأحكامها.....	٢٢٣
موقف القانون من النفقة.....	٢٢٧
من حقوق الزوجة العدل بين الزوجات.....	٢٣٠
الباب الثاني : فرق النكاح.....	٢٣٤
تعريف الفرقة وأنواعها.....	٢٣٥
أحكام الطلاق.....	٢٣٨
تدريب على ما سبق.....	٢٦٧
الرجعة وأحكامها.....	٢٦٨
الطلاق بحكم القاضي، ورأي القانون في هذه الحالات.....	٢٧٣
تدريب على ما سبق.....	٢٨٢
الفصل الثالث : الخلع وأحكامه.....	٢٨٣
تدريب على ما سبق.....	٢٨٩
الفصل الرابع : الإيلاء وأحكامه.....	٢٩٠
تدريب على ما سبق.....	٢٩٥

الفصل الخامس : الظهار وأحكامه.....	٢٩٦
تدريب على ما سبق.....	٣٠٠
الفصل السادس : اللعان وأحكامه.....	٣٠١
تدريب على ما سبق.....	٣٠٥
الفصل السابع : العدة وما يتعلق بها من أحكام.....	٣٠٦
تدريب على ما سبق.....	٣١٢
فهرس الموضوعات.....	٣١٣